

٦٩


بسم الله الرحمن الرحيم

(٦٩)

الاسلاميون والعنف

١٩٨٧ - ١٩٩٣

المجلد ٦٩

الخبراء والليبراليون ودعاة الوحدة

٣٠مايو١٩٩٢-٢٣يوليو١٩٩٢

الجزء الأول

اعداد
المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
العنوان: ٤ش٩ب المعادى تليفون: ٣٧٥٢٠٣٣

العنوان / الكاتب	المصدر	التاريخ	الصفحة
	الوفد	[illegible]	[illegible]
*التصدى للتطرف يجب أن يتم عن طريق متخصصين	الوفد	#٩٢/٠٨/٢٧	١٢٣
*صوت لتلافى الكارثة حازم صاغية	الحياة	#٩٢/١٠/٠٢	١٢٥
*نعم .. تصنيع خومينى مصرى ؟؟ على الدالى	الجمهورية	#٩٢/١٠/٠٤	١٢٦
*التيار السياسى الدينى يتسلل ويتوغل وينتشر ويهدد مصر محمود الشربينى	الوفد	#٩٢/١٠/٠٨	١٢٩
*التطرف فى مصر جنسية (صعيدية)	السياسى	#٩٢/١٠/١٨	١٣٢
*اقتصاديات التطرف والعنف مجدى عبدالعظيم	العالم اليوم	#٩٢/١١/٠٦	١٣٤
*وزراء الداخلية وامن الدولة عبد العظيم رمضان	الوفد	#٩٢/١١/٠٩	١٣٦
*التطرف ظاهرة مرضية والعلاج بالردع والحوار معا سلمى قاسم جودة	اخرساعة	#٩٢/١١/١١	١٣٨
*هل يصل المتطرفون الى السلطة؟ عادل حمودة	روزاليوسف	#٩٢/١١/٢٣	١٤٧
*الاخوان بين عبدالناصر والسادات عادل حمودة	روزاليوسف	#٩٢/١١/٣٠	١٥٢
*"المجلة" تسألى وزراء الداخلية السابقين عن الوضع الامنى فى مصر	المجلة	#٩٢/١٢/٠١	١٥٨
*جماعات الموت والعدالة المفقودة	الاذاعة والتليفزيون	#٩٢/١٢/٠٥	١٦٠
*الشرطة فى مصر بين مصر الحديثة ومصر القديمة عبد العظيم رمضان	الوفد	#٩٢/١٢/٠٧	١٦١
*البحث عن الخومينى فى حدائق القبة عبد اللة كمال	روزاليوسف	#٩٢/١٢/٠٧	١٦٣
*واستشعرت رغبته في الاسلام محمد شبل ..	الاحرار	#٩٢/٠٦/٠١	١٦٧
*جذور ازمة العنف والتطرف الحالية سريف كامل	الاحرار	#٩٢/٠٦/٠١	١٦٩
*السماح بالاحزاب الدينية لمعالجة التطرف والفتنة حسنين كروم	الوفد	#٩٢/٠٦/٠٢	١٧١

العنوان / الكاتب	الصحيفة	التاريخ	رقم
*يـــا إلـــهـــى رمزى زقلمة	الوفد	#٩٢/٠٦/٠٦	١٧٣
*الدين المعاملة رمزى زقلمة	الوفد	#٩٢/٠٦/١٣	١٧٤
*الديمقراطية أقصر الطرق للاستقرار سعيد عبد الخالق	الوفد	#٩٢/٠٦/١٨	١٧٥
*رحلة كل يوم فؤاد فواز	الوفد	#٩٢/٠٦/٢٤	١٧٧
*الا رهاب .. وحوار الطرشان امير ابوالسعود	الوفد	#٩٢/٠٦/٢٤	١٧٨
*نبضات نعمان جمعة	الوفد	#٩٢/٠٦/٢٥	١٨٣
*قبل ان تتحول مصر الى لبنان اخرى جمال بدوى	الوفد	#٩٢/٠٦/٢٥	١٨٤
*الا رهاب .. سرطان فى جسد مصر عصام العبيدى	الوفد	#٩٢/٠٦/٢٦	١٨٧
*شباب الا رهاب عزت صقر	الوفد	#٩٢/٠٦/٢٨	١٨٩
*اللهم اجعل هذا البلد أمنا عبد الفتاح نصير	الوفد	#٩٢/٠٦/٢٩	١٩٠
*اللهم لا شماته .. احمد طلعت	الا حرار	#٩٢/٠٧/٠٦	١٩١
*العسكر .. والا سلاميون محمد عصفور	الوفد	#٩٢/٠٧/٠٨	١٩٢
*الا رهاب والتطرف .. مرة اخرى سعيد الجمل	الوفد	#٩٢/٠٧/١٠	١٩٣
*قبل تعديل التشريعات لمكافحة الا رهاب محمد رضا محرم	الا هالى	#٩٢/٠٧/١٥	١٩٥
*فى الممنوع مجدى مهنا	الوفد	#٩٢/٠٧/١٦	١٩٧
*حرب على الفكر الا سلامى منذ عهد ناصر محمد عصفور	الوفد	#٩٢/٠٧/١٧	١٩٨
*المصريون مدحت خفاجى	الوفد	#٩٢/٠٧/١٧	٢٠٠
*ليس بالتشريع وحده نواجه الا رهاب جمال بدوى	الوفد	#٩٢/٠٧/١٨	٢٠١

نهاية الفهرس



المصدر : الوفـد

التاريخ : ٣٠ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العلاقة بين الجماعات السياسية والفتنة

قيود النظام الحزبى فى مصر تحول دون استقطاب الطاقات السياسية والفكرية فى المجتمع

الفتنة الطائفية هل تعنى هزيمة الدولة فى مصر؟

الحلقة الأخيرة

استكملنا فى المقالات السابقة العلاقة بين الدولة واجهزتها وانتاج الفتنة الطائفية او العنف ذى الاقنعة الدينية ونطرح فى هذا المقال العلاقة بين الجماعات السياسية المصرية «والفتنة» ، محاولين اظهار طبيعة هذه العلاقة ، وظواهرها المختلفة فى المجال الدينى ـ الثقافى والسياسى .

تهميش القوى الاساسية يخلق فجوة تؤدى الى جاذبية الخطاب الراديكالى الدينى المعارض



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ مايو ١٩٩٢

ثالثا : الجماعات السياسية المصرية و «الفتنة» : السلفيات التى تتحرك وراء السلفيات :

لماذا نفرد مبحثا خاصا لتحليل العلاقة بين الجماعات السياسية السائدة على الساحة السياسية المصرية فى علاقاتها بالصراعات الاجتماعية والثقافية ذوات الوجوه الدينية ؟

بقلم :

نبيل عبدالفتاح

ثمة اسباب عديدة تكمن وراء هذا الاختيار ، ومحاولة تحليل العلاقة الخاصة بين هذين المتغيرين ، وذلك على الرغم من أن بعض هذه الجماعات تمثل جزءا من النظام السياسى المصرى ، ويتدثر بشرعيته القانونية .

اول هذه الاسباب ، هو الكشف عن الخطاب الخفى لهذه الجماعات ، والذى قد يمثل فى ذاته عاملا مساعدا فى تسييده النظام الثقافى التقليدى الذى يعطى شرعية للموارد الفكرية ، والقيمية التى تستند اليها الاقنعة الدينية للصراعات بين المصريين .

والسبب الثانى ان هذه الجماعات السياسية ، عادة لاتملك سوى خطاب سياسى دفاعى ، او اعتذارى فى مواجهة حالة «الفتنة الطائفية» ، وذلك بانتحال المبررات ، والاعذار للفاعلين على مسرحها الاجتماعى ـ السياسى ، والثقافى ، ولكنها لاتقدم تحليلات عميقة لها ولاسبابها واطرافها . او على الاقل فانها تبدو مستقلة عن اداء الادوار المنوطة بها على الساحة السياسية ـ الثقافية .

والسبب الثالث يكمن فى نظام الاحالة التبريرى فى تحديد عوامل الفتنة ومسبباتها الى الدولة ، وسياسات النظام السياسى ، اى ان الفتنة تمثل اداة ، ومادة فى المناظرات السياسية الكبرى مع النظام والصفوة السياسية ـ الاستراتيجية ـ الحاكمة ، وهى تمثل احد عناصر نظام الاحالة الى القضايا والاشكاليات الكبرى فى المجتمع المصرى ، وهى الديمقراطية ، وحقوق الانسان ، والنظام القانونى الاستثنائى ، وحرية الاحزاب ، وسيادة القانون ، وتوزيع الدخل القومى والعلاقة بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، والفجوات بينها ، والعلاقة مع الغرب ، والقوى الاقليمية ، وعلى راسها اسرائيل .

ورابع الاسباب يتمثل فى ان مواقف الاحزاب من الفتنة ، واعادة انتاجها فى النظامين الاجتماعى والسياسى يكشف عن اعطاب النظام الحزبى الرسمى فى مصر والضعف السياسى ـ الثقافى لادواره ، وادائه .

ان خصوصية تحليل العلاقات بين نظام انتاج «الفتنة» فى المجتمع المصرى وبين الجماعات السياسية المختلفة ، مرجعه ان النظام الحزبى ـ بقيوده القانونية والسياسية ـ يمثل احد العناصر التى تشتغل وتعمل فيما وراء المشهد المرئى للصراعات السياسية ـ الاجتماعية ووجوهها الدينية . وقبل ان نخوض فى تحليل علاقة الجماعات ـ كاوعية لتيارات فكرية وسياسية ـ سوف نتناول العوامل والعلاقات العامة الطابع بينها ، وبين الصراعات الدينية .

بادىء ذى بدء إن القيود الهيكلية ـ القانونية والسياسية والنظامية ـ للنظام الحزبى فى مصر ، تحول دون قدرة المجتمع على ان يعيد تشكيل نواته السياسية ـ الاجتماعية والثقافية فى قنوات شرعية ، تستطيع ان تستقطب الطاقة السياسية والفكرية للفئات الاجتماعية المختلفة ، وتعيد توزيعها فى اطر ، ومؤسسات معترف بها من الدولة وذلك فى اطار مجموعة من قواعد اللعبة السياسية المعروفة سلفا ، وبحيث تتبلور داخل هذه الجماعات ، الاحزاب ، المصالح ، والافكار ، والرموز ، وطاقة العنف والصراع على نحو سلمى سواء فيما بين هذه الجماعات بعضها مع البعض الاخر ، او فى مواجهة القوى الاجتماعية ـ السياسية المسيطرة عند قمة النظام .

ان هذه القيود النظامية التى تحدد القوى السياسية المشروعة واللامشروعة ، وتحدد نوعية الممثلين ، والفاعلين على المسرح السياسى ، تؤدى الى استبعاد قوى حقيقية ، بعيدة عن النظام ، فهو نظام يقوم بتحديد قواه ، وحدوده ، اى بدمج قوى ثم احتيازها قسرا ، وبطرد قوى اخرى خارجة عبر اليات وادوات العنف الرمزى ، والسياسى ، والقمعى .

ان جدلية الجذب والاستقطاب ـ والاستبعاد والقسر ، ادت الى تشويه البنية السياسية المصرية ، فمن ناحية ، صاغت هيكلا سياسيا مصابا بالاعتلال فى تكوينه ، وقواعده ، وحدوده ، ويقوم على الانتقاء بين التيارات السياسية والفكرية ، وبحيث يبدو شكله الخارجى ، ومضامين عملياته السياسية كاريكاتوريا ومشوها . وقد انعكس ذلك على دور هذه الاحزاب ـ الجماعات ومدى فاعليتها ، وقدرتها على استقطاب فئات اجتماعية عديدة ادارت ظهرها للمجتمع السياسى ، والحزبى ، وللسياسة عموما ، واعتبرت ان هذه اللعبة لاتمت لها باية اواصر ، ولاترى جدوى من التعامل معها من قريب او بعيد ، بكل انعكاسات ذلك على مسألة نظام الشرعية السياسية ـ الثقافية فى الدولة .

ومن ناحية اخرى ادت عمليات الاستبعاد ، والطرد من الساحة السياسية الرسمية لقوى سياسية ، وفكرية اصيلة ـ كالجماعات الاسلامية السياسية وعلى راسها الاخوان ، والجهاد ، والجماعات القبطية التى تروم العمل على الساحة السياسية بهذه الصفة ، والماركسيون والليبراليون المستقلون ، والاشتراكيون الديمقراطيون ـ الى خلق مزاج نفسى وسياسى ينزع الى الياس ، وفقدان الامل فى التغيير السياسى ـ الاجتماعى والثقافى فى الاطارات الرسمية ، وهذه البيئة النفسية تولد مشاعر الاحباط ، وتولد العنف ، وتراكمه دونما مسارات سلمية تستوعبه ، وهذا يدفع بعض القوى الى الابتعاد عن السياسة وعملياتها ، مما يؤدى الى جفاف الحيوية السياسية الرسمية ، واللارسمية ، وفى ذات الوقت يدفع القوى الراديكالية الى خيارات مواجهة العنف الرمزى والقمعى للدولة ، بعنف مضاد يستهدف كسر هيبتها لدى اوسع الفئات الاجتماعية ، والى جحد شرعيتها كدولة ، وللصفوة الحاكمة التى تسيطر وتدير النظام السياسى . وغالبا مالعب التيار الاسلامى الدور الابرز فى سياسة العنف المضاد القادم من القوى المحجوبة عن الشرعية فى مواجهة الدولة ، والنظام السياسى ، والاحزاب السياسية الحكومية . وهذا العنف المضاد ياخذ شكله ، واقنعته ، وموارده الايديولوجية ، والرمزية من المورد الدينى ، وبنيته المعيارية وهو مورد نزع دوما الى طرح شرعية بديلة ، وتقليدية ، ومحافظة فى مواجهة اساطير ، و «شرعيات» ، ورموز «الدولة الحديثة» !! والنزوع الى صياغة انساق مغلقة قائمة على بناء الكوادر فى اطار بنية حديدية .

وتمثل عمليات الصراع الاجتماعى ـ الدينى عمليات التدريب ، والتعبئة ، والتحريض ، وفتح الباب امام اتساع دائرة العنف الموجه ضد جهاز الدولة ،



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٢

وضد كل العناصر والفئات الخارجة عن النظام المعيارى والاخلاقى الدينى وفقا لمعايير هذه الجماعات ، وفرض نظامها كلما تيسرت الامور فى المناطق التى تتركز فيها ، على هوامش المدن ، وفيعلانها ، وفى بعض قرى المحافظات فى الوجه القبلى - او البحرى - ومدنها فى بعض اللحظات ، او الاوقات فى حالة من المد والانزواء المرن . كلها عمليات تدريب وتعبئة وتجنيد للكوادر الفاعلة فى هذه الجماعات . إستبعاد البنية الرسمية لهذه القوى يساهم فى بلورتها لبنياتها ، وتعبئة كوادرها ، وخطابها السياسى المرموز دينيا فى مواجهة تهافت الخطاب الرسمى ، والخطابات الحزبية البائسة .

ان اخطر نتائج سياسة الطرد ، والاستبعاد العمدى لقوى اساسية على ساحة الفكر والعمل السياسى الوطنى ، تتمثل فى انعكاساتها السلبية على قاعدة البناء الاجتماعى بفئاته وقواه الاجتماعية المختلفة - الفئات الوسطى الصغيرة ، والعمال ، والفلاحون - فى ظل سوء اوضاعها الاقتصادية وطردها من ساحة الحراك الاجتماعى ، ودائرة الآمال ، يتمثل فى تراكم الغضب والياس لدى عناصرها الحركية ، وتزايد قوة وهيمنة نشاط الآلة الايديولوجية الدينية التى تقاتل الدولة ، والصفوة الحاكمة ، والنظام السياسى على نظام الرموز ، والاساطير السياسية . وتدحض شرعيتها فى العمق ، وتجذب القوى الغاضبة من المورد البشرى لهذه الفئات المستبعدة سياسيا ، واجتماعيا . ان التهميش الاجتماعى - السياسى ، والثقافى لهذه الفئات ، مع التذبذب والانتقال الايديولوجى - والسياسى والرمزى للصفوة السياسية من نظام ايديولوجى لاخر طيلة تاريخ نظام يوليو ، والنظام الحالى ، الامر الذى خلق فجوة مصداقية واسعة بين هذه الافكار الحديثة التى فشلت فى التطبيق ، وهاجمتها الصفوة التى جاءت بها بعنف وقسوة . مما افقد القوى المهمشة ، والوسطى الصغيرة ايمانيتها بهذه النظم الايديولوجية ، وبرموزها - ناهيك عن ان هذه النظم ، واساطيرها ، وسياساتها لم تحقق وعودها لهذه الفئات . ان هذه البيئة المضطربة ، والساحة السياسية الضيقة ، وانهيار مصداقية اجهزة الدولة الايديولوجية ، ونظام الكتابة الرسمى ، والمعارض ، كل ذلك يؤدى الى جاذبية الخطاب الراديكالى الدينى المعارض ، والسرى وقدرته على استيعاب الغضب .

واعادة توجيهه ، وتوزيعه فى مسارات متعددة اجتماعيا وسياسيا ، ولكن من خلال رموزه الدينية ، وعبر اكثر الحلقات ضعفا بالنسبة للدولة ، والصفوة المجحود شرعيتها ، وهى الحلقة المسماة بالطائفية فى الخطاب السائد ، لانها حلقة يمكن من خلالها ، وعبرها شحذ كل طاقات الغضب الاجتماعى - السياسى فى مسار دينى ، وحيث تتجلى عبرها كل جروح الشرعية السياسية للدولة والنظام ، فهى تعبئة ضد الآخر الدينى - ظل الغرب والدنيويات ومثيله الدينى - حيث يمكن استثارة فئات اجتماعية قريبة ، ولامبالية ، تدعم هذه الجماعات ، وتوسع من دائرة الاضطرابات والصراعات ، وبما يشكل عقبة حقيقة لجهاز الدولة الامنى ، والسياسى ، وتوصم الحالة المصرية كلها بوصف عدم الاستقرار ، بانعكاسات ذلك على صورة النظام وصفوته وهيبتهما السياسية ازاء الغرب حامى حماه ، وسنده . ان الآخر الدينى - كصورة للغرب بين الديار - هو رمز للمواجهات والمناظرات الكبرى بين الاسلام السياسى ، والغرب ، بين العجز عن مواجهته اقليميا وعلى صعيد النظام الدولى ، وبين امكانية منازلته وتحقيق الغلبة والانتصار الداخلى عليه ممثلا فى مثيله الدينى . ان تحول الآخر الدينى الى صورة للغرب ، وعدم الفصل بين التغاير فى الديانة ، وبين الوطنية ، والهوية القومية للمصريين على اختلاف دياناتهم ، وهو ابرز نتائج تدهور صورة ، ومكانة الدولة القومية وافتقارها للموحدات الجمعية ، والشاملة ، لكل المصريين ، او بالاحرى انهيارها الرمزى والاسطورى الخطير .

ان الطرد من الساحة السياسية الرسمية للفئات الوسطى الصغيرة ، والعمال والفلاحين ادى - ويؤدى الى الدخول الى نظم الافكار الدينية ، والقبول بمعاييرها الدينية - والايديولوجية فى تقييم الظواهر ، وتوصيف المشكلات الاجتماعية ، وفى اتساع المسافة بين الدولة وقاعدة الهرم الاجتماعى ، وتبلور وعى اجتماعى مستلب فى الخطاب التاريخى الرمزى باساطيره ، واوهامه ، ونظرته للعالم والذات . وهو الامر الذى يؤدى الى تبلور نزعة للتعميم ووصم كل ماهو رسمى بعدم الشرعية الدينية ومد هذا النعت - الشرعى والاصولى الى فكرة الاحزاب السياسية على اساس قول شاع بان كل من تحزب خان ، ان استقالة الاحزاب السياسية عن الفعل الجماهيرى السياسى ، وعن بلورة بدائل جادة ، وفعالة ، وحركة نشطة فى الوسط الاجتماعى - السياسى ، ادى الى تزايد الفجوة بينها ، وبين البنية الحزبية ، وعزوفها عن الدخول الى دائرتها .

ان العلاقة بين البنية الحزبية المختلفة هيكليا ، وبين الفتنة تتمثل فى امور عديدة يمكن وصفها بانها عوامل مساعدة على اشتعالها ، وعلى عدم وادها .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٢

البحث عن حل لمشكلة الارهاب

د. محمد الغنام
دكتوراه في القانون الجنائي وعلم الاجرام

تسعى الدول التي تعاني من الارهاب الى البحث عن طريق للخلاص، وتتطلع لايجاد حل لتلك المشكلة التي تترك آثاراً مدمرة على حياة الجماعة واستقرارها. واستطيع القول ـ من خلال دراسة واستعراض الظاهرة الارهابية في العديد من الدول ـ ان حل تلك المشكلة يمكن ان يتأتى من خلال عدة طرق :

أولاً : أن يتوصل الارهابيون الى حل المشكلة على طريقتهم الخاصة، أي من خلال نجاحهم في تحقيق اهدافهم، وبالتالي تخليهم عن العنف الذي لم يعد ضرورياً.

والواقع ان حل مشكلة الارهاب بهذه الطريقة يصعب ان يتحقق، فالارهاب لايستطيع ان ينتصر إلا إذا نجح في التحول الى ثورة شعبية عامة، ومن الصعب عملياً أن تتوافر الظروف اللازمة التي يمكن في ظلها أن يتحول الارهاب الى ثورة شعبية

وعليه فإن حل مشكلة الارهاب من خلال انتصار الارهابيين يبدو فرضاً بعيد التحقق.

ثانياً : ان يُهزم الارهابيون فيتخلوا عن العمل المسلح دون ان يبلغوا اهدافهم، وهذا الفرض وان كان اكثر احتمالاً من سابقه إلا انه يبدو ـ مثله ـ صعب التحقق على الصعيد العملي : اذ يستلزم حل مشكلة الارهاب ـ على هذا النحو ـ ان يلقى الارهابيون هزيمة كاملة على الصعيد العسكري والفكري.

ثالثاً : ان تتمكن الدولة من مطاردة الارهابيين، وحصر الارهاب في مناطق حدود الدولة وذلك من خلال عمل عسكري مكثف، ويمكن ان نجد امثلة لدول لجأت الى هذا الحل في امريكا الجنوبية حيث تسمح الطبيعة الجغرافية لتلك البلاد، واتخاذ الارهاب فيها شكل حرب العصابات بذلك.

وان كان مثل هذا الحل لايكفل التخلص من الارهاب، وانما ازاحته من داخل البلاد إلى أطرافها وحدودها، كما أن هذا الحل العسكري، لايعني نهاية الارهاب، إذ أن بعض الارهابيين سوف يلجأون إلى البلدان الأخرى ويستمرون من هناك في القيام بعمليات ارهابية ضد مصالح الدولة الخصم وضد ممثليها ومبعوثيها الدبلوماسيين انتظاراً للفرصة المناسبة للعودة الى القيام بالعمليات الارهابية داخل الدولة الخصم نفسها.

رابعاً : يمكن الخلاص من الارهاب عن طريق التوصل الى حل سياسى يتضمن قبول بعض المطالب الاساسية والعادلة لجماعات وطوائف معينة من الشعب ، وهو مايؤدى الى إزالة اسباب الخلاف الذى نشأ عنه الإرهاب ، ونزع الفتيل الذى اشعل نار الثورة والعصيان . كما ان اتاحة فرصة حقيقية للتعبير والتغيير السياسى بطريقة سلمية ومن خلال القنوات الشرعية من شانه ان يشجع الكثيرين على نبذ خيار العمل المسلح .

وقد حقق هذا الحل نجاحا فى حالات معينة ، إلا ان هذا النجاح الذى تحقق فى بعض الحالات يجب الا يجعلنا نغفل عن ان هذا الحل السياسى لم يلق إلا نجاحاً محدوداً فى حالات اخرى كثيرة ، وذلك بالنظر إلى انه يوجد دائماً بين الارهابيين من يرفضون قبول أى حل وسط ، ويصرون على تحقيق أهدافهم كاملة .

ومع ذلك يبقى لمثل هذا الحل السياسى فضل التخفيف من حدة العمل الارهابى وحصره فى نطاق ضيق وتقليص التأييد الشعبى للارهابيين .

خامساً : تلجأ كثير من الدول إلى مواجهة الارهاب من خلال القواعد القانونية وذلك باعتبار ان الاعمال الارهابية تمثل جرائم خطيرة يجب مواجهتها من خلال القانون الجنائى .

ولقد حققت المواجهة التشريعية للارهاب نجاحاً ملحوظاً واسهمت بصورة اساسية فى التصدى للارهاب . ولعل اوضح الأمثلة على ذلك ماحدث فى ايطاليا حيث لعبت الاداة التشريعية دوراً حاسماً فى التصدى والقضاء على الموجة الارهابية العاتية التى شهدتها ايطاليا منذ اواخر الستينات .

ولكن – ومع ذلك – فإن الاداة التشريعية لاتقوى بمفردها على ايجاد حل كامل لمشكلة الارهاب ، اذ سوف يبقى دائما ارهابيون لم تستطع يد العدالة ان تصل اليهم ، او هؤلاء الذين بالرغم من توصل العدالة إليهم وادانتهم فإنهم يصرون على اختيارهم لطريق العمل الارهابى سواء من داخل السجن (من خلال توجيه وتخطيط العمليات الارهابية) ، او بعد خروجهم من السجن .

سادساً : يقدم لنا علم التربية طريقاً آخر للخلاص من الارهاب ، فمن خلال تكاتف القوى السياسية ووسائل الاعلام والنقابات المهنية ورجال الدين والجامعات والمدارس وكل المؤسسات الوطنية على تاكيد معانى « الديمقراطية الاسلامية » ، ورفض العنف ، وغرس تلك القيم والمفاهيم فى نفوس النشء والشباب فإنه يمكن تجنب وقوع عدد كبير من الشباب فى براثن الارهاب .

ومع ذلك يبقى واضحاً ان مثل هذا الطريق للخلاص من الارهاب هو طريق طويل جداً يكتنفه العديد من الصعوبات البالغة ، ولايعطى نتائج إلا على المدى الطويل وبصورة تدريجية .

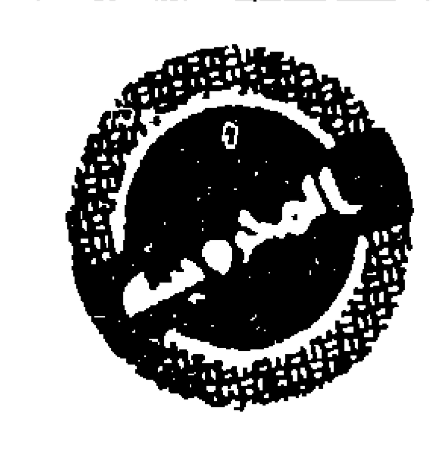
اذا استبعدنا الحلين الاول والثانى حيث يمثلان حالتين خاصتين استثنائيتين ، واذا استبعدنا بالمثل الحل الثالث حيث لايصلح تطبيقه إلا فى بلاد معينة وفى ظل ظروف خاصة ولايتجاوز اثره تغيير مكان الصراع ، فانه يبقى لنا ان نبحث عن حل مشكلة الارهاب فى نطاق الحلول الثلاثة الاخيرة المتبقية .

ونستطيع ان نقرر – فى هذا الخصوص – ان ايا من تلك الحلول لايكفى بمفرده لعلاج مشكلة الارهاب ، اذ لاتقوى وسيلة واحدة على تقديم حل مرض لمشكلة بمثل تعقد وتشعب مشكلة الارهاب .

وعليه يصبح من الضرورى ان تجتمع عدة وسائل ، وان تتضافر الكثير من الجهود لحل تلك المشكلة . فحل مشكلة الارهاب لابد ان يكون متعدد الجوانب بحيث يشمل الحل السياسى ، والمواجهة القانونية ، والحل القائم على اسس علم التربية .

يجب ان اقرر ايضا ان الحديث عن حل مشكلة الارهاب لايعنى بحال القضاء على الارهاب قضاء مبرما وبصورة كاملة بحيث لايبقى له من اثر ، اذ ان مثل هذا القول لايعدو ان يكون فرضا نظريا بحتاً او املا مغرقا فى التفاؤل . ولكننى اعنى بحل مشكلة الارهاب تحجيم وتقليل الخطر الارهابى فى حدود دنيا لايشكل معها تهديدا لحياة الجماعة واستقرارها .

واذا كان الحل السياسى يخضع لظروف واعتبارات سياسية معينة ، واذا كان الحل التربوى يتطلب امكانات مادية ومهارات فنية ولايعطى نتائجه – غير المضمونة – الا على المدى الطويل ، فان الحل القانونى يبدو ايسر تلك الحلول ونتائجه طيبة ولكن الامر الغريب هو انه رغم اسراف المشرع المصرى فى اصدار التشريعات وتعديلها ، بل واستخدامه احيانا التشريع فى غير الغرض المخصص له وذلك باتخاذه اداة لتهدئة الراى العام او كرد فعل لحادثة بعينها ، الا ان **المشرع يحجم عن اصدار التشريعات الضرورية واللازمة وفى مقدمتها قانون مكافحة الارهاب مكتفيا فى مواجهته للارهاب بقانون الطوارىء وهو القانون الذى لم تكن مكافحة جرائم الارهاب محل اعتبار عند اصداره وبالتالى فان هذا القانون اذ اصدره المشرع لغير مكافحة الارهاب فانه جاء خاليا من القواعد اللازمة والمناسبة**



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لنجاح مكافحة الارهاب وفقا لاحكامه . ويؤكد الحاجة لتشريع متخصص لمواجهة جرائم الارهاب ماذهبت اليه الدول التى عرفت تلك الظاهرة «مثل ايطاليا واسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة» . من اصدار تشريعات خاصة لمكافحة الارهاب . وماثبته تطبيق تلك التشريعات من جدواها وفاعليتها فى مكافحة الارهاب .

ويؤكد تلك الحاجة ايضا جوانب القصور فى تشريعاتنا وعدم قدرتها على مواجهة تطورات الجريمة الارهابية . فنصوص التجريم والعقاب لاتفرق بين الجريمة العادية والجرائم الارهابية ، فهى لاتدخل الارهاب كعنصر او ظرف مشدد يمكن به التفرقة بين الجريمة الارهابية وسواها من انواع الجرائم ، ولايقتصر اثر عدم التمييز بين جرائم الارهاب والجرائم العادية على عدم تفريد العقاب تشريعيا لكل من النوعين بل انه

يحول ايضا دون اتباع السياسة التشريعية الحديثة التى تعتمد - بدرجة كبيرة - فى مواجهة الجريمة الارهابية على تشريعات التوبة التى تشجع الارهابيين على التخلى عن العمل المسلح دون ان تفرض عليهم بالضرورة التعاون مع الدولة ولكن تترك ذلك لاختيارهم فى مقابل اعفاء او تخفيف متدرج للعقاب يتناسب مع موقف التائب واثر التوبة ونتائجها وتوقيتها .

ولايقتصر قصور التشريع المصرى فى مواجهة الجريمة الارهابية على قانون العقوبات بل ان قانون الاجراءات الجنائية جاء متضمنا القواعد التى تلتزمها السلطات عند وقوع الجريمة دون اختصاص الجرائم الارهابية بقواعد اجرائية مغايرة لتلك المقررة بالنسبة للجرائم العادية وهو امر كانت توجبه طبيعة الجريمة الارهابية ومدى خطورتها وتهديدها للمصالح الاجتماعية .

كذلك فان قانون السجون ولائحته التنفيذية نتيجة لعدم معرفته بالجريمة الارهابية لايخص المحكوم عليهم فى جرائم الارهاب بمعاملة عقابية خاصة فى مؤسسات عقابية منفصلة حيث يمكن ان يؤدى اختلاط المذنبين فى جرائم الارهاب بالمحكوم عليهم فى الجرائم العادية الى حدوث نوع من «تبادل الخبرات الاجرامية» .

ثم ان المحكوم عليهم فى جرائم الارهاب يحتاجون معاملة عقابية خاصة تختلف تماما عن تلك المقررة للمجرمين العاديين الذين لاتتعدى دوافعهم الحصول على العائد المتحصل من الجريمة ، وهو مايتطلب ان يتضمن قانون السجون تقرير قواعد قانونية خاصة بالمحكوم عليهم فى جرائم الارهاب تضمن تقرير برامج متخصصة لمعاملتهم عقابيا ، وتشجعهم على التعاون مع تلك البرامج وتكفل الافراج عنهم متى زالت خطورتهم الاجرامية التى ترتبط - فى شقها الاكبر - باتخاذهم العنف وسيلة للعمل السياسى .

ان المواجهة التشريعية لظاهرة الارهاب من خلال قانون متخصص اصبحت ضرورة لاتحتمل التاخير . اذ يتيح هذا القانون - من ناحية - الفرصة لوقف العمل بقانون الطوارىء كما يكفل - من ناحية اخرى - مواجهة تشريعية مناسبة ومبنية على اسس علمية وعملية لظاهرة من اخطر الظواهر التى تهدد مجتمعنا .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢

التاريخ والاغتيالات باسم الاسلام (٢)

كان محمود عبداللطيف أول من تقدم إلى المشنقة !

بعد عرضنا لقصة عبدالمجيد حسن ، قاتل النقراشي باشا ، نعرض لقضية محمود عبداللطيف الذى قام بمحاولة لاغتيال عبدالناصر فى ميدان المنشية يوم ٢٦ اكتوبر ١٩٥٤ ، وقد حكم عليه ايضا بالاعدام ونفذ فيه .

وتتشابه قصة محمود عبداللطيف مع قصة عبدالمجيد حسن فى ان القيادة السياسية للاخوان لم تكن موافقة على الاغتيال . فقد راينا فى مقالنا السابق كيف اصدر المرحوم الشيخ حسن البنا بيانا يبرأ فيه من الجريمة ومن مرتكبها ، وكان هذا البيان من اسباب اعتراف عبدالمجيد حسن بكل شيء . وقد حدث نفس الشيء فى محاولة اغتيال جمال عبدالناصر ، فلم يكن المستشار حسن الهضيبي المرشد العام للجماعة موافقا على الاغتيال ، وهذا ما اكده فى المحكمة ، فقد ابدى استنكاره للارهاب قائلا : «انا لا اقر الارهاب كوسيلة لاى شيء ... وانا قلت كده : قلت إن الارهاب ضار بالجماعة وضار بالاسلام ، وضار بمصر . وحذرت اكثر من مرة ، ونشرت هذا الراى بين الاخوان» .

وقد اعترف يوسف طلعت ، رئيس التنظيم السرى ، بذلك فقال إنه عندما حمل الى الهضيبي الخطة قال له «اسمع يا فلان ، انا نفسى تجزع من حكاية الاغتيالات . دى عملية تسيء لسمعتكم وسمعة الجماعة ....» .

على ان اعتراض القيادة السياسية على الارهاب والاغتيال لم يصل الى محمود عبداللطيف ، الذى تلقى الامر باغتيال عبدالناصر من التنظيم السرى . كما لم يصل اليه ايضا كلام المرشد العام بان الارهاب ضار بالاسلام وضار بالجماعة . فقد ذكر هنداوى دوير انه قبل الحادث بحوالى خمسة عشر يوما او اكثر قليلا ، «جاءنى ابراهيم الطيب ، وقال لى ان النظام قرر ان يعتدى اولا على الرئيس جمال عبدالناصر ، وبعد ذلك يتخلص ـ بتحديد اللفظ ـ من الضباط الاحرار باى صورة ، سواء بالاعتقال او الخطف او بالقتل» . فقلت له : «هل حققتم المسائل اسلاميا ؟ فقال لى : ايوه !»

وقد كان بناء على ذلك ان عهد هنداوى دوير الى محمود عبداللطيف باغتيال عبدالناصر ، كما طلب اليه ايضا دراسة بيت انور السادات لقتله كذلك . وعندما سال المدعى محمود عبداللطيف : «ليه كنت عاوز تقتل الرئيس جمال عبدالناصر والقائم مقام انور السادات ؟ هم دول مش مسلمين ؟ ـ اجاب : «مسلمين ، ولكن فهمونا انهم خارجين عن الاسلام !» . وهنا سالته المحكمة : «مين اللى فهمك ؟ فاجاب : «هنداوى دوير» ! وسالته المحكمة . القرآن مش بيقول ان القتل حرام ؟ «ورد المتهم : ايوه ! ثم قال .

ـ «صحيح انا اقدمت على العمل ده ، وقبل ما اقدم عليه ماكنتش شاعر باى حاجة ، كانت حاجة طبيعية ! ولكن بعد ان اقدمت عليه شعرت بالندم ، وشعرت بانى خاطيء ، لانه كان خلاف الاسلام فى الفهم اللى فهمته علشان قتل المسلم» !

على هذا النحو ادرك محمود عبداللطيف خطاه فى حق الاسلام ، ولكن بعد فوات الاوان ، وبعد ان قام بمحاولة الاغتيال ، وحكم عليه بالاعدام شنقا . وكان اول من تقدم الى المشنقة وهو يتلو آيات القرآن الكريم !



المصدر : الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢

ويهنا هنا ان نبين دور هنداوى دوير فى إثبات التهمة على محمود عبداللطيف ، فقد نفى قيامه بالتاثير عليه ، وقال إنه «اى محمود عبداللطيف» كان «متحمسا» لارتكاب الجريمة ! وإنه هو الذى اقترح عليه السفر الى الاسكندرية ليقوم بهذه المهمة ، وكان الاصل ان يرتكب الحادث فى القاهرة . واستدل بذلك على ان محمود عبداللطيف كان «صاحب تفكير مستقل استقلالا كاملا ، ولا سيما وانا اعلم انه صاحب شخصية ، ولا يتاثر بسرعة . وانا بهذا لا اريد اتهامه ، وانما هذه هى الحقيقة ، فهو شخص صاحب تفكير مستقل ، ويحفظ جزءا كبيرا من القران ، وكان متحمسا بالذات لهذا العمل ، واكبر دليل على هذا انه هو الذى اقترح على السفر الى الاسكندرية »!

وقد اعترض محمود عبداللطيف على كلام هنداوى دوير قائلا : «إنه (هنداوى) الرئيس بتاعى ، ولو اراد عدم ذهابى الى الاسكندرية ما كنتش اقدر اعصى له الامر ، علشان هو رئيس . فالحكاية مش حكاية تحمس »!

وهنا سال الدفاع هنداوى دوير عما اذا كان يمكن لمحمود عبداللطيف ، بوصفه عضوا فى النظام السرى ، أن يخالف الامر الذى صدر اليه ؟ وقد رد هنداوى دوير قائلا :

- كان ممكن يا فندم . ودليلى على هذا ، وهو صادق ولو سالتموه حيقول لكم : إننى قلت له : «فكر وشوف اذا كنت توافق على الفكرة اولا ، واقعد فكر ثلاث ايام وانت حر فى هذا ولك مطلق الحرية ، ومن حقك ان تقول لا ، ولا ضير عليك فى هذا . ومع ذلك جاءنى وقال لى : «انا مطمئن لاى عمل يصدر الى» . وكان من الممكن ان يخالف ، وان يرفض هذا الطلب ».

على ان الدفاع حين ساله قائلا :

- فى حالة رفضه ، هل كان سيستمر عضوا فى الجهاز السرى ؟

اجاب هنداوى : «ما افتكرش ! المعقول ان ينحى من الجهاز السرى ، ويظل عضوا فى الاخوان» كذلك ادان ابراهيم الطيب ، وهو رئيس هنداوى دوير ، محمود عبداللطيف ايضا ، على اساس انه ارتكب محاولة الاغتيال مختاراً ! فعندما ساله الدفاع : ما هو عقاب محمود عبداللطيف بوصفك رجلا قانونيا ؟ اجاب : «هو فاعل اصيل» ! وعندما ساله مرة اخرى عما اذا كان من شان الاجهزة السرية ان يحتفظ صغارها بارادتهم كما يحددها القانون ؟ اجاب :

- الذى أعلمه فى هذا ان اى فرد لا يقوم بعمل ما الا اذا كان متحمسا له ، وعارفا بتفاصيله ، ومقدرا لنتائجه !

وعندما سئل . «هل استغل فى ذلك ؟ (كان محمود عبداللطيف سمكريا فى امبابة ، راسبا فى الابتدائية) .

اجاب لا يافندم ! استغل فى ذلك تشبعه بالعمل الذى سيقوم به !

ولكن عندما ساله الدفاع . هل كنت تقدم على ما اقدم عليه ؟

اجاب ابراهيم الطيب قائلا : لا !

على كل حال فلم يكن محمود عبداللطيف وحده هو الذى دفع الثمن ، بل دفعه ايضا محرضوه . لقد حكم عليهم جميعا بالاعدام ، وكان التنفيذ فى جلسة واحدة بمعدل راس كل نصف ساعة ! وقد اضافت اليهم المحكمة عبدالقادر عودة ومحمد فرغلى رغم بعدهما عن التحريض على القتل .

(يتبع) **د . عبدالعظيم رمضان**

ثنائية الخوف والشجاعة... السياسة الأمنية والعنف (٥)

غياب الوعى التاريخى لأهمية دور الأقلية وراء تزايد حوادث العنف الدينى والطائفى

ثمة نقص يعترى الادبيات السياسية، والقانونية يتمثل في ندرة الدراسات العلمية عن السياسة الامنيه، ومفاهيمها، والقيم والمصالح السياسية والاجتماعية التى تدافع عنها، وتضفى الحماية عليها. بل ان الحقل الأمنى، يبدو غامضا ومكللا بالاساطير، والاسرار، والخوف والمبالغة.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢

من الامور البديهية ان العنف جزء لا يتجزا من الوجود الانساني والانفعالي اذا قلنا انه الحقيقة الاكثر الحاحا على الضمير الفردى او الجماعي تاريخيا لان بواعث ومصادر العنف متعددة ومختلفة. نفسية واجتماعية وثقافية وقومية وعرقية... وقد ارتبط غالب العنف بالصراع على السلطة والثروة وندرة الموارد، وعملية تخصيصها وتوزيعها اجتماعيا بين القوى والفئات الاجتماعية المختلفة. الحالة الانسانية والمجتمعية تتدافع فيها اتجاهات المسالمة والعنف والنزاع لارتباط ذلك كما اشرنا بالصراع حول المصالح والافكار والقيم والرؤى والتفسيرات بل ان العنف هو ابرز عناصر الحياة اليومية الراهنة ليس في العلاقات بين الافراد والفئات الاجتماعية فقط حول القضايا الكلية وانما اصبح جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية في عالمنا، فايقاعات التغيير التقني والمعلوماتي والسلوكي تزداد سرعة وتوترا وعنفا عن ذى قبل في الدول المتطورة في الشمال، في حين ان اوضاع الدول الاقل تطورا تزداد فيها معدلات التدهور وتفاقم دوائر البؤس الانساني والصراعات العرقية والدينية واللغوية والثقافية على نحو يجعل من العنف جزءا لا يتجزا من الحياة اليومية في الدول الاقل تطورا. واحد مصادر العنف وعدم الاستقرار ياتي من جانب القوى الراديكالية التي تريد التغيير الجذري لسلطة الدولة، والصفوة السياسية الحاكمة.

ولاشك ان المعارضات الراديكالية ذات الوجوه والغطاءات الدينية تبدو اكثر المعارضات السياسية خطورة في مصر والعالم العربي، فمنذ عقود عديدة. تزايدت موجة العنف ذات الوجوه الدينية خلال العقود الثلاثة الاخيرة وتتنامى هذه الموجة مع تزايد حدة المشكلات الاجتماعية - الاقتصادية وتاخذ منحى طائفيا في ذات الوقت تمتد الى رموز النظام السياسي، والكوادر الامنية لاجهزة الشرطة.

والواقع ان هناك عوامل عديدة تقف فيما وراء العنف الديني، والطائفي في مصر اشرنا اليها في دراسات عديدة ولكن الجديد في مشهد العنف المفتوح هو اشكاليات وظواهر من نوع جديد تتمثل في تاكل الموحدات الجماعية والرموز والاساطير الجماعية الموحدة للمصريين فضلا عن اشكالية الدولة الحديثة ومبدأ المواطنة في تناقضه مع رؤية الاخر الديني في البنية الادراكية، الجماعية السائدة، وفي النص الديني - الفقهي وغياب الوعي التاريخي بدور الاخر في الاقلية في اطار الراسمال التاريخي القومي لمصر، واشكالية العلاقة مع الغرب وتحويلها الى مجال العلاقة مع الاغيار الدينيين في مصر. واشكالية نشوء الولاءات الفرعية في المجتمع سواء حول المكان او الافكار او القيم... الخ واشكالية النص الديني في علاقته بالواقع المتغير.

ان العنف الديني والطائفي ايا كانت بواعثه، ومحركوه وديناميته الداخلية وتفاعلاته مع البيئة المحيطة والياته الخاصة وتشابكاته على المستوى القومي للمجتمع المصرى. كلها امور تتطلب تحليلا من نمط خاص يختلف عما درج عليه الفكر السائد الذى يعيد انتاج التفسيرات والتحليلات الرائجة والتي لم تؤد الى نتائج متبلورة. وانما تسودها نزعة الى الاحالة لنطام التبريرات العالمية الشمولية للظواهر والازمات والتى تنتفى فيه الملامح الخفية لهذه العوامل في اطار الشقاقات والنزاعات الدينية، او الاجتماعية ذات الوجه الديني. ومثل هذا التحليل للفتنة الطائفية قمنا به في غير هذا الموضع، ونركز في هذه الدراسة على تحليل العنف وتوظيفاته لدى الحركة الاسلامية الراديكالية تجاه الدولة والياته ومراميه النفسية والسياسية. وذلك على النحو التالى.

١ - العنف ذو الوجوه الدينية في مواجهة الدولة البواعث والاهداف

٢ - قائمة اعمال العنف في المنظور الاسلامي الراديكالي.

اشرنا في القسم الاول من الدراسة الى سياسة الافراط في العنف من جانب مؤسسة الامن الرسمية ونتائجها المتمثلة في فقدان العنف الرسمي لوظائفه المنعية والردعية واهدافه في الحد من الجرائم السياسية والجنائية او في منع تفاقم المكونات المشكلة للمواقف العنيفة والمتفجرة في اطار جغرافيا العنف في المجتمع المصرى والتي ابرزها سقوط حدود الايهام العقابي سواء تمثل في العقوبة او السجن كمؤسسة عقابية بضوابطه وقيوده على الحريات او في ان الاحساس بالالم المادى او المعنوى - في حالة التعذيب بصنوفه المختلفة - يتلاشى في حالة تزايده، ويتبدد الهدف من ورائه سواء في الحصول على المعلومات او تعمد الايذاء بمعصومية الكيان الفيزيقي والمعنوى للفرد وهي معصومية تنص عليها الاديان والقوانين الحديثة ولاشك لدينا في ان هذه السياسة شكلت احد العوامل الاساسية في تحريك معدلات العنف في الحقل الديني والطائفي لان الايذاء الشديد والعنف ازاء جماعات الجانحين والخارجين على القانون والبؤر الاجرامية قد يساهم في الحد من الجريمة في حدود معينة - بصرف النظر عن مشروعية ذلك من وجهة نظر القانون او حقوق المتهم المنصوص عليها في اطار قواعد الحد الادنى للمعاملة العقابية او دور وظيفة العقوبة التاهيلي في المدارس العقابية الحديثة - ولكن مثل هذا التوظيف للعنف الرسمي لا يؤدى الى تخفيض معدلات العنف السياسي والاجتماعي والاقتصادي. لانه لا يعالج مصادره الهيكلية في البنى الاساسية للمجتمع والسياق، ومن ثم

يغدو التعامل مع الظواهر العنيفة خارجيا محضا، ولا يؤدى الى النتائج المتوخاة منه.

١ - توظيف الجماعات الدينية للعنف الرسمى.

ان ممارسة العنف الرسمى الفظ يؤدى الى تحقيق عدة وظائف لدى الجماعة السياسية المحجوبة عن الشرعية.

بقلم : نبيل عبدالفتاح

(ا) يخلق فى مخيلة وعقيدة التنظيم واعضائه حالة تجهدية لخطابها المضاد حول الدولة، والسلطة السياسية، والصفوة الحاكمة فى سلوكها. اى خلق حالة من التطابق بين خطاب الجماعة النقدى والهجائى للدولة والصفوة وبين سلوك الدولة وسياستها الامنية وحالة التطابق - وهى حالة قياس تضفى مصداقية على عقيدة الجماعة السياسية. فاذا كان الخطاب دينيا ويجحد مؤسسات الدولة الوضعية وينعتها باللاشرعية الدينية فان حالة تطابق الخطاب مع سلوك الدولة ومؤسساتها وقياداتها يمثل اهمية كبيرة وتسعى الجماعة السياسية الدينية الى خلقه خلقا او تستفيد من حالة خروجها على الشرعية الرسمية لتاكيده

(ب) ان التطابق بين خطاب الجماعة النقدى للدولة ومؤسساتها يعطى مصداقية لهذا الخطاب وسط مؤيديه، وكوادره وفى ذات المستوى يدفع الجماعة نحو مزيد من التماسك الداخلى، فى مواجهة الخطر الخارجى المتمثل فى العنف الرسمى والمطاردات الامنية.

(جـ) ان العنف الرسمى يبلور العدو امام الجماعة الامر الذى يسهل معه تعبئة الكادر التنظيمى، وتنشيط التفكير الجماعى، وفى ابتداع اساليب المواجهة المضادة، وتدريب الكادر وتنشيط عمليات الجذب او خلق البيئة الملائمة له خاصة وان غالب اعضاء هذه الجماعات - انطلاقا من القضايا التى قدمت للنيابة والقضاء - من ابناء المدارس الحديثة ولم يتلقوا تعليما دينيا، وانما تعليم مدنى حديثا ومن ثم فهم اقدر فى مجال الممارسة الميدانية والتنظيمية الى ابتداع اساليب تنظيمية وحركية حديثة ومحكمة البناء والامن الداخلى وهو ما يتجلى فى بنية التنظيم العنقودى التى اتسم بها البناء التنظيمى للجهاد.

(د) يلعب العنف الرسمى المنظم دورا سيكلوجيا ودينيا امام عضو الجماعة فى تبرير العنف المضاد الذى يكتسى باردية دينية واحكام فقهية تجعل منه عملا شرعيا وجهاديا فى مواجهة رموز الدولة التى لاتحكم بما انزل الله بكل مترتبات ذلك الدينية.

(هـ) العنف الرسمى المفرط يقدم للجماعة حالة تمكنها من ان تظهر المناضلين تحت راية القرآن وكانهم مضطهدون وضحايا الدولة الامر الذى يخلق مساحة من التعاطف بين البيئة التى تحتضن داخلها الجماعات وخاصة فى مدن الاقاليم الريفية وقراها فى الصعيد تحديدا وايضا على هوامش القاهرة فى مناطق السكن العشوائى المنتشرة سرطانيا على خريطة العاصمة.

مما سبق يتضح لنا ان الجماعات الاسلامية الراديكالية تقوم بتوظيف رمزى ونفسى وتنظيمى للعنف الرسمى والياته سواء فى التعبئة او التدريب او التنظيم وذلك على نحو يخدم اهدافها ويتفاوت هذا الاستخدام من مرحلة لاخرى فى تطور الجماعة وتطور الظواهر الدينية الراديكالية فى تفاعلها مع ظواهر الاختلالات الاجتماعية والسياسية فى مصر، وفى المناطق التى تنشط فيها هذه الحركات، وخاصة تلك التى تتميز بوجود للمصريين الاقباط، وهو ما سوف نشير اليه فيما بعد.

ثنائية الخوف والشجاعة .. السياسة الأمنية والعنف الدينى « ٦ »

انهيار جسور الحوار بين الحركات الاسلامية والدولة زاد من العنف الدينى

قائمة العنف ركزت على العناصر البارزة فى الصفوة الاستراتيجية للحكم

الحركات الدينية استخدمت المكان كمجال للعنف الرمزى والسلوكى ضد سلطة الدولة

تكشف عمليات العنف السياسى ذى الوجه الدينى أو الطائفى منذ عقود الثمانينات عن أنماط متكررة من السلوك العنيف ، اتخذت اهدافا لها تتمثل فى رموز معينة ، بما يكشف عن أن هذه الاختيارات ليست عشوائية ، وإنما ثمة تخطيط محكم ، ومحمل برؤية معينة لهذا العنف ، والمرامى السياسية من ورائه .

دراسة بقلم :

نبيل عبدالفتاح



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٢

إن العنف الديني الموجه من الجماعة الدينية إلى الدولة والمجتمع معا، يشير إلى اننا إزاء ظاهرة جديدة. في تاريخ الحركات الاسلامية - السياسية، والاصلاحية - تختلف حيث كان الهدف الأساسي للحركات الاصلاحية، هو التوجه إلى بنيات النصوص الدينية المقدسة ومحاولة التحرر من أرثها التفسيري المثقل بالاراء المتعددة والتفسيرات المختلفة، التي تنطوي على مصالح، واهواء وانتماءات، ورؤىء جماعات المفسرين على اختلاف مدارسهم الفقهية، وازمنتهم ومصالحهم، وعلاقاتهم بالحكام، او في تناقضهم معهم، أو مكانتهم الاجتماعية. كانت حركات الاصلاح تتوجه إلى النصوص في براءتها الجذرية - عارية عن الاردية التفسيرية، التي خلقت حاجبا بين النص المقدس، وبين مشاكل، واهتمامات، واشكاليات التنظيم الاجتماعي، والحياتي للمجتمع الاسلامي في العصر الحديث، في ظل اختلافات كبرى في تكوين هذا المجتمع ودولته واجهزته، وفي ظل سياق دولي، مؤثر على وضع المسلمين، والاحتلالات الاجنبية التي خضعوا لها، وادت الى فجوات بين النص، والمفسر، وغلبة تراث من الشروح القديمة، وغياب الاجتهاد - باعتباره مصدرا من مصادر اصول الفقه الاسلامي، وقفل بابه، لاعتبارات سياسية، ومذهبية عديدة. وقد حاولت حركات الاصلاح الديني في مصر، أن تتوجه إلى المصري المسلم، ومن ثم إلى المجتمع بالدعوة الى الدين الإسلامي من خلال نزع روح المحافظة - والتقليدية والسلفية عن تفسير البنيات النصوصية الاصولية وإقامة جسر من الحوار بين رواد الاصلاح وبين المجتمع والفرد. وايا كانت نتائج هذه المحاولة من النجاح والفشل، او الاعطاب التي اصابتها.. وادت إلى انهيارها فإن جسر الحوار، والموعظة والدعوة بالحسنى قد تآكلت. وارتبطت الحركات الاسلامية الراديكالية بالعنف السلوكي، واللغوي، والرمزي تجاه التيارات السياسية العلمانية، وشبه العلمانية والدولة باتجاهاتها الانتقائية في توظيف الدين سياسيا في انتاجها الرمزي، سواء على مستوى الشرعية، او تبرير الخطاب السياسي الرسمي، او في توظيفه تجاه جماعات سياسية علمانية او شبه علمانية في السبعينات تحديدا. في مواجهة هذا التوظيف الرمزي - الانتقائي للدين سياسيا من قبل الدولة، وكانت الحركة الاسلامية الراديكالية تغير في استراتيجيتها وفي نظام افكارها ومعتقداتها على نحو يختلف مع التاريخ السابق للحركات الاسلامية الكبرى، وعلى راسها حركة الاخوان المسلمين.

ومن الشيق حقا ان نلاحظ ان هذه الحركات الراديكالية الخارجة من عباءة الاخوان المسلمين، ارتبط نظامها الفكري والعقيدي الجديد، بجذور الخلافات داخل هذه الحركة، الاسلامية السياسية الكبرى، وموقفها من السلطة السياسية الناصرية ثم من المجتمع المصري، فلقد ادى العنف الرسمي ضد رموز الاخوان، وكوادرهم الى انشقاقات داخلية حول الدولة، والمجتمع منظورا اليهما في مدى مشروعية عنف الدولة ومدى إسلاميتها وامتد الى صياغة اشكالية مدى إسلامية موظفي الدولة، وتابعيها - وهم افراد في المجتمع - في تنفيذهم لأوامر رؤسائهم بخصوص العنف، او التعذيب الذي يمس معصومية الكيان الجسدي، والمعنوي للمسلم في السجن - او اماكن الاعتقال وهو الامر الذي بلوره سيد قطب - ومحمد قطب - ثم الشيخ علي عبده إسماعيل في مرحلته الأولى في نعت المجتمع والدولة بالجاهلية، والخروج على الاسلام العقيدة والشريعة وتناسلت عبر هذه الافكار الجديدة فقه القطيعة السياسية، والدينية مع الدولة، والمجتمع والتي تظهرها نظم افكار جماعات التحرير الإسلامي وتنويعاتها المختلفة في التوقف والتبين، والسماوية والجماعة الاسلامية والجهاد والناجون من النار، والشوقيون.. الخ.

وفقه القطيعة - او بتعبير اكثر دقة ايديولوجيات القطيعة السياسية، والمجتمعية قام بهدم الجسور التي حاولت اقامتها الحركة الاصلاحية مع المجتمع، والطابع التهادني مع الدولة، والبدء باصلاح التفسيرات حول بنية النصوص، وبالتربية والدعوة وفق الاسوة الحسنة، وطرح نماذج اخلاقية وسلوكية عبر كوادرها لكي يتحقق مفهوم القدوة امام عامة المسلمين المصريين. وكان جزءا من الفقه الاصلاحي السياسي، الحرص على مفهوم الوطنية المصرية، وعدم تعارضه مع المفهوم الاسلامي، وهذه المصالحة رفضتها الحركة الراديكالية، فرفضت واقع الدولة، والمجتمع جملة، وتفصيلا، وارتبط ذلك برفض مفهوم الوطنية - المرتبط بمفهوم الامة المصرية - واعتبار ان جنسية المسلم هي دينه الإسلامي وعقائده، وشريعته، وليس مفهوم الوطنية الغربي، العلماني.

وكان طبيعيا ان تتغير النظرة إلى مفهوم غير الديني في مصر، والمتمثل في الاقباط الارثوذكس الذين يمثلون غالبية المسيحيين المصريين - وغيرهم من الطوائف المسيحية الاخرى. وتطفو على سطح الذاكرة الاسلامية الراديكالية، نموذج أهل الذمة في اكثر عهود اضطهاد الاقباط وعهود سيطرة الإسلام العسكري، او العهود التي خضعت فيها مصر للاحتلال الاجنبي والتي شهدت بعضا من تميز الاقباط على المسلمين المصريين تحت اعلام الاحتلال البريطاني.

من هنا نستطيع ان نبدا بعملية تفسير قائمة العنف الاسلامي الراديكالي، ورموزه واولوياته واهدافه.

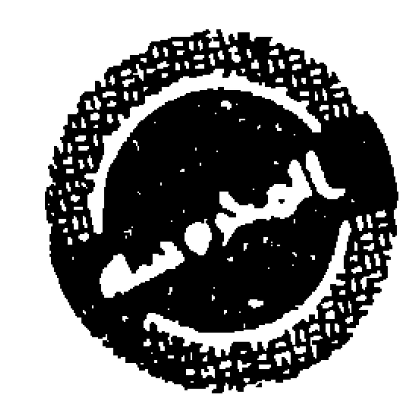
قائمة العنف الديني

نستمد تحديد هذه القائمة من العمليات العنيفة التي قامت بها الحركة الاسلامية السياسية، منذ مطلع عقد السبعينيات حتى اوائل التسعينيات وقد تشير نوعية الاعمال، والرموز التي اتسمت باستخدام العنف الى وعي بهذه القائمة، وانها خصصت للدراسة وقد تكون بمثابة اشارات وعلامات عن اللاوعي السياسي لهذه الجماعات، وقياداتها المختلفة.

ويمكننا ان نحدد بنود هذه القائمة على النحو التالي: ١ - اختيار عناصر بارزة في الصفوة الاستراتيجية للحكم، وهو ما ظهر في محاولات اغتيال السادات، واعضاء بارزين في الحكم في قضية الفنية العسكرية التي قام بها حزب التحرير الاسلامي وفشلت. ثم اغتيال جماعة المسلمون المسماه اعلاميا «بالتكفير والهجرة»، للشيخ محمد حسين الذهبي وزير الاوقاف الاسبق، واحد رموز الاصولية السنية الرسمية، واغتيال الجهاد لأنور السادات، ثم اغتيال د.رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق، ومحاولات اغتيال وزيرى الداخلية السابقين، حسين ابو باشا، النبوي اسماعيل، او صحفيين حكوميين قريبين من الدولة مثل مكرم محمد احمد رئيس تحرير مجلة المصور الحكومية.

ب - توظيف العنف تجاه رموز مجتمعية مضادة للرموز الاسلامية: وتمثل مظاهر للخروج على الشريعة والعقيدة. وابرز الأمثلة على ذلك اشعال الحرائق في نوادي الفيديو، واستخدام العنف لفرض الفصل بين الذكور والاناث في مقاعد التدرس في الجامعات، او في الطريق، وخاصة في مدن الصعيد وقراها

ج - العنف كاداة لفرض السلطة على المكان المكان رمزيا هو مساحة ممارسة السلطة السياسية، والرمزية، والعقيدية، ان النزاع حول المكان واستخدام العنف الرمزي، والسلوكي ضد سلطة الدولة المصرية، يكتسب



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٢

اهمية متزايدة لدى الحركة الاسلامية الجذرية باعتباره مرحلة فى تنامى عملية توظيف العنف ضد الدولة ورموزها المختلفة. ولانه يمثل حقل تجارب، وخبرة للحركة وكوادرها وساحة للتفاعلات والسيطرة، والصراع مع الدولة وابرز آيات السيطرة. تبدو فى فرض الطقوس، والقواعد التى تنظم فضاء المكان السلوكى والاجتماعى من خلال نظام الزى، والعلاقات بين الذكور والاناث وتحديد قواعد الحلال والحرام، والمباح والمحرم وجباية بعض الاموال تحت مسميات شتى.

إن المكان - فى حدوده داخل القرية او الحى او المنطقة داخل هوامش القاهرة، او فى المدن الريفية فى الصعيد تحديداً - يكتسب دلالة خاصة، رمزية، ووجدانية، تتمثل فى معرفة الكوادر بخصائصه، وسماته الاجتماعية والنفسية والقيمية. ومن ثم فرابطة الحركة الاسلامية الراديكالية بالمكان خاصة. باعتبارهم الاكثر معرفة به وبخباياه وعائلاته وامتداداته وببناء القوة الذى يحتويه خارج جهاز الدولة، او داخله معا. فى حين ان اجهزة الدولة والامن علاقتها خارجية برانية بالمكان كفضاء ذى ابعاد متعددة وتتعامل مع المكان فى علاقاته، وتاريخه وتعقيداته عبر آليات سلطة الدولة، والعنف فقط. إذن ثمة امية مكان فى عقل ووعى اجهزة الدولة والامن. ومن هنا نحن ازاء ظاهرة صراع على القوة والمكانة والرموز على المكان باعتباره حقلاً لتجارب بناء مشروع الدولة الاسلامية وعبرة تستمد الخبرات ويستفاد من الفشل الحركى والادائى ومنه تتنامى النجاحات.

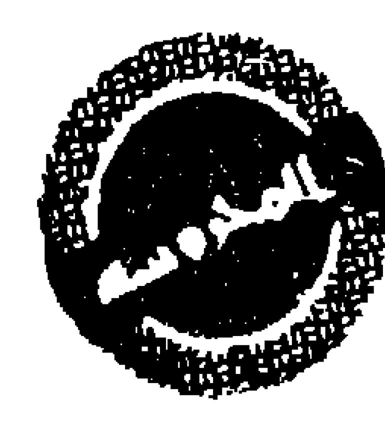
والعمل من خلال المكان كفضاء، يمكن ان يشحذهمم الكوادر ويؤمن سرائرها بالاحساس الجماعى بالامن، والتعاضد، وامكانية المناورة والحماية من قبل البيئة المحيطة. واحساس كادر الحركة الاسلامية بالامن والسكينة الداخلية، مسالة بالغة الاهمية وارتباطها بالمكان وتركيبته الاجتماعية، تتفاعل وتؤكد على الاسس العقيدية والمشاعر الدينية التى تضفى على سلوكه العنيف القوة وعدم التردد. وان الفعل العنيف هو واسطة بينه وبين النص العقيدى المقدس الذى يستمد منه الفعل الاجتماعى السياسى مشروعيته ودلالته.

فى حين ان السلوك العنيف من رجل الامن تجاه مصادر العنف الدينى او محاولة الوقاية منه، لاتستند إلى ذات المصادر المحملة بالامن والسكينة الداخلية. لان علاقة الضابط وضباط الصف والجنود، بالعنف الرسمى علاقة غير حميمة، وتفتقر الى الدوافع التى تتوافر فى حالة مواجهة العنف الجنائى وانماط الجرائم التقليدية. او حتى الجرائم السياسية التى قد ترتكبها بعض القوى السياسية العلمانية كالماركسية او حتى العناصر الناصرية - فالدافع هنا للسلوك العنيف، ليس فقط الخروج على القانون - وإطار الشرعية الذى وضعته صفوة الحكم. وانما الاطار الدينى الذى صيغت به دوافع اللجوء الى العنف الرسمى وهو الامر الذى كان يجد استجابة من الضباط الصغار، وضباط الصف والجنود. إنهم يستخدمون العنف مع جماعات. وافراد تشكل افكارهم خروجا على الدين الإسلامى وشرائعه وعقائده إذن الفعل العنيف يستند الى ركيزة ومشروعية ملموسة لدى الضباط، والجنود معا اما شرعية الصفوة السياسية فهى امر بعيد عن مخيلة وفكر ووجدان الجسم الشرطى، وما هى هذه الشرعية، ومصادرها؟ انها شواغل الصفوة المثقفة على نحو رفيع. تستخدم مسالة الشرعية فى حواراتها وصراعاتها مع الدولة. ولكن الشرعية فى المدرك الامنى لكوادر الجهاز هى شرعية القرار ومصدره وسلطاته. اى شرعية الضبط والربط. واطاعة الاوامر الصادرة من اعلى وثمة فجوة نفسية بين القرار الصادر من اعلى، وبين منفذى القرار. فالقرار يصدر بناء على معطيات واعتبارات سياسة وبيئية وحقل التنفيذ ذا معطيات مختلفة تماما. الفجوة بين القرار وبين بيئة التنفيذ. تعصف باية قناعات فكرية، او دوافع نفسية لاستخدام آليات العنف. ناهيك عن هذا التناقض بين العقائد الامنية المؤسسة على الدين الاسلامى. وشرعيته، وبين مستهدفات العنف الرسمى وهى الجماعات الدينية.

من هنا يمكننا ان نكشف عن تصادم الشرعيات داخل فضاء المكان وتصارع السلطات. واحدة تستند الى شرعية الضبط والربط واطاعة الاوامر العليا، والسياسة التى لايشارك فيها القادة الشرطيون المحليون ولايستوعبون تناقضاتها، وبين شرعية صاعدة مؤسسة على الدين وامنه يحمل لواءها فتية آمنوا بربهم ودينه، وعقيدته ويصدعون بما تمليه عليهم قيادتهم دونما تردد او خور او وهن. وفى اطار بيئة ملائمة، وامنة، ومن جانب اخر فالامن يتعامل مع مصادر العنف الدينى فى بيئة لاتوجد اية اواصر معها وبنية وتكوينات عائلية ونفسية تفاصل هذا الجهاز وتعتبره مصدرا من مصادر الشرور المستطيرة وسيفا مسلطا على رقابهم من قبل هؤلاء الجالسين عند القمة السياسية فى مصر الذين اداروا لهم ظهورهم. وحدث طلاق بائن معهم منذ زمن.

هذه المسافة النفسية والادراكية والقيمية للامن باعتباره امنا فوق التحيزات السياسية، وامنا للجميع ايا كانت مكانتهم وليس امن ذوى الحظوة والمكانة وهؤلاء القابعين على مكاتب البيروقراطية السياسية العليا عند القمة فى العاصمة. وهذه البيئة النفسية التى يعمل فى إطارها جهاز الأمن معوقة وتحمله باكثر مما يحتمل، وفى ذات الوقت، يتحمل بعضا من مسئوليتها ولكن القسم الاكبر من المسئولية يقع على الصفوة السياسية الحاكمة

فى ظل هذا السياق، والبيئة العصية على المنال الامنى والاليفة للحركة الاسلامية الراديكالية، يكتسب المكان قيمته العظمى للحركة الاسلامية ولاسيما فى ظل ممارسة متكررة للعنف واعتياده حتى يعدو العنف بيئة الحياة اليومية فى هذه المناطق، فيالفه الناس ويصبح امرا طبيعيا وتبدو الدولة امامهم ممثلة فى جهاز الامن موضوعا للمنازلة وامكانية هزيمتها والثار منها امامهم، فيلعب العنف دورا وظيفيا، كشكل من اشكال التمرد بالواسطة - عبر الحركة الاسلامية - واداة للتعبير عن رفض السياسات الحكومية والرسمية ورموزها وحاملا لصوتهم الغائب فى البرلمان، والاعلام والاحزاب واجهزة الدولة العليا



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢

ثنائية الخوف والشجاعة .. السياسة الأمنية والعنف الدينى (الحلقة الأخيرة)

ظاهرة هروب المعتقلين تؤدى إلى شيوع اليأس والاحباط الأمنى

العنف الدينى يطرح تساؤلات حول قدرة الرصاص على مواجهة المعتقدات

تمثل ظاهرة الهروب ، واحدة من ابرز ظواهر الازمة فى سياسة الامن ، ويمثل تكرارها تعبيرا عن كافة الظواهر الاعتلالية للجسم الامنى .

وتشير حوادث الهروب الى مستوى القدرة التنظيمية لبعض اجنحة التيار الدينى الجهادى فى مصر ، وقدراته على المناورة والانضباط والخيال الامنى والسياسى فى مواجهة جهاز الدولة الشرطى . ومن الملفت للنظر فى هذه العمليات الهروبية طابعها الاستعراضى والمسرحى ، والابعاد الدرامية التى تنطوى عليها ـ بغض النظر عن مدى نجاحها او فشلها بما تحدثه من اثر نفسى سلبى فى جهاز الشرطة «وكوادره» ، وايجابى لدى كوادر الحركة فى السجون ، يتمثل فى امكانية خروجهم عبر عمليات هروب واسعة ومخططه ودقيقة تقوم بها قياداتهم ، وكوادرهم خارج السجون وداخلها .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ يوليو ١٩٩٢

تكشف عمليات العنف السياسي ذي الوجه الديني أو الطائفي منذ عقود الثمانينات عن أنماط متكررة من السلوك العنيف ، اتخذت أهدافا لها تتمثل في رموز معينة ، بما يكشف عن أن هذه الاختيارات ليست عشوائية ، وإنما ثمة تخطيط محكم ، ومحمل برؤية معينة لهذا العنف ، والمرامي السياسية من ورائه .

قضايا

في دائرة الضوء

ومثل هذه العمليات تهز صورة الدولة ، وهيبتها لدى المواطن قبل الكادر الاسلامي النشط ، وتشكل فائضا من المشاعر والاحباطات من امكانية مواجهة هذه الظاهرة الدينية العارمة والتي يبدو ان لا غالب لها . وتتالى هذه العمليات ، وتناميها واستعراضيتها تؤدي الى شيوع الياس والاحباط الامني ، حتى وان استقر ذلك في بنية اللاوعي الجمعي لكوادر الجهاز الشرطي ، ولكنه مؤثر وفعال ، حتى وان لم يظهر ذلك في مفردات الخطاب الامنى الرسمي لقيادات الجهاز .

ويمثل رد الفعل الامني العنيف ، رسالة بان الهروب مصيرة اعادة القبض على المتهمين ، والموت علنا ، بهدف الردع . ولكن مثل هذه الرسائل تمثل ذروة السلوك العنيف والعلانية فيها ، تفقدها اثرها بعد فترة . ففي بيئة ، وعقائد تدفع الى الجهاد والاستشهاد ، مثل هذه الاسئلة مردود عليها ايديولوجيا ورمزيا ، وايمانيا فالطريق هنا مفتاح الى الشهادة باعتبارها جسرا للجنة التي وعد الله بها جماعة المؤمنين ـ الفرقة الناجية .

والموت في علانية استشهاد في تصور الحركة الجهادية السياسية ، يحقق اهدافا عديدة على راسها تعبئة الغضب داخل الجماعة وتحويله الى منحى ثارى يتلاءم مع البنية القيمية السائدة في صعيد مصر . ومن ناحية اخرى يبدو امام الجمهور مظهرا للدولة الشريرة القاسية ، فيدفع الناس الى تامين كوادر الحركة الاسلامية من الهروب حتى لا يكون مصيرهم الموت العنيف في علانية !

قد يكون هذا الشكل من العنف محدودا او ناعما عبر اشكال العصيان ، او الاضراب عن الطعام ، او عدم الحوار . وتستهدف هذه الانماط تمهيد الاجواء داخل المحبس او المعتقل للتفاوض بين قيادات المعتقلين او المحبوسين ، وبين ادارة السجن ، للاتفاق على طرق التعامل ، وكيفية تنفيذ الاوامر وغالبا ما تتم هذه الاتفاقات عبر ضغوط متوازية من الجانبين . وغالبا ما يوافق قادة السجون والمعتقلات على مطالب الكوادر الاسلامية لاستقرار الوضع داخل السجن او المعتقل ، ولكن مثل هذه العملية تؤدى الى تهيئة المناخ امام مجتمع اسلامى راديكالى في السجن ، تتوافر له ظروف الاستقلالية الداخلية والامن التنظيمي ، ويؤدى الى فرض هامش استقلالية خارجية يتنامى مع توظيف اشكال العنف في السجون . وهو مايجعل الكادر السجين ، او المعتقل يشعر بالامان النفسى وسط جماعته ، مما يشد من عضد الجماعة ، والفرد معا . ان الخبرات المتراكمة لكوادر



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ يوليو ١٩٩٢

الاستناد إلى قيم القانون الحديث أساس تحقيق العنف الرسمي فعاليته

دراسة بقلم :

نبيل عبدالفتاح

الحركة داخل السجون والمعتقلات المصرية ، تنتقل الى خارجها ويغدو السجن بمثابة حالة انعزال ، ومفاصلة وتعاضد بين الجماعة المؤمنة وحالة من حالات الوجد الايماني والعقيدى تجعل من ارادة الكوادر فولاذية في الغالب الاعم ، مع ظهور استثناءات تفرضها الطبيعة الانسانية .

ان ظاهرة العنف ذى الاقنعة الدينية نطرح اسئلتها الخاصة الاجتماعية والاقتصادية والامنية والفكرية . ولكن اهم هذه الاسئلة تتمثل فى مدى قدرة دوى الرصاص ، وانفجارات البارود على مواجهة الكلمات ، والعلامات والافكار ، والرموز ، والطقوس والاساطير فالاول يعتمد على مواجهة السلوك المعبر عن هذه البنى الاعتقادية الداخلية ، اى على هذه الافكار متجلية فى سلوكها الخارجي ، وظواهره العنيفة . اذن هناك حدود لدوى الرصاص والبارود والسجن ومراكز الاعتقال فى مواجهة نظم افكار وعقائد تنطوى فى بنياتها الداخلية على منطق داخلى يدعى امتلاك الحقيقة المطلقة والوعود النهائية والجنات والفراديس التى تبدو اهميتها فى مقارنة الكادر الاسلامي بينها وبين سياقات الواقع ومكوناته ، وبيئاته المترعة بالبؤس الانساني والتدهور المادى، الامر الذى يدفع به الى الاعتصام بنسق افكاره واعتقاداته ، باعتبارهما صنو الحقيقة ، والتدين الصحيح .

ان المقارنات التى يجريها كادر الامن بين مطلق فى الافكار والرموز والمعتقدات تجسد فى انماط من السلوك العنيف وبين نسبيات تتمثل فى اوامر عليا ، تستهدف اغراضا سياسية لاعلاقة له بها ، تجعل فعالية المواجهة معروفة نتائجها سلفا . العنف الرسمي الذى يتدثر بالشرعية الرسمية ، ولايستطيع فى كافة الظروف ان يحقق الاهداف المنوطة به ، وبالكفاءة المفترضة ايضا . ان العنف الرسمي له حدود فيما يتعلق بمواجهة الاعتقادات ، والقيم والافكار بل وحتى الاساطير - فما بالنا اذا كانت انساق القيم والافكار التى يواجهها تستند الى الدين .

ان العنف الرسمى لكى يحقق فعاليته فى الدولة الحديثة ، او القومية ، لابد وان يستند الى انساق سياسية واجتماعية وقيمية حديثه ، والى قيم القانون الحديث ، والى تطبيقات تحمل معها الولاء والانحياز الى هذه القيم وفى فرض قواعد القانون فى سلوك الصفوة ومؤسساتها المختلفة ولو عند الحدود الدنيا ، بحيث يحمل ذلك كله القاعدة الاجتماعية الاساسية للنظام ، وغالب الناس الى الايمان بمشروعية العنف .

وتوظيفاته الامنية تجاه بؤر الجريمة او مناطق الاشتعال السياسى او الدينى او الطائفى . اى القبول بشرعية ممارسة عنف الدولة تجاه بعض القوى والجماعات السياسية لخروجها على القواعد والقيم

السياسية الاساسية التى تمثل موضوعا للتراضى العام فى ا لدولة والمجتمع . ولكن اذا كان هذا الاجماع غائبا سواء كبنية من القيم والقواعد ، وهناك ازمة شرعية سياسية تتنامى مع الوقت ، ودون وعى باثارها فإن انماط العنف الرسمى تفقد شرعيتها لدى الجمهور الذى يراها ممارسة القوة عارية عن المشروعية ، وهنا يتصاعد الموقف الدينى الذى يرى فيها خروجا على

الدين الاسلامي وعقائده وشرعيته ، ومن ثم تشكل عملا لادينيا ، يقوم على الظلم والطغيان . مثل هذا الادراك الجماعى للعنف من قبل الدولة يؤدى الى اضفاء الشرعية ، او الرضا على العنف الدينى ، او على الاقل عدم ادانته ورفضه ، او اختيار موقف اللامبالاه والفرجه وعدم دعم اى من اطرافه وفاعلية فى اسوا الاوضاع . وقد تتنوع مواقف الجمهور على مسرح العنف من تبنى هذا الموقف او ذاك على نحو ما اشرنا اليه سابقا .

ان قائمة اعمال العنف الاسلامى ، وكيفية تعامل اجهزة الامن معها ، تكشف عن تداخلات لمتغيرات عديدة فى اداء جهاز الامن ، وفى السلوك العنيف للحركة الاسلامية . على نحو يؤكد ماسبق وان حللناه فى فصول متعددة فى غير هذا الموضع وهو تداخل المتغيرات وتشابكها على نحو يصعب معه ، مواجهة العنف المتنامى فى المجتمع ، وذلك بحسبانه حالة امنية فقط ، وسوف يعجز جهاز الامن ايا كانت قدراته وكفاءته على التعامل معها . لان نظام الامن يقوم على عقائد ، وافكار انتهى زمانها ، ورموزها ، والقوى التى ايدتها . ومن ثم فالامن وسياسته ، يتنافى مع مفهوم الامن وتوظيفاته فى الدولة الحديثة . وبالطبع فان تحديث الامن كعقائد ومدركات وعلاقات وبنية وادوات ، واليات لايمكن ان يحقق اهدافه الا فى اطار مشروع اشمل ، واكثر عمقا يمس مشروع الدولة ذاتها ، وقيمها



المصدر : الوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٩٢

وانساقها المتعددة ، ومشروعيتها وصفوتها السياسية ، وعلاقتها بالمجتمع المصرى ، وفئاته الاجتماعية المتعددة . وبالسياسة التشريعية التى تعانى من الختلالات تفوق اختلالات السياسية الامنية .

ان حالة الامة المصرية الآن لم يعد يكفى فى شانها ذات الرموز ، والسياسات ، والكوادر ، والصفوة الاستراتيجية غير القادرة على تلمس متغيرات الواقع الداخلى والاقليمى والعالمى . وانها مازالت تتصور انها قادرة بمستوى كفاءاتها ولغتها السياسية على ادراك الانقلابات السريعة فى متغيرات البيئات التى تتعامل معها وازمة الحس ، والادراك السياسى تمثل ذروة ازمات صفوة الحكم والاستراتيجية فى مصر والثمن الذى تدفعه الامة المصرية عادة مايكون باهظا دامياً ايضا .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٢

التاريخ والاغتيالات باسم الاسلام (٣)

عندما قال الهضيبي : الارهاب ضار بالاسلام !

اوردنا في المقالين السابقين كيف يساق الشباب الى ارتكاب جرائم الاغتيال باسم الاسلام . فإذا اتم جريمته افاق الى الخطأ الذى ارتكبه . وعرف ان ما اقترفه من جريمة ليس من الاسلام في شيء . ولكن بعد ان يكون السيف قد سبق العزل . ويجد نفسه امام حكم الاعدام شنقا . ويدفع حياته ثمنا لجريمته . وقد قدمنا في ذلك قصتي عبدالمجيد حسن . قاتل النقراشي باشا . ومحمود عبداللطيف الذى حاول اغتيال عبدالناصر .

على اننا نلاحظ في قضية محاولة اغتيال عبدالناصر ان افاقة هنداوى دوير ، رئيس محمود عبداللطيف ومحرضه على القتل . على الخطأ الذى ارتكبه كان اسرع بكثير مما كان متوقعا ! فلم يكد يعلم بفشل المحاولة . حتى قرر تسليم نفسه للشرطة والاعتراف بكل شيء . وقد بدأ بالسفر بزوجته الى المنيا في نفس الليلة . وعاد في الصباح ليسلم نفسه لشرطة مركز امبابة . وقد روى الواقعة باسلوب يستحق الدراسة . فقال :

«من حمد الله ان الرئيس ما اعتديش عليه . ونجا بحمد الله . بعد كده انا قدرت انه سيقبض عليّ . فاخذت الست بتاعتي الساعة ٩,٣٠ ونزلنا بسرعة . اخذنا قطار ١٠,١٥ من الجيزة . وروحتها المنيا . ورجعت صباحا في قطار التاسعة . ونزلت الى مركز امبابة . وسلمت نفسي الى البوليس» .

«وبينما انا جاى في القطار . قدرت عدة مسائل : منها . ان زعماء الاخوان المسلمين منقسمون على انفسهم . وان الدعوة في هذه الفترة يسيطر عليها اناس غير مسئولين وغير معروفين للاخوان . وان الاتجاه الارهابي اتجاه صورته الطبيعية الواضحة البسيطة انه غير اسلامي . وان القتل على هذه الصورة قتل غير اسلامي» !

«قدرت هذا . وقدرت انه لو وقعت العمليات التي تحت يدى . فسيكون فيها ارهاق للاخوان وارهاق للبلاد وعلى الامن . واذا كانت المحاولة دى ما اصابتش . يمكن حاجة ثانية تصيب . وقررت لذلك ان اسلم نفسي للبوليس . واضع نفسي تحت تصرف المسئولين» .

وفي مرافعته عن نفسه نوه بما اداه «للعدالة» في هذا الصدد . فذكر انه عندما سلم نفسه للسلطات المختصة . وسلمها الاسلحة . كان غرضه هو «اداء واجب عليّ لا ارضى له ثمنا . وانما قمت به كواجب اشعر به شعورا تاما مطلقا لا يرد عليه قيد . والا كنت هربت ولا اريد ان اقتضى ثمنا لانى سلمت نفسي وسلمت الاسلحة والناس واعنت العدالة» .

ان المذهل في هذه الاعترافات هو اعتراف هنداوى دوير . بعد يوم واحد من المحاولة . بان «القتل على هذه الصورة قتل غير اسلامي» ! مع انه هو الذى سلم بنفسه المسدس لمحمود عبداللطيف ليقتل به عبدالناصر ! بل انه اعرب عن امله بان «يكون هذا اخر عهد الاخوان المسلمين بالنظم السرية . وان تكون الطلقات الاخيرة اخر طلقات تسدد الى صدر مصرى بهذه الصورة الاسيفة التى اسف عليها اشد الاسف» !

والمهم هو ان هذه الافاقة على عدم شرعية الجريمة لم تقتصر على هنداوى دوير ، ومن قبله محمود عبداللطيف . بل تعدتهما الى الكثيرين من اعضاء التنظيم . فقد هاجم يحيى سعيد التنظيم . بل هاجم الجماعة . فقال انه بعد فترة من عمله في الاسرة . «عرفت انها كلام فارغ . وهذا زيف وخداع وغش ونفاق منهم . والمقصود جذب الناس اليهم» .

وقد كان موقف حامد نويتو بليغا في التبرؤ من التنظيم السرى . فقد طلب من المحكمة ان ياتوا له بهنداوى دوير ليقتله ! جزاء خديعته له ولشقيقه على نويتو ! وكانت عبارته :

- جيبوا لي هنداوى لاقطعه بايدى . لانه غرر بنا ودانا في داهية !

وقد ابدى السيد حسين ابو سالم ندمه على ما اقدم عليه . واعتذر بانه في ذلك الحين «لم يكن يبصر» ! وقال :



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٩ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- ده كان عمل خاطىء منى ، وانا نادم على التفكير فى هذا !

بل ان محمد عبدالعزيز ، وكان يقوم بعمل رئيس منطقة شرق القاهرة ، اعتبر معارضة المرشد العام ومكتب الارشاد للاتفاقية التى عقدها عبدالناصر مع بريطانيا (اتفاقية الجلاء فى ١٩ اكتوبر ١٩٥٤) «تضليل» للناس !

وقد التقط جمال سالم رئيس المحكمة طرف هذا الخيط وساله قائلا :

- كان تضليل ؟

محمد عبدالمعز :ايوه !

جمال سالم : من مين ؟

محمد عبدالمعز : من البيان الذى اصدره مكتب الارشاد !

جمال سالم : تضليل من مكتب الارشاد ؟

محمد عبدالمعز : ايوه !

بل ان ابراهيم الطيب ، وهو رئيس مناطق القاهرة فى التنظيم السرى ، اعترف بخطورة الجهاز السرى «على الجماعة وعلى الوطن» . فقد ساله الدفاع قائلا :

- ما هو تقديرك لخطر الجهاز السرى بعد ان بان على النحو الذى لم تكن تعرفه قبل ان يبين ؟

وقد رد بان اندفاع الافراد الى ارتكاب اعمال بدون التزام بالخطط المتفق عليها من الدراسات ، يحدث «بلبلة واضطرابا» . وقد اعاد الدفاع سؤاله بطريقة اكثر تحديدا :

- الجهاز السرى ، هل بان لك انه يحمل خطرا على الوطن ؟

فرد قائلا : على هذا النحو يعتبر فيه خطر على الجماعة وعلى الوطن !

ولم يتخلف المرشد العام حسن الهضيبى عن ادانة النظام السرى قبل توليه الارشاد العام ، ووصفه بالانحراف ، بعد ماثبت - حسب قوله - انه ارتكب جرائم قبل ذلك فى السنوات ١٩٤٦ و١٩٤٧ و١٩٤٨ . وكل هذه الجرائم التى ارتكبت طبعا انحراف ، وخروج عن الغرض الاصلى !

وعندما ساله جمال سالم :

- ايه رايك فى الارهاب عامة ؟ اجاب :

- انا لا اقر الارهاب كوسيلة لاى شىء . وانا قلت كده ، قلت : إن الارهاب ضار بالجماعة ، وضار بالاسلام ، وضار بمصر ، وحذرت اكثر من مرة ، ونشرت هذا الراى بين الاخوان .

د . عبدالعظيم رمضان

أحمد كامل مدير المخابرات العامة الاسبق يتحدث «للاخبار» :

الارهاب .. وصرخة مجتمع

اندية الشباب القومية .. فكرة اطرحها لمواجهة الفراغ السياسى لأمل الوطن

العنف المنظم .. تحول الى ارهاب .

والارهاب تحول من مجرد عمليات محدودة الى محاولة لفرضها كحالة على المجتمع .

وانقلبت المفاهيم .

●● كان المشتغلون بالسياسة ، والنضال يشكون من عصا الحكم الغليظة فى التعامل معهم ، وكانوا يطالبون النظم بالحوار .

والآن .

● تطالب الدولة بالحوار فى الوقت الذى يستخدم فيه اصحاب بعض المفاهيم السياسية اساليب القتل والاغتيال ، ويحاولون اما فرض نظمهم والا اصبح كل من يحاول الاختلاف معهم عرضة للقتل والتدمير ؟!.

●● والخطير فى الامر .

● ان الارهاب المستجد على الساحة ، هو الارهاب الرشيق .. ارهاب يستخدم وسائل النقل الخفيف .. الدراجة البخارية . الجنزير .. الاسلحة الاتوماتيكية !.



احمد كامل : لا نريد ان نفكر بأثر رجعى وعلينا ان نعيش عالمنا الجديد بكل متغيراته .

اصبحت الدولة .. واجهزة الامن امام اختبار صعب ، الاجراءات لا تسعفهم ، رشاقة الحركة لا تقابلها مواجهة وقائية بنفس الدرجة ، والدولة مطالبة بحراسة الشرعية عن طريق جهازها الامنى ، فهى الامينة على المنشآت والافراد لكن القضية .. انها تتعامل مع النوايا وهذه اصعب انواع التعامل ؟!.

● والسؤال ..

هل ترهل جهاز الامن ؟

هل تعرضت هذه المؤسسة العريقة للاختراق ؟! هل كانت تجربة (دولة المخابرات) التى كانت فى الستينات افضل ؟!.

هذه اسئلة صريحة .. وحاولت (الاخبار) فى حوارها اختيار شخصية تضع اجابات على هذه الاسئلة .

الاستاذ احمد كامل ثالث رئيس للمخابرات المصرية بعد صلاح نصر ، وامين هويدى ..

كان احمد كامل ثانى امين لمنظمة الشباب فى الستينات وعايش مشاكل الشباب عن قرب ،

منظمة الشباب .. ورثت تجارب سياسية فاشلة

حوار :
محمد شاكر

وتولى منصب المحافظ فى اهم ثلاث محافظات : كان محافظا للمنيا ، ثم محافظا لاسيوط ، ثم محافظا للاسكندرية ، وهو المحافظ الذى رفض فى كل موقع ان يقيم فى المنزل الرسمى وفضل الاقامة فى سكنه الخاص . ورفض استخدام السيارة الحكومية .

سألت احمد كامل :

●● قضية الارهاب التى تحاول ان تفرض نفسها كظاهرة فى الشارع السياسى .. هل اصبحت الآن فى حاجة ان تعيد الدولة نظرتها الى الأمن وتعود الى سياسة الاجهزة ، تفتح اذانها ، تعيش فى حالة مراقبة مستمرة للجميع . تعود الى استخدام العصا الغليظة الى التسجيلات ؟!.

وما رأيك فى المشروع المطروح حاليا على الساحة وهو اصدار قانون مكافحة الارهاب ؟.

يقول الرجل .

لا نريد ان نفكر بأثر رجعى ، لكل مرحلة ظروفها .. نحن الآن نعطى أولوية للفكر الديمقراطى ، للتعددية الحزبية ، والتحديات الآن هى تحديات اقتصادية وليست تحديات سياسية ،

نحن نسير فى مجتمع تسوده روح المؤسسات وفكر البرامج المتعددة ،

علينا ان نعيش عالمنا الجديد بكل مستجداته ، بكل متغيراته

● وبالنسبة للارهاب ، فهذا موضوع حيوى وهو مسئولية مجتمع بأسره وليست مسئولية الحكومة . مسئولية دولة بكل مؤسساتها الرسمية والشعبية لاننا جميعا بما فيها الدين يحاولون استخدام التطرف والارهاب وسيلة للتعبير . يجب ان يشعر الكافة باننا جميعا كوطن فى قارب واحد .. اذ حدث به ثقب يغرق المركب ولا يغرق .

واذا كان هناك اتجاه لاصدار تشريع لمكافحة الارهاب فاننى كمواطن أقول الرؤية السياسية يجب ان تكون الاساس ، فالتشريع يجب أن يكون مجرد صياغة لرؤية سياسية ، فاذا كان التشريع يعطى صلاحيات لجهات البحث او التحقيق فان دور هذه الجهات سيكون مقصورا على سلطات الضبط ، والاتهام . والادانة والبراءة ، لكن الرؤية السياسية يملكها المجتمع بأسره لأن هذه التشريعات تصدر باسمه وتصدر من اجله .

خذ مثلا ناجحا فعندما بدأنا اقتحام القضية الاقتصادية بكل تعقيداتها وتشابكها ، وجهت القيادة السياسية الدعوة الى انعقاد المؤتمر الاقتصادى لوضع استراتيجية الاصلاح وفى تقديرى انها خطوة اساسية ومتحضرة .

●● لكن بالنسبة لقضية الأمن فان الأمر لا يحتمل التأخير

وعلينا ان ننظر الى العالم فى التصدى للقضايا الأمنية ، هناك نظام معروف فى بعض دول العالم وهو نظام (مشارطة التكليف). تقوم فيه القيادة السياسية باختيار عدد حدود من الشخصيات العامة ليس لها انتماء حزبى ويتميز بالعطاء الوطنى تكون لها مهمة محددة وتوقيت محدد لا تتجاوزه وتعتبر مهمة قومية تقدم تصورها الى رئيس الدولة نفسه وان مثل هذه اللجان الرئاسية تكون عادة منزهة من التصور الحزبى لانها تستمد من قمة الدولة تكليفها وهو تكليف قومى ووطنى ، ومصر مليئة بمثل هذه الشخصيات وانا لا استطيع ان افرض تصورا معينا لكن اعتقد ان عملها لو استغرق اسبوعا ويمكن ان تعقد جلساتها داخل البرلمان فسوف تمثل اضافة ومقدمة سليمة لمدخل الحديث عن هذه القضية والتشريعات .. يمكن مثلا اختيار رؤساء مجالس الشعب والشورى السابقين ووزراء الداخلية والمسئولين عن الأمن ، والمسئولين عن الشباب ورجال القضاء وقدامى المحافظين .. طبعا انا لا أفرض تصورا معينا لأن الملاءمة تقدرها الجهة صاحبة القرار .. لكن المهم ان تتحدد تلك الرؤية السياسية أولا لتحديد معالم الحقيقة .

ويقول احمد كامل ..

.. وهناك اقتراح اخر .. يمكن للجان المختصة فى البرلمان الاستماع الى شهادة لعدد من الشخصيات العامة مثلا محافظ سابق عايش تجربة الفتنة الطائفية .. أو الارهاب .. محام سابق ترافع فى هذه القضايا . شاب تعرض لعملية تشويش الفكر .. داعية له قدره ورؤيته .. المهم لا يجب ان يمر الموضوع مرورا اجرائيا .

منظمة الشباب

●● قلت لأحمد كامل دعنى أحدثك بصراحة هناك من يفاخر بأن فترة الستينات كانت هى الأسلوب الأمثل فى حماية النظام ، وان منظمة الشباب على سبيل المثال كانت الحل الأمثل لمواجهة ظاهرة الفراغ السياسى .

قال أحمد كامل ..

فى رأيى ان التفكير فى اقامة منظمة شباب بأسلوب الستينات لا يصلح فى الوقت الحالى لعدة أسباب .

●● أن منظمة الشباب التى انشئت كانت تحت لواء نظام سياسى اشتراكى ويهيمن على العمل السياسى فيه حزب واحد تحت مسمى اتحاد بين القوى العاملة ، وكان الهدف من المنظمة فى ذلك الوقت دعم التنظيم الكبير (الهلامى) الذى كان نتاج تجارب سياسية فاشلة قبله وهى تبدأ بهيئة التحرير الى الاتحاد القومى الى الاتحاد الاشتراكى ، وانضمت الاعضاء والقيادات نفسها مع كل تنظيم مع تغيير (اللافتة) الخارجية فقط !

● وكذلك كان التنظيم الكبير مترهلا يضم بين صفوفه الكثيرين من الذين لا يعرفون بين الاشتراكية وأى مذهب آخر لأنهم لا يفهمون اى مذهب ، انما هم مع السلطة فى أى شكل تريده حفاظا على مصالحهم ، لذلك فكر فى اقامة منظمة الشباب حتى يتم عن طريقها تعليم الشباب علميا الاهداف الاشتراكية والقدرة على المناقشة والاختلاط الحقيقى بين قوى الشعب العاملة والالمام بالمشاكل الحقيقية للوطن ، والقدرة على العمل الجماعى وبذلك يمكن اعداد كوادر تكون عند انضمامها الى التنظيم الهلامى الكبير قادرة على ان تواجه العمل بفكر جديد فى اتجاه التحرك السياسى الصحيح .

ثانيا : كان الانضمام الى المنظمة فى سن معينة تبدأ من الطلائع وتنتهى الى منظمة الشباب .. وبعد السن ينضم الشباب الى التنظيم الاكبر وبذلك كانت المنظمة تعمل فى مرحلة سنية معينة .

ثالثا : كان ذلك الوقت زاخرا بالمشروعات القومية الجاذبة للحماس الشديد بين الشباب والتى كانت تدفع الشباب الى تضحيات كثيرة

رابعا : وعلى الرغم من هزيمة ٦٧ ، وما القته من ظلال على كل التجربة الثورية وانكشاف الكثير من المستور وتعرية كثير من الاخطاء والخطايا ، الا ان المنظمة نتيجة للجهد العظيم الذى بذل فى تدريبها ، كانت الأسرع الى التقاط انفاسها ومحاولة العودة الى بناء ذاتها .



هكذا كانت المنظمة فى الستينات ، اما الآن فالوضع مختلف تماما ، فنحن نعيش عصر التعددية الحزبية ، وكل حزب له مبادئه وله توجهاته . ونحن نعيش تحولا من الاشتراكية الى اقتصاد السوق وتحرير الاقتصاد ، ورغم التحول العالمى لكل من الاتجاهين فعلى مستوى العالم كل مذهب قد اخذ من الآخر افضل ما عنده لكى يحافظ على قوة الدفع فيه ، وعلينا هنا ان او على الاقل ما يظهر فى كل وسائل الاعلام اننا انقلبنا من الاشتراكية وناديـنا بالراسمالية على الرغم من كل العناوين التى نضعها كمسميات ، واصبحت الثقافة الآن سلعة غالية الثمن بكل فروعها لا يحصل عليها الا القادر لانه تحت وطأة الغلاء تغيرت الاولويات واصبحت الاغلبية تعمل كل جهدها للوصول الى تحقيق الحد الادنى لمستويات الحياة ، فضلا عما يعانيه الشباب من الافعال التى نواجهها من امراض اجتماعية واصبح الشباب فى حيرة بين مسيرة الحق والباطل .

●● سألته .. كنت صريحا لابعد حدود الصراحة ومن هذا المنطلق اريد ان اعرف رؤيتك خاصة انك رغم بعدك عن المناصب سنوات طويلة الا اننى اعرف انك ترقب حركة الشباب

قال احمد كامل .

اعتقد انه لابد لنا ان نفكر باسلوب .. ان ما لا يدرك كله .. لا يترك كله ، ولا نترك الامور تتداعى .

فى رايى لابد من ان تكون هناك منظمة قومية وليست حزبية تختص ببناء الشباب البناء الوطنى ، نعرف الشباب التاريخ الوطنى الصحيح والحقيقى بلا مبالغات ، وبلا انحياز .. تاريخه بانتصاراته ، وهزائمه مع تحليل علمى صادق نبرز النجاح واسبابه والفشل واسبابه وندرب الشباب على اكتشاف مشاكل وطنه بنفسه من خلال اتاحة الفرصة امامه لذلك ويلتصق بالواقع دون تزييف او تشويش ، ونغرس فيه القيم الدينية السمحة بالشروح البسيطة ، وارشاده الى الحقوق والواجبات بدون انحياز او تزييف

سؤال ختامى ..

ما رايك فى التنظيم الطليعى .. وهل يصلح للمرحلة القادمة .

رد الرجل بكل حسم ..

لا تعليق ..

ان هذه الرؤية من رجل له خبرته نطرحها .. امام المسئولين .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٦ / ٧ / ١٩٩٢

خطاب من «الجماعة الاسلامية» !

كانت مفاجأة لى ان اتلقى هذا الخطاب من «الجماعة الإسلامية بمصر» ! وكانت المفاجأة الاكبر هى لهجة الخطاب المسالمة التى تبعد عن التطرف وتسعى للحوار. ويمضى على النحو الآتى بعد السلام :

« نحن إذ نتشرف بتهنئة شخصكم الكريم بعيد الاضحى المبارك ، نستغل هذه الفرصة كى نبوح اليك ببعض ما يجيش فى صدورنا ، ذلك لاننا نعرف جيدا انك من الذين لا يرضون بالظلم ، وانك من العاملين على نصرة الحق ، والدفاع عن الحرية والعدل .

«ونحن نقول لك ياسيدى اننا دائما نكون الطرف المظلوم من معظم الاجهزة والجهات الرسمية وغير الرسمية ، وذلك فى اغلب القضايا والامور الخاصة بنا ، سواء من الناحية الواقعية ، او الناحية الإعلامية ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، ولكن لا مجال لذكرها الآن .

«لذا نطلب من سيادتكم التكرم بسماع رأينا فى اى موضوع تطرقونه يكون خاصا بنا ، ونحن على استعداد لان نتشرف ونبلغكم بحقيقة الامور دون مواربة او تزايد ، وبالأدلة والبراهين» .

«واملنا فى الله ، ثم فيكم ، كبير لان تتفهم حقيقة قضيتنا والمأساة التى نعيشها داخل وخارج السجون ، وذلك لانك إذا عرفت الحقيقة ولم تناصرنا ، فعلى الأقل لن تكون ضدنا . نحسبك كذلك ، ولا نزكى على الله احدا .

«ونسأل الله لنا ولك العافية» ،

«والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته» .

الامضاء

الجماعة الإسلامية بمصر

" المعروفة اعلاميا بتنظيم الجهاد "

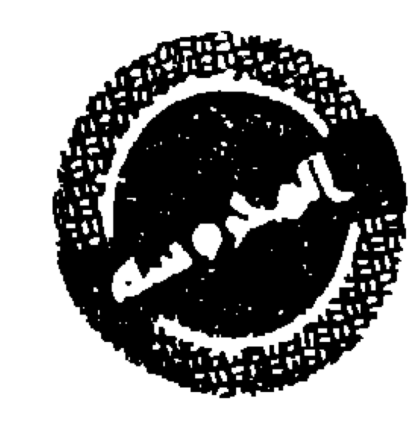
انتهى خطاب الجماعة الاسلامية بمصر ، وهو خطاب مكتوب باليد ، وبخط الرقعة ومرفق به كارت عليه شعار «الجماعة الاسلامية بمصر» وعبارة «المجاهدون خلف الاسوار» ، وواضح منه انه صورة وليس اصلا ، مما يعنى أنه ارسل الى كتاب كثيرين غيرى .

ولاشك انه اتجاه صائب من «الجماعة الاسلامية بمصر» - الاتجاه الى الحوار مع الكتاب بالحقائق والبراهين لكسبهم الى قضاياهم ، بدلا من الحوار بالرصاص ! فالحوار بالكلام يستفيد منه الجميع ، والحوار بالرصاص يخسر منه الجميع . كما ان الحوار بالكلام يتفق مع الاسلام الذى امر بالجدال بالتى هى احسن ، والحوار بالرصاص يتنافى مع الاسلام الذى امر بالدعوة الى سبيل ربنا بالحكمة والموعظة الحسنة .

وبالنسبة لى - كمؤرخ - درس الحركة الوطنية وحركة الاخوان المسلمين بمصر الجماعة الاسلامية بمصر وفروعها فى التجمعات الصغيرة والكبيرة ، كما درس حركات العنف - فقد كان يؤلمنى كثيرا ما تبين لى من ان محصلة كل العنف الذى ارتكبه الشباب المسلم فى مصر على مدى نصف القرن الماضى كانت صفرا كبيرا ! فلم يتحقق اى هدف من الاهداف التى استخدم العنف من اجلها ، ولم يتغير نظام الحكم حتى عندما افلح العنف فى اغتيال رئيس الدولة محمد انور السادات !

ومعنى ذلك ان دماء الشباب المسلم الذى ارتكب هذا العنف ضاعت هباء واهدرت بغير نتيجة ! وهى خسارة فادحة لمصر ، فمهما قيل فى هذا الشباب فانه شباب اختار طريق الله بدلا من طريق الشيطان ، واختلف بذلك اختلافا جذريا عن شباب المخدرات وخطف النساء والاعتداء على الاعراض ! ومن هنا فان حياة كل فرد من هذا الشباب المسلم تساوى حياة الالوف من حياة ذلك الشباب الضائع الذى ضل طريقه !

على انه فى الوقت نفسه فان سبيل الله الذى اختاره هذا الشباب الاسلامى لنفسه ، لا يتضمن الحوار بغير ما شرع الله فى كتابه الكريم وهو القرآن - اى لا يتضمن استخدام العنف فى الدعوة ، ولا يبيح دم المسلم بسبب الاختلاف فى الرأى الا فى حالة الارتداد الصريح ، وفى هذه الحالة فقد نص الدين الحنيف على ضرورة استتابته قبل قتله ، فاذا تاب وعاد الى الدين اصبح قتله محرما ، ومن ارتكب القتل يتحمل وزره أمام المولى تعالى يوم الحساب .



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٦

ومن هنا فقد كان يحزنني دائما ان يرتكب الشباب المسلم الذى نذر نفسه لله جريمة قتل مسلم بغير الطريق الذى شرعه الاسلام ، فيخسر دنياه على يد القانون ، ويخسر فى نفس الوقت آخرته ، التى هى خير وابقى ، لانه قتل نفسا حرم الله قتلها الا بالحق ! وهذه هى الخسارة الكبرى لانها خسارة ابدية .

وهذا الموقف من العمل الاسلامى فى مصر هو موقف ثابت لى منذ وقت طويل ، وليس ابن اليوم ـ وهو موقف التفرقة بين العمل الاسلامى الذى يدعو الى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة ، والعمل الاسلامى الذى يتبع طريق العنف . وبالنسبة للعمل السلمى فلا يوجد قلم من خارج الاخوان المسلمين دافع عنهم وعن حقهم فى ممارسة الحياة السياسية عندما كان الكلام عنهم يمثل مخاطرة شديدة كما دافع هذا القلم ، ومقالاتى فى هذا الشان فى جريدة الجمهورية وغيرها فى ذلك الحين شاهد حى يمكن الرجوع اليه . ولكنى بالنسبة للعمل الاسلامى الذى يستخدم العنف كنت ادينه من نفس المنطلق الذى اوضحته ، وهو المنطلق الذى يرى ان الاسلام لا يبيح قتل المسلم الا بالحق ، وهو راى اهل السنة بالاجماع .

وقد كنت استند فى ذلك الى التاريخ ـ تاريخ العمل الاسلامى فى مصر ـ فلم ينشر الشيخ حسن البنا دعوته التى ظهرت فى عام ١٩٢٨ بالعنف والانقلاب ، وانما نشرها بالحكمة والموعظة الحسنة ، وقد استطاع بهذه الوسيلة ان يحدث تغييرا خطيرا فى المجتمع المصرى ، إذ نقل الدعوة الاسلامية من قلاعها الرئيسية فى مصر الممثلة فى الازهر والطرق الصوفية ومدرسة المنار للشيخ رشيد رضا ، الى معقل التفكير العلمانى وهى الجامعة المصرية ، ثم انتشرت الدعوة لتشمل جميع قطاعات الشعب المصرى .

ولو كان الشيخ حسن البنا قد استخدم اسلوب العنف والانقلاب فى دعوته لما خرجت هذه الدعوة من حيز مدينة الاسماعيلية ، ولقبرت فى مهدها . ولكن الالتجاء الى العنف منذ منتصف الاربعينيات هو الذى عرض الدعوة الى مخاطر الحل والتصفية ، وعرض الاخوان المسلمين للسجون والتعذيب والشنق ، وحول جماعة الاخوان المسلمين من جماعة اعتبرت فى وقت من الاوقات كبرى الحركات الاسلامية فى الشرق ، الى حركة محاصرة ومطاردة من اجهزة الامن ، واتاح الفرصة لظهور حركات اخرى تتعامل مع الدولة على هذا الاساس ، وتلقى من الدولة نفس المطاردات طبقا لمبدا مقابلة العنف بالعنف .

وكل ذلك ليس فيه اية فائدة للحركة الاسلامية ، ولا للاسلاميين ، ولا للدولة ، ولا للمجتمع المصرى ، وهو اهدار للطاقة المصرية التى يامرنا الاسلام بان نستخدمها فى خدمة بلدنا لنواكب ركب التقدم الذى اصبح حكرا ـ للاسف الشديد ـ على الدول المسيحية فى الغرب ، والدول اللادينية فى الشرق ، والدول البوذية فى الشرق الاقصى ، بينما نحن فى بلدنا نقتتل فيما بيننا ، ونتحاور بالرصاص بدلا من الحكمة والموعظة الحسنة .

ومن هنا ، فان خطاب «الجماعة الاسلامية بمصر» ، الذى يعرض الحوار بالكلمات ، والاقناع بالادلة والبراهين ، هو خطاب لا يملك صاحب قلم رفضه ، ولعله يكون نقطة تحول فى اتجاه العمل الاسلامى لهذه الجماعة ، يحفظ للمجتمع المصرى امنه واستقراره ، ويحقن دماء الشباب الاسلامى الذى يتعامل بالعنف فلا يكسب لدينه شيئا ، ولا يحقق لمجتمعه الاسلامى اية نتيجة ، ويصرف جهود الدولة الامنية عن اغراضها الحقيقية ، وهى حماية المجتمع ، والضرب على يد الشباب المنحرف الذى يعتدى على الاموال والاعراض .

د . عبدالعظيم رمضان



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٣

الحركات الإسلامية والعنف فى العالم العربى (١ - ٢)

خريطة معقدة .. وتنافس يدعم التطرف

وحيد عبدالمجيد ★

تضمن قرار حل جماعة الإخوان المسلمين فى مصر اخر عام ١٩٤٨ اتهامها بأنها «تجاوزت الأغراض المشروعة إلى أغراض يحرمها الدستور وقوانين البلاد، وهدفت إلى تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة والإرهاب، واتخذت الإجرام وسيلة لتنفيذ مراميها... كانت هذه أول مواجهة حادة بين حركة إسلامية ونظام حكم فى العالم العربى المعاصر، ونجمت عن تحول الجهاز السرى لجماعة الإخوان عن الهدف الذى انشىء لأجله وهو مقاومة التغلغل الصهيونى فى فلسطين، والاتجاه إلى ممارسة العنف فى الصراع السياسى الداخلى.

كانت الظروف فى ذلك الوقت بكل ما يقرب من نصف قرن، غيرها الان على مختلف المستويات: داخل كل بلد عربى، وعلى الصعيد العربى العام، وفى العالم، كما تغيرت أوضاع الحركات الإسلامية، فأصبحت أكثر انتشارا على المستوى الأفقى، وأعمق نفاذا إلى بعض المجتمعات العربية رأسيا، كما تنوعت اتجاهاتها وتعددت، شيئان فحسب لم يتغيرا فى هذه الحركات: علاقاتها المتوترة بدرجات مختلفة مع أنظمة وأجهزة الحكم فى بلادها، وميلها الفعلى أو الكامن لاستخدام العنف بدرجات متباينة، وواضح الارتباط هنا، حيث يؤدى المزيد من التوتر مع الأنظمة إلى اللجوء للعنف أو الاستغراق فيه، ولذلك قد لا يثير الدهشة أن نلاحظ كون منطوق الحكم الصادر مؤخرا بحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى الجزائر غير مختلف فى مضمونه عن قرار حل جماعة الإخوان فى مصر رغم أن ٤٣ عاما كاملة تفصل بينهما، فلم يحدث إذن تغير جوهرى فى الإطار العام للعلاقة - المواجهة بين الحركات الإسلامية وأنظمة الحكم العربية وخاصة فى منطقتى المشرق العربى وشمال أفريقيا، وكان نجاح بعض هذه الحركات فى التكيف مع الظروف المحيطة بها والتعايش مع الأنظمة استثناء بل وأمرا نادرا، والحالة الأبرز هنا هى تنظيم الإخوان بالأردن.

ومع ذلك فتحديد العلاقة على هذا النحو لا يتيح لنا فهما حقيقيا لها فى اللحظة الراهنة والمدخل الذى نراه ضروريا لمحاولة الفهم هو معرفة طبيعة العلاقات بين هذه الحركات.

أولا: فقد باتت علاقاتها التنافسية لا تقل أهمية عن تفاعلاتها التعاونية، ان لم تزد فى بعض الحالات، وهذا وضع جديد بالقطع يجعلنا إزاء خريطة معقدة تضم مجموعة كبيرة من الحركات التى يمكن تصنيفها ابتداء فى ثلاثة تيارات رئيسية:

أولها: تيار الإخوان الذى نشأ فى مصر أواخر العشرينات وانتشر فى عدد من الأقطار العربية الأخرى وغير العربية، وحافظ التنظيم المصرى فيه على قيادته حتى الان، ويعتبر هذا التيار الوحيد الذى يتمتع بإطار مؤسس جامع بغض النظر عن مدى فاعليته، ويتمثل هذا الإطار حاليا فى التنظيم الدولى للإخوان.

وثانيها: تيار الحركات الإسلامية الجديدة التى تمثل رؤى مختلفة مع الإخوان لبعض قضايا السياسة والمجتمع رغم أن لبعض هذه الحركات جذورا إخوانية، وأهم هذه الحركات الان ثلاثة: فى تونس (النهضة) والجزائر (الإنقاذ) والسودان (الجبهة الإسلامية القومية)، كما أخذ حزب العمل فى مصر يقترب حثيثا من هذا التيار فى السنوات القليلة الماضية.

وثالثها: التيار «الجهادى» المتطرف الذى يعتبر الأكثر ميلا للعنف من حيث بنيته الفكرية وأساليبه الحركية، فهو تيار عنيف بحكم تكوينه أساسا لا فقط بفعل الظروف المحيطة به. ورغم أن هذا التيار هو الأقل انتشارا ونفوذا فى الساحة الإسلامية فهو يبدو الأكثر تأثيرا فى اللحظة الراهنة بفعل تصاعد نشاطه العنيف، وقدرته على التغلغل فى بعض تنظيمات التيارين الاخرين اللذين يزداد تنافسهما.

فالواضح أن تيار الحركات الجديدة صار يمثل تحديا كبيرا لتيار الإخوان، خاصة وأن التحرك المنظم لزعيم الجبهة الإسلامية بالسودان حسن الترابى ينطوى على هدف بناء «دولية جديدة» منافسة للتنظيم الدولى للإخوان، وربما لا يكون تعبير «الدولية



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٢

الجديدة» دقيقا تماما لأن تحرك الترابي يركز على العالم العربي بالأساس ويسعى حتى إلى جذب قوى عربية غير إسلامية (قومية في الغالب)، وهنا يبدأ الخلاف بين التيارين، فتيار الحركات الجديدة يتبنى توجها عروبيا يضاهي توجهه الإسلامي، ويحرص على توازن بين التوجهين لا يستسيغه التيار الإخواني الذي يعطي أولوية كاملة للتوجه الإسلامي، وهذا التوازن هو من صميم بنية الإسلام السياسي في منطقة المغرب العربي، وتبناه الترابي أيضا في جبهته، وكذلك حزب العمل في مصر، كما أن تيار الحركات الجديدة أكثر انفتاحا على القوى غير الإسلامية بما فيها اليسارية فضلا عن أنه يتبنى رؤى أكثر حداثة لبعض القضايا الاجتماعية بالمقارنة مع تيار الإخوان لكن رغم أن هذا التوجه يجعل التيار الجديد أكثر ابتعادا عن التيار «الجهادي» المتطرف من الناحية النظرية فهو يبدو أكثر اقترابا منه بالمقارنة مع تيار الإخوان على صعيد الواقع.

ومع ذلك فهذا التمايز بين التيارين الجديد والإخواني لا يعني اننا إزاء كتلتين متراصتين، خاصة أن التيار الجديد لا يملك إطارا مؤسسيا جامعا بعد، كما يفتقد التنظيم الدولي للإخوان إلى التماسك، فهناك تداخل بينهما بل واختلاط في مواقف الحركات المكونة لكل منهما تجاه بعض القضايا، وكانت أزمة الخليج الأخيرة مثالا واضحا، فقد ظهر اتجاهان مختلفان في التعامل معها اختلطت فيهما مواقف الحركات من التيارين كليهما، فالاتجاه الذي رفض الغزو العراقي تبنته بدرجات متفاوتة من حيث الوضوح والقوة حركات تتبع كلا من التيارين: الإخوان في مصر والعراق والكويت وفلسطين (حركة حماس) إلى جانب حركتي النهضة والإنقاذ، أما الاتجاه المتعاطف مع الغزو العراقي فقد تبناه الإخوان في الأردن وسوريا وقطاع من حركة حماس وخاصة في غزة، إلى جانب الجبهة الإسلامية القومية في السودان وحزب العمل في مصر، فضلا عن راشد الغنوشي الذي خرج على موقف حركته (النهضة)، وربما لم يسبب هذا الاختلاط أزمة لحركات التيار الجديد التي لا يجمعها إطار مؤسس مطالب بموقف موحد، واجهت قيادة الإخوان هذه الأزمة مما دفع التنظيم الأم في مصر للتحرك بسرعة صوب موقف ارادته وسطيا من خلال محاولة التوسط لحل الأزمة وتصعيد الخطاب الرافض لما اطلق عليه التدخل الأجنبي، لكنها بدت بذلك قريبة من الموقف العراقي، مما قاد إخوان الكويت إلى تجميد عضويتهم في التنظيم الدولي.

أما التيار «الجهادي» فقد تبنى موقفا مختلفا مفاده أن أزمة الخليج كفيلة باضعاف جميع أطرافها المتهمين من هذا التيار بأنهم «يعملون ضد الإسلام» لكن بدا أن هذا الموقف نفسه لم يكن بعيدا عن تفكير قيادة الجبهة الإسلامية بالسودان، فبالإمكان أن نستخلص من بعض جوانب الخطاب السياسي للترابي خلال الأزمة أنه كان يأمل في مواجهة دامية تضعف الجميع لصالح الحركات الإسلامية، ويدعم ذلك ما سبقت الإشارة إليه من وجود تقارب حركي أحيانا بين بعض حركات التيار الجديد وبين التيار «الجهادي» المتطرف، وفي هذا السياق يمكن فهم علاقة جبهة الترابي ببعض فرق تيار العنف في مصر، رغم أن جانبا مهما لهذه العلاقة يرتبط بمحاولة الحكم الحالي في السودان للتأثير على الوضع الداخلي في مصر، كما لا ننسى أن جبهة الانقاذ بالجزائر تضم ضمن تياراتها تيارا «جهاديا» متطرفا كذلك.

والواضح أن هذا التقارب النسبي بين بعض حركات التيار الإسلامي الجديد وبين بعض فرق التيار «الجهادي» أثار قلقا لدى تيار الإخوان وجعله أقل حرصا في الاونة الأخيرة على تمييز نفسه عن ذلك التيار «الجهادي»، ولعل هذا ما يفسر تحول موجة المواجهة الراهنة بين الأنظمة والحركات الإسلامية في عدة أقطار عربية للتيارات الثلاثة الرئيسية في ان معا.

★ رئيس وحدة البحوث العربية بمركز الدراسات الاستراتيجية بـ«الأهرام»



المصدر : الصـــدر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

دائـــرة الحـــوار

أعد ورقة الحوار:

د. سلوى أبو سعدة

أعد الحوار للنشر :

أشرف الجداوى

مجدى سبلة

●● تساؤلات : الصدر

● لماذا يتسع العنف السياسى رغم اتساع التعددية الحزبية ؟!!

● متى يلجأ الناس للعنف ؟

● من هم هؤلاء المتطرفون ؟ ومن أين يأتون ؟!

● هل هناك ضرورة لصدور قانون جديد للارهاب ؟!



المصدر : الصـــــود ٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يوليو ١٩٩٢

هل تكفى الاجراءات الأمنية وحدها لمواجهة الارهاب؟

● ● الإرهاب .. العنف .. التطرف ، مفردات اصبحنا نرددها فى حوارنا العادى ، ونعيش آثارها وتبعات ردود افعال دلالاتها السياسية والاجتماعية واقعا داميا مؤلما ، فى الزواية الحمراء وعين شمس ، وإمبابة ، وآخرها المواجهة الجارية الآن والتى يمشط فيها ٥ آلاف جندى ، وضابط قرى ديروط بحثا عن المتطرفين .

● فمن اين يأتون ، وماهى جذورهم واهدافهم ؟

● وماذا عن الأطر الدستورية والقانونية التى تنظم العمل فى الشارع السياسى المصرى .

● ماهى استراتيجية المواجهة المطلوبة لتسد الثقوب فى المواجهة الأمنية والاعلامية .

● وهل المواجهة الأمنية وحدها تكفى ، أم هناك حاجة إلى مزيد من الإجراءات .

تلك التساؤلات وغيرها طرحناها على ضيوف حوار المصور ضياء الدين داود رئيس الحزب الناصرى ، لواء د . بهاء الدين ابراهيم . مساعد اول وزير الداخلية ، دكتور سعد الدين ابراهيم استاذ علم الاجتماع ولواء د . أحمد عز الدين جلال خبير الإهارب فى الأمم المتحدة ، ودكتور مصطفى كامل استاذ بكلية الاقتصاد ، وغاب عن الحوار د . كمال ابوالمجد الذى كان مدعوا بعد إعتذاره عن الحضور .

فماذا قال المشاركون ؟؟ ● ●



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

● المصور : الموضوع الذى نطرحه هذا الاسبوع يعد من اكثر الموضوعات حساسية بالنسبة للشعب المصرى لانه مرتبط بقضية العنف في الشارع السياسى المصرى ..

وفي تصورنا ونحن نفتح ملف هذه القضية المهمة ان تكون البداية عن اسباب تزايد ظاهرة العنف السياسى رغم اتساع هامش التعددية الحزبية على المستويين الوطنى والدولى . وماهى الأطر التى كفلها الدستور للنشاط السياسى خاصة فيما يتعلق بتكوين الاحزاب وماذا عن تصنيف التيارات التى تمارس العنف .. وهل الاجراءات الامنية الحالية تكفى لمواجهتها أم لا ؟ ..

وما البديل الذى يمكن ان يطرح لحل مشكلة العنف والقضاء عليها كظاهرة تهدد أمن وسلامة المجتمع المصرى ؟!!

● د . سعد الدين : بداية يجب ان نحدد الموضوع « العنف أم الارهاب »

العنف لاسباب سياسية واجتماعية ليس ظاهرة جديدة فى حد ذاتها !

والجديد هو اتساع هذا العنف فى الفترة الاخيرة مصريا واقليميا وعالميا .. ربما كل مستوى من هذه المستويات له اسبابه المحددة النوعية ولكن هناك ايضا اسبابا عامة تخترق هذه المستويات مصريا واقليميا وعالميا ..

متى يلجا الناس للعنف عادة كقضية ؟

يلجاون للعنف كقضية عندما تضيق قنوات التعامل مع الخلاف ضيقا شديدا سلميا فى ظل النظام القائم او الاعراف القائمة .

هذا مبدا عام فى كل ادبيات العلوم الاجتماعية .. ان الناس تلجا للعنف عندما لاتجد وسيلة اخرى لحل خلافاتها ومشكلاتها أو للدفاع عن مصالحها وخاصة ماتعتقد انه مشروع .

الذى حدث فى السنوات الاخيرة على النطاق العالمى انه مع انهيار المعسكر الشرقى واختلال ماكان يسمى بالنظام العالمى الذى ساد منذ الحرب العالمية الثانية فى العالم .. اوجد فراغا وفوضى فظهرت مشكلتان المشكلة الاولى ظهور عدد من الصراعات المؤجلة عالميا وفى مناطق مختلفة من العالم .

- على المستوى الاقليمى والشرق الاوسط .. وهى اكثر مناطق العالم تعرضا للضراعات سواء صراعات بين دول او اهلية فى داخل كل دولة .. وفى حين ان سكان الشرق الاوسط يمثلون ١٠ ٪ من سكان العالم الا انه فى حسابات المراكز المتخصصة هذه المنطقة صاحبة الـ ١٠ ٪ استاثرت بحوالى ٣٥ ٪ من مجمل الصراعات المسلحة والممتدة ..

هذه الصراعات جعلت منطقتنا تتكبد اكثر من الف مليون دولار و٤ ملايين قتيل و١٤ مليون جريح او مقتلع من ارضه منذ ١٩٤٥ ..

صراع العنف فى مصر تحديدا تزايد فى الفترة الاخيرة .. لنفس الاسباب العامة اما لان بعض الجهات تتعجل الوصول إلى السلطة أو لانها تقع تحت ضغوط اجتماعيه أو اقتصادية ولاتجد سبيلا فى التعامل معها إلا من خلال اللجوء الى العنف .. يعنى مجموعة من الاحباطات الشخصية التى تتقاطع مع احباطات اجتماعية اقتصادية التى تتقاطع مع آخرى سياسية مجموعة الاحباطات هذه تؤدى إلى زيادة العنف فى مصر سواء العنف الجماعى المنظم مثل المجموعات المتطرفة أو حتى العنف الفردى الذى راينا له امثلة كثيرة بما فى ذلك العنف الجنسى « حادثة العتبة » وغيرها .. كل هذه الامور زادت مؤشراتها فى السنوات الاخيرة فى مصر وخاصة فى السنة الاخيرة .

العنف السياسى

● لواء د . احمد جلال : اود بداية ان اقرر ان المنطقة العربية هى اكثر مناطق



العالم سخونة « عنفا وارهابا » بل ان احصائيات الارهاب فى العالم فى عقد الثمانينات تؤكد ان ٤٥ ٪ من مجموع العمليات الارهابية التى وقعت فى العالم كله .. وقعت فى منطقة الشرق الاوسط .. تليها فى ذلك منطقة اوربا الغربية .. ووجد ان اكثر من نصف العمليات التى ارتكبت فى الدول الغربية بدوافع قادمة من الشرق الاوسط ..

والعالم العربى فى الحقيقة تطغى عليه الروحانيات والمنازعات الفكرية اكثر مما تؤثر هذه المنازعات الفكرية فى اى منطقة من العالم ، ولذلك فان هناك تيارا يمكن ان نطلق عليه اسم « اسلامى » يعم المنطقة العربية منذ اكثر من عشر سنوات هذا التيار هو « الحركة الاسلامية » إذا تتبعناها من اقصى غرب الوطن العربى هناك جماعة « العدل والاحسان » فى المغرب .. ثم « جبهة الانقاذ الاسلامى بالجزائر » ثم حزب النهضة فى السودان ثم جماعات الجهاد فى مصر وما شابه ذلك .. ثم حزب التحرير الاسلامى بدءا من فلسطين إلى السعودية إلى منطقة الخليج .

● المصور : ماتفسيرك لهذا التزايد المستمر فى اللجوء للعنف ؟

● ● لواء د . احمد جلال : لست من انصار تبرير مسألة ما بسبب واحدا لانستطيع ان نقول ظروفا اقتصادية او اجتماعية أو سياسية .. يجب ان ننظر إلى ظاهرة العنف من زوايا متعددة مجتمعة ومتفرقة .. فى عالم متغير سرعة إيقاع الاحداث فيه رهيبة وانهيار النظام العالمى القديم وقيام نظام عالمى جديد بالفعل صراعات كانت مؤجلة فاذا اضفنا هذا كله إلى اسبابنا المتضاعفة فى الداخل من ازمات لا أول لها ولا آخر .. كل هذه اسباب تجعل العنف هو السبيل الوحيد ليس لمجرد التعبير عن راى او فكرة وانما قد يكون مجرد احتجاج او لمجرد الخروج عن حالة الركود وانعدام الامل والياس الذى يخيم على قطاعات مختلفة من المجتمع المصرى خاصة الشباب ، لذلك انا اعتقد ان العنف الذى نعانى منه ليس عنفا سياسيا فقط وهذا على مستوى العالم أجمع بالاضافة الينا .. مازال العنف عملية اجرامية بالاضافة إلى العنف السياسى صور الجريمة فى العالم اصبحت بشعة .. نسمع ونشاهد الان صورا من الجريمة العادية لم تكن معروفة من قبل .. الجريمة المنظمة تماثل الارهاب او تفوقه !

● ● د . مصطفى كامل : لست متاكدا إن العنف قد زاد والحقيقة ان العنف ظاهرة مستمرة ولكن الذى يميز عنف الفترة الاخيرة ان مواقع المواجهات العنيفة اختلفت كما ان نوع العنف قد تغير ..

ففى الماضى كان يتمثل فى مواجهة بين حركة تحرير وطنية وقوى استعمارية . كان يتمثل فى ثورة اجتماعية مثلما كان الحال فى الصين ـ كوبا . الذى نشهده الان ليس حركات تحرير وطنية فى مواجهة قوى استعمارية كما اننا لانشاهد ثورات اجتماعية ـ ولكن الذى نشاهده الان تصاعد



المصدر : المصور
التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فى انواع العنف الذى يرتبط بدعوات دينية او عرقية ترفع راية الاسلام او راية الهندوسية مثلا او عرقية مثلما يجرى فى جمهوريات الكومنولث ويوغسلافيا .

● المصور : وبماذا تفسر اختلاف مواقع العنف وتغير طابعه ؟

● مصطفى كامل : اتصور ان سقوط مصداقية النظم القومية والاشتراكية يقدم جانبا كبيرا من التفسير . فهى لم تقدم الحل لمشاكل الاستقلال الاقتصادى والسياسى وتقدم ايضا حلولا لمشاكل التنمية فى مجتمعاتها كان البعض ايضا يعلق آمالا كبيرة على ان تقدم الاشتراكية حلا لمشكلات التطور الاقتصادى والاجتماعى لمجتمعاتها .. اما فى الوقت الحاضر فقد سقطت مصداقية النظم القومية والاشتراكية .

وينطبق ذلك علينا فى مصر فقد سقطت لدى قطاعات من المواطنين صدقا أم خطا عن حق او عن زيف سقطت مصداقية النموذج القومى الذى عبر عنه نظام الرئيس عبدالناصر فى الخمسينات والستينات ، سقطت ايضا مصداقية الحل الاشتراكى ومع ذلك وعلى الرغم من سنوات عديدة من الانفتاح الاقتصادى لم تحل مشاكل المواطنين الاقتصادية والاجتماعية وفى الوقت نفسه اتيح قدر من التعددية لبعض القطاعات الاجتماعية وبعض التيارات السياسية ولكن لم تتمتع كل القطاعات الاجتماعية ولاكل القيادات السياسية بمثل هذا القدر من الحرية والتعددية وحرية التعبير . وبالتالى الذى حدث هو ان مستوى التطلعات قد زاد على حين ان القدرة على اشباع مثل هذه التطلعات عن طريق العمل السياسى او من خلال العمل الاقتصادى والاجتماعى ، القدرة على اشباع هذه التطلعات قد ضاقت إلى حد كبير وهذا يفسر نمو العنف فى مصر كما يفسر نمو العنف على مستوى العالم ولكنه عنف من نوع خاص وقد لايكون هذا العنف بالضرورة اعلى من مستواه عما كان معروفا من ٣٠ سنة .

العنف والمواجهة الأمنية

● المصور : ماهو تصور الجهات الأمنية المسئولة تجاه تزايد هذا العنف فى الشارع خاصة الفترة الاخيرة .

● لواء د . بهاء ابراهيم : اذكر انه فى وقت ما كان الاطباء عندما يفشلون فى تحديد سبب مرض معين يردونه فى النهاية إلى عبارة ابتكروها هى « الحساسية » كذلك نفعل بمشكلة العنف نردها إلى الحرية السياسية وإلى الازمة الاقتصادية بينما واقع الامر ان هذين السببين لا أستطيع ربطهما ببعضهما البعض ربطا مباشرا بالعنف .. اذا قلت غيبة الحرية السياسية والديمقراطية هو السبب فى وجود العنف ! هو السبب فى ازدياد ظاهرة العنف ! الواقع يكذبنى لعدة اسباب : الاتحاد السوفييتى على سبيل المثال كان بلدا معجزة فى الامن لاتحدث فيه حالة او جريمة عنف واحدة سواء فى « موسكو » او باقى الاتحاد مرة كل فترة .. ولم تكد تهب رياح الديمقراطية حتى وجدنا ان القتل والسحل بدا مع أول نسمة ديمقراطية وتصاعد وتزايد واصبحت من اخطر دول العالم .. واذا كانت غيبة الديمقراطية هى سبب العنف ، فالديمقراطية قائمة فى الولايات المتحدة وهى اكثر بلاد العالم عنفا وحرية التعبير فيها متاحة كما لم تتح لاى بلد فى اخر العالم ومع ذلك جرائم العنف فيها لاتقاس باى جرائم عنف فى اى دولة اخرى .

اليقين اننا نتحرك خطوات نحو مزيد من



المصدر : الصـــــــــود ٣
التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د . سعد الدين إبراهيم :

● يلجأ الناس للعنف عندما تضيق قنوات التعامل مع الخلاف ضيقا شديدا .

لواء د . بهاء الدين إبراهيم :

● اعطنى الحرية لأحبس ٥٠ الف مواطن ولن تكون هناك جريمة .

الحرية السياسية والتعددية الحزبية وان لم نكن بلغنا مداها الاخير .

وبالرغم من هذا التحرك نحو الديمقراطية .. فإننا نتحرك فى الوقت نفسه وبنفس القدر نحو مزيد من العنف !

وانا على العكس من ذلك اقول ان مبادىء الحرية والديمقراطية بامانة شديدة .. كلما اتسعت دائرة الحرية والديمقراطية انحصرت او ضاقت فرصة الامن للسيطرة .. هذه حقيقة يجب الا نخجل منها لانها الواقع ..

نطلب الحرية والديمقراطية ونحن نعرف ان ثمنها هو مزيد من العنف والاضطراب والقتل والجريمة !؟!

● المصور : كيف ؟!

●● لواء د . بهاء ابراهيم : المسالة ببساطة انا كرجل امن كيف استطيع ان احكم هذا المجتمع الذى تنتشر فيه ظواهر العنف .. تنتشر فيه حوادث النشل المسلح فى الاتوبيسات العامة .. تنتشر فيه حوادث الاغتصاب وتتكرر .. كيف استطيع ان امنع هذه الظاهرة ان على ان اجمع كل المشتبه فيهم ثم اضعهم فى معتقل مثل « معتقل الطور » مثلما كان يحدث فتختفى الظاهرة ! أعطنى الحرية لأحبس ٥٠ الف مواطن مصرى وبعضهم ابرياء ولن تكون هناك جريمة نشل او جريمة سرقة او جريمة مخدرات !

انا لا ادعو إلى هذا انا هنا اشخص مرضا ، واقول فلنقبل الحرية ونحن نعرف ثمنها ونحن ندفع ثمنها .. انا ارى انه كلما زادت الحرية والديمقراطية زادت الحدود التى تكتف رجل الامن وعندما شرعوا فى القضاء على الارهاب فى انجلترا .. قاموا بسن قانون للارهاب وانا لا ادعو لقانون الارهاب المصرى .. قانون الارهاب الانجليزى الذى سن اعطى لرجل الأمن سلطات ليست لرجل القانون .. اذا خرجوا عن النطاق الديمقراطى وخرجوا فى انجلترا عن مفهوم الحرية بقانون استثنائى امتهن كل ارادة الانسان وحرية الانسان فى بلد الديمقراطية الاصيلة عندما وجدوا انفسهم مضطرين لوقف هذا العنف .

يجب ان نعرف كيف يعمل رجل الشرطة عندما تحدث جريمة سياسية او اجتماعية او اى نوع - انا لا اعرف الفاعل ولايوجد



لدى بلورة سحرية انظر اليها فاعرف الجاني !؟!

ولكن انا اقوم بجمع ٢٠ مشتبها فيهم وامارس عليهم ضغوطا قانونية او غير قانونية حتى يخرج من بينهم الفاعل او لايخرج ! او لايكون بينهم فاعل على الاطلاق .. وما لم امارس هذه الضغوط لن اصل إلى شيء وكلما زاد حجم الضغوط واتسعت دائرة الاشتباه كلما كانت فرصتي للضبط وفرصتي للاحكام اكثر ..

تداول السلطة

● المصور : لنسمع تفسير رئيس الحزب الناصرى حول مفهومه لظاهرة العنف فى الشارع المصرى ؟

●● ضياء داود : اعتقد اننا عندما نتكلم عن العنف كظاهرة لا يفيدنا الاحكام الحدية أو الاحكام الصارمة حول ظواهر فردية لنحكم على الظاهرة العامة .. نحن حين نتكلم عن العنف نتكلم عنه كظاهرة في المجتمعات الانسانية ككل . مهما كانت درجة الحرية والديمقراطية الموجودة فيها او عدم وجودها على الاطلاق .. فالجريمة موجودة وطرق واساليب مواجهتها متعددة ولكن النقطة الأساسية التى نتحدث عنها .. وهى أسباب ظاهرة العنف ونقر انها ظاهرة اى أصبحت سمة من سمات المجتمع فى وقت من الاوقات . او عصر من العصور .. هذا هو ما نبحث عنه ! ولكن حدوث العنف على المستويات الفردية عملية لا استطيع ان اطلق عليها لفظ ظاهرة . وكذلك ربطنا فى حديثنا اليوم بين صلة وجود العنف رغم اتساع نطاق الديمقراطية وقاعدتها.. انا أؤيد ما قام بشرحه وتحليله الدكتور سعد الدين ابراهيم فى هذه النقطة تحديدا ..

ولاشك ان ظاهرة العنف ظاهرة متنوعة ومتعددة .. وبالنسبة لنقطة اتساع قاعدة الحرية والديمقراطية وازدياد العنف اعتقد انها مسالة نسبية .

فى الولايات المتحدة قاعدة سياسية ديمقراطية حقيقية لاشك فيها وتمارس فيها الديمقراطية على اكبر نطاق ، ومع ذلك تظهر ظاهرة العنف مثل الذى حدث فى لوس انجلوس ـ ظهرت لأن هناك تخلفا اجتماعيا لم يصاحب الديمقراطية وبنفس حجم الديمقراطية الموجودة هناك .

● المصور : وماذا عن العنف فى الشارع المصرى ؟

●● ضياء داود : هناك سمة خاصة للعنف ـ فى مصر ـ الموجود الآن .. وهى مركزه فى الجوانب الدينية ، والأمر الثانى انها مركزة فى الصعيد بالأخص ! ولابد ان نتوقف عند هاتين الزاويتين كثيرا .. لأن القنبلة المعدة للتفجير بصفة عامة دائما فى مصر هى ايجاد ازمة ما بين الاقباط والمسلمين .. فى كل فترة من الفترات .. ولكن الفترات التى يزداد فيها الضغط الاجتماعى مع القصور السياسى الديمقراطى تزداد هذه الظاهرة وتوجد الأرضية الصالحة لنمو هذه الظاهرة اكثر من اى فترة اخرى .. ولكن عندما اجد ان هذه الظاهرة تفجرت بشكل دينى مقبول لدى جماهير الناس بالاضافة الى انها مركزة فى الصعيد . حيث توجد كثافة قبطية وكثافة اسلامية وحيث تتلون هذه الظاهرة بشكل اخر .. يعطى المبرر للتدخل الأجنبى لحماية الأقليات .

اذن العملية تاريخية ليست جديدة ولكنها تتركز فى الفترات التى توجد فيها الأرضية الصالحة وانا أرى ان هذه الأرض صالحة اليوم لقصور الديمقراطية .

من هو المتطرف ؟

● المصور : مع تزايد العنف والتطرف السياسى فى الشارع المصرى ، هل يمكن توصيف التيارات الموجودة على الساحة الآن ، وماذا عن المسميات التى تتردد سواء التيارات الأصولية او التيارات الاسلامية .. وما مدى صحة هذه المسميات ، وهل هناك تنوع فيما بينها ، أم انها تصب فى النهاية فى تيار واحد ، وان كل تيار يلعب دورا معينا .. وهل المواجهة الحالية كافية للتصدى لهذه التيارت ام نحن فى حاجة الى اجراءات جديدة ؟

●● د . سعد الدين : إن المعادلة التى تقول "إذا زادت مساحة الحرية تقلص دور

الأمن" تجعلنا نقول إن الشواهد عالميا تؤكد عكس هذه القاعدة ، وان كثيرا من البلدان توجد فيها الحرية ورغم ذلك يزداد فيها العنف ، وهناك كثير من البلدان يوجد فيها حرية ولا يوجد فيها العنف مثل سويسرا .. واذا ضربنا مثلا بالولايات المتحدة فهي عبارة عن عدد من المجتمعات ولكن داخل دولة واحدة ، وكل مجتمع داخلي من هذه المجتمعات له مشكلاته في داخله وله مشكلاته مع الجماعات الاخرى .

اذن القياس ليس مطلقا على زيادة الحرية بتقليص دور الأمن ، ويمكن ان نقول إن الدول الاخرى تتميز بتشكيلات ثلاثة وهي : ان دولة بها امن وحرية ، واخرى ليس بها امن ولا حرية ، والثالثة خليط من الأمن والحرية ، ومن هنا يمكن ان نقول إن قضية العنف ليس لها سبب واحد ولكن لها مجموعة أسباب ، وهذا ما يعطي التشكيلة العالمية ، ويتوقف الأمر هناك على وجود ما يسمى بشروط وقاية وشروط ضرورة للأمن ..

وشروط الضرورة الأمنية ان يكون لدينا اجهزة امنية قوية ومدربة ولكن هذا لا يكفي ..

اما شروط الوقاية فهي تتوقف على المشاركة السياسية والاقتصادية والثقافية والعملية والحضارية والروحية في عوامل مكملة للمشاركة .

ومن هنا يمكن ان ندخل فيما يسمى بالوقاية والعلاج وذلك مع السياسة الأمنية المكملة للمشاركة وبعد ذلك نجد امامنا سياسة عامة ومتكاملة .. واذا لم تتكامل السياسة الأمنية مع السياسة العامة فلن تكون النتيجة سليمة اجتماعيا .

● المصور : ما مفهومك لتزايد ظاهرة التطرف في شارعنا السياسي ؟

●● د . سعد الدين : ظاهرة التطرف تاخذ شكل عقيدة وشكلا سلوكيا .. الشكل العقيدي هو البحث عن نظام شامل مقفل من الافكار التي لا يقترب منها اى شك او هي البحث عن المطلق من الافكار ، وهذا ينطوي على مضاعفات ، وهي امتلاك المطلق والحقيقة كاملة وبالتالي لا يملكها غيره .. فالتطرف الفكري ينطوي عن نفي الاخر "بمعنى" ان من يملك فكرا آخر ايا كانت صحته فهو غير صحيح ..

هذا التطرف الفكري العقيدي القطعي الشامل هو بحث عن الفردوس المفقود ، واذا كان لديه امل في الوصول الى الفردوس المفقود فيقول أنني املك الحقيقة .. اذن لا يتبقى الا الواقع لكي اصل الى الفردوس المفقود ، وبما انني لدى الحقيقة الفكرية والسلاح فلا يتبقى الا تحويل هذا الفكر الى واقع وذلك مع نفي الاخر فكريا وعقيدة وسلوكيا ووجودا ..

ومن هنا تشن الحرب على المجتمع وعلى الدولة مادام المجتمع والدولة يختلفان عنه ، وينتج التطرف والعنف في مصر .

● المصور : من هم المتطرفون ! ومن اين ياتون ؟

●● د . سعد الدين : السؤال المطلوب معرفة اجابته من اين ياتي هؤلاء طبقيا وعمريا وجغرافيا ! هل الظاهرة موزعة توزيعا عشوائيا على كل فئات المجتمع وطبقاته ومجموعاته العمرية او شرائحه التعليمية !

ونجيب عن هذه التساؤلات . بان هذه الظاهرة مركزة في شرائح لها مواصفات معينة وهي في فئة عمرية محصورة بين ٢٠ : ٣٠ سنة لان معظم من يصطدمون بالدولة او المجتمع فذلك مستهدف من هذه الجماعات ، احيانا نركز على الدولة حينما تصطدم باجهزة الامن فقط ، واحيانا تركز على المجتمع حينما تصطدم بفئة اخرى مثل "الاقباط" او المفكرين العلمانيين او الليبراليين مثل اغتيال فرج فودة او محاولة اغتيال مكرم محمد أحمد ، فهو هنا يحارب المجتمع ليس فقط الدولة او الحكومة ، إذن الملمح الاول للجماعات المتطرفة فكريا وسلوكيا هو من الشباب .

الصفة الثانية لهذه الجماعات انهم يتركزون في خلفية طبقية معينة ، وهذه الخلفية هي الفئات المتوسطة الدنيا وليسوا من الاغنياء وليسوا من الفقراء وليسوا من الطبقة الوسطى المستورة . وهم من هذه الشريحة القريبة من خط الفقر فيمكن انزلاقهم بسهولة الى تعداد الفقراء .

والصفة الثالثة انهم ليسوا جهلاء ، وانما حصلوا على قسط وافر من التعليم



د . أحمد جلال عز الدين :

• قوانين الارهاب في بعض الدول يتم تجديدها كل ٦ أشهر .

بالمعايير المصرية ، وان ٩٠٪ ممن تقبض عليهم أجهزة الأمن في حوادث اصطدام بالدولة او السلطة يحوزون على تعليم متوسط وفي الأغلب على تعليم جامعي .

الصفة الرابعة : وهي جغرافية هذه الجماعات واماكن التمركز ، من الملاحظ في السنوات العشرين الأخيرة انهم يتركزون في محافظات الصعيد .

الصفة الخامسة : انهم من اصول ريفية او مدن صغيرة من البندر او من المراكز ولكن حينما ينخرطون في هذه الجماعات يقيمون في المدن الكبرى مثل القاهرة او اسيوط .

وهذه المواصفات الخمس تجعلنا نشير إلى ان خصوصية الظاهرة ليست موزعة عشوائيا . وهذا يعني اننا يجب ان نضع مستوى للتوقعات ، ومستوى للانجازات ، وحينما تزيد الفجوة بين التوقعات والانجازات تتضخم مساحة الاحباط ، ثم يقارن الشخص نفسه بالاغنياء اهم اكثر مني ذكاء ، وتكون الاجابة بداخله بالنفي .

ومن هنا يؤمن بأن العيب ليس منه وانما العيب من النظام القائم سواء كان سياسيا أو اقتصاديا او اجتماعيا ... "وهنا يتلقفه" من ينتظره ويدرس حالته جيدا من هؤلاء الجماعات المتطرفة ، ويقول له "الاسلام هو الحل" .

• المصور : هل هناك تباين في مواقف التيارات التي ترفع هذا الشعار ؟

•• د . سعد الدين : من هؤلاء الجماعات من يقول الاسلام هو الحل بالحكمة والموعظة الحسنة ، ومنهم من يعادي النظام السياسي فقط على أساس انه المسئول ، ومنهم من يعادي النظام السياسي ويعادي المجتمع .. الاخوان المسلمون يمثلون الفئة الأولى .

ثم الجهاديون يمثلون الفئة الثانية التي تعادي النظام السياسي ولا تعادي المجتمع ، ثم التكفيريون يمثلون الفئة الثالثة التي تعادي الدولة والمجتمع معا .. هذه الفئات هي اكثر تهيؤا لاستخدام العنف ، لأن القضية بالنسبة لهم بعد اقتناعهم بأن "الاسلام هو الحل" اصبحت دعوى مكتسبة والموت في سبيلها هو "استشهاد" .

ومن هنا يكون تكليفه بعملية القتل أو مواجهة مواقف ارهابية فاصبح لا يبالي انه سيقبض عليه او لا يقبض واتخذ صفة الفدائية بالنسبة لفكرهم ، واذا تمكن من الفرار بعد اجراء عملية ارهابية فهو لا يفر للنجاة وانما يفر لاستكمال دوره او رسالته المقدسة والموت في سبيلها هو استشهاد .

رد الفعل "المتجاوز"

• المصور : هناك توصيف للعنف الديني لهذه الجماعات التي تعادي النظام في الشارع المصري .. فكيف يكون اسلوب مواجهتها ؟

•• اللواء د . احمد جلال : فيما يخص قضية الأمن ، ان كل مجتمع في العالم له خصائصه ومواصفاته الخاصة ، ولا نستطيع ان نقول إن دولة ديمقراطية ما تعاني من الجريمة لأنها ديمقراطية ، ولكن العكس يمكن ان نقول إن كل مجتمع له مواصفاته ، وان الاجراءات الأمنية في بعض الأحيان عندما تصل الى مرحلة "رد الفعل المتجاوز" فهي تؤدي الى تفاقم المشكلة .



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

ولو تتبعنا طريقة الحركات الدينية المتطرفة فى مصر فسنجدها قد تشكلت داخل المعتقلات ، وهذا يعنى ان عمليات السلطة او الضغط القوى العنيف يؤدى الى ترحيل المشكلة فقط فتصل الى درجة لا يمكن حلها .

ومن ناحية اخرى ان اغلب الدول الديمقراطية التى اتجهت الى اساليب توسيع نطاق الامن كانت الديمقراطية فيها محدودة جدا ، وقد نجد ان القانون البريطانى لا يسمح بالاعتقال الا ٧ ايام فقط ويكتفى بترحيل الاجنبى اذا كان له نشاط معاد للسلطة او نشاط غير سوى فى بلاده . والقوانين الخاصة بالارهاب فى البلدان الاخرى يتم تجديدها كل ٦ اشهر مثل ايرلندا . وبالتالى يمكن ان نقول ان الصلاحيات الامنية هى علاج مؤقت ولا يمكن ان تكون علاجا دائما وشاملا ، وان الصلاحيات الامنية تعمل على ترحيل المشاكل وقد يصعب حلها فى النهاية وتصبح مزمنة .

وقبل ان نتكلم عن التيارات الدينية يجب ان نفرق بين الأصولية والتطرف .. ان الأصوليين هم جماعة يلتزمون بمبادىء اساسية للدين بعضهم سلفى يريد ان يعود إلى العصور الذهبية لصدر الاسلام ويحاول ان يقتدى به بدون تفكير او مناقشة مع محاولة للنظر فى تطبيق هذه المبادىء فى الوقت الحالى . وبالتالى فان السلفيين هم اكثر رجال الدين التزاما او تشددا ..

اما التطرف فهو نوع من التعصب الذى يبحث عن ايديولوجية معينة ، وهذه الايديولوجية لا يجدها الا بالدين فى حين ان الشخص نفسه ليس متدينا بدرجة كبيرة وانما جاء التعصب نتيجة السلوك الاجتماعى لهذا الشخص ، وقد تجد هذه الجماعات فى الدين اوكارا يجيدون استخدامها وهو ما يصل بالشخص الى التطرف .

اما عن اسباب التطرف فهى جاءت نتيجة الخلل الاجتماعى والتباين فى المستويات الاجتماعية ، وأرى ان حالة معظم الافراد الذين تحولوا الى جماعات متطرفة لم تدرس دراسة كافية فى مصر ، وان كانت هناك بعض الحالات الفردية وان كان قد شابها بعض القصور .

ففى الولايات المتحدة توجد مراكز فيها ما يقرب من ١١٢ باحثا يعكفون على دراسة ١٠٠٠ حالة للعنف .

ومن هنا اطالب بانشاء مراكز لدراسة العنف وتوفر لها جميع الامكانات وذلك لاستبيان تشخيص هذه الظاهرة .

بداية الارهاب

● المصور : هل حدث تبدل فى تكنيك اعمال العنف لدى هذه الجماعات فيما تراه الآن من مواجهات مع اجهزة الامن ؟

●● لواء د . احمد جلال : التكنيك الارهابى واحد مهما كانت هذه الجماعة ومهما كانت أيديولوجية التنظيم ، وهى تستخدم دليل عمل موحدا تتبعه جميع المنظمات فى العالم بعد دراسة تطبيقية فى اى مدينة فى العالم .. اذن الاسلوب لا يختلف ، الذى يختلف هو الايديولوجية .

● المصور : ماهو تصور د . مصطفى كامل لاساليب العنف الموجودة حاليا واسباب ظهورها ؟

●● د. مصطفى كامل : ليس هناك ما يؤكد ان ازدياد القيود على حرية المواطنين يؤدى بالضرورة الى تقلص ظاهرة لجوء جماعات سياسية دينية معينة الى استخدام القوة المسلحة ، وينطبق ذلك على حالة بريطانيا والمانيا ، فمازال العنف مستمرا فى ايرلندا الشمالية ، وان



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

معظم احداث العنف التى تجرى الان هى فى لندن وبالقرب من مقر البرلمان البريطانى . ففى حالتى المانيا وايطاليا يبدو ان وضع قوانين خاصة بالارهاب هو الذى ادى الى تقلص ظاهرة الجماعات المسلحة والتى كانت موجودة مع تقلص مصادر التمويل لهذه الجماعات .

● المصور : ماهو الموقف فى مصر عن اسباب الظاهرة بعيدا عن الدول الاخرى ؟!

●● د. مصطفى كامل : ان السبيل لمواجهة الجماعات المتطرفة فى مصر لا يكون باصدار المزيد من التشريعات ، ولكن بتقصى البذور التى ادت الى ظهور هذه الجماعات .

وفى الحقيقة نحن فى حاجة الى العديد من الدراسات حول الظروف التى تؤدى الى لجوء بعض فصائل الحركة الاسلامية إلى استخدام القوة المسلحة ، وللعلم فإن استخدام القوة المسلحة ليس سمة لكل فصائل الحركة الاسلامية فى مصر ، وانما نجد ان هذه السمة اصبحت تتركز فى السنوات الاخيرة فى عدد محدد من محافظات الصعيد وليس كل المحافظات ، ونسمع ايضا عنها فى بعض احياء القاهرة لا كلها ، مثلا نجدها فى الزاوية الحمراء ، فى امبابة ، فى عين شمس ، ولذلك نحن فى حاجة ماسة الى دراسات مكثفة حول هذه الاماكن التى تميزت بوجود فصائل تلجا الى استخدام القوة المسلحة ، ولدى انطباع بان الاصول الاجتماعية لهذه الفصائل قد اصيبت بتدن تعليمى منذ بداية الثمانينات عما كان عليه الحال فى بداية السبعينات .

ولكن اذا ما قرانا التقارير الصحفية عن الجماعات التى لجات الى العنف فى ديروط او فى امبابة نجد ان هناك تباينا كبيرا بين خصائص هذه الجماعات ، وخصائص اعضاء تنظيمى الجهاد والفنية العسكرية من حيث التعليم .

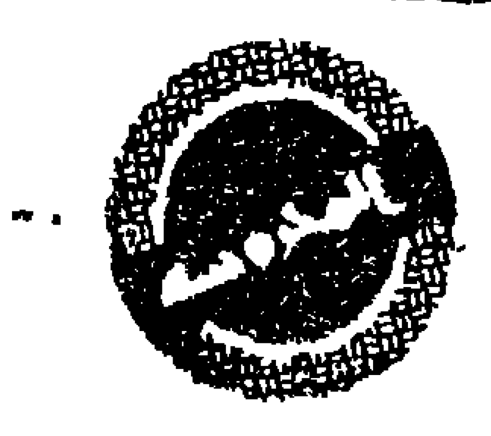
كما ان هناك تقارير صحفية تشير الى ان بعض اعضاء التنظيم القائم فى ديروط هم من بعض الفلاحين والعمال ومستويات تعليم متدنية ، ربما يرتبط ذلك لافاق الهجرة التى كانت مفتوحة امام العمال اليدويين وامام الفلاحين فى مصر فى السبعينات فقد ضاقت امام هذه الفئات فى الوقت الحاضر .

كما ان ادبيات الحركة الاسلامية وخاصة الحركات الراديكالية منها قد اصبحت مشاعة ومتوافرة على نطاق واسع .

كما ان هذه الفصائل التى تؤمن باستخدام العنف لها قنوات تصل بها الى قطاعات من المواطنين لم تكن ممكنة فى اواخر السبعينات واوائل الثمانينات .. واتصور انه من المهم فى التوصيف الصحيح للحركة الاسلامية فى مصر انها حركة اجتماعية متعددة الوجوه ومتعددة الانشطة لان قسما من هذه الحركة لا يهتم بالسياسة ولا يمارسها .. مثل جمعيات الشبان المسلمين وبعض الجمعيات المسجلة فى وزارة الشئون الاجتماعية وقسما اخر وثيق الصلة بالحزب الوطنى الديمقراطى والحكومة ويجد منفذا له من خلال اجهزة الاعلام الرسمية ، وهناك اقسام اخرى من المجموعات الاسلامية تميل الى استخدام الحل السلمى .

● المصور : هل تعتقد ان هناك علاقة ما بين هذه التيارات ؟

●● د. مصطفى كامل : الأمر المهم هنا ان هناك ترابطا بين كل هذه الاقسام ليس ترابطا تنظيميا ، ولكن الترابط من الناحية الفكرية وهى روابط قوية ، وهناك لغة حديث واحدة وافكار مشتركة . ومن الملاحظ ان بعض هذه الافكار المشتركة قد امتدت الى بعض علماء الازهر ، ومن الملاحظ ايضا ان بيانات حركة الاخوان المسلمين وبعض النقابات المهنية قد التمست العذر للذين قاموا بهذا الحادث ، ولذلك على الرغم من انه ليس هناك ترابط تنظيمى للحركات الاسلامية الا ان هناك



المصدر : المصور ٣
التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مواسم مشتركة بينهم .

لذلك على الرغم من مجموع التباينات الموجودة داخل الحركة الاسلامية الا ان الذى يجمع بينها انها لا تتخذ موقفا واضحا من ادانة العنف كوسيلة لحسم الخلافات السياسية والفكرية .

استراتيجية المواجهة

● المصور : هل التيار الاسلامى فى حالة استمراره فى العنف وحمل السلاح يؤكد ضرورة مواجهة اجهزة الامن له .. خاصة ان المصريين بطبيعتهم لا يميلون لاستخدام العنف ضد الاجهزة الامنية فى المواجهة بصفة عامة .

●● لواء د. بهاء ابراهيم : مادام حدث خروج على القانون ، فينبغى على رجل الشرطة ان يواجهه ، ومادامت هذه الجماعات او غيرها قد خرجت على القانون باى صورة بدءا من القتل او الاتلاف فهنا تبدا المواجهة الامنية قبل ذلك لا يقدم الامن على الفعل ، الاصل ان الامن له دور مواجهة او علاج او وقاية ولا يملك الامن فى دور الوقاية الا قدرا محدودا ولذلك فإن الظاهرة تظهر كل عدة سنوات وهذا يرجع الى اننا نبحث على السطح ، دون ان نبحث عن جذور الظاهرة .

وان المواجهة الامنية هى علاج عرضى فقط "كمن يعالج ضغط الدم بالاسبرين" ثم يعود المرض للظهور مرة اخرى . وهذا هو ما يملكه الامن ، وان المواجهة الفعلية للامن هى اجراءات الوقاية . بينما القضية فى حاجة الى اجراءات اقتصادية وثقافية واجتماعية ونفسية وهى امور تخرج عن اختصاصات الامن ، واعتقد ان اصحاب الاختصاص عن هذه الاجراءات لا يتحركون بفاعلية لمواجهة الظاهرة .

● المصور : وماذا عن الاجراءات التى يطالب بها الجهاز الامنى للمواجهة ؟

●● لواء د. بهاء ابراهيم : القدر الوقائى الامنى فقط القدر المؤلم متعلق بالحجز او الاعتقال وهذا اجراء مؤقت ايضا .

وكما قال وزير الداخلية ان غاية الجهد الامنى فى مجال الوقاية هى ان يحتجز المشتبه فيه لمدة ٤٥ يوما . واذا تظلم المتهم فينظر تظلمه خلال ١٥ يوما ، واذا افرجت عنه المحكمة وصدر قرار الافراج الثانى لابد ان يفرج عنه فى نفس اليوم وإلا يعتبر حجزا على انسان بدون وجه حق . ونحن نرى ان العمل بقانون الطوارئ فى هذه الظروف هو افضل اسلوب تعمل فى اطاره اجهزة الامن .

القانون وحده .. لا يكفى

● المصور : هناك تفكير او توجه حالى لإستصدار قانون للارهاب بدلا من قانون الطوارئ ، وهناك من يرى ضرورة وجود قانون الطوارئ الى جانب قانون الارهاب ، فاين الحقيقة ؟

●● لواء د. بهاء إبراهيم : هذا الموضوع لا يزال موضع دراسة ، ولم ينته فيه الرأى ، وهى ليست دراسة من جانب وزارة الداخلية ، ولكن جميع اجهزة الدولة

ضياء الدين داود :

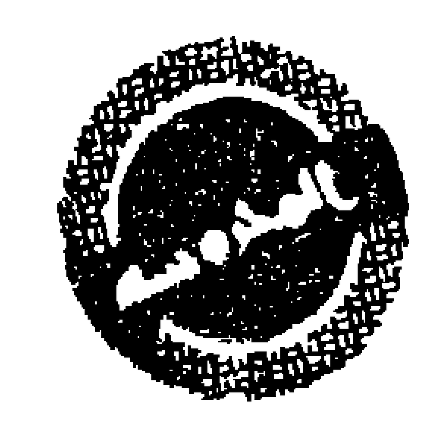
● المواجهة الأمنية فقط تعمل على توريث المشكلة فى نفوس هذه الجماعات

تقوم بها ، فالامن ليس جهة تشريع ، ولكن مهمة الامن ان يضع الظروف الأمنية امام جهات التشريع ثم لها ان تختار الموقف الذى تراه مناسبا .

فالقضية ليست فى التشريع ولكن القضية كيف ننفذ هذا التشريع ، والقضية قبل التشريع وقبل التنفيذ هى كيف نقى المجتمع من وجود الجريمة .

● المصور : لكن الشارع المصرى يشعر بان هناك اتجاها لهذا التشريع الجديد .. ما هو الموقف ؟

●● لواء د. بهاء إبراهيم : حتى هذه اللحظة لم تنته وزارة الداخلية الى عرض تصور نهائى .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

● المصور : لماذا وصلت درجة المواجهة مع التيار الاسلامى فى اسيوط او فى غيرها من اماكن التمركز لهذه الدرجة من العنف ، هل لتغير تكتيك الهجوم ـ ام لكم الاسلحة التى فى حوزته ؟

●● لواء د. بهاء إبراهيم : اسيوط لها وضع خاص اقتضى ان تتم المواجهة على هذه الصورة ، فالمنطقة واقعة تحت سيطرة جماعات من المتطرفين يتعاملون بالعنف ، ومن اجل تصفية هذا الوضع كان لابد من وجود قوات كبيرة امنيا ، لاعادة فرض القانون على هذه المنطقة ، وسبق ان قمنا باجراءات مماثلة فى الزاوية الحمراء وعين شمس لطبيعة الصراع الدموى مع هذه الجماعات ويمكن ان اقول .. انه يجب ان تنهض كل اجهزة الدولة بدورها الوقائى فى مجال ارساء التعاليم الاسلامية الصحيحة ، لانه يجب ان نعمل بالحكمة التى تقول "الجسم السليم لا تخترقه الامراض بسهولة" والذى يحدث هناك ان الاجسام ضعيفة فى تعليم الشباب الواقعين تحت سيطرة الامراء الذين اصبحوا يتحكمون فى كل المجالات هناك والتى خلقت اجساما ضعيفة تسود هذا المجتمع . ولذلك يجب ان نعطى علاجا قويا لسد نقص هذه المجالات لكى يتغلب هؤلاء الواقعون تحت سيطرة هذا التيار ليكونوا بعد ذلك اصحاء اقوياء . ويمكن ان نقول إن الوقاية الكاملة لهذا المجتمع مكلفا مطلوبة من جميع الجهات المسئولة وبهذه الوقاية لا يجد رجل الشرطة الفرصة ليجد نفسه مكلفا بمهام ليس مسئولا الا على جانب واحد فقط منها وهو الامن ، وبعد ذلك نجد ان كل انسان له القدرة على حماية نفسه حماية كاملة .

الشرطة وحدها .. لا تكفى

● المصور : هناك تصور يدرس حاليا امام الجهات التشريعية ، الا يمكن ان نقول إن تضافر جميع اجهزة الدولة لعلاج هذه الظاهرة وليست الشرطة وحدها يكون هذا هو التصور الذى تم اعداده من الجهات الامنية ؟

●● لواء د. بهاء إبراهيم : الذى يجرى حاليا من دراسة لهذا القانون بعيد عن الداخلية ، ولكن رأى الداخلية مازال محل مناقشة داخل الوزارة ، ولم يخرج حتى الان راى نهائى فى هذا الإطار ، لان هناك من يرى فى المناقشة داخل الوزارة ان القانون الموجود يمكن ان يكون كافيا ولكن المطلوب هو الية التنفيذ لما هو موجود وقائم على ان يصاحبه وقاية ويصبح كافيا . ونحن نؤمن فى النهاية بان التشريع لم يكن الطريق الاسهل لعلاج المشكلة وليس العلاج الحاسم ، واننى ارى ان العلاج الاجتماعى هو العلاج الاشمل والكافى ، ثم ان لدينا تشريعات ، وانا لااعترض على مايدرس حاليا من تشريعات ، وانا اقول اننا نخطىء اذا تصورنا ان قانونا يحل مشكلة الارهاب . ولكن العلاج يجب ان يكون شاملا .

● المصور : ما تصوركم للمعالجة الامنية فى الفترة الماضية فى مهاجمة العنف ، هل كانت هذه المعالجة هى المطلوبة ام لديكم ملاحظات عليها ؟

●● لواء د. بهاء إبراهيم : نحن نواجه الموقف بعد اشتعاله ، عندما تشتعل النيران فنواجه بكل امكاناتنا . فانا اتصور ان الداخلية تبذل كل جهدها ولم يكن هناك قصور . ومثال على ذلك . انه فى احداث ديروط فقط نضع ٥ آلاف ضابط وعسكرى وارسلنا اربعة مساعدين اول للوزير هناك منذ ما يقرب من شهر يقيمون فى "خيام" فهذا يعد جهدا كبيرا بجانب العمل اليومى للداخلية . وانا اعتقد ان الداخلية لم يكن فى وسعها ان تفعل اكثر من ذلك . واستطيع ان اقول ان امكانات الداخلية كافية على المواجهة والتصدى لهذه الحالات واننا نتطلع لامكانات احدث واقوى لمواجهة هذه الظواهر .

مصادر التمويل

● المصور : مسالة المد المالى والمد العسكرى لهذه الجماعات من الخارج ، هل لدى وزارة الداخلية ما يؤكد ذلك . وماهى

الاجراءات وهل هذا المد المالى او العسكرى جزء من مخطط دولى ، أيا كانت الجهة التى تقوم به ؟

●● لواء د. بهاء إبراهيم : يمكن ان نقول انه حسب التقدير العام ان عمليات الاغتيال العام او عمليات قتل المسيحيين لا يمكن ان نبرئها من صفة التخطيط المقصود وليس صفة الخطا .

اما عن الجهات المقصودة التى تخطط لهذا .. هذه الحقيقة لا يمكن ان نقولها على علتها لان جهة مثل ايران او السودان على سبيل المثال اذا قلنا ان هناك اتصالات ولكن تحديد هذه الاتصالات على وجه قاطع او على وجه نهائى لا نستطيع ان ناخذ الدول بالشبهات .

مثلا اذا كانت لدى البنوك مبالغ محولة من جهة معينة لا يمكن ان نقول انها تاتى لجماعة معينة او نظام معين . وعلى اى حال فان النيابة العامة تجرى تحقيقاتها فى هذا الجانب بهدف الوصول الى مدى اتصال التنظيمات المصرية الداخلية بالتنظيمات الخارجية .

● المصور : ما هى اكثر التيارات المشكوك فى اتصالاتها الخارجية ؟

●● لواء د. بهاء إبراهيم : لم يتحدد على وجه الاطلاق دليل يقينى ، ولكنها عبارة عن قرائن ترجيحية ، لان معلوماتنا ان معظم هذه الجماعات من فئات تعتبر فقيرة فمن اين تنفق على شراء السلاح .. اذن فالتحقيقات تسبق الاتهامات حتى لا نلقيها جزافا .

● المصور : ماهى مصادر التمويل لهذه الجماعات بعد ان سمعنا ان لديهم مدافع وبنادق وكما كبيرا من الاسلحة ؟

●● د. سعد الدين إبراهيم : اعتقد ان المصادر من الاشتراكات التى يمولها اعضاؤها العاملون فى الدول العربية ثم الاتاوات التى يفرضونها فى اماكن السيطرة والتمركز بالنسبة لهم . ثم من النهب والسرقة .

●● لواء د. بهاء إبراهيم : الدليل على ذلك ما يقومون به من سرقات لمحلات "الذهب" عندما انحسرت مصادرهم فى التمويل .. ولكن هذا لا ينفى ان نقول بعدم اتصالهم خارجيا ولكن لم يثبت بالقطع حتى الان مصادر التمويل الخارجية .

الاسلوب الامثل

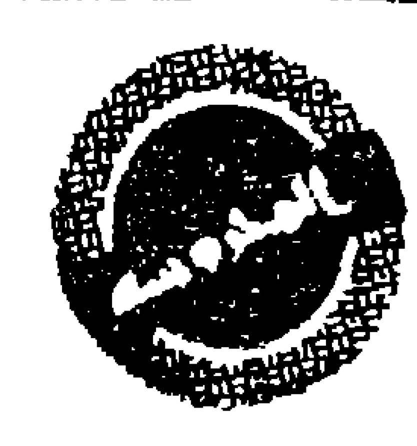
● المصور : ماهو الاسلوب الامثل

د . مصطفى كامل :

● زيادة مستوى التطلعات وتضاؤل القدرة على إشباعها يؤدي إلى نمو العنف .

للمواجهة الامنية لمثل هذه الجماعات ؟

●● ضياء دواد : يمكن ان نقول من خلال التجارب ان المواجهة الامنية تاتى فى نهاية المطاف للاحداث بعد ان تختمر وتتحرك فى مسالب كثيرة الى ان تتحول الى جرائم ثم تاتى لحظة تدخل الشرطة ، فدور الشرطة ليس فقط مواجهة هذه الاحداث بعد ان تتحول الى جرائم ، ولكنها يجب ان تتنبأ للدوافع والمناخ الذى يخلق الجريمة .. اذن يجب ان تستطلع الشرطة من خلال تقارير مسبقة مناخ هذه الاماكن حتى يسهل العلاج قبل وقوع الاحداث . ونحن نعلن ان هناك جهازا شرطيا متخصصا لعمل هذه الدراسات وابحاث تبين من اين اتى هذا المدفع وما هى مصادر التمويل ويمكنها القضاء على جذور هذه الاحداث بمالها وما عليها قبل ان تحدث ، ويمكن أن تكون هذه هى الوقاية . ولذلك يمكن ان نقول تاريخيا ان الاجراءات الامنية عادة تؤجل المشكلة ولا تعالجها



قبل حدوثها ، وفي الوقت نفسه تساعد على توريث المشكلة لدى نفوس هؤلاء الجماعات . ولذلك فانا اطالب بعمل مراكز دراسات على اعلى مستوى لاستبيان هذه الظواهر . والمشكلة الاكبر والاهم هي توصيف هذه الظاهرة : هل هي مشكلة دينية ام هي خلاف ديني ام هي مشكلة سياسية واجتماعية !! واذا صح حسب تقديري انها مشكلة سياسية فلا يمكن ان تكون المواجهة فيها امنية وينبغي ان تكون المواجهة سياسية ايضا .

● المصور : واذا كانت التيارات الدينية تتحرك حاليا مطالبة بانشاء حزب ديني وتريد السلطة ؟

●● ضياء دواد : ليس حراما ان يطمح اى فصيل سياسي في ان يصل الى السلطة ، فهذا صميم الديمقراطية .

● المصور : نحن نعرف ان الدستور لا يسمح بهذا ؟

●● ضياء دواد : الدستور يقول طبقا للاحزاب ولكن القانون هو الذي يمنع اقامة حزب ديني ، انما هم يقولون نحن لا نريد حكومة دينية لان الاسلام يمنع الحكومة الدينية .. وإنما نريد حكومة تطبق الشريعة الإسلامية ، وهذه ليست حكومة دينية .. ولكنها حكومة تستند تشريعاتها من الشريعة الاسلامية . ولذلك كوني اقوم بعمل جهاز يتحرك للدعوة الدينية فقط فهذه ليست هي القضية كما هو حادث الآن .

ولكن يجب ان تكون المواجهة سياسية .. لان هؤلاء فصائل سياسية تسعى للحكم باى شكل من الاشكال ، فمن الاولى ان تكون الاحزاب السياسية هي التي تتصارع لكي تصل الى الحكم ، وليس المواجهة الامنية فقط او الحكومية الحالية من خلال الوعظ .

المواجهة الناجحة

● المصور : ماهي اساليب المواجهة الناجحة من وجهة نظركم وكيفية مواجهة هذه التيارات ؟!

●● د . مصطفى كامل : يجب ان تقتضي اساليب المواجهة الامنية الناجحة دراسة عمليات المواجهة في الفترة الماضية ثم التامل في البذور التي انتجت هذه الظاهرة ومحاولة علاجها في المستقبل ، وان لجوء الفصائل الاسلامية المسلحة الى ارتكاب الجرائم وهو نتاج عدم المواجهة الامنية الناجحة .

ولعلنا نرى من خلال التقارير الصحفية ان بعض رجال الشرطة في احدى مناطق الصعيد ان الضابط الذي كان مسئولا عن نقطة شرطة "صنبو" كان يحيل المواطنين الذين يلجاون اليه ببعض الشكاوى والبلاغات الى امير هذه الجماعات ليكون هذا الامير هو صاحب الحل والعقد في امور المواطنين وامير الجماعة كان ياخذ نوعا من المكافاة او نوعا من الاتاوة لحل هذه المشاكل .

من ناحية اخرى انه في مناطق الصعيد حرم على المواطنين ابسط حقوقهم عندما تكون لديهم مناسبات افراح او زواج لابنائهم لانها كانت تمنع بارادة هذه الجماعات ، والغريب ان رجال الشرطة قد قبلوا ذلك ربما ايثارا للسلامة ربما للتعاطف مع اقطاب هذه الجماعات وربما ان هذه الجماعات في بدايتها لا تظهر خلافا مع الجهات المسئولة في ممارسة اساليبها ولذلك ينبغي التامل في اسباب هذه الظاهرة ، فالظاهرة حتى الان مقصورة على محافظات معينة في الصعيد او على احياء معينة في القاهرة ، وهي احياء تتميز بانها احياء التهميش الاجتماعي ، يجب ان نضيف انخفاض مستوى الخدمات وانخفاض مستوى المعيشة الذى ساعد على تكوين هذه التنظيمات .

مع نظرة اقتصادية جديدة في السياسات التي تتبعها الحكومة . التعليمية في المدارس والاوساط الاجتماعية .

ومواجهة اعلامية يجب انها تكون على درجة كبيرة من الاهمية .

● المصور : كيف تكون استراتيجية المواجهة !!

●● د . سعد الدين : لابد ان تكون استراتيجية المواجهة لهذه الظاهرة سياسية اجتماعية وامنية في المقام الثالث هذا لا يعني التقليل من اهمية عنصر الامن .. وفي محاولة لصياغة تصور استراتيجية المواجهة .. يجب اولا غلق الثقوب في البعد الامني للمواجهة .. واعتقد ان الطرق التي يعمل بها الامن احيانا قد تؤدى الى اختراق بعض

الجماعات المتطرفة لرجال الامن . وهناك ثقوب في المواجهة الاعلامية كما سبق . ويجب ان نركز على الخطاب الديني المعتدل لكي نقوم بتشريح دعوتهم وخطابهم الذي ينزلق بهم من متدين معتدل الى متدين منحرف ثم الى ارهابي وذلك لبيان الفرق بين التفكير الديني الهابط وبين الاسلام الصحيح ، ولكن اهم شروط للمواجهة هي المواجهة الاجتماعية الاقتصادية التي تقلص الحرمان النسبي وتقضي على التهميش .

وفي النهاية ان كل مجتمع توجد به "حصة" من السخط ومن عدم الرضا .. هذه الحصة من خلال احزاب سياسية عديدة يتم توزيع هذه الحصة على كل هذه الاحزاب ، ولكن الحاصل في حركة التنظيمات السياسية في مصر انه اصبح اندماج الحركات الدينية في مصر هو الذي يؤمم او يجند الاغلبية العظمى من الساخطين ومن هنا تكمن الخطورة .. انه اصبح لكل انسان يريد التغيير سواء كان متدينا او غير متدين ولديه الرغبة فيقع تحت عباءتهم .

● المصور : كيف تكون المواجهة الامنية مع هذه التيارات خاصة بعدما قيل ان ثمة قصورا امنيا للمواجهة في الاحداث الاخيرة ؟

●● لواء د. بهاء إبراهيم : القول بان هناك تقصيرا امنيا في احداث "صنبو" او غيرها يحكم على الاشياء بعد وقوعها وليس قبل وقوعها .. صحيح ان ثمة ظواهر حدثت في صنبو وفي قرى كثيرة اخرى لا يمكن ان نطمئن اليها وكانت تواجه في حدود حجمها .. ومن يتصور ان لدينا تقصيرا يجب ان يعلم انه يوجد ٧ او ٨ الاف قرية مثل "صنبو" .. عندما يكون هناك حدث صغير يجب الا ارسل بـ ٥ الاف جندي ، فاننا نواجهه بالقدر المطلوب مبدئيا وعندما ارى ان الوضع ازداد اشتعالا ارسل بالقدر الكافي .. اذن فليس لي ان ارسل بمصفحات عندما تقوم جماعة او امير منهم بتصرف صغير ، وهذا ما حدث في "صنبو" .

وانني اعترض على النغمة التي تسود حاليا بان المناخ الديني السائد حاليا في وسائل الاعلام هو الذي افرخ هذه الجماعات المتطرفة وعمل على زيادتها واتساع حركتها واعتمادها على العنف .

ولكنني أؤكد ان الدين الصحيح ليس مطلوبا فقط لذاته وانما هو الوقاية السليمة والاساسية لمواجهة هذه الجماعات ، ومن خلال الاسلام الرشيد يجب ان نتصدى لهذه الجماعات الذي يرفضها الاسلام . نتحرك جميعا بداية من الاوقاف والازهر والاعلام والتربية الدينية الصحيحة من برامج فعلية صحيحة دون ان نعزل مفهوم الدين واختلافه مع التطرف وبذلك تسقط حجة هؤلاء المتطرفين . لانهم يتصورون انهم اصحاب الدين الصحيح .

●● المصور : في النهاية نشكر الضيوف ..

* * *



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

ملاحظات حول التعديلات التشريعية لمكافحة الإرهاب

د. أحمد جلال عز الدين

تعتبر المواجهة التشريعية احد أهم الأسلحة التى تحصن بها المجتمعات نفسها ضد خطر الارهاب، ففى الدولة الديمقراطية يقوم القانون بدور الحماية للمصالح العامة، ويتصدى للظواهر الاجرامية التى تهدد أمن وسلامة المواطنين واستقرار الأوضاع الاجتماعية، عن طريق فرض عقوبات وتدابير وصلاحيات اجرائية لرجال السلطة العامة تمكنهم من أداء رسالتهم فى الحفاظ على الأمن والنظام العام.

وقد لجات النظم القانونية فى العالم الحر الى احد اساليب ثلاثة فى مواجهة الارهاب هى:

١ - اما اصدار قوانين خاصة لمكافحة الظاهرة

٢ - واما الاعتماد على قانون للطوارىء مثل ما فعلت بريطانيا عام ١٩٧٣ بالنسبة لايرلندا، وعام ١٩٧٤ بالنسبة للمملكة المتحدة ككل.

٣ - واما تعديل قانونى العقوبات والاجراءات الجنائية لجعلهما اكثر ملاءمة لمواجهة الارهاب مثل ما فعلت المانيا الاتحادية فى التعديل الصادر فى ١٩٧٦/٤/٢٤.

وقد راى المشروع المطروح امام مجلس الشعب الأخذ بفكرة تعديل القانون مع الاعتماد على قانون الطوارىء، ويرجع ذلك الى سببين هامين اتصور انهما كانا خلف هذا الاتجاه:

١ - ان نصوص قانون العقوبات فى مصر هى بصفة عامة كافية وشاملة لكل صور الارهاب، ولم تكن تحتاج الا بعض النصوص الاضافية الايضاحية، أو التى تتضمن تشديدا للعقوبات.

٢ - ان قانون العقوبات المصرى يعتبر من أحدث التشريعات فى العالم، نتيجة ما تدخله عليه التعديلات المستمرة من تغييرات جذرية تساير التغيير الذى يصيب النظام الاجتماعي والاقتصادى الذى يصاحب تغير النظم والأوضاع المحلية والدولية.

فمنذ صدور قانون العقوبات عام ١٩٣٧ وحتى شهر ابريل ١٩٨٢ صدر اربعة وخمسون قانونا تناولت التعديل او الاضافة أو الالغاء لمواد هذا القانون، بل ان قانونا واحدا وهو القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تناول بالتعديل او الاضافة أو الاستبدال او الالغاء ١١١ مادة من قانون العقوبات، وايضا القانون ١٦٩ لسنة ١٩٨١ الغى ١٥ مادة باكملها فى الوقت الذى عدل فيه كلية من نطاق بعض الجرائم والذى يستعرض التعديلات المقترحة يلاحظ ما يلى:

١ - ان التعديل بدا فى المادة ٨٦ بتقديم تعريف للارهاب، او بمعنى ادق لما هو مقصود بالارهاب فى احكام القانون، وهذا التعريف فى وجهة نظرى هو تعريف اجرائى يركز على مظاهر الارهاب وليس جوهره، فالواقع ان الارهاب يهدف دائما الى تغيير النظام الاجتماعى، وان اهدافه أبعد من مجرد استخدام العنف او اثارة الرعب، وانما تلك وسائل لتحقيق غاية، وقد أحسن المشروع صنعا عندما استفاض فى تعريف مظاهر الارهاب بصورة جامعة ولكنها غير مانعة، ويعتبر المشروع من أوائل الاتجاهات التشريعية الرائدة فى تعريف الارهاب، الذى مازال - وسيظل - مشكلة فقهية تحتاج الى مزيد من البحث والمناقشة حتى يمكن الوصول الى تعريف متفق عليه.

٢ - ان المادة ٨٦ مكرر المقترحة تمد مجال الملاحقة العقابية الى مرحلة ما قبل العمليات الارهابية، وهذا النص الخاص بتجريم انشاء الجمعيات أو المنظمات أو العصابات التى يكون الغرض منها الدعوة الى تعطيل أحكام الدستور او القانون.. او الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن.. أو

الوحدة او السلام الاجتماعى، هذا النص يماثل المادة ١٢٩ من قانون العقوبات الالمانى المعدل التى تنص على تجريم انشاء منظمات لها هدف الترويج لارتكاب الجرائم ضد الحرية الشخصية او ضد مجموعات معينة من الشعب تربطهم صلة دينية او قومية او صلة جنس معين او تمثل خطورة عامة، كما ان الفقرة الثالثة من المشروع تماثل المادة ١٤٠ عقوبات فى القانون الالمانى، وايضا المادة ١٣١ عقوبات المانى التى تنص على معاقبة جريمة تحبيذ ارتكاب جرائم العنف.

٣ - اما المادة ٨٨ المقترحة والتى تجرم اختطاف الطائرات، فهى تسد ثغرة فى التشريع المصرى، فقد عقدت الامم المتحدة ثلاث اتفاقيات لتامين وسلامة الطيران المدنى هى: اتفاقية طوكيو ١٩٦٣ واتفاقية لاهاى ١٩٧٠ واتفاقية مونتريال ١٩٧١، وتعهدت الدول الموقعة على الاتفاقيات على ادراج عمليات اختطاف الطائرات او تعريض سلامتها للخطر فى تشريعاتها الوطنية، ونظرا لان مصر من الدول الموقعة على هذه الاتفاقيات فإنه كان من اللازم ادراج نص خاص فى التشريع الوطنى مثل ما فعلت كل الدول الاطراف فى الاتفاقيات.

٤ - كما ان المادة ٨٨ مكرر الخاصة باحتجاز الرهائن، تقوم ايضا بنفس الدور فى سد الثغرة التشريعية، حيث اقرت الامم المتحدة فى ١٩٧٩/١٢/٧ اتفاقية دولية لمناهضة اخذ الرهائن، وانضمت اليها مصر بالقرار الجمهورى رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٨١ فى ١٩٨١/٧/٢٥، وكان من الواجب ان يتضمن التشريع المصرى نصا خاصا لمعاقبة هذه الجريمة.

٥ - ان المشروع قد اخذ فى المادة ٨٨ مكرر د ببعض التدابير التى يمكن ان يحكم بها مع العقوبة، وهذه التدابير الخاصة بحظر الاقامة او التردد على اماكن معينة او الالزام بالاقامة فى مكان معين، تعتبر من التدابير الوقائية وقد اشترط القانون ان تصدر بحكم من القضاء والا تزيد مدتها على خمس سنوات.

٦ - أضاف المشروع الى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ الخاص بانشاء محاكم أمن الدولة نص المادة ٧ مكرر التى تتيح فى فقرتها الثالثة لمامور الضبط احتجاز من تتوافر لديه دلائل كافية على اتهامه بارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها فى الفصل الأول من الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات لمدة ٧٢ ساعة، وأن يطلب من النيابة القبض على المتهم لمدة سبعة ايام يجوز مدها لمدة واحدة مماثلة.

واذا نظرنا للقانون نجد ان ايطاليا قد اصدرت القانون رقم ١٥٠ الخاص بالحبس الاحتياطى فى ١٩٧٧/٤/٣٠ والقانون رقم ٥٣٤ فى ١٩٧٧/٨/٨ فى شأن النظام والامن العام، وتسمح المادة الثالثة من هذا القانون لرجال الامن - فى غير حالات التلبس بالجريمة - بحبس اى شخص يوجه اليه اتهام فى جريمة تزيد عقوبتها على السجن لمدة ست سنوات احتياطيا للفترة الضرورية لجمع الدلائل، وذلك بدون أمر قضائى، وفقط على مامور الضبط اخطار النيابة بالاجراء. اما القانون الخاص بالطوارىء فى المملكة المتحدة فيجيز حجز المشتبه فيه لمدة ٤٨ ساعة ويجوز لوزير الداخلية مد حجز ذلك الشخص لمدة تصل الى سبعة ايام.

ولعل الشىء المثير فى هذا المجال ان القانون الالمانى اجاز احتجاز الشهود لمدة ١٢ ساعة بهدف التحقق من شخصياتهم وذلك فى المادتين ١٦٣ ب، ١٦٣ ج، ويعتبر احتجاز الشهود بدعة مطلقة فى القانون الالمانى ولا يمكن تحملها كامر دائم الا بصعوبة.

هذه بعض الملاحظات السريعة على التعديلات المقترحة، وهى فى نظرى معقولة ومعتدلة الى حد كبير، وهى بالمقارنة الى تشريعات اخرى لم تتجاوز نطاق الشرعية او تاتى باحكام استثنائية لا تتفق مع السياسة الجنائية، فقد خرج كثير من التشريعات فى الدول الديمقراطية - وفق كل المقاييس - خروجا كبيرا على القواعد القانونية المستقرة، الا ان الضمان الوحيد فى عدم اساءة استخدام تلك النصوص هو الامانة التى تتصف بها السلطات فى تلك الدول والرقابة الشعبية الصارمة التى تحول دون اساءة استخدام السلطة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٢

حلول عاجلة لمواجهة العنف الاجرامى والارهاب



د . على فهمى

يشهد المجتمع المصرى فى السنوات الاخيرة تصاعدا مطردا فى بعض صور الاجرام العنيف باستخدام السلاح بخاصة ، كما يشهد تصاعدا مماثلا فى حوادث الارهاب . ولاشك فى ان لهذا كله اسبابه وعوامله فى التردى الاقتصادى للكثيرين من المواطنين فضلا عن الخواء الفكرى للغالبية . وهذه امور تجدر بالمراكز البحثية المتخصصة ان تتحد لدراستها .

بيد ان القدر المتيقن المتاح من الرصد العلمى المنظم لهذه الظواهر يوقفنا على ان ثمة مناخا عاما من الاستهتار بالقانون والتحايل على انفاذ احكامه وبنوع من التسامح الاجتماعى العام او السلبية تجاه هذا كله . ومن هنا تكمن الخطورة الماثلة والمستقبلية وبخاصة فى ضوء توقعاتنا بزيادة حجم الجريمة المنظمة فى مصر .

وقد يكون من المفيد استحضار تجربة تاريخية لجات اليها الحكومة المصرية ، عندما استشرت موجات جرائم العنف بالمجتمع المصرى بعد تطبيق قانونى العقوبات الاهلى وتحقيق الجنايات الاهلى عام ١٨٨٣ ، فى ضوء بطء اجراءات الفصل فى الدعاوى وتنظيم حقوق الدفاع ونحو ذلك . وقد عمدت الحكومة فى تسعينيات القرن الماضى الى تشكيل ما سمى « بقومسيونات الاشقياء » للتصدى السريع للفصل فى مثل هذه الجرائم . وهى لجان ادارية قضائية تتبع اجراءات قانونية تتسم بالسرعة وبالحسم . وقد ترتب على هذه السياسة انحسار سريع فى موجة الاجرام العنيف انذاك . وبالطبع فنحن لاندعو لتبنى مثل هذه السياسة التى طبقت بنجاح منذ قرن مضى ، لتغير الظروف والسياقات المختلفة . غاية ما فى الامر ، فاننا يمكن ان نفيد من اهدافها الوقائية .

وفى ضوء هذا نقترح بعض الحلول العملية العاجلة لمواجهة استشراء موجات العنف الاجرامى وجرائم الارهاب جميعا ، بدون اخلال بحقوق الانسان وبحقوق الدفاع وبأحكام الدستور وذلك على النحو التالى :

اولا ـ تشديد العقوبة على كافة الجرائم فى حالة اللجوء الى العنف المادى او المعنوى وبالاخص فى حالات استخدام السلاح .

وقد نخص ـ فى هذا الصدد ـ جرائم هتك العرض والسطو المسلح وحيازة السلاح غير المرخص . ونقترح ـ هنا بالاضافة ـ استثناء مثل هذه الجرائم من نطاق تطبيق ظروف الرأفة وفقا لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات المصرى ، ومع عدم السماح بتعليق تنفيذ العقوبة على شرط (وقف تنفيذ العقوبة) .

ثانيا : احداث تعديل تشريع بالنص على العقوبات السالبة للحرية غير المحددة المدة وبخاصة بالنسبة لمثل هذه الجرائم ، على ان تختص بأمور الافراج عن السجناء لجان متخصصة باشراف قضائى ملائم . وهذا النظام تاخذ به معظم التشريعات الجنائية فى الدول المتقدمة .

ثالثا : تقنين نظام الاعتقال الوقائى بأمر من قاض وليس بقرار من وزير الداخلية ، فى ضوء المعلومات الامنية المحصة عن الخطورة الاجرامية او الارهابية للشخص الماثل لنظام الاعتقال الوقائى . ونقترح ان تخصص مستوطنات فى الصحراء النائية لهذا النوع من الاعتقال ، وان تقوم هذه المستوطنات على التخصص فى تدريب هؤلاء المعتقلين على عمليات استزراع الاراضى الصحراوية . ونرى ان يتولى امر الافراج لجان متخصصة باشراف قضائى ملائم . على ان تراعى كافة مبادىء حقوق الانسان وقواعد الحد الادنى لمعاملة السجناء فى هذه المستوطنات المخصصة للاعتقال الوقائى .

وفى كل اقتراحاتنا هذه نود التأكيد على انه لاتعارض بينها واحكام مواثيق حقوق الانسان ، ذلك ان هذه المواثيق تواجه ـ فى المقام الاول ـ جرائم الراى والضمير .

كما اننا نؤكد على ضرورة احترام حقوق الانسان وكافة الضمانات الدستورية والقانونية فى كافة عمليات الاستدلال والقبض والتفتيش والتحفظ والتحقيق والمحاكمة والتنفيذ العقابى ، بل وداخل مستوطنات الاعتقال الوقائى . مع التأكيد مرة اخرى على ضرورة الاشراف القضائى المباشر على الاوامر الصادرة بالاعتقال ، وعلى اماكن التنفيذ العقابى واماكن الاعتقال الوقائى .

ونعتقد ان الإعمال الدقيق والمتوازن لمثل هذه المقترحات ، لكفيل بتحجيم موجات العنف الاجرامى والارهاب . وذلك بدون غض من ضرورة الاهتمام بالتصدى للمشكلات الاقتصادية والمجتمعية المتردية سواء بالبحث العلمى او بترشيد السياسات



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الارهاب والأمن والثقافة

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

د . محمد السيد سعيد

صار لدينا في مصر مشكلة امن بسبب تفشى الضعف والارهاب السياسى . هذا صحيح . غير انها ليست سوى احد اعراض مشكلة اعقد واكثر شمولا .. مشكلة مجتمع يعانى من تشوش يجعله ينظر بتسليم غريب لعملية تآكل القاعدة المادية والاخلاقية لتحضره التقليدى .

وتحت تاثير هذا التشوش مازال بعضنا يطمئن نفسه بان الانسان المصرى يرفض العنف والتطرف طريقا للتغيير الاجتماعي والسياسى . والمعنى المضمر في هذا الاعتقاد هو ان لدينا ثقافة مهذبة قادرة على ضبط السلوك الاجتماعي والسياسى تلقائياً ومحاصرة الانحراف والجريمة والافراط في اساءة استخدام القوة والسلطة . ويتكرر استخدام هذه الحجة باشكال مختلفة ، وكان مجتمعنا بمعطياته الثقافية لم يتغير ، وكأنه لم يتحول من نمط محدد الى نمط آخر تماماً . وربما يكون السبب في تكرار هذه الحجة هو التأكيد المستتر على ان المجتمع المصرى باسره سوف يقبل طوعا اى سياسة تستهدف تطويق ومحاصرة وتصفية التطرف والعنف والارهاب السياسى ، مهما كانت تكلفتها ومعطياتها وضحاياها .

والواقع ان الثقافة قد لعبت بالفعل دوراً اساسيا في التاريخ الاجتماعي والسياسى المصرى الحديث . وقامت هذه الثقافة الخاصة والمتميزة عن غيرها من الثقافات المحيطة والبعيدة بالحد من الاستقطابات الاجتماعية والسياسية والمؤالفة بين القوى السياسة والايديولوجية ، وتقييد درجات الغلو في الممارسة السياسية وتضييق الفوارق بين مستويات الاداء الاجتماعي والاقتصادى . وفي ظل هذه الثقافة تجنبت مصر المظاهر الاكثر بشاعة من الانحرافات ، بما في ذلك الانحرافات الجنائية . ونظن ان مستوى الجريمة في مصر مازال اقل بكثير عن بلاد تواجه مشكلات اقل فداحة وتفاقما مما نعانيه ، وخاصة مشكلات الفقر والبطالة وعدم المساواة والحرمان .

هذه الثقافة المهذبة هى بعض بقايا ماض امام المحن الكثيرة ، والممتدة احيانا في تاريخنا . ولكنها هى ايضا التى تتعرض الآن لمحنة حقيقية ، وهذه المحنة ليست فقط من صنع الارهاب والعنف فقط .. بل انها من صنع الكثيرين .. انها صناعة ، تعاونية ، تشارك فيها الدولة وسياساتها الامنية والاجتماعية ويشارك فيها الفاسدون ، والصامتون الساخرون واليائسون .



هذه الثقافة لم تقبل قط الارهاب والعنف وصناعة القتل السياسى . ولكنها تتعرض الآن لاختراق كثيف من جانب تيار سياسى يضفى على افكاره وتصرفاته قدسية الاسلام حتى يفرض الامتثال العام لتوجهاته العنيفة . وهذا التيار لا يجمع اقلية ضئيلة ـ كما يحب البعض ان يطمئن نفسه ـ بل انه استطاع ان يعبىء نسبة هامة من شباب هذه الامة . ويكاد يكون هو التيار الوحيد الذى يتحرك فى الفراغ السياسى والفكرى بإنضباط تام وتناسق استثنائى وروحية الاستشهاد . غير ان هذا التيار يكرس نفسه كلية ـ تقريبا ـ لاعمال القهر والعنف ، لا ضد الدولة ورموزها فحسب ، بل هذا المجتمع كله وثقافته القومية بمختلف تياراتها ، بما فى ذلك الثقافة الاسلامية السياسية القائمة على الدعوة السلمية .. وهذا التيار « الجديد » لم يخرج من عباءة حركة الاخوان المسلمين ـ كما هو شائع ـ بقدر ما مثل خروجا عليها . وهو خروج يشبه من حيث الاساس المعتقدى والنفسى ـ حركة الخوارج بالنسبة للمجرى الرئيسى للفكر الاسلامى السنى فى مصر والعالم العربى . صحيح ان حركة الاخوان المسلمين قد تورطت فى منهج العنف فى مرحلة معينة . غير ان هذا التورط تم فى ظروف استثنائية ، ولم يؤد بالقطاع الرئيسى من الحركة الى اعلان الحرب على المجتمع . فظلت هذه الحركة فى معظم الاوقات تقوم على الدعوة السلمية ، وتنتسب الى الاصول المهذبة الكبرى للثقافة الاسلامية ، وللثقافة القومية المصرية .

وعلى نقيض هذا التوجه ، فإن التيار « الجديد » المنسوب قسرا الى الاسلام قد ولد منذ البداية على قاعدة من فكر العنف ، وظهر للمجتمع منذ البداية عبر احداث قتل وارهاب فظيعة . ولم يقم هذا التيار ببضعة اعمال قتل متفرقة كاستثناء عن توجه اوسع للدعوة ، كما يرغب البعض فى اقناعنا . بل انه طور عبر عقد ونصف العقد من الزمن دولابا كاملا للارهاب والقهر ، الاجتماعى والسياسى . وهذا الدولاب الذى يظهر وكأنه جهاز عسكرى متخصص فى اعمال القهر والقتل واشكال العنف الاخرى ، يستند على مجال اوسع كثيرا للدعاية وانتاج الفكر .. او مضادات الفكر ، قد لا ينتسب اليه تنظيميا وهو مجال يبرز بصراحة ووضوح احيانا ، وعلى نحو مستتر وموهم احيانا اخرى اعمال الارهاب باسم الاسلام او الثورة الاسلامية .

ويمكننا وصف اغلب منتجات هذا المجال الاخير بمضادات الفكر لانه لايستند اطلاقا على الميراث العظيم للفكر الاسلامى . بل انه يناصب العداء للمنجزات الرئيسية للفكر العقلانى الاسلامى خلال عصور ازدهاره ، وخاصة فى القرنين الثالث والرابع الهجرى ، ويكفى القارىء المتخصص او حتى العابر ان يلقى نظرة واحدة على بعض الكتب والصحف التى تنسب ذاتها زوراً للاسلام لكى يشعر بالعار ازاء المزاعم التى تنسب كتابات تيار العنف الى الاسلام . بل إن بعض التعبيرات المستحدثة لفكر التطرف والعنف لاتزيد على كونها تركيبا ملفقا من نفايات الفكر الحديث والقديم ، وعوادمه .

وقد يبدو من الغريب منطقيا ان يتمكن تيار يتسم بهذا المدى من الفكر الروحى والعقلى من استقطاب تاييد ومساندة قطاع ليس صغيراً من شباب الامة . غير ان عوامل كثيرة قد ساهمت فى هذه النتيجة المحزنة . ولانظن ان من بين هذه الاسباب مشاعر التدين العميق لدى الامة ككل . ذلك ان هذه المشاعر كانت منظومة بالاصول المهذبة للثقافة الاسلامية والقومية . وبالتالى ، فإن البحث عن تفسير سليم لهذه الظاهرة يجب ان ينصرف الى دراسة الأسباب التى اوهنت الثقافة الاسلامية والقومية ، او الاسباب التى تدفع تلقائيا قطاعا ليس ضئيلا من شباب الامة الى العنف والتطرف . فهذا الشباب يستجيب للعوامل التى تدفعه للتطرف ، وليس للاسباب الكامنة فى التدين بما فيه من روحانيات وتهذيب ومهما كان من امر ، فإننا لانستطيع تصحيح ظاهرة التطرف او مقاومة الارهاب والعنف على المعطيات التقليدية للثقافة المصرية . إننا بحاجة الى اطار جديد بالفعل للتعامل مع هذه الظاهرة

مشكلة الأمن

وليس هناك من الاسباب مايجعلنا نظن ان السياسة الامنية الراهنة قادرة على التعامل الفعال مع ظاهرة العنف والتطرف بإسم الاسلام . فجوهر هذه السياسة يتمثل فى قناعة بجواز وامكانية الاقتلاع المادى العنيف لمنظمات الارهاب والعنف السياسى والاجتماعى باسم الاسلام . وقد وصلت هذه القناعة الى الحد الذى دعا احد المتحدثين باسم هذه السياسة الى تمكينه من اعتقال مائة الف شخص ، حتى يمكن القضاء تماما على الجريمة .

والواقع ان عقلية الاقتلاع هذه قد شكلت



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

احد اسباب انتشار التطرف وتعميق اتجاه المنظمات المتطرفة المستندة الى تفسير مشوه للاسلام الى العنف . فقد ادت هذه العقلية الى انتهاكات كثيرة وجسيمة لحقوق الانسان الاساسية تشمل : التعذيب واخذ الرهائن من بين اهالى المشكوك فى ارتكابهم اعمالا اجرامية وارهابية وتكرار الاعتقال التعسفى . وهذه الانتهاكات تدفع بالضرورة الى الياس ، والياس بدوره هو يقابله الارهاب . ومن ناحية ثانية ، فإن مثل هذه السياسة لاتهتم بما فيه الكفاية بحصر العقاب فى الدائرة الضيقة للمشتبه فى قيامهم بجريمة ارهاب ، بل كثيراً ما توجه ضرباتها الى دائرة واسعة للغاية من المجتمع القروى او المدنى الذى يشتبه فى انه يضم من يقومون باعمال العنف والارهاب من الجماعات المستندة على الاسلام . ويترتب على ذلك ان تصبح قرى او أحياء بكاملها ضحية للاعمال الامنية موضوعاً للعقاب الجماعى وانتهاك الحقوق . وإضافة لما ينطوى عليه العقاب الجماعى من تكلفة اخلاقية وسياسية ، فإنه يدفع جمهرة اوسع من الناس الى التعاطف مع المتطرفين . واهم من ذلك ، فإن التحلل من القيود القانونية اثناء اداء الواجب الامنى يخلق انطباعا لدى جمهرة الناس بأن الصراع لا يدور بين دولة تحمى الشرعية والقانون والخارجين عليهما ، وانما بين قوتين ، احداهما هى القوة الرسمية والاخرى هى قوة الارهاب حتى ولو بتكلفة الموت ، ولاشك ان العقل الشعبى يميل فى اى مكان وفى معظم الثقافات للتعاطف مع القوة الأخيرة ، وخاصة لو وقع جمهور من الابرياء ضحية للصدام ، مثلما حدث فى قرية « كحك » وفى عدد من قرى الصعيد .

ولاشك ان كثيراً من قادة جهاز الأمن يدركون مخاطر هذا الاسلوب فى مواجهة التطرف . ويبذل بعضهم جهوداً خارقة لتجنب انتهاك حقوق الانسان . غير ان المشكلة التى تدفع فى اتجاه انتهاك الحقوق الاساسية للمواطنين والمشتبه فى قيامهم باعمال ارهابية هى طغيان الاساليب الامنية التقليدية وسيادة عقلية تقليدية اعاقت تحديث جهاز الأمن واقلمته فنيا وثقافيا وسياسيا مع ضرورات التحول الى مجتمع ديمقراطى . ان جهاز الأمن لا يحتكر هذه المشكلات وحده . فاغلب اجهزة الدولة لم تستطع احداث التجديدات التنظيمية والفنية الضرورية لاستيعاب اهم منجزات الحضارة الديمقراطية المعاصرة ، وهى الاعتماد على العلم والمعلومات عوضاً عن اساليب العمل التقليدية وكذلك ، فإن اغلب اجهزة الدولة مازالت تتصرف انطلاقا من ثقافة بيروقراطية تسلطية وذات طبيعة فئوية الى حد ما . وهذه الثقافة عادة ما تميل الى نزع انسانية المجتمع وتتعامل معه كاشياء . وجهاز الأمن ليس استثناء من ذلك .

واذا كانت ثقافة الحداثة الديمقراطية لم تنفذ بعد الى اجهزة الدولة بشكل عام ، بما فى ذلك جهاز الامن فإن مواجهة العنف والارهاب لن تكون سوى مواجهة جزئية وعشوائية ومكلفة انسانيا واخلاقيا وسياسيا . وربما تكون هذه القضية هى جوهر اى مناقشة جادة لمسالة الأمن فى مواجهة الارهاب ، فالأمن هو ناتج منهجى لمجتمع وسياساته الكلية . فإذا فقد المجتمع الخصائص التى تنتج الأمن على نحو منهجى وتلقائى ، فإن عليه ببساطة ان يراجع سياساته وعلاقاته وهياكله الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . والمجتمع الحديث قد يتعايش مع قدر معين من عدم الأمان ، او حتى قدر معين من العنف والارهاب بحكم ان له طبيعة معقدة ومتحولة . يتعايش المجتمع مع قدر معين من هذه الظواهر لا لانه لايملك جهازاً امنيا كفئا قادراً على استئصالها ، وانما لانه يخشى من تكلفة اساليب اقتلاع الارهاب والعنف الهامشى ، والتى قد تصل الى الجور على حرية كل الناس والاداء الفعال والديمقراطى لمؤسساته .

واشكالية الأمن الجديدة فى مصر تنشا وتكتسب خصوصيتها فى الظروف الانتقالية بين التقليدية والحداثة . فالمجتمع المصرى قد فقد طبيعته التقليدية العضوية ، وفقد بالتالى



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاساس المادى القديم لثقافته العضوية القادرة على الضبط الاجتماعى التلقائى . وهو لم يطور بعد ثقافة حديثة تكمل الثقافة التقليدية ، وتبعث فى جوانبها العظيمة الحياة والفعالية وتكيفها للتعامل مع الظروف الجديدة .

وتبدو المواجهة الشاملة الحقيقية لظاهرة العنف والارهاب مرهونة بالتخطى الجذرى لازمة الديمقراطية والحداثة . وبالتالى ـ فإن انتاج الامن يصبح مرهونا بطائفة متكاملة من السياسات القادرة على دفع التطور الديمقراطى والتحديث الاجتماعى والاقتصادى والثقافى ، واخيراً الادارى . الديموقراطية لاتضمن القضاء على كل هوامش العنف والارهاب ، ولكنها تنتصر عليها معنويا واخلاقيا منذ البداية ، وحتى قبل ان تخوض اى معركة مادية او بوليسية معه ، وذلك ببساطة لانها تملك قيما ارقى ، وخاصة قيم الحرية والمساواة امام القانون والتسامح امام التنوع والتعدد .

ولان هذه القيم هى بحد ذاتها مجموعة هائلة من المكتسبات للمجتمع نفسه ، وهى المكتسبات التى تلهم كل قوى المجتمع للدفاع عنها وتامينها ، وتضمن مشاركة الجميع فى ثمراتها .

والحداثة بدورها قد لاتضمن القضاء على كل هوامش العنف والارهاب ، ولكنها قادرة على التعامل معه بفعالية اكبر وعلى تضييق وتقويض اساسها المادى . فجوهر الحداثة هو تحرير الابداع الفردى والجماعى ، وتكييف الاداء المجتمعى والمؤسساتى انطلاقا من تقنين مكتسبات هذا الابداع الانسانى : العلمى والتكنولوجى والثقافى والجماعى ، والحداثة بهذا المعنى ليست شيئا ثابتا او مجموعة محددة من السياسات والقوانين ، وانما هى التحسين المستمر لظروف الابداع .

وبهذا المعنى فان الحداثة ليست كفاءة مجددة وفنية ، وانما هى عملية تحريرية تنطلق من فتح الآفاق امام العقل ، وفتح كل المنافذ امام المشاركة المنظمة لعموم الناس فى صنع السياسة واتخاذ القرارات . وهى ليست مضادة ـ كما يزعم البعض ـ للتقليدية او الميراث الثقافى ، او اهدارا للهوية والثقافة القومية . بل انها قد تكون المفتاح الحقيقى للنهوض بها . ولقد كانت الحداثة ـ او اولى موجاتها الحقيقية فى النصف الاخير من القرن التاسع عشر ـ هى ما حققت احياء للثقافة العربية والنهوض بها ، وهى ما حققت الاحياء الدينى والاصلاح الجذرى للمعارف والثقافة الدينية ، وارتقت عملية النهوض والاصلاح المعرفية بالميراث الثقافى واصول الدين وعلومه مع كل موجة اضافية من التحديث . كما وقعت العملية اسيرة النكوص والجمود والتخلف على كل نكسة للتحديث او ردة عليه . ونظن ان الانتشار الهائل للجماعات المتطرفة باسم الاسلام هو ناتج منهجى لحركة معادية للحداثة والتنوير الدينى فى نفس الوقت

والديمقراطية والحداثة معا هما ناتج للمجتمع وقواه . فإذا كان هناك خطر داهم يحيق بهما من جانب قوى التطرف والارهاب فإن المقاومة الحقيقية والشاملة يجب ان تكون من جانب المجتمع كله ، وليس جهاز الدولة وحده ، وبالتالى فإن اى سياسة امن جادة وفعالة يجب ان تستند على المجتمع بكل قواه الحية : الديمقراطية والحديثة وبلورة مشاركة هذه القوى فى صنع سياسة الأمن . ويمكن ان يتحقق ذلك على نحو ملموس بتاسيس هيئة او مجلس قومى للأمن يضم الخبرات الثمينة وممثلى الاحزاب الشرعية والنقابات والجمعيات الكبرى والتيارات الثقافية والسياسية الاساسية بما فى ذلك حركة الاخوان المسلمين .

وقد كانت هناك مبادرات ثمينة للمشاركة الجماعية الى جانب المسئولين الرسميين فى بعض قضايا الأمن الخارجى ، مثل قضية طابا .

ونعتقد انه قد آن الأوان لمبادرات مماثلة للمشاركة الجماعية الى جانب المسئولين الرسميين فى بعض قضايا الأمن الداخلى . فالأمن حق للجميع ويجب ان يكون من مسئولية الجميع حمايته جنبا الى جنب مع حماية حقوق الانسان الأخرى .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحوادث

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢

«الحوادث» تحقق في ظاهرة العنف بمصر

التداخل بين العنف الاجرامي والتطرف الديني يمثل نوعا جديداً من العمليات الارهابية



فجأة، استيقظت مصر على نوع جديد من احداث العنف، التي اتخذت اشكالاً مختلفة، ومسارات عديدة، فبعد هدوء استمر عدة اعوام من آخر محاولة لاغتيال مسؤول سياسي، والتي راح ضحيتها الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب المصري السابق، جاءت مفاجأة اغتيال الدكتور فرج فوده. وهو بعيد عن دائرة صنع السياسة والقرار في مصر، وان كان سعيه للحصول على رخصة لتشكيل حزب سياسي تحت اسم «المستقبل» لم ينقطع منذ اوائل الثمانينات. ناهيك عن حوادث العنف الطائفي، ومواجهة قوات الشرطة في مدن الصعيد وبعض مناطق القاهرة.

وكان الجديد في الامر القصة التي اطلق عليها الاعلام المصري اسطورة بلطجي مصر الجديدة طارق الامام ووالده، وهو لواء شرطة سابق.

ويصبح السؤال: هل هناك ظاهرة جديدة في المجتمع المصري؟

ويتوقف اللواء الدكتور احمد جلال عز الدين خبير الامم المتحدة لمنع الجريمة في تشخيص هذه الظاهرة، عند اغتيال الدكتور رفعت المحجوب. باعتبارها اسبق في التنفيذ من اغتيال الدكتور فرج فوده، ويقول في جريمة اغتيال المحجوب انها كانت مؤشرا مهما، فمنذ سنوات طويلة وتحديدا منذ اغتيال الرئيس الراحل انور السادات . لم تحدث جريمة عنف او اغتيال باسلوب منظم، مثلما حدث للشخصية الثانية في الدولة، ونجد ان الاسلوب الذي ارتكبت به ابدلّ على قدرة تنظيمية وتخطيطية لا يستهان بها. وتدل على تنامي القوة التنفيذية للتنظيمات المتطرفة، سواء في اختيارها لضحاياها او التنفيذ باسلوب درامي، وعلى سيطرتها وتغلغلها، وقدرتها على الوصول الى اهدافها وتنفيذ عملياتها في وضح النهار.

ويتوقف احمد جلال عز الدين كذلك عند بعض مؤشرات جريمة اغتيال الدكتور فرج فوده، ويقول لـ «الحوادث»: لقد كانت جريمة اغتيال فرج فوده صورة مصغرة عن اغتيال الدكتور المحجوب، مما يؤكد ان للتنظيم الام هو الذي ارتكب الاولى، بينما ارتكب جريمة فوده احد التفريعات العنقودية. مما يدل على انها اصبحت قادرة على تنفيذ عملياتها دون الرجوع للتنظيم الام، هذا يمثل تطورا خطيرا جدا، وهناك بعض المؤشرات الاخرى:

- ان فروع التنظيم الام تختار ضحاياها من بين شخصيات غير سياسية. فبعد المحجوب جاء الدور على الدكتور فوده، وهو شخصية ليست سياسية، وان كانت له اراء علمانية مخالفة، مما يدل على ان العنف اصبح موجهاً للمجتمع كله، وليس للنخبة السياسية فقط.

- اننا امام ظاهرة انتشار واتساع للمجموعات المنفذة، واتساع اهدافها.

ويحلل احمد جلال عز الدين ما يحدث من عنف في بعض مدن صعيد مصر فيقول اعتقد ان الامر منفصل عن حادث اغتيال الدكتور فودة، فاحداث الصعيد تشهد لاول مرة تداخلاً بين العنف الاجرامي والتطرف الديني. فلو تتبعنا الاحداث لا نستطيع القول انه خلاف بين مسلحين ومسلحين بقدر ما هو فرض سطوة ونفوذ اجرامي. يدخل فيهما بعض دوافع الثأر، وهو دافع اجرامي واحداث الصعيد تمثل نوعا جديدا وغريبا غير مسبوق في المجتمع.

ويشير اللواء عز الدين الى ان قضية المواجهة الامنية هي آخر سبيل للمواجهة، فالقضية اجتماعية واقتصادية وسياسية في الدرجة الاولى، وابسط بما لا يمكن حصرها في سبب او اثنين فهي قضية متضافرة الاسباب، التي ادت الى نتيجة وتتجسد في وجود خلل ما في النظام الاجتماعي. مما ادى الى وجود ظاهرة التطرف والاقتصار على العلاج الامني، هو علاج من الظاهر يعالج مظاهر الخلل، ولا يعالج لب المشكلة، وهي معالجة تقتصر على ما بعد تحول الدوافع الى سلوك اجرامي.

وترصد هالة مصطفى في دراسة ظهرت اخيرا تحت عنوان الاسلام السياسي من حركة الاصلاح الى جماعات العنف، العمليات الارهابية التي قامت بها الجماعات الاسلامية الراديكالية في مصر منذ ١٩٨١، وتحديدا في تشرين الاول «اكتوبر» باغتيال الرئيس السادات وحتى الشهر من نصف العام ١٩٩١، وتقدرهم بحوالي ٩٠ حادثة، وتشير الى بعض المؤشرات التي طرأت على الموقع



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

التنظيمي للحركة وعلى اسلوبها في ممارسة العنف ومجالاته وتوجهاته ومنها:

ـ ان حادث اغتيال السادات على يد تنظيم الجهاد، ادى الى توجيه ضربة امنية قوية له، مما تسبب في اضعافه وتفككه وتقلص نشاطه حتى منتصف الثمانينات بعد ذلك لم يشهد التنظيم سوى بعض المحاولات الفاشلة لاعادة تشكيله، ولكنها ظلت محدودة الفاعلية مما اثر في عدم نجاح الجهاد القيام بعمليات عنف ذات قيمة.

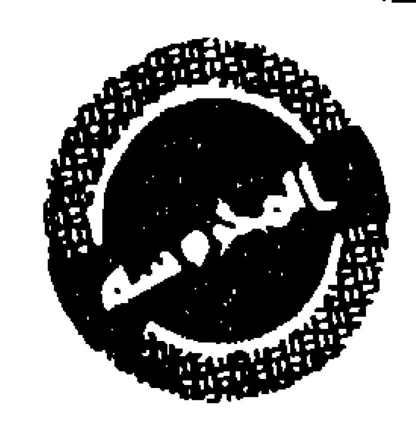
ـ ان ضعف «الجهاد» ابرز الجماعة الاسلامية التي تميز عملها باتساع مجال العنف، على مستويين بالدرجة نفسها سياسي بمحاولة اغتيال رموز الدولة مباشرة (عملية اغتيال المحجوب) والآخر اجتماعي، ويتلخص خلال المجموعات التي نظمتها تحت اسم قوافل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والتي نشطت في الجامعات المصرية في الصعيد، والاعتداء على محلات بيع الخمور والاشتباك مع الاقباط.

ويقدم المستشار الدمرداشي العقالي رؤيته وتفسيره لحوادث التطرف، وهو بالمناسبة انفصل عن الاخوان المسلمين منذ عام ١٩٥٤ وعمل بالسياسة سواء داخل صفوف حزب العمل، ام داخل الحزب الوطني، ويقول لـ «الحوادث» هناك مفارقة موسعة في المجتمع المصري، فهو عندما تبنى الانفتاح الاقتصادي عجز عن تبني الانفتاح الفكري، الذي يمكن ان يكون عاملاً رئيسياً في تحقيق التعصب وفي كسر حاجز الجمود الفكري، وعندئذ نبدا في علاج ظاهرة الارهاب من الاساس، وهناك حاجة ملحة لحوار اسلامي يؤكد على عدم الاعتماد على فكر واحد، او مذهب معين، فالجماعات الاسلامية المنغلقة تتمسك بفكر واحد لعدد محدد من علماء الفكر الاسلامي والعجيب ان ظاهرة التطرف تجد روافد لها من الاعـلام الرسمي وتوجهات علماء الازهر المنحصرة في مذهب واحد.

ويبقى ان الحكومة المصرية في سبيل دراسة حول كيفية مواجهة هذا الخطر، احد الاساليب المطروحة هو تشريع قانون لمكافحة الارهاب. وفي هذا الشان يقول كمال خالد المحامي وكيل اللجنة الدستورية في مجلس الشعب لـ «الحوادث»: ليس اسوأ من ان تـواجه المشـاكل بـالقوانـين،ومصر ليست في حاجـة الى اي قوانـين استثنائية. هي في اشد الحاجة الى الغائها وفي مقدمتها قانون الطوارىء، بعدما ثبت يقينا ان العنف لا يولد الا العنف وان لكل فعل رد فعل مقابل، وفي ظل قانون الطوارىء عندما يحرم المواطن من الضمانات تشتد لديه الشراسة في المقاومة والانتقام.

ويقول اللواء عز الدين ان قانون العقوبات المصري كاف جداً. ويتضمن عقوبات تصل للاعدام، لكل ما يمكن ان يقوم بعمليات ارهابية، ويصل به الامر الى معاقبة كل من يعلو صوته بالغنـاء لتحبيذ الارهـاب. فقانـون الاجراءات شامل، الا في بعض الصلاحيات وهو ما يوفر قانون الطوارىء واذا فكرنا في الغاء قانون الطوارىء فيمكن النظر في اصدار قانون خاص لمكافحة الارهاب. ومع ذلك فانا ادعو الى التروي في اصدار مثل هذا القانون اذ يجب ان يقوم على سياسة جنائية رشيدة، وان تكون وراءه فلسفة عقابية بحيث يأخذ بفكر الدفاع الاجتماعي في معالجة الظاهرة: اما اعداده على عجل وبدون اي فلسفة له فهو ما نرفضه.

القاهرة: اسامة عجاج



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ يوليو ١٩٩٢

تأملات مصرية: فلسفة الارهاب.. في أوراق حسن البنا!

بقلم: على الدالى

إذا لم نضع جماعة الاخوان المسلمين فى أول قائمة الارهاب باسم الدين فنحن بذلك نعطى التيار الاجرامى للجماعة الاسلامية فى مصر فرصة العمر لكى يمضى فى مخطط تدمير الوطن باسم الدين .

هناك أصوات تقول إما عن جهل او عن نفاق إن جماعة الاخوان المسلمين لهم منهج معتدل فى الدعوة الاسلامية وهذا الجهل أو هذا النفاق لم يكشف لنا عن شكل هذا المنهج المعتدل وأسلوبه .. ومتى كان ذلك !؟

ونفس هذه الاصوات إما عن جهل أو عن نفاق تصف حسن البنا مؤسس جماعة الاخوان المسلمين بأوصاف الدعاة المعتدلين المخلصين فهل عرفوه عن قرب أو عن تجربة !؟ على أى حال أمامنا الملف الكامل لجماعة الاخوان المسلمين ومن بذل الجهد للاطلاع عليه سوف يكتشف أن جماعة الاخوان المسلمين هى التنظيم الأم والمحرك لكل الجماعات المتطرفة الآن وأن تعاليم حسن البنا المدونة فى أوراق الملف الخطير هى بالنص مايأتمر به تنظيم الجهاد الآن الذى هو فى الحقيقة والواقع التنظيم السرى المسلح لجماعة الاخوان المسلمين كما قال عنه الزعيم الراحل أنور السادات ..

واوراق ملف جماعة الاخوان المسلمين يحتوى على الأدلة والبراهين من كتب ونشرات ورسائل ومحاكمات مايجعلنا نحن المصريين المؤمنين بالله ورسوله وبالقرآن المجيد نفزع ونقول هؤلاء هم أعداء الدين لأن جماعتهم لا تقوم بالدعوة الاسلامية بين الاجيال بهدف التثقيف الدينى بل بهدف تجنيد شباب الأمة وغسل عقولهم بشعارات إسلامية براقه مثل الاسلام دستورنا والرسول قائدنا ثم دفعهم بعد ذلك للقتل وإرهاب الوطن وترويع الامة ..

وقصة الشاب عبد المجيد حسن الطالب بكلية الطب البيطرى الذى لم يتجاوز عمره العشرين عاما هو الذى وقع عليه اختيار قادة الاخوان فى الاربعينات لدفعه إلى اغتيال محمود فهمى النقراشى باشا رئيس وزراء مصر .. لماذا اختاروا شابا فى العشرين ثبت من التحقيق فى قضية مقتل النقراشى باشا ومن إعترافات القاتل الصغير عبد المجيد حسن أن حسن البنا هو الذى أمر بأن لا يضحى الاخوان بأكثر من فرد واحد فى عملية اغتيال النقراشى باشا !!

وأيضا فى عملية إغتيال القاضى الخازندار فى حلوان فى نفس التاريخ .. لماذا إختاروا لقتل القاضى أحمد الخازندار اثنين من شباب الجماعة الصغار هما محمود سعيد زينهم وحسن محمد عبد الحافظ .

لأن حماس الشباب يجعلهم يقبلون بالتضحية وقد شحنوهم بمقولة أنهم سيكونون من أهل الجنة لو استشهدوا اثناء قيامهم بقتل أعداء الأخوان المسلمين .

— ● ● ● —

● ونتعرف على منهج الارهاب باسم الدين فى أوراق الاخوان المسلمين من خلال حوادث القتل والعنف التى قاموا بها في منتصف الاربعينيات وفى ملف قضية اغتيال رئيس وزراء مصر النقراشى باشا نكتشف أسرار الارهاب كلها من خلال إعترافات المتهم عبد المجيد حسن قاتل النقراشى باشا .. هذه الاعترافات دونت فى عشرات الصفحات ونقرأ فى إحدى الاوراق قال القاتل عضو الاخوان !

«كانت أول مرة أسمع فيها عن تبرير قتل المسلم لاخيه المسلم باعتبار ذلك مقررا فى الاسلام عندما جاء رئيس مجموعتنا واسمه جمال فوزى ومعه أوراق مطبوعة على الآلة الكاتبة قرأ علينا قصصا وروايات حدثت فى صدر الاسلام ومنها أن قتل المسلمين الذين يعاونون أعداء الدعوة الاسلامية مقرر فى الشريعة الاسلامية وأنا إنضممت إلى الأخوان المسلمين وعمرى ١٥ سنة (!!) وكان لذلك أثر فى حماستى والتفانى فى تنفيذ الأوامر »

ثم يعترف قاتل النقراشى باشا فى التحقيق بأنه لصغر سنه لم يكن يعرف أى شيء فى السياسة ولا يدرك أسرارها أي أنه لم يعرف لماذا قرر الاخوان قتل أى سياسى بل يعترف أيضا بأن السياسة لم تظهر فى محيط الأخوان المسلمين إلا فى الفترة الأخيرة أى بعد إعداد الاسلحة والذخائر وتدريب كتائب الأخوان على إستعمالها استعدادا لقلب نظام الحكم .

وقد بدأ حسن البنا فى أحاديثه وندواته (لأول مرة) يتكلم فى موضوعات سياسية بعد إستكمال التسليح ثم أعلن بصريح القول عن أهداف سياسية صريحة لجماعة الأخوان المسلمين حين قال بالحرف الواحد فى كتيب مطبوع عام ١٩٤٦ « أيها الأخوان أنتم لستم جمعية خيرية ولا هيئة محدودة المقاصد ولكنكم روح جديد يسرى فى قلب هذه الامة وصوت يعلو مرددا دعوة الرسول وإذا قيل لكم إلام تدعون فقولوا ندعو إلى الاسلام الذى جاء به محمد والحكومة جزء منه فإن قيل لكم هذه سياسة فقولوا هذا هو الاسلام وإن قيل لكم أنتم دعاة ثورة فقولوا نحن دعاة حق فإن ثرتم علينا فوقفتم فى طريق دعوتنا فقد أذن الله أن ندافع عن أنفسنا .. »

أى الحرب الأهلية !



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ يونيو ١٩٩٢

وهكذا أعلن حسن البنا بدء التحرك السياسى المسلح !!

● ● وفى رسالة «التعاليم» التى وجهها المرشد العام للأخوان المسلمين حسن البنا يحدد المرشد هدف الجماعة وهو الوصول إلى السلطة عن طريق الجهاد تماما كما أعلن عن ذلك تنظيم الجهاد فى كتاب الفريضة الغائبة هذا الكتيب لمحمد عبدالسلام فرج مفكر تنظيم الجهاد فيقول بالحرف الواحد من رسالة التعاليم لحسن البنا التى وضعها فى عام ١٩٤٦ ..

وحسن البنا فى رسالة التعاليم هذه يتكلم عن ضرورة بعث الفريضة الغائبة كما نادى بذلك من بعده فى الثمانينات تنظيم الجهاد فماذا قال حسن البنا عن ضرورة بعث فريضة الجهاد !؟ قال بالحرف الواحد : «أريد بالجهاد الفريضة الماضية إلى يوم القيامة والمقصود يقول رسول الله : «من مات ولم ينفر لغزو مات ميتة جاهلية وأول مراتب الجهاد إنكار النفس وأعلاها القتل فى سبيل الله ..»

هكذا حدد حسن البنا الطريق أمام الارهاب باسم الدين ثم حدد فى نفس الوقت الاسلوب الدموى لترويع الامة باسم الدين أيضا ..

فقد أعلن أن أوامره مقدسة ولا تقبل الجدل لأن أوامر المرشد أصل من أصول الدين .. لأنه أى حسن البنا صاحب إرث رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك بوضوح فى أحاديث الثلاثاء !!

قال حسن البنا : «إننى أطالب أفراد كتائب الأخوان بالتضحية وأريد بالتضحية بذل النفس والمال والوقت والحياة وكل شىء فى سبيل الغاية أى الهدف ومن قعد عن التضحية فهو أثم ... إن الله إشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون فى سبيل الله فيقتلون ويقتلون ....» .

— ● ● ● —

منبع الارهاب باسم الدين فى مصر يأتى من جماعة الأخوان المسلمين وماهذه التنظيمات المتطرفة الصغيرة المسلحة والتى تحمل أسماء أخرى إلا طلائع لزحف الأخوان المسلمين إلى السلطة .. إن تنظيم الجهاد ليس لديه كوادر لتولى الحكم إن نجح فى إغتيال مصر لا قدر الله ولن ينجح على الاطلاق .. فمن إذن سيتولى الحكم بكوادره الجاهزة المدربة على مدى نصف قرن ويزيد ؟؟ ليس غير الأخوان المسلمين - إن أى تحرك للاخوان يكون هدفه تحريك الدمى الممسوخة فى أرجاء مصر !! وتحرك الأخوان المسلمين داخل مصر وخارجها الهد[ف] منه إصابة مصر بالشلل والخراب وماكانت شركات تو[ظيف] الاموال الاسلامية إلا وسيلة من وسائل الأخوان المسلم[ين] تدمير المجتمع المصرى وبعثرة اقتصاده ثم السيطرة [على] المستقبل إذا نجحوا فى الامساك بخيوط الاقتصاد !!

لنضع أعيننا عليهم إذن فى كل ساعات الليل والن[هار] حركتهم المدمرة ونجهضها فى لحظتها ولا ننتظر شركات توظيف الاموال حتى وقعت أضخم كارثة القرن العشرين اصابت آلاف العائلات المصرية [ب]ـ والبؤس . ونحن نضع أعيننا على جماعة ا[لأخوان] يجب ان نشرح لجيل مصر شباب هذا الوطن لهذه الجماعة .. وأساليبها فى إصطياد صنعوا من صبية صغارا قتلة ومجرمـ[ين] اعترف بذلك قاتل النقراشى باشا الذى عشرة من عمره وجعلوا منه قاتلا و...

— ● ● ● —

— ● ● ● —

● ● نشاط الأخوان المسلمين الآن يعتمد على أنهم أصحاب دعوة إسلامية وهم ليسوا كذلك بل هم أصحاب مخطط للاستيلاء على الحكم أى أنهم سياسيون محترفون .. ولا يوجد فى مصر تيار ثقافى إسلامى يمكن أن يكون للأخوان فضل فى وجوده بل إنهم من أسباب ضياع الوعى الدينى وإختفاء النغمة الصحيحة للاسلام ثم ضياع مفهوم الدعوة ! لنذكر هذا الجيل بحقيقة الأخوان المسلمين ففى جهل هذا الجيل بأهداف الأخوان ماسوف يوقع مصر فى دوامات الارهاب المتصاعدة .. لنذكر ونتذكر أن الأخوان المسلمين هم الذين وضعوا صياغة جديدة للاسلام تعتمد على الارهاب وسفك الدماء وأنهم هم الذين شوهوا الوجه الأبيض للاسلام !!



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاعلام ... والخروج من نفق التطرف

بلاشك فان رفض الجريمة مسألة لايختلف عليها اثنان ، مهما كانت صور هذه الجريمة ، ولكن مايتعلق منها بالعنف عموما هى محل رفض عام ، ومن جرائم العنف اللافتة للنظر جرائم الاغتيالات الجسدية ، حيث يتعاطف الكثيرون مع الأشخاص المغتالين مهما كانت افكارهم او مواقفهم ، لمالها من علاقة باغتيال الحرية والديموقراطية من جانب ، ومن جانب اخر لعلاقتها بتركيبة الشعب خاصة شعوب الشرق التى يغلب عليها العواطف اكثر .

والواقع ان العقل لايقودنا الى ضرورة البكاء على الأطلال ، وذلك باعلانات الشجب والرفض والاستنكار لجريمة سياسية او جريمة اخلاقية او غيرها ، ولكنه يقودنا الى البحث عن الجذور عن البيئة التى تقود الى الجريمة بمختلف صورها ، والتى يصل معتنقو فكر الجريمة الى الوصول الى اقصى درجاتها عند استخدامها وهو مايصفه الكثيرون بالتطرف .

فالجريمة موجودة فى كل المجتمعات ، وعلى مدى كل فترات التاريخ ، ولكن ما يلفت النظر هو تغير انماطها ، وزيادة حدتها الى أن تصل الى مستوى غير مألوف اجتماعيا . وعندما يزداد حجمها يشعر افراد المجتمع بالخطر يحدق بهم ، ولكن الأخطر ان يكون هناك من يغذى فكر الجريمة لكى يصبح حالة عامة ، فنرى المجتمع وقد صار « منحرفا » بصورة جماعية عما هو مألوف ، وهذا مايجعل فهم طبيعة التربة التى تنبت هذا « الفكر الجرائمى » ، امرا هاما للغاية .

وفى تقدير أن من أهم المصادر الرئيسية التى تغذى فكر الجريمة بكل صورها ، وسائل الاعلام عامة ، ونخص منها « التليفزيون » بما يمتلكه من قدرات سحرية بالغة التأثير وعلى مختلف الأعمار والمستويات العقلية ، وهذا يجمع عليه كثير من المهتمين بتحليل تأثير هذه الوسيلة الاعلامية الجماهيرية ، بل اكدته كافة الدراسات العلمية والتى خلصت فى مجملها الى ان التليفزيون يتربع على عرش وسائل الاعلام بلا منازع .

ولذلك فان مناقشة المادة الاعلامية التى يقدمها هذا الجهاز يعطى مساحات زمنية اكبر للبرامج الترفيهية الثقافية ، اضافة إلى أن هذه البرامج الثقافية المحددة تأتى فى مواعيد غير ملائمة على عكس البرامج الاخرى التى لاتتضمن محتوى جادا وتمثل ساعات الذروة ، ولذلك فان نصيب البرامج الثقافية عدم اقبال الجمهور عليها وعدم المشاهدة ويصبح الجمهور وقد وقع تحت تأثير المواد غير الجادة والتافهة ، فتكرس الخواء الفكرى ، وتجمد العقل عند مستوى تفكير متدن .

دكتور . جمال على زهران



★ كما يلاحظ ان التليفزيون وهو يقدم برامج تحمل فكرا أو تناقش موضوعا ما ، فانه قد يتم اغفال بعض اصحاب الاراء . ويقتصر الامر اذن على عرض او طرح وجهة نظر معينة . وهذا يقود جمهور المشاهدين الى البحث عن الآراء الاخرى التى لم يعرض لها التليفزيون ، سعيا وراء استكمال الصورة الذهنية المتكاملة لينمو إدراكه بشكل شامل ، وقد يتم هذا بلا ادراك أو وعى حقيقى من المشاهد . على عكس لو أنه تم عرض الموضوع بكافة وجهات نظره فانه لم يعط الفرصة للمشاهد لان يبحث عن شىء غير موجود ، لأن كل الجوانب المحيطة بالموضوع مكتملة ومتوازنة ، ومن ثم فان المشاهد لن يقع تحت مؤثرات فكر التطرف فى رحلة بحثه عن الجوانب الخفية والتى اغفلها التليفزيون .

★ كذلك فان وسائل الاعلام وخاصة التليفزيون ، كثيرا ماتجرى وراء صاحب فكرة معينة قد تخدم توجها معينا فى لحظة تاريخية ما ، تقوم بتضخيم هذا الشخص بما يتلاءم مع حجم الفكرة وصاحبها ، وبما لايتوازى مع الافكار المعارضة لها ، وهذا ينبت فكرة الجريمة عند البعض حيث يفكر هؤلاء فى التخلص من صاحب الفكرة السائدة او المهيمنة فى وسائل الاعلام كعدم اتاحة الفرصة لعرض افكارهم خاصة وأنهم لم تتح لهم فرصة مواجهته ، على عكس لو اقيمت الفرصة للجميع وبلا تمييز وبتكافؤ قد اسهم فى قتل التفكير فى الجريمة فى المهد . والاكثر ملاحظة انه عندما يركز التليفزيون على بعض الاشخاص ويضخمهم منهم ، فانه يصيب المشاهدين بالملل ، مما يقود إلى انقطاع الصلة بينه وبين المشاهدين ، والذين من بينهم بالتأكيد الشباب الذى تتسع مساحة الفراغ عنده انذاك ! !

● ومن الملاحظ أيضا دوره فى صناعة النجوم حيث تركز هذه النجومية فى فئتين لاثالث لهما وهما : الفنانون ولاعبو الكرة . وهذا يؤدى إلى اصابة بقية فئات المجتمع باحباط شديد خاصة الفئة الجادة منهم . كما ان أظهار اصحاب هاتين الفئتين فى صور البذخ المستفزة كما شاهدنا فى برامج رمضان المعتادة يقود كثيرا من الشباب لان يجعل من احد هذين النموذجين او كليهما معا المثل الاعلى لهم باعتبارهما مصدر الثراء والتميز والشهرة والنجومية فى داخل المجتمع وبمجهود بسيط ولان « كل » الشباب لايستطيع ان يكون ضمن الفئتين لذلك فان من لم يجد حظه فى ايهما ولايقتنع بحالة يجد ان الطريق الى الجريمة هو الحل وذلك على عكس مالو اتيحت الفرصة لكل فئات المجتمع ورموزه ونماذجه وبشكل متوازن دون التركيز على فئة معينة فهنا اذ يستطيع كل فرد أن يختار موقعه بما يتلاءم مع امكانياته وقدراته . ولايمكن أن ننسى مايكتبه البعض ومنهم كبار الكتاب تعليقا على البرامج الرمضانية السطحية التى تقتصر على استضافة لاعبى الكرة والفنانين غالبا حيث ينادى هؤلاء بضرورة توسيع مساحة البرامج الثقافية الجادة واستضافة مفكرين من جميع الاعمار .

[illegible]
[illegible] الدول[illegible] [illegible] فى [illegible] [illegible] العلم [illegible]
[illegible]

دون ان يشعر اصحاب هذه الجوائز بقيمتها المعنوية وهى المعنى المقصود وذلك من خلال وسائل الاعلام المختلفة وخاصة التليفزيون . ولهذا فان قيمة العلم والعلماء تكاد تختفى - ان لم تكن قد اختفت فعلا - من حياة المواطنين لعدم وجودهم اساسا فى الوسيلة السحرية التى يجلس امامها مختلف الأعمار ساعات طويلة . وهنا أتذكر ماكتبه احد الزملاء فى احدى الصحف اليومية بعنوان : « شعر المطرب اهم من تجربة العالم وفستان الممثلة اهم من اختراع جديد » . مشيرا الى أن الجرائم الاجتماعية التى طفت على السطح تقع على عاتق أجهزة الاعلام لأن اهتمامها بالاخبار عديمة القيمة ومن خلال تقديمها للفنانين والفنانات باعتبارهم القدوة والمثل فان هذا يقود الى تسطيح فكر الشباب وتفريغه من أى مضمون أو قيمة فيحلم هذا الشاب مثلهم باعتبارهم القدوة فيعرف طريقة الى الانحراف والى الجريمة . وهنا فانه بالقدر الذى يقدم فيه التليفزيون نماذج القدوة بالقدر الذى يسهم بدرجة أو اخرى فى تغذية فكر التطرف أو الجريمة .

● كذلك فانه يلاحظ ان التليفزيون وهو يركز على عدد محدود من الضيوف فى الكثير من البرامج يصيب المشاهد بالملل والعزوف عن مشاهدة هذه البرامج وقد يكون بعضها جادا .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٢

● كما تلاحظ ظاهرة عرض الأفلام الهندية وكذلك افلام المخدرات وافلام الجرائم الأخرى وخاصة افلام العنف وهذه الأفلام وغيرها من البرامج تسهم فى تغذية فكر الجريمة والتطرف فى المجتمع . وهنا نتساءل إلى متى يستمر هذا الوضع .

● وفى ضوء ماسبق فان الثورة التى نريدها فى وسائل الاعلام وخاصة التليفزيون ليست فى اساليب الابهار التكنولوجية . ولكنها الثورة فى مضمون مايقدم وكيفية تقديمه بشكل شامل ومتوازن وعادل بما لايعطى الفرصة للمشاهد فى البحث عن شىء أو جانب خفى تعمد التليفزيون اغفاله لسبب أو لآخر .

● ان رسالة التليفزيون كبيرة وذات امكانيات ضخمة لو أحسن استثمارها . بدلا من ان يصبح هذا الجهاز من الوسائل التى تغذى فكر الجريمة والتطرف وهذا يتطلب ان يقوم هذا الجهاز برسالته من خلال ترسيخ قيم العلم والفكر والابداع والاختراع كنموذج يجب أن يحتذى بدلا من الرقص والغناء والكرة . وغير ذلك كثير . واذا لم نتدارك خطورة الرسالة التى يقدمها التليفزيون والتى تحتاج إلى مراجعة نقدية مخلصة لمصر فقولوا على الله السلامة ، ليس بالنسبة لهذه الوسيلة الساحرة فقط ولكن بالنسبة للمجتمع كله . فالتليفزيون يمتلك امكانيات كبرى وتأثيرا بلاحدود ويمكن استثمارها فى التعبئة بهدف التنمية وقتل السلبية ودفع الشباب للمشاركة ومواجهة الأمية وتحقيق كل الأهداف الكبرى التى نحلم بها فهل من سميع أو مجيب ؟



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٢

دور الحزب فى مواجهة الفتنة ؟

ليس الحزب الوطنى الديمقراطى هو المقصود الأوحد فى هذا العنوان، وإن كان هو المقصود الأول. ولكن أعنى ايضا الأحزاب الأخرى من المعارضة، داخل مجلس الشعب أو خارجه.

رغم أن موجة العنف المتطرف ذات اللون الطائفى التى شهدتها بلادنا أخيرا لا تعد بالمقياس العالمى تهديدا قاتلا اذا قيست بما يجرى فى افريقيا واسيا واوروبا وغيرها. لكن لابد من القول ان ساعة الخطر قد دقت لأن موجة العنف هذه فى الغالب الأعم موجة دخيلة مقحمة على الشخصية المصرية ذات المزاج الوسطى المعتدل التى تعتنق التسامح والتعايش بين مختلف الاديان والمذاهب والثقافات. وأخشى ما نخشاه أن تعشش هذه الموجة فى بلادنا أو أن تستوطن فى أرضنا الطيبة.

د . السيد عليوه
استاذ العلوم السياسية . جامعة حلوان

لقد تحدث كثيرون عن أن مواجهة التطرف الدينى تستلزم معالجة شاملة أمنية واجتماعية وثقافية وسياسية. ولكن برنامجا محددا لم يوضع موضع التنفيذ. وفى ظنى أن هذه مسئولية الأحزاب بالدرجة الأولى.

وهناك أمام الأحزاب فى هذا الصدد بدائل عديدة منها:-

● اشاعة روح التسامح- عكس التعصب- الفكرى وذلك بالتوقف فورا عن صوت الرجل الواحد (المونولوج) والانتقال إلى الحوار مع الأحزاب الأخرى على مختلف المستويات بدلا من الارهاب الفكرى والدينى.

● التخلص من تقاليد الشمولية- فى الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة- التى تتمثل فى استمرار الشيوخ وجيل الآباء المؤسسين (ولا أقول الجدود) فى المناصب القيادية، ولنفسح مكانا للشباب والدماء الجديدة.

● توسيع التعددية الاجتماعية كبديل مكمل حتى تنضج التعددية السياسية وذلك بالتمثيل العادل لمختلف الفئات الاجتماعية والطوائف الدينية والمناطق الجغرافية والتيارات السياسية فى انتشكيلات القيادية للأحزاب.

● المساهمة الفعلية فى تعبئة طاقات الشباب ومكافحة البطالة وذلك بتنفيذ البرامج العملية فى مجال استصلاح الأراضى وغزو الصحراء وقوافل التنمية والمشروعات الصغيرة ومعسكرات العمل بدلا من الجدل العقيم فى النوادى السياسية بالعاصمة.

● أخيرا- هناك فكرة محددة أطرحها على قيادة الحزب الوطنى وهى تشغيل «معهد الدراسات الوطنية» التابع للحزب، بدلا من ابقائه مغلقا وليبدأ بدوره عن «المصالحة الوطنية بين الأحزاب السياسية» كقدوة تحتذى.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ يوليو ١٩٩٢

رأس الفتنة .. الديمقراطية المضادة

في تشخيصنا لموجة العنف الطائفي غير المسبوقة نؤكد انها دخيلة مقحمة على الشخصية المصرية ذات المزاج الوسطي المعتدل التي تعتنق التسامح والتعايش بين مختلف الأديان والمذاهب. وفي تشخيصنا يلزم ان نحدد أسبابها المباشرة ونتقصى جذورها البعيدة ثم نفتش عن الحلول البديلة .

د. السيد عليوة
أستاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان

بالنسبة للأسباب المباشرة يمكن رصدها في عدة ظواهر لعل من اهمها :

● الاحباط النفسي والاجتماعي الذي يعيشه ملايين الشباب بسبب ضغط مشاكل البطالة والدخول المتدنية والاسكان ومضاعفات الانفجار السكاني على السلوكيات العامة . ويفرخ شباباً متطرف الميول يأخذ مواقف العداء والتكفير للمجتمع كله وليس ضد دين أو مذهب معين .

● الحرمان أو الاحساس بوطأة الحرمان المتزايد لدى شرائح عديدة من الطبقات الشعبية . فرغم تحسن مستويات المعيشة لدى الطبقات الدنيا بسبب العمل في الخارج أو فتح مجالات جديدة للعيش بازدهار القطاع الخاص ، فإن الاحساس بالحرمان يتزايد كرد فعل طبيعي للتوقعات المتزايدة التي تولدها ثورة الاتصالات والأعلام أو الوعود

● ظاهرة البطالة السافرة والمقنعة والتي حرمت الآلاف من الفرص العادلة لهم في زيادة دخولهم وتحقيق إشباعاتهم وشغل أوقات فراغهم .

● تآكل الطبقة الوسطى تحت ضغط الغلاء والتضخم والانخفاض الحقيقي للدخول والتعطل . ومن المعروف أن هذه الطبقة هي مخزن القيم الايجابية ومصدر الكوادر والقيادات.

● الجمود الذي يخيم على الحياة العامة بدعوى الاستقرار . صحيح أن الاستقرار هدف مطلوب لكي ينبغي الا يجهض جهود التغيير وخطط الاصلاح الذي يتصادم أحياناً بمصالح ذوي الأوضاع المستقرة. أن

● تعمق الأزمة المزدوجة : ازمة التكامل الوطني وازمة الهوية الحضارية. فيقف الكثيرون حيارى بين ولاءاتهم المتعددة ... العائلية ، المحلية ، الاقليمية ، المهنية والدينية والسياسية، ولايدركون درجة التكامل والانسجام فيما بينها.

كما تتضارب اختياراتهم بين انتماءات متفاوتة على مستوى الذات الحضارية ، فهل نحن اولاد النهاردة أم من فات قديمه تاه، وخصوصاً في مرحلة انتقالية تتقوض فيها مجتمعات ونظم ومؤسسات قديمة وقيم تقليدية وينهض عالم جديد غير مألوف ووسط هذا الركام والغبار لاتوجد البوصلة الهادية لابنائنا الشباب ، فيخرج صوت من الماضي يعدهم بحلول غامضة ويصرفهم عن تحديات المستقبل.

ويترتب على كل ماسبق تصاعد ازمة عدم المشاركة السياسية حيث تضيق دائرة النخبة الحاكمة ويتوقف تداول السلطة ويزداد استبداد الاغلبية وتظهر لامسئولية الاقلية ويشيع التعصب الفكري والعقائدي . وهذه جميعاً تشكل ظاهرة « الديمقراطية المضادة » التي تحاول افراغ الجهود المخلصة لتوسيع المشاركة من محتواها ، وتسعى الى ان يستمر النظام السياسي في اعادة انتاج نفسه دون تقدم حقيقي على الطريق .

وقتذاك تفرز الديمقراطية المضادة



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٥ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فيروساتها .. الا وهو الفرز والتصنيف الاجتماعى على اساس الدين والجنس والعشيرة والاقليم . وطبقا لهذه المحاور المصطنعة تظهر التفرقة الصارخة بين المواطنين فى التعليم والرعاية الصحية والاسكان والخدمات والعمل وتولى المناصب والحصول على الحقوق .

ويتصاعد الخطر إلى الذروة ونقترب من فوهة البركان حين يصل هذا الاستقطاب إلى حركة السوق. والاصل فيها أنها تقوم على المنافسة الحرة والمنفعة المتبادلة والعرض والطلب. ولكن حين تجرى المعاملات فى البيع والشراء والاعارة والتاجير وتوظيف الشباب على ميول دينية أو طائفية أو عنصرية من أى لون. وقتذاك لابد أن تدق الاجراس وأن تعلو أصوات المؤذنين منبهين إلى الخطر المحدق بالوحدة الوطنية !



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٢٥ يوليو ١٩٩٢

بعد ٢٧ سنة في مباحث أمن الدولة

اللواء فؤاد علام في حديث خاص:

أصابع أجنبية تحرك أحداث التطرف في مصر

هو واحد من أهم خبراء الأمن السياسي ليس في مصر فقط بل على المستوى العربي. قضى في مباحث أمن الدولة ٢٧ عاماً متصلة شغل خلالها منصب نائب رئيس هذا الجهاز الأمني الخطير حتى عام ١٩٨٨ وعندما يدور الحوار معه حول التطرف والإرهاب فهو لايتحدث من فراغ إنما يبني آراءه على حقائق ومعلومات عايشها.

وأهمية الحوار مع اللواء فؤاد علام لاتنبع من طول الفترة التي قضاها محتكا ومتعاملا مع المتطرفين ومع ظاهرة التطرف نفسها منذ نشأتها وحتى دمويتها الحالية.. بل لانه تفرغ لدراسة هذه الظاهرة من منظور شامل يحوي كل الرؤى والظروف والمناخ السائد. وفي هذا الحوار يفجر الرجل حقائق ومعلومات خطيرة حول الاختراق الأجنبي لبعض الدول العربية واستخدام المتطرفين- دون أن يدروا- كأداة لضرب الاستقرار بها وحول التنسيق بين «المتطرفين العرب» وكيفية مواجهة ظاهرة «الهوس الديني». وفي النهاية يقدم تصورا شاملاً ومتكاملا للقضاء على ظاهرة التطرف.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٥ يوليو ١٩٩٢

مخطط الفتنة الطائفية في مصر وضع في بيروت سنة ٦٧

في بداية حواري سألت رئيس مباحث أمن الدولة المصري السابق:

● **الحديث يتردد دائما عن وجود مايسمى بمخطط أجنبي لاستمرار المصادمات بين المسلمين والمسيحيين وخلق الفتنة. إلا أن كل ذلك تنقصه أدلة واضحة ومحددة تثبت هذا التآمر أو المخطط للتفتيت واثارة النعرات الطائفية... كيف ترى هذه الاشكالية؟**

– في قضية الأمن السياسي يصعب اقامة الدليل ولذلك فإن القدرة على التصور والتحليل في أحيان كثيرة تكون عملية مهمة لنصل إلى أقرب التصورات للحقيقة.. تلك نقطة مبدئية.. ثانيا وللاجابة على التساؤل الرئيسي أؤكد ان المتابعة الأمنية طوال ٣٠ عاما اشارت بوضوح إلى وجود أجهزة أمن عالمية تسعى دائما لتعميق الاضطرابات الأمنية ليس في مصر وحدها بل في الوطن العربي بأكمله.. وقتها اعتمدت هذه الاجهزة على ما أسمته الخلافات بين الأديان ثم استخدمت بعد ذلك مبدأ إثارة الخلافات داخل الدين الواحد بين «سنة وشيعة» للمسلمين أو بين الطوائف المسيحية.

وسأضرب مثلا يدل على وجود هذا المخطط المبكر للفتنة.. فقد رصدنا عام ١٩٦٧ مؤامرة بهذا الشكل وهي عبارة عن أحد التقارير الموجودة باحدى السفارات الأجنبية في بيروت يتحدث عن ضرورة اثارة النعرات في لبنان ومصر والسودان.. في لبنان مثلا كانت الأوضاع شبه مهيئة لذلك بسبب التركيبة المتشابكة.. وفهمنا ما يراد لمصر نظرا لدورها ولكننا لم نفهم وقتها لماذا السودان؟ وهو ما نفهمه بوضوح الآن!

وهكذا فالعملية تتم عبر عدة مراحل من ضرب المسلمين من الخارج ثم –وهذا هو الاخطر– ضرب الإسلام من الداخل والمشكلة ان بعض المسلمين لايدركون انهم ينفذون مخططا أجنبيا أو لخدمة أجهزة معادية.

● **هل يمكن ان تقدم لنا أدلة أكثر توضح حقيقة وجود أيد خارجية للعبث في الجسد المصري أو العربي؟**

– الأدلة على ذلك كثيرة.. وأخطرها من وجهة نظري انه ليس مصادفة أن جميع حوادث العنف أو المنظمات والتشكيلات التي تعتمد احداث الفتنة وجد عند تحليلها «عامل مشترك أعظم» وبدون الدخول في تفاصيل.. وجود جنسية واحدة في نشأة أو تكوين هذه المنظمات والمشاركة في اعمالها الاجرامية.. «هذه الجنسية أو المواطنون المنتمون لها» امكن اختراقهم من قبل دولة معادية لايهمها اطلاقا وجود استقرار في المنطقة وتسعى لتقسيم وتفتيت المنطقة.

ثانيا من يلاحظ الامكانيات المادية التي يعمل بها هؤلاء المتطرفون يجد انها ليست امكانات أفراد بل أجهزة مخابرات كبرى.. كيف لا نلاحظ مئات الملايين من الدولارات التي يتم صرفها عربيا وإسلاميا؟ ثم كيف ينجحون في طباعة الكتب الفاخرة وكلها تصب في اتجاه واحد وبأسعار زهيدة للغاية رغم ارتفاع أسعار الورق والكتب بصورة ملحوظة؟ ثم وهذا هو الاهم كيف يحصلون على مختلف أنواع الأسلحة بمثل هذه السهولة بالاضافة إلى أن أجهزة الأمن المصرية والعربية رصدت في مرات كثيرة وجود علاقات مشبوهة تثبت عمالة بعض عناصر هذه المنظمات لدول وأجهزة معادية لاستقرار المنطقة.

الأصابع الأجنبية

● **إذا طبقنا «التحليل السابق» حول علاقة الداخل بالخارج أو العكس كيف يمكن فهم مايحدث داخل مصر التي تعيش حاليا قمة هذه الأحداث؟**

– بعض التيارات الإسلامية وقادتها يعتمدون – لكي يحققوا أهدافهم– على تنفيذ مخطط اقتصادي ضخم عن طريق مشروعات اقتصادية ضخمة ومختلفة من بينها البنوك ونفاجأ ان وراء تنفيذ هذه المخططات أصابع أجنبية تحاول جاهدة التسلل إلى الحركة الإسلامية لتخريبها وتوجيهها إلى الوجهة التي يريدونها.

ما أريد ان أؤكده ان الاصابع الأجنبية ليست بعيدة عن كل الأحداث التي نشهدها حاليا، وفي أكبر عملية تهريب نقد أجنبي شهدتها مصر عام ١٩٧٣ وتم استخدام الحقائب الدبلوماسية عن طريق عملاء أجانب وبمراجعة الاسماء وقتها فوجئنا بوجود جنسيات مختلفة منها عناصر إسلامية محترمة جدا تم استقطابها لهذا العمل المدمر بطريق أو بأخر.

● **إذا وافقنا على هذا التحليل ..فإن سؤالا مهما يقفز إلى الذهن وهو ألا تدرك الجماعات الدينية العربية وخاصة في مصر انها تنفذ مخططا أجنبيا نتيجته النهائية تصب في غير صالح المسلمين عموما؟**

– بالنسبة للقاعدة العريضة من هذه الجماعات مغرر بها ولكن قيادتها لايمكن ان نعفيها من المسئولية فهم يرتكبون مغالطات واضحة في تفسير الفقه الإسلامي، وجزء كبير من هذه القيادات ينفذ هذا المخطط دون أن يدري.. فالكتب التي تحوي أفكار التكفير تنتشر بصورة غير عادية ومجانا أحيانا.. الشباب بصفة عامة– والمنضم لهذه الجماعات بصفة خاصة وفي ظل المناخ السائد حاليا وفقدان الأمل في الغد– يستهويه البحث عن المجهول.. هذه الكتب تحقق له هذا الأمل المجهول سواء بتحقيق الأفكار التي ينادون بها أو الاستشهاد والجنة.. هؤلاء الشباب يعتقدون يقينا انهم على صواب وحق.. أما القيادات فانها تسعى للمغالطة لأسباب غالبيتها شخصية مثل المجد الادبي أو المنفعة المادية والبحث عن الزعامة دون أن تعي حقيقة انهم ينفذون مخططا جهنميا نتيجته الوحيدة في غير صالح المسلمين في



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٢

التحليل النهائي.

الفريضة النبيلة

● من الأشياء التى تتردد كثيرا أيضا وجود تنسيق شامل وتعاون مستمر بين معظم التنظيمات الدينية على المستوى العربي والإسلامي وأحيانا الدولى.. ما مدى صحة هذا الافتراض الذى يتعزز بما يحدث فى الجزائر والسودان وتونس ثم مصر؟

– معظم الجماعات التى تعتنق ما يسمى بالايديولوجية الإسلامية وتتخذ الإسلام ستاراً نشأت أواخر العشرينات وهى المرحلة التى أسميها بمرحلة (ضرب الإسلام من داخله).. هذه الجماعات تربطها حركة فكرية واحدة واسلوب واحد. والابرز فى كل هذه الجماعات هو (جماعة الاخوان المسلمين) وحزب التحرير الإسلامى. ورغم ان جماعة الاخوان بدأت محلية إلا أنها انتهت لتصبح عربية وإسلامية وهناك علاقة بيولوجية بين هذه الجماعات. فجماعة الاخوان هى الوحيدة التى لها تنظيمات دولية بعدما اتفقوا على انشاء التنظيم الدولى للاخوان المسلمين عن طريق اجتماع مكتب الارشاد والهيئات التأسيسية للجماعات المختلفة فى البلدان العربية والإسلامية لرسم سياسات عامة لموسم كامل. والآن فإن التنظيمات الأخرى التى نبعت من الاخوان تسعى لايجاد علاقة تنظيمية خارج مصر بدفع عناصر مصرية لبعض البلدان العربية والإسلامية.. وهم فى

• حوار : عماد الدين حسين

اطار تعاونهم وتنسيقهم يتركون للتيارات حرية الحركة حسب الظروف المحلية لكل قطر مع وجود سياسات عامة تجمعهم معها لانهم يؤمنون بافكار واحدة.

● فى مصر والعديد من البلدان العربية «حالة مكثفة» من الصدام بين الشرطة وقوات الأمن من جهة ومن يطلق عليهم «الاصوليون» أو المتطرفون دينيا.. كيف تصف ما يحدث؟

– جوهر الأزمة من وجهة نظرى يرجع إلى أزمة الفكر التى يعانيها المجتمع الإسلامى بصفة عامة والعربى بصفة خاصة.. ثم عدم وجود اسلوب علمى للمواجهة الشاملة لهذه الأزمة «شبه المستحكمة»... ترتب على ذلك «نماء» ظاهرة التطرف وانتشارها فى معظم الاقطار العربية والإسلامية.. وفى اطار الانكماش الاقتصادى العالمى والذى تظهر اثاره بوضوح فى البلدان النامية «التى ننتمى لها» فإن العنف أصبح هو السمة الاساسية لتحقيق أهداف هؤلاء الناس الذين يعتقدون فى أمور كثيرة وأفكار ومعتقدات متعددة تخالف اعتقاد غالبية المواطنين.

مواجهة الأزمة

● نعود إلى الوضع الداخلى فى مصر.. من وجهة نظركم كيف يمكن للحكومة مواجهة مايحدث حاليا خاصة فى صعيد مصر؟

– المشكلة تتعلق بجوانب مختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية ودينية ومن وجهة نظرى فالجانب الفكرى تبدو له الغلبة هنا ولذلك لابد من سياسة عامة للدولة بمختلف مؤسساتها وان نضمن تنفيذ هذه الخطة بأسلوب علمى يحقق اهدافها بنسبة ١٠٠٪.. علينا بإيجاد جهة تكون مسئولة عن وضع خطة تتحمل التنفيذ ونستعين بكل من له خبرة لمواجهة هذه الأزمة . بدون ذلك سوف تظل الأحوال على ماهى عليه.

● ماهو دور مختلف المؤسسات خاصة وان اسلوب القوافل الدينية لايبدو انه حقق ما كان مطلوبا منه أو متصورا له؟

– بأمانة شديدة إذا كان الأزهر أو وزارة الأوقاف لهما دور مهم فى هذه الخطة التى ينبغى تنفيذها بسرعة، فإن الدعاة الموجودين «ليسوا على المستوى» ولايملكون القدرة على مواجهة فكر المتطرفين.. وحتى هذه اللحظة– وكرجل له خبرة أمنية– مازلت أعتقد ان الحوار الفكرى يعتبر أحد الركائز الاساسية لمواجهة الظاهرة.. ولكن أى حوار اقصد؟ المؤسسات الدينية ينبغى عليها ان تعد العلماء القادرين على الرد على هذه الافكار المتطرفة استناداً إلى فهم صحيح للإسلام.. أضيف ان بعض الدعاة اليوم ليس لديهم العلم والمعرفة والحجج المقنعة للرد على المتطرفين.. وإذا استمر الحال كذلك فإما ان يتخذ هؤلاء موقفا سلبيا مما يحدث أو يسايرون هؤلاء المتطرفين لإنهم الاقوى حجة.. وفى الحالتين فالنتيجة سيئة.. المطلوب من الأزهر ان يطور دعاته للرد على هذه الافكار التى لم تظهر إلا فى أواخر الستينات وتحديدا بدءاً من ١٩٦٥ واقترح مثلا ان يحدث تنسيق واضح ومستمر بين المؤسسات الدينية العربية والإسلامية فى الدول التى تعانى من هذه الظاهرة.. التعاون كما افهمه يأتى عبر عملية اجتهاد مكثفة كما كان يحدث فى الماضى ونصل إلى أفكار شبه متفقة تريح الناس والمواطنين من جهة وتستطيع ان تواجه الافكار المتطرفة التى وجدت الساحة خالية امامها فعبثت بكل شىء.

التربة ممهدة

● وماذا عن دور الأحزاب السياسية– والتى من المفترض ان يكون لها اسهام حقيقى– فى التصدى لهذه الأفكار؟

– واجب الاحزاب والقوى السياسية جذب المواطنين خاصة الشباب بالبرامج والاساليب المختلفة والتى تجعلهم ينخرطون فى انشطة متعددة تعمل جميعها بغض النظر عن تبايتها على تقدم المجتمع ورقيه.. أيضا تربية الشباب ودفعه بتوجهات وطنية عربية إسلامية تربطه بقضايا وهموم أمته وتبصره بالمشاكل وحجمها وكيفية حلها.. إذا تم ذلك فلن يجد الشباب حالة الفراغ التى يعيشونها.

● ولكن الأحزاب تقول إن الحكومة هى المسئولة عن شل فاعليتها فى مكافحة التطرف والعديد من القضايا؟

– لسنا هنا بصدد من هو المسئول الآن عما وصلنا إليه فنحن نعيش أزمة حقيقية ينبغى على كل وطنى ان يعمل لكى نتجاوزها فالقضية يخطىء من يظن انها بين الحكومة والأمن وبين المتطرفين.. حقيقة القضية بين من يحاول ان يبنى ويتقدم وبين تيارات تعيدنا لعصور الظلام وتقديرى ان من يريد العمل



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٥ يوليو ١٩٩٢

لن يقف مهما واجهه شيء مادامت قد حسنت نواياه.

أخطاء الجميع

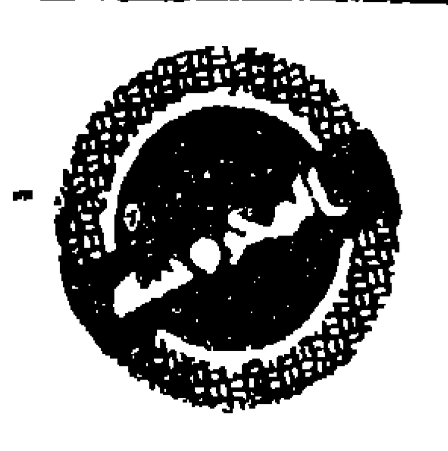
● تحدثت عن مسئوليات الحكومة باجهزتها المختلفة وكذلك الأحزاب ووسائل الاعلام.. ماذا عن أجهزة الأمن.. هل تتحمل بمفردها عبء المواجهة.. أيضا ألا ترى انها ارتكبت مثل كثير من المؤسسات اخطاء كثيرة من خلال معالجتها لقضية التطرف؟

– بداية فمهمة الأمن هي اقرار الامن.. في اي منطقة حتى تسمح الظروف لباقي المؤسسات بممارسة دورها في ارساء الاستقرار ومعالجة الاخطاء وتحقيق النجاح.. وحتى لانظلم احدا فإن اقرار الأمن ليس مشكلة.. «المشكلة» الحقيقية هي ان نعتمد عليه فقط في كل شيء.. اكرر فالسيطرة الأمنية سهلة جدا ولكن إذا لم يتبعها مخطط عام أو مشروع شامل تنفذه الدولة بمختلف اجهزتها فإن كل الاجراءات التي ينجزها الأمن او يتخذها تصبح مؤقتة ويعود الاضطراب مرة اخرى وهنا تبرز اهمية تكامل المعالجة لتصبح شاملة... ومانشهده حاليا هو أننا تركنا الامن يتحمل بمفرده امكانية المواجهة مع قوى تسعى للتدمير وفي ظل ظروف تعوقه عن تحقيق رسالته على الوجه الاكمل... وفي هذا الاطار لابد من دعم أجهزة الأمن ماديا وبشريا وتكنولوجيا.

ومانسميه باخطاء اجهزة الامن اراه من جهتي مقومات فالأمن مثلا مهدد دائما بارتكاب مخالفات وفظائع او عدم وجود مناخ يسمح بتحقيق رسالته.. والنقطة التي علينا تداركها في أجهزة الامن هي عدم ظهور العدد الكافي من الكوادر المدربة خاصة في مجال الامن السياسي.. هذا الكادر يحتاج لمجهود شاق حتى يصبح مؤهلا للتعامل مع كل الاحداث والتنظيمات.

● من وجهة نظر امنية.. كيف تفسر أسلوب المتطرفين في عمليات القتل حتى بدون وجود سبب مقنع لهذه الجرائم؟

– تقديري الشخصي ان الجماعات المتطرفة تهدف حاليا لغرض اساسي وهو تفجير الوضع باكمله لتصبح المسالة عبارة عن فوضى شاملة تتيح لهم تحقيق اهدافهم.. ولكي يحققوا هذه الفتنة يقومون بارتكاب عمليات إرهابية ضد الجميع ومنهم المسيحيون وبالتالي تحدث الفتنة فعلا وكذلك التناحر بين الجميع.. بعد ذلك وعن طريق ضرب الخصوم تنشغل الحكومة وتصبح المواجهة بين المسلمين والمسيحيين مثلا وليست بين المجتمع باكمله وعناصر التطرف.. فالتيارات الدينية المتطرفة تريد احراج الحكومة وتازيم الاوضاع بعملياتها ضد الخصوم وعلينا جميعا ان نتنبه لهذه (الحلقة الخبيثة) والا ندعهم يحققون اهدافهم.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٢

تأملات مصرية : الإرهابيون .. أجنحة الأخوان المسلمين !؟

علي الدالي

التواجد غير الشرعى لجماعة الاخوان المسلمين بيننا نحن المصريين حتى الان ونشاط هذه الجماعات العلنى والمستور حتى الان معناه ان عملية تفريخ جماعات ارهابية باسم الدين مستمرة ولن تتوقف وإذا أردنا القضاء على الارهاب واقتلاعه من جذوره إذا أردنا القضاء على هذا الوباء الرهيب الذى يجتاح عقول شباب مصر فيتحول الواحد منهم إلى قنبلة مبرمجة تنفجر بأمر الامير الوغد فيجب ان تسلط الاضواء بقوة وبأمانة ولاأقول شجاعة على جماعة الاخوان المسلمين فى كل مكان يتواجدون فيه ثم علينا كشف حقيقتهم على الدوام أمام هذا الجيل التعس ..

ان كل الجماعات المتطرفة ماهى إلا أجنحة للاخوان المسلمين كما يؤكد التاريخ .

فهذه الجماعة لها تعاليم من وضع مؤسس الارهاب وصانع كارثة الخلاف باسم الدين المرشد العام للجماعة ومؤسس الجماعة حسن البنا فهو الذى أقام التنظيم السرى لجماعة الاخوان المسلمين فى الأربعينات بعد أن شكل الكتائب المسلحة وجهزها بالتدريب العسكرى لقلب نظام الحكم وأعد لها البرنامج السياسى ولاأقول الدينى فليس حسن البنا من علماء الدين ولا هو من المجددين فى الاسلام وليس له فكر حضارى يتفق مع التنوير الاسلامى بل ان حسن البنا مؤسس جماعة الاخوان ليس له كتاب فى الفكر الاسلامى له قيمة أو متداول بين سكان مصر مثل كتب الدكتور هيكل أو الامام محمد عبده أو الكواكبى أو جمال الدين الأفغانى وحسن البنا كان يعتمد فى دعوته لقلب نظام الحكم باسم الدين على التهييج السياسى وإثارة النعرة الدينية ثم على جهل الجماهير بأصول الدين وخاصة الشباب الذين كان حسن البنا يتصيدهم وهم فى الخامسة عشرة من أعمارهم مثل عبدالمجيد حسن قاتل النقراشى باشا رئيس وزراء مصر ومثل زينهم قاتل القاضى الخازندار !!

كان حسن البنا قد أسس بالفعل نظاما إرهابيا متكاملا يملك المخطط والسلاح والمجندين الصغار وانشأ حسن البنا جهازا للمخابرات يعمل داخل مصر وخارجها ويصف قطب الاخوان أحمد عادل كمال هذا الجهاز فيقول :

«كان يتبع التنظيم السرى للاخوان جهاز خاص للمخابرات انشىء قبل التنظيم السرى ومهمة هذا الجهاز هى أن تكون جماعة الاخوان على علم بمايجرى فى مصر على الصعيد السياسى واستطاع الاخوان من خلال جهاز المخابرات اختراق الاحزاب السياسية فى مصر – مثلا – استطاع عضو الجهاز الأخ أسعد السيد احمد الانضمام إلى حزب مصر الفتاة حتى وصل إلى الحرس الحديدى الذى انشأه احمد حسين زعيم الحزب كحرس خاص له .

ويشاء القدر أن يكشف عن حقيقة الاخوان المسلمين وجهازهم السرى الذى قام بنسف محلات شارع فؤاد ومطابع شركة الاعلانات الشرقية (قتل فى الحادث ٢٢ عاملا وموظفا مسلماً) والصدفة وحدها هى التى كشفت عن كل أسرار الاخوان المسلمين واسقطت القناع عن وجه حسن البنا مؤسس فن الارهاب .

وكيف كان ذلك ؟!

أنقل القصة كاملة من مذكرات قطب الاخوان أحمد عادل كمال والمنشورة فى كتاب صدر للارهابى السابق عام ١٩٨٦ ماذا يقول الارهابى احمد عادل كمال عن عملية كشف أسرار الاخوان ؟!

والكتاب بعنوان « النقط فوق الحروف الاخوان المسلمون والنظام الخاص» .

يقول فى ص١٩٣ : «مجموعات النظام السرى الخاص للاخوان كانت تتلقى دروسا عن مختلف أنواع الأسلحة المسدسات والقنابل اليدوية والمتفجرات والتوصيلات الكهربائية وكانت هناك رسائل ومطبوعات خاصة بهذه الدروس هذا فضلا عن التقارير التى كان يضعها الاخوان هذه الأوراق كانت فى حاجة لمكان تحفظ فيه ووضعناها فى شقة بحى الدمرداش ثم رئى التخلص من الشقة وصدرت إلى الأوامر بنقل محتويات الشقة إلى مكان آخر ووضعنا كل محتويات الشقة من أوراق خاصة وسرية وأسلحة ومتفجرات فى سيارة جيب وكانت حمولة فوق طاقتها .. غير أن السيارة توقفت فى الشارع ورآنا أحد المخبرين وانطلقنا هاربين وهنا مر أمامنا الأخ مصطفى مشهور أحد المسئولين الخمسة عن التنظيم السرى المسلح للأخوان وكان مصطفى مشهور يحمل حقيبة



جلدية بها مجموعة خطيرة من الأوراق الخاصة بالتنظيم المسلح .. وتصايح به الناس انه الشخص الذى هرب من السيارة الجيب المحملة بالسلاح .. وأحاط به الناس وقبضوا على مصطفى مشهور وعلينا .

وقد ضبطت فى أوكار الاخوان المسلمين فى هذه القضية مقادير هائلة من القنابل اليدوية والفسفورية والجلجنايت والأسلحة النارية والأسلحة البيضاء .

كانت الأوراق التى ضبطت فى السيارة الجيب تحتوى على مخطط متكامل للاستيلاء على الحكم بالقوة من الذى وضع هذا التخطيط ؟!

ليس غير المسئول عن الجماعة ومرشدها ومؤسسها والأب الروحى للأعضاء حسن البنا .

●● وفى هذه الأوراق الهامة نقرأ التعاليم التى وضعها حسن البنا لجنوده .. !!

وهى وصايا عشر يلتزم بها كل إرهابى من الاخوان المسلمين بل ومن أعضاء الجماعات التى جاءت بعد خمسين عاما من ظهور الاخوان فالمنهج والمخطط واحد .. وأمير الجماعة نظام من وضع حسن البنا وليس من وضع تنظيم الجهاد .. ماذا تقول الوصايا العشر ؟!

- على الارهابى أو - الأخ - عضو الجهاز المسلح عندما يكلف بمهمة أن يتأكد من أنه لايحمل أوراقا بها أسماء أو عناوين وكذلك عليه أن يطهر منزله من أى شىء يدل على أنه مشارك فى هذه العملية المكلف بها وعليه أن يفكر فى طريق الهرب مثلما يفكر فى طريقة الهجوم ويلتزم باتزان الأعصاب ولا يسمح لنفسه بالوقوع بين أيدى أعدائه بل عليه أن يستعمل كل الطرق ومنها القتل لكى يهرب !!!

وفى حالة القبض على العضو عليه الانكار وإذا سئل عن انتمائه للاخوان عليه إنكار ذلك بشدة وإذا ووجه بدليل على هذا الانتماء عليه أن يقول انه تركهم منذ زمن بعيد لأنهم غير عمليين وانه قام بهذه الجريمة (القتل أو النسف) لأن الوطنية تقتضى ذلك .

● ● ●

●● وضبطت بالسيارة الجيب ورقة مطبوعة توزع على جميع أعضاء الجماعة فى المدن والقرى تؤكد منهج الارهاب باسم الدين الذى يتبع الآن بين الجماعات المسماة بالاسلامية .. تقول الورقة :

«علينا أن لانتردد فى اغتيال أعداء الاسلام وهذه الجماعة - جماعة الاخوان المسلمين - يجب تأييدها على كل وطنى وكل متخاذل عنها قاعد عن نصرتها فهو مقصر فى أمر الله ومن يناوئها أو يناهضها ويعمل على إخفات صوتها من المسلمين أو غير المسلمين فهو بلاشك مناهض لجماعة المجاهدين ويعامل معاملة العدو ولاتردد أبداً فى الحكم بأن مثل هذا الخارج عن المجاهدين مهدر الدم وأن قاتله مثاب على مافعله بأعظم مايثاب به المجاهدون عند الله » .

وفى ورقة أخرى ضبطت بالسيارة الجيب عام ١٩٤٨ موجهة لأعضاء التنظيم للاخوان المسلمين : «أن القتل وإن كان يعتبر جريمة فى الأحوال المدنية إلا أن له مايبرره من ناحية العقيدة وفى هذه الحالة يفقد القتل صفة الجريمة وينقلب واجبا على الانسان إن لم يقم به كان مجرما فى حق عقيدته » .

● ● ●

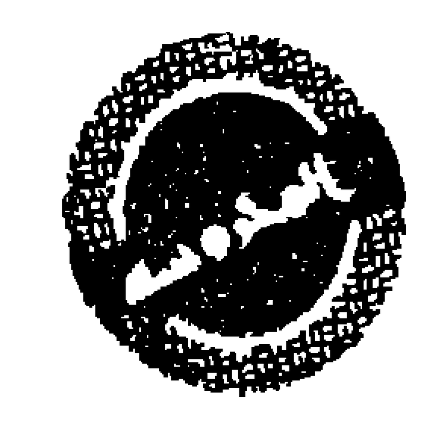
وفى خطاب للزعيم الشهيد محمد أنور السادات يوم ١٤ سبتمبر عام ١٩٨١ قال عن الجماعات الاسلامية انها امتداد للنظام السرى لجماعة الاخوان المسلمين وجناح من أجنحته .

وقد صدق الشهيد العظيم ..

نرى مثلاً أن نظام «الأمير» الذى تأخذ به الجماعات المتطرفة الآن تنظيم الجهاد هو نظام من وضع جماعة الاخوان المسلمين وطبق بالفعل وأخذ به أعضاء الجماعة فى الأربعينات وفى أوراق السيارة الجيب المضبوطة عام ١٩٤٨ ضبطت أوراق مطبوعة تحت عنوان «قانون التكوين» وقام بوضع القانون حسن البنا .. ماذا يقول القانون الاجرامى الدموى: يؤكد أن جماعة الاخوان المسلمين تقوم على أساس تنظيم هيئة سرية وتتكون الهيئة من قيادة (أركان وجنود وهيئة القيادة مكونة من عشرة أشخاص ومهمتها دراسة الخطط التى تضعها هيئة الأركان ثم يصل بنا قانون التكوين هذا إلى اللائحة الداخلية وفيها شرح لمهمة «أمير الجماعة » وقد أعطى قانون التكوين لأمير الجماعة حق الطاعة التامة على جميع أفراد جماعته فى كل الشئون وله حق توقيع العقوبات الأدبية والمادية وإذا وقع خطأ أو إهمال من أحد أعضاء المجموعة عهد إلى الأمير بالتحقيق معه وعهد إلى الأمير بتدريب الجماعة وتوجيهها طبقا للنظام المكلف به وعليه أن يقدم تقريرا شهريا عن ذلك .. » .

سأل شاب من فريق الجوالة التابع لجماعة الاخوان سأل المرشد العام حسن البنا ماالذى دعاه أى المرشد العام إلى تكوين فرق الجوالة بهذا العدد الهائل . فأجابه حسن البنا :

- ليس إعداد فرق الجوالة غريبا على الاخوان المسلمين فقد كان رسول الله يجهز الكتائب ويكون الفرق ويعد الأمة للجهاد .



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ يوليو ١٩٩٢

جماعات "العنف الاسلامي" في مصر (١ من ٣)

تشجيع التيارات ايديولوجياً ورفض الاعتراف بها سياسياً

هالة مصطفى *

■ لا شك ان حوادث العنف المتتالية التي تشهدها مصر في الآونة الاخيرة من قبل بعض جماعات «الاسلام السياسي» تكشف عن عمق التحدي الذي تمثله هذه الجماعات للدولة والمجتمع. والمتتبع لظاهرة العنف في مصر خلال العقدين الماضيين اي منذ السبعينات والى الآن لا بد ان يلاحظ استمرار الظاهرة على رغم سكونها النسبي في بعض الاحيان. اذ اصبحت تشكل نوعاً من العنف المنظم الذي تتسع دائرته لتشمل الجانبين السياسي والاجتماعي معها والذي يعمل في النهاية على النيل من هيبة الدولة وهز عوامل الاستقرار فيها على المدى الطويل.

شهدت مصر منذ حادث اغتيال الرئيس السابق محمد انور السادات في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١ على ايدي تنظيم «الجهاد الاسلامي» ما يزيد على ٦٠ حادث عنف قامت بها الجماعات الاسلامية الخارجة عن الاطار الرسمي لجماعة الاخوان المسلمين، وبدأت هذه الحوادث بالتركيز على عمليات الاغتيال للرموز السياسية في الدولة بدءاً بحادث اغتيال الرئيس السادات في ١٩٨١ مروراً بمحاولة اغتيال كل من وزراء الداخلية السابقين حسن ابو باشا والنبوي اسماعيل في ١٩٨٧ وزكي بدر في ١٩٨٩، ثم اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق في ١٩٩٠ ناهيك عن حوادث القتل المتبادلة بين اعضاء هذه الجماعات وافراد جهاز الامن بشكل تكراري.

وامتدت عمليات الاغتيال لتشمل بعض الرموز الفكرية في الدولة، فحاولت اغتيال الكاتب الصحافي مكرم محمد احمد في ١٩٨٧، ثم اغتالت الدكتور فرج فوده في حزيران (يونيو) ١٩٩٢. ولم يكن بعض الرموز الدينية بعيداً ايضاً عن ممارسة العنف ضده فكان اغتيال الشيخ حسين الذهبي وزير الاوقاف السابق في ١٩٧٧ على يد احدى هذه الجماعات.

على الصعيد الاجتماعي توالت احداث العنف التي تندرج تحت محاولات تغيير بعض اوجه السلوك الاجتماعي السائد عن طريق القوة. وتمثل ذلك في الجامعات تحديداً، اذ تتكرر المحاولات للفصل بين الطلبة والطالبات من قبل هذه الجماعات ومنع اقامة اي انشطة فنية لها، وبخاصة في محافظات الصعيد حيث يزداد نشاط الجماعات الاسلامية ويتكثف وجودها، فضلاً عن الاعتداءات المتتالية على العديد من محلات الخمور ومنع تداولها في هذه المحافظات.

وفي الاطار الاجتماعي شهدت مصر العشرات من حوادث «الفتنة الطائفية» التي تتمثل بالاشتباكات العنيفة بين اعضاء هذه الجماعات وبعض العناصر المسيحية فضلاً عن حوادث الاعتداء على الكنائس.

وتكثفت هذه الحوادث منذ النصف الثاني من الثمانينات خصوصاً في صعيد مصر في محافظات الفيوم وسوهاج والمنيا واسيوط وكانت ابرزها حوادث قرية ابو قرقاص في محافظة المنيا في ١٩٩٠ ثم احداث قرية صنبو في محافظة اسيوط طوال الاشهر الماضية التي اسفرت عن تدخل عنيف من قبل اجهزة الامن.

واذا كانت هذه بعض الملامح العامة لظاهرة «العنف الديني» التي تجتاح مصر منذ فترة ليست بالقصيرة، فان محاولة فهم او تفسير هذه الظاهرة لا يمكن ان تتم بمعزل عن المحيط السياسي والاجتماعي والثقافي الذي تطورت من خلاله وارتبط الى حد كبير بالمرحلة السياسية والاجتماعية التي مرت بها مصر في السبعينات وهو العقد الذي شهد ميلاد ابرز جماعة اسلامية منظمة خارج نطاق الاخوان المسلمين.

مرحلة السبعينات

تعد مرحلة السبعينات بما صاحبها من تغييرات مهمة على مستوى النظام السياسي من اهم نقاط التحول في الحياة السياسية المصرية التي قد تساعد على فهم التطور السياسي للقوى الاسلامية ومن ضمنها جماعات العنف. ولا شك ان الظروف التي احاطت في السبعينات بعملية التحول التي قادها النظام السياسي آنذاك من التنظيم السياسي الواحد الذي ساد حقبة الستينات الى التعددية الحزبية قد لعبت دوراً مهماً في تحديد قواعد الممارسة السياسية للتجربة الجديدة وفي تشكيل خريطة القوى السياسية بها والتي افسح فيها النظام مساحة واسعة لنمو القوى الدينية في المجتمع على حساب بقية القوى السياسية.

وارتبطت هذه السياسة بازمة الشرعية التي واجهها نظام السادات في بدايات عهده وعدم قدرته على الاعتماد على مصدر الزعامة «الكاريزمية» التي اعتمد عليها سلفه. ولان هذا النظام مثله مثل النظم السلطوية في العالم الثالث تعوزه القوة المؤسسية والايديولوجية المتماسكة التي تجعل النظام قادرا على توليد مصادر شرعيته من خلال رفع درجة ادائه وانجازه في المجالات المختلفة كان من الطبيعي ان يلجأ الى الاعتماد على مصادر للشرعية تميل الى المصادر التقليدية واهمها الدين، وهو ما جعل «الاسلام» في كثير من الاحيان مصدرا اساسيا للشرعية في المجتمع سواء لاضفاء الشرعية على النظام او للتعبير عن المعارضة.

وفي هذا الاطار يمكن تفسير سياسة السادات تجاه القوى الدينية وقد اعتبرها احدى الركائز الاساسية في استراتيجيته لتدعيم مركزه ضد منافسيه من القوى اليسارية والناصرية التي مثّلت بقايا النظام القديم ووسيلة مهمة لتدعيم مركزه في عملية الصراع على السلطة السياسية. وتدعّمت هذه السياسة بالتغييرات الدستورية المهمة التي قادها السادات والتي جعلت الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع في دستور ١٩٧١ الدائم.

هكذا بدات عملية التحول «الديموقراطي» التي قادها نظام السبعينات باعطاء مساحة اكبر للاتجاه الديني في الحياة السياسية. وفي المقابل لم تكن السياسة نفسها تسمح للقوى السياسية المعبرة عنه بالتحول الى حزب سياسي معارض للنظام حتى لا تؤثر على مصدر الشرعية الذي ارتكز عليه. ومن هنا جاءت الصيغة السياسية التعددية التي اقرها النظام باصداره قانون الاحزاب في ١٩٧٧ خالية من تمثيل القوى السياسية الاسلامية فاقتصرت على احزاب ثلاثة تمثل اليمين والوسط واليسار وهو ما ادى الى تقوية عوامل التناقض بين النظام من جهة والقوى الاسلامية الصاعدة من جهة اخرى سواء تلك التي عملت بشكل علني (الاخوان المسلمين) او تلك التي نشطت تحت الارض (جماعات العنف الاسلامي).

وبدات عوامل الصراع بين الجانبين تتشكل حول شرعية التحدث باسم «الاسلام» وانعكس ذلك على كل سياسات الدولة وفي مختلف المجالات وبخاصة الاعلامية منها التي تلعب الدور الاول في تشكيل الوعي الجماهيري. واذا كانت هذه الاستراتيجية من قبل الدولة قصد بها سحب البساط من تحت اقدام المعارضة الدينية الا انها أدت على العكس الى تغليب العوامل الدينية على الصراع السياسي في المجتمع بل والى توسيع القاعدة التي يمكن ان تعمل عليها القوى الاسلامية. وهو ما خلق حال استقطاب حادة بين النظام من جهة وبين هذه القوى السياسية من جهة أخرى ترافق مع تغييب النظام لدور القوى الأخرى وخصوصا الليبرالية منها. ولذلك على رغم ان الشهور الاخيرة لحكم السادات شهدت مواجهات بين النظام وكل القوى السياسية المعارضة الا ان القوى الاسلامية كانت هي الاكثر عنفا في مواجهته الى ان تم اغتياله في ١٩٨١ على يد القوى نفسها، الامر الذي عرّض التجربة الديموقراطية في مصر لأزمتها المعروفة.

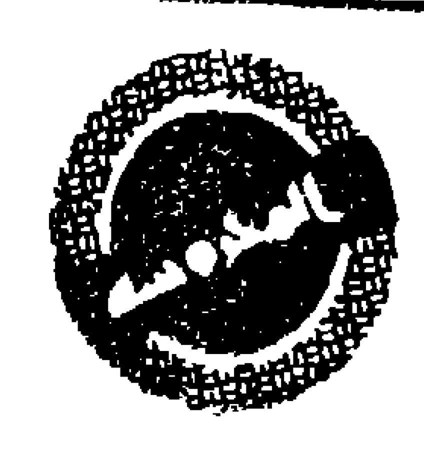
استراتيجية الثمانينات

سعى النظام الجديد خروجا من هذه الازمة الى تحقيق قدر اكبر من الانفراج السياسي باعادة ادماج القوى السياسية التي استبعدها العهد السابق في العملية الديموقراطية بما فيها القوى الاسلامية، ولكنه فرّق بشكل اساسي بين تلك التي اعتبرت «معتدلة» كالاخوان المسلمين وتلك التي اعتبرها «متشددة» اي جماعات العنف الاسلامي. ويذكر ان هذه التفرقة لا تنطبق على الهدف النهائي الذي تسعى له القوتان وهو اقامة الدولة الاسلامية وانما تسري فقط على الاستراتيجية الحركية لكل منهما في المرحلة الراهنة. فالاخوان قبلوا العمل السياسي من خلال القنوات الشرعية للنظام اما الجماعات الاخرى فرفضت التعامل مع النظام وبالتالي اتخذت من العنف وسيلة اساسية للتغيير.

واستنادا الى هذه التفرقة سعى النظام الى تهميش القوى الاخيرة من جماعات العنف من العملية السياسية وربما يعود ذلك لاعتبارين، الاول: انها القوى التي تشكل تحديا مباشرا للاستقرار السياسي والاجتماعي، والآخر: ان هذه القوى نفسها ترفض فكريا وسلوكيا التعامل مع النظام من خلال الادوات السياسية الموجودة. واعتمد النظام في المقابل على القوى الاولى، اي الاخوان، لادماجهم في العملية السياسية في محاولة لاحتواء هذا النوع من المعارضة. ولكن هذا الادماج كان مشروطا بعدم السماح لهم بحق التنظيم السياسي المستقل. وفي ظل هذه الاستراتيجية اعطى للاخوان الضوء الاخضر للاشتراك في الحياة الحزبية والبرلمانية وتمثل ذلك عمليا في نزول نواب الاخوان على قائمة واحدة مع الاحزاب السياسية الموجودة، وهو الامر الذي ترتب عليه تمثيلهم في مجلس الشعب مرة في ١٩٨٤ تحت مظلة حزب الوفد (عشرة نواب) ومرة اخرى من خلال «التحالف الاسلامي» الذي ضم الاخوان وحزبي العمل والاحرار في ١٩٨٧ ليشكلوا اكبر كتلة برلمانية معارضة آنذاك (٣٤ نائبا).

ولعل الشروط التي حكمت العملية الديموقراطية التي جرت للمرة الاولى وفق قانون القائمة النسبية الذي وضع في ١٩٨٤ واشترط لتمثيل اي حزب في البرلمان حصوله على نسبة ثمانية في المئة من الاصوات على مستوى الجمهورية هي التي افسحت المكان للوجود السياسي للاخوان اذ عملت الاحزاب الأخرى بشكل براغماتي على التنسيق معهم اثناء العملية الانتخابية لكسب مزيد من الاصوات وتامين النسبة المطلوبة. وربما زاد من هذا الدافع ضعف هذه الاحزاب ذاتها.

فالشروط السياسية والقانونية التي تطورت في ظلها تجربة التعدد الحزبي في مصر كان لها اثر مهم على محدودية الاحزاب السياسية وفعاليتها فضلا عن عجزها في تاسيس قواعد جماهيرية او تقديم افكار ورؤى جديدة الامر الذي جعلها تعتمد في وجودها واستمرارها على السلطة او على المناورة بعقد تحالفات



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٢

مع التيارات الدينية المختلفة. وهو ما صبغ الممارسة الحزبية في النهاية بصبغة دينية واضحة لم تنعكس فقط على تحالفات هذه الاحزاب وانما ايضا على برامجها وخطابها السياسي. وساهمت العملية في توسيع دائرة النفوذ السياسي للقوى الاسلامية وتحديدا للاخوان المسلمين. ولم يقتصر هذا النفوذ على اختراق الاحزاب من الداخل وانما امتد ايضا ليشمل التغلغل في المؤسسات المدنية واهمها النقابات المهنية المختلفة فضلا عن اتساع دائرة النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

واذا كانت استراتيجية النظام في الثمانينات وبداية التسعينات عكست استمرارا لجوهر الاستراتيجية التي سادت في السبعينات مع ادخال بعض التغييرات عليها بهدف احتواء المعارضة السياسية الدينية بفصائلها المختلفة فان التقييم السريع لفعاليتها يثير ملاحظتين اساسيتين: الاولى، ان حجب حق التنظيم السياسي المستقل للاخوان مع السماح لهم بالحرية النسبية في العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي لم يؤد الى احتوائهم او تحجيم معارضتهم للنظام بل على العكس ادى الى تزايد نفوذهم وتغليب خطابهم السياسي على مجمل الحياة السياسية. اضافة الى ما ادت اليه هذه السياسة من ازدياد عوامل التعاون بينهم وبين الاحزاب الاخرى بدلا من التنافس الذي تفترضه النظم القائمة على التعدد الحزبي. والأخرى: ان هذه الاستراتيجية التي اعتمد فيها النظام بشكل اساسي على الاخوان كقوى «معتدلة» لم تفلح في تقليص حجم العنف الذي تمارسه الجماعات «المتشددة» بل لم تكن هناك اي مؤشرات تدلل على قدرة الاخوان على احتواء هذه الجماعات.

واذا كانت هذه هي بعض الملامح السياسية التي تظهر بعض جوانب الازمة في التعامل مع جماعات «العنف الاسلامي» تحديدا تبقى هناك مساحة للدور الذي تلعبه العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تزيد من هذه الازمة. والتحدي الاكبر الذي عبرت عنه هذه الجماعات لم يقتصر على عدم اعترافها بالنظام السياسي والاجتماعي القائم، وسعيها للانقلاب عليه من خلال العنف، وانما تمثل ايضا في الخلفية الاجتماعية لغالبية اعضائها. فقد جاء معظم اعضاء الجماعات من ابناء الطبقات الوسطى وبخاصة من الشباب المتعلم تعليما مدنيا حديثا وليس ازهريا، مما يعني ازدياد مظاهر السخط السياسي والاجتماعي لدى الجيل الجديد. وربما يساعد تحليل هذه الجماعات من الداخل على اثارة بعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في هذا المجال. وهناك بعض المؤشرات الاولية التي يمكن ايجازها في ثلاثة:

اولا، ان الاصول الاجتماعية لهذه الجماعات تعود في الغالبية العظمى منها الى الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى الحضرية التي تشكل عموما الجيل الاول من مهاجري الريف الذين استوطنوا المدن وهو ما يثير ازمة التحضر السريع والعشوائي الذي شهدته مصر على مدى العقود الثلاثة الماضية.

ثانيا: ان غالبية الاعضاء بل والقيادات تاتي من جيل الشباب الذين تتراوح اعمارهم من ١٧ الى ٣٠ عاما، والنسبة الغالبة هي من طلبة الجامعات. ويعكس هذا المؤشر ازمة التعليم اذ تزايدت اعدادهم تزايدا لا ينسجم مع النمو الاقتصادي والاجتماعي فالتركيز على التعليم ومتطلبات التنمية من ناحية قابله تقلص فرص العمل من ناحية اخرى. ولم يصاحب التوسع في العملية التعليمية فتح مناطق عمرانية جديدة تستوعب العدد الضخم من الخريجين وهو الامر الذي ادى الى تهميش اعداد هائلة من الشباب وأصبح النظام التعليمي السائد مولدا محتملا للعنف فهو يعمل على رفع درجة الوعي والطموح عند الفرد المتعلم من دون ان تقابله على الجانب الآخر زيادة مماثلة في توفير الحد اللازم من التوازن الاجتماعي.

ثالثا، يتركز التوزيع الجغرافي لهذه الجماعات في صعيد مصر، ويرجع ذلك الى تاخر هذه المنطقة تاريخياً عن بقية المناطق. وتنتشر بكثافة في المناطق التي يمكن ان يطلق عليها هوامش المدن التي تحولت الى مناطق حضرية عشوائية تعاني من التكدس السكاني والانخفاض الملحوظ في مستوى المعيشة.

هذه المؤشرات قد تجعل جماعات «العنف الاسلامي» اقرب الى حركات الاحتجاج الاجتماعي التي اتخذت طابعا دينيا، وربما يعود ذلك لسببين: الاول، زيادة عملية التنشئة الدينية في المجتمع، والثاني، الانتشار غير المسبوق للمساجد الاهلية الذي شهدته مصر منذ السبعينات. وقد مثلت هذه المساجد المرتكز الاساسي الذي اعتمدت عليه هذه الجماعات لممارسة نشاطها السياسي ونشر افكارها وتجنيد اعضائها. ووفقا للاحصاءات فقد تضاعف عدد المساجد الاهلية بمعدل يفوق بمراحل عدد المساجد الخاضعة لوزارة الاوقاف. فخلال عقد واحد من السبعينات الى الثمانينات كان هناك ستة آلاف مسجد تابع للوزارة مقابل ٤٠ الف مسجد أهلي لا يخضع لإشراف المؤسسة الدينية.

وعلى رغم التفات الدولة الى ذلك في الثمانينات إلا أن الامكانات المادية والبشرية وقدرة وزارة الاوقاف على توفير ائمة لهذه المساجد كانت اقل بكثير من أن تستوعب هذا العدد الهائل من المساجد الاهلية، بل أن الوزارة كانت عاجزة عن تامين ائمة للمساجد التابعة لها وادى هذا العجز إلى تولي الكثير من قيادات الجماعات الإسلامية مهمة الإمامة في هذه المساجد فضلا عن سيطرتها على المساجد الاهلية. ولا شك أن محاولات الدولة لإبعاد أو تغيير ائمة بعض المساجد يثير مواجهات عنيفة بين الجانبين مما يجعل مسالة عودة اشراف «الدولة» على المساجد امراً في غاية التعقيد.

وينطبق ذلك على الكثير من الجمعيات الاهلية الدينية الخاضعة لإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية التي شهدت تزايدا وتوسعا في فروعها في الفترة نفسها. ونظرا لصعوبة وضع حدود فاصلة بين الايديولوجية التي تقوم عليها هذه الجمعيات وبين تلك التي تقوم عليها اي جماعة سياسية إسلامية فقد حدث كثير من الخلط واستخدم بعض هذه الجمعيات، خصوصا فروعها الممتدة في الصعيد، لممارسة انشطة من قبل هذه الجماعات السياسية الإسلامية سواء المنتمين الى الاخوان او الى جماعات العنف. وتعتبر «الجمعية الشرعية» وجمعية «انصار السنة المحمدية» وجمعية «الشبان المسلمين» وجمعية «التوحيد» نماذج على ذلك.

---

* خبيرة في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بـ «الاهرام»، القاهرة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٨ يوليو ١٩٩٢

رسالة جامعية حول العنف والارهاب فى الجامعة

عرض وتلخيص
محمد خليفة

بحث للدكتوراه يؤكد أن غالبية الطلبة ترفض «الجماعات الاسلامية»

اكدت رسالة الدكتوراه ان قانون الارهاب لن يوقف اعمال العنف والارهاب وانما قد يزيده بدليل ان عنف السلطة مع الجماعات الاسلامية ثم قرارات سبتمبر الشهيرة والاعتقالات دفع ثمنها المجتمع بمزيد من العنف وراح ضحيتها الرئيس السادات .

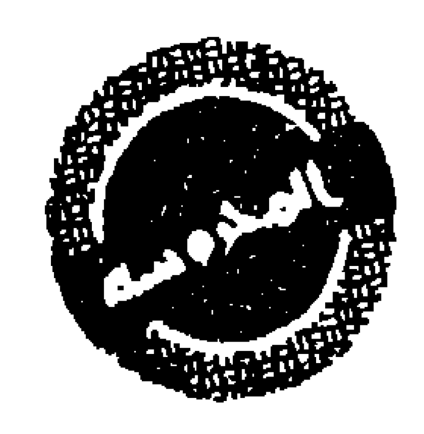
تناولت الرسالة العوامل المجتمعية التى تودى الى ظاهرة العنف بين طلاب الجامعات وتناول الجزء الميدانى فيها طلاب جامعة المنيا صاحبة المركز الثانى بجدارة فى العنف الطلابى بعد جامعة اسيوط والتى ينتمى لها ايضا معظم زعماء تنظيمات الجهاد .

نوقشت الرسالة ومنح صاحبها درجة الدكتوراه من كلية الاداب بجامعة المنيا .

وتناول الباحث فراج محمد فراج الموقف على الجانبين المسلم والمسيحى والصدام بينهما كما سأل قيادات الطرفين ومئات الطلاب

ولكن ماهى اسباب العنف الطلابى ولماذا تحول من عنف سياسى الى عنف دينى اولا ثم سياسى ثانيا ومن اهم اهداف هذه الجماعات

ولماذا التصفية الجسدية وكيف انهم أضفوا على عنفهم شرعية اسلامية ومن يخالفهم يصبح مخالفا للشريعة .. وماهى الفتاوى التى حرفوها ليفهموها على هواهم وكيف احلوا لانفسهم الحكم على الناس وادانتهم ثم تنفيذ احكامهم ومن اول من قدم « قرن الغزل » للطلاب فى الجامعات وطلب منهم استخدامها ضد مخالفيهم فى الرأى وكيف راح ضحية لهم هو نفسه فى النهاية .



عنهـا بهـدف تغيير المجتمـع !

وتؤكد الرسالة بالاحصاءات والارقام ان ٦٦٪ من الطلاب لاعلاقة لهم بالجماعات الاسلامية ويرفضون التطرف والعنف والارهاب .

من الوردانى الى الرحال

تناولت الرسالة نشأة ظاهرة العنف الطلابى فى مصر منذ رصاصات الطالب ابراهيم الوردانى فى عام ١٩١٠ ثم اهتمام الشيخ حسن البنا مؤسس جماعة الاخوان المسلمين بالطلاب ، وقوله ان اقناع طالب يعنى اقناع بلد بكامله وانشاء لجنة للطلاب داخل تنظيم الاخوان .

واختفت اى مظاهر للعنف الطلابى منذ ثورة يوليو ٥٢ حتى عام ١٩٦٨ عندما اندلعت مظاهرات الطلاب احتجاجا على احكام قادة الطيران الذين اتهموا بالتقصير مما ادى الى تدمير معظم الطيران المصرى على الارض فى هزيمة ٥ يونيه ٦٧

واستمرت اعمال العنف الطلابى معبرة عن الاحباط وخيبة الامل لدى الشعب المصرى ومنها مظاهرات ١٩٧١ العنيفة بسبب عدم قيام حرب التحرير حسب وعد الرئيس السادات بان يكون عام ٧١ هو عام الحسم . وشهدت الجامعات منذ ذلك التاريخ إلى الان اعمال مظاهرات وعنف وشغب .

ويسجل الباحث ان الحكومة هى التى انشأت ونظمت ومولت الجماعات الاسلامية داخل الجامعات بتعليمات من الرئيس السادات ليواجه بهم الطلاب اليساريين والشيوعيين وفلت زمامهم من قبضة الحكومة بعد ذلك .

شكرى مصطفى

وكانت جماعة التكفير والهجرة بقيادة شكرى مصطفى الطالب بزراعة اسيوط والذى طرح فكرة الابتعاد عن المجتمع اعلى الجبال لاقامة مجتمع مثالى وفى مرحلة تالية ينقضون على المجتمع للسيطرة عليه وتوجيهه الى الشكل الاسلامى وانتهت رموز الجماعة بعد اغتيال الدكتور الدهبى وزير الاوقاف والحكم على المدبرين بالاعدام .

وجماعة صالح سرية لقلب نظام الحكم والتى عرفت بجماعة الفنية العسكرية ثم جماعة الاسكندرية بقيادة احد وكلاء النيابة وجماعة مصطفى يسرى ثم جاءت جماعة الجهاد وضمت ٣ تنظيمات الاول فى القاهرة بقيادة عبود الزمر ومحمد عبد السلام فرج صاحب كتاب الفريضة الغائبة وجماعة الوجه القبلى بقيادة ناجح ابراهيم الطالب فى اداب المنيا وكانت الجماعة الثالثة وهى اكثرهم تشددا هى جماعة او تنظيم الجهاد بقيادة سالم الرحال والتى تتبنى العنف كوسيلة لاغنى

للامانة والتاريخ

ويسجل الباحث للتاريخ ان تنظيمات الجهاد والجماعات الاسلامية فى المنيا هى التى وقفت ضد الفتنة الطائفية وهى التى ألقت القبض على العناصر المسببة لها وسلمتهم للنيابة فى غياب شبه واضح للبوليس وكانت هى التى ألقت القبض على بعض رجال الشرطة بسبب تجاوزاتهم وان معظم اعمال العنف المنسوبة لجماعات جامعة المنيا كانت موجهة لحالات الانحراف السلوكى والجهر بالافطار فى رمضان وارتداء الطالبات لملابس خليعة والمبالغة فى الزينة وحالات انفراد طالب بطالبة .

ويعود الباحث ليتقصى اثار الاصابع الخفية وراء الجماعات الاسلامية فكل الجماعات والتنظيمات المناهضة للنظام استخدمت طلاب الجامعات لاثارة المشاكل بدءا من المظاهرات والاشتباك مع البوليس الى كل اشكال العنف الاخرى بما فى ذلك الاحزاب السياسية والقوى المتصارعة فى السلطة . ولكن لماذا يستخدمون طلاب الجامعات ؟

فى محاولته للاجابة على هذا السؤال قدم الباحث تحليلا ممتعا منذ قيام ثورة يوليو ومبادىء الثورة وانفراد السلطة باتخاذ القرار وفى نفس الوقت عملت على تذويب الفوارق بين الاغنياء والفقراء وفتحت فرص العمل وتوسعت فى التعليم وهدمت النظام الاقتصادى الاقطاعى واشكال الرأسمالية وانتهت دور الاحزاب السياسية ولكنها فشلت فى ايجاد تنظيم شعبى قوى وقادر على التعبير عن الجماهير وشارك فى اتخاذ القرار .

بعيدا عن الشعب

ويصل الباحث الى ان التغيرات السريعة المتلاحقة فى انظمة الحكم وتوجهاتها من الثورة والتأميمات والمصادرات وتوزيع اراضى الاقطاعيين . ومن الاحزاب للحزب الواحد لتعدد الاحزاب كلها تسبب تغييرات اجتماعية كبيرة تضع الفرد فى حالة توتر وتهز نسق القيم والعادات والتقاليد وكلها تعرضت لهزات عنيفة بعد الانفتاح الاقتصادى والاستهلاك الزمنى والبذخى والتفاخرى والظهرى ومعها تبدلت الشعارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطروحة وبدون ادنى مشاركة شعبية جماهيرية فى تغيرها او طرح البديل او استعداد للمعايشة معه وتقبلها .

ويقياس ذلك فى نفوس الطلاب ، فان الثراء المفاجىء وتفاوت الدخول وبروز الفوارق والاستهلاك التفاخرى يدفع الفرد للانعزال عن المجتمع او الهجرة للعمل بالخارج او الهجرة الداخلية الذاتية بالاكتفاء على الذات او الانخراط فى تنظيمات او جماعات تهدف لتحطيم المؤسسات والنظم التى لم يشارك فى صنعها وتسبب له الاحباط .

وتأتى الضائقة الاقتصادية وانتشار البطالة وتضاءل فرص العمل مما يلغى أى امل من وراء الدراسة الجامعية وهى الوسيلة الوحيدة للحصول على فرصة عمل افضل تساعد الفرد على الانتقال من مستوى معيشى وحالة الى مستوى افضل يلبى الطموحات والرغبات والامال فاذا ضاع الهدف فقدت الوسيلة قيمتها .

وتسبب الهجمة الثقافية والاعلامية الغربية وتقليد وسائل الاعلام لها فى انتشار افضلية الاشياء الغربية حتى اسماء المحلات فقد وجدت دراسة ان ثلثى اسماء المحلات فى شارع واحد بالاسكندرية تعنى اشياء انجليزية وفرنسية ولكنها مكتوبة بالحروف العربية فى سخرية واستهزاء من لغتنا وهويتنا

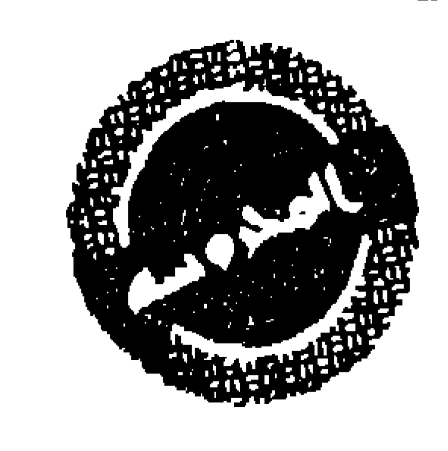
الغالبية ترفض الجماعات

ويعود الباحث للجماعات الاسلامية ويقيس مدى انتشارها وتنظيماتها بين الطلاب ويقول له ٦٦٪ من الطلاب انهم يرفضون وجود الجماعات الاسلامية داخل الجامعات ويرفضون الانضمام لها ويرفضون اسلوبها واعمال العنف التى تقوم بها ويرون ان تلك الاعمال لاتحقق الهدف منها فى تلبية المطالب الطلابية .

اما الذين يؤيدونها وهم حوالى ٢٢٪ من الطلاب منهم يلجأون لها لتأكيد الذات وليصبح معروفا داخل الجامعة ولان الجماعات ترعاهم اجتماعيا واقتصاديا وهنا مربط الفرس ! ويرى بعضهم ان الجماعات تلقى الاحترام داخل الجامعة بين الطلاب وهيئات التدريس وعن كيفية الالتحاق بها فقد كانت عن طريق المسجد او المؤتمرات الاسلامية او عن طريق الاصدقاء او الاقارب .

وحول العنف الذى يمارسونه اظهروا قناعتهم بضرورة استخدام العنف لان السلطة لاتتركهم يدعون بالحسنى وانها تتربص بهم فلماذا يعطونها ظهرهم وان تغيير المنكر بالقوة واجب ورفض استخدام العنف لتغيره خروج على الشرع ! وانهم يستهدفون رموز النظام اولا ثم كبار المسئولين بصفتهم الوظيفية والقيادية ثم بعض الناس بصفتهم الشخصية وتصفيتهم جسديا وانهم يوجهون بعض اعمال العنف ضد المسئولين فى الجامعات ثم ضد الطلاب المنحرفين

اى انهم من الخلاصة اعطوا انفسهم حق اصدار الاحكام والادانة ثم تنفيذ الاحكام وثمن وقف هذه الاعمال هو ان تخلى السلطة بينهم وبين نشر افكارهم بين الناس .



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٨ يوليو ١٩٩٢

د. عبد الهادى الجوهرى رئيس لجنة ا[illegible]
الحميد سعد

ووجد الباحث ان الجماعات الاسلامية متنافره ومتعارض فى دعواها وافكارها ونفس الحال بين التنظيمات المسيحية وان ٩٠٪ من افكارهم دينية ولاتضر بالطرف الاخر وظل سؤاله مفتوحا من اذن يحرك الاثنين للصدام معا ؟

التمويل والتنظيم

وفى المناقشات التى دارت للحكم على الرسالة قال د. احمد رأفت عبدالجواد عميد اداب المنوفية والمشرف على الرسالة ان الطالب اغضب جميع الاطراف الجماعات الاسلامية والحكومة والمسيحيين وهو دليل اجابته لعمله .

وقال الدكتور عبد الهادى الجوهرى استاذ ورئيس قسم الاجتماع وعميد اداب المنيا الاسبق ان الرسالة عابها النقد الشديد الذى وجهه للكنيسة وكلنا اساتذة فى الجامعة ولانلمس للكنيسة هذا الدور المبالغ فيه

وانتقد الرسالة بعنف فى اهمالها لدراسة الهيكل التنظيمى للجماعات الاسلامية ومن يضع القرار فيها فهى اشارات الى عزوف الطلاب عنها لاسباب عديدة منها ان الامراء يسيطرون عليها ويوجهونها حسب اهوائهم ولكن ماهو تسلسل القيادة واتخاذ القرار كما انها اهملت تماما موضوع التمويل .

وقال الدكتور عبد الحميد سعد استاذ ورئيس قسم الاجتماع باداب المنيا ان الرسالة حوت جهدا ضخما فى موضوع حساس وشائك وان العنف كظاهرة اجتماعية طلابية فى جامعتى المنيا واسيوط يرجع الى البيئة نفسها

واضاف انه يتفق معه فى غياب العدالة واللامعيارية وانعدام المساواة وغياب العدل وتفاوت الثروات والدخول وانتشار البطالة وضالة فرص العمل وكلها تدعو الطلاب للانخراط فى جماعات مضادة للمجتمع والنظام ولكن هذا الكلام لايجب ان يطلق على علاته لان الغالبية الكاسحة من الطلاب ترفض الجماعات واسلوبها ومجرد وجودها



المصدر : الحيـــــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ يونيو ١٩٩٢

جماعات "العنف الاسلامي" في مصر (٢ من ٣)

التطور التنظيمي والحركي لمنظمات "الجهاد" و"الجماعة" و"التكفير والهجرة"

هالة مصطفى *

■ ان تحليل العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية التي تطورت في ظلها جماعات العنف الاسلامي في مصر منذ السبعينات لا ينفي الدور المهم الذي لعبته العوامل الذاتية الخاصة بالتطور التاريخي للحركة الاسلامية بعناصرها المختلفة واهمها جماعة الاخوان المسلمين، واثره ليس فقط على ظهور الجماعات الاسلامية المعاصرة وانما على اتسامها بطابع العنف والرفض.

اذ لا يستطيع اي محلل ان يغفل الدور المحوري الذي لعبته وما زالت جماعة الاخوان المسلمين على ساحة العمل السياسي الاسلامي وعلى تطورها التنظيمي منذ ظهورها في ١٩٢٨. فقد شكلت هذه الجماعة نقطة التحول الرئيسية في تاريخ العمل الاسلامي وتمحور على عاملين اساسيين: الاول هو الانقطاع الذي احدثته هذه الجماعة مع الخط الاصلاحي الاول برموزه الفكرية المختلفة بدءا من الطهطاوي الى محمد عبده ورشيد رضا، واتجاهها الى العمل السياسي المباشر وتغليبها للنزعة السلفية على جميع توجهاتها الفكرية والسياسية. ولا شك ان هذا الانقطاع ترك تاثيرا على عملية التجديد الفكري التي سادت في المرحلة الاولى وحملت اتجاهات اكثر تسامياً في التعامل مع الافكار الحديثة التي حملتها اوروبا، بعكس جماعة الاخوان التي ولدت وهي تحمل خصومة تاريخية لهذه الحضارة وعلومها الانسانية.

الآخر هو تكريس الجماعة لمبدا العنف كاحدى الادوات السياسية الاساسية التي اعتمدت عليها لتحقيق اهدافها وترجمت ذلك عمليا بانشاء جناح عسكري لها تحت اسم «النظام الخاص» في بداية الاربعينات.

لا شك ان هذا التحول الذي احدثته جماعة الاخوان المسلمين في مسار العمل السياسي الاسلامي هو الذي وضع الملامح العامة او الخطوط الاساسية التي بنيت عليها جماعات العنف السياسي الاسلامي المعاصرة، خصوصاً وان العامل الآخر المتعلق بالنظام الخاص يثير عددا من الملاحظات التي تخلق مساحة واسعة للتشابه بين الاخوان وبين الجماعات الاسلامية المعاصرة. ويمكن ايجاز هذه الملاحظات في الآتي:

١- ان جماعة الاخوان المسلمين على رغم الواقعية السياسية التي تفهمها في مراحل مختلفة ومواضع مختلفة، لم تكن بعيدة عن تكريس مبدا العنف السياسي باعطائه شكلا تنظيميا من خلال «النظام الخاص».

٢- ان طبيعة هذا النظام من حيث الشكل والمضمون فضلا عن طبيعة المهمات التي اضطلع بها وطابع السرية الذي احاط به جماعته اسبغ سمات معينة على نمط العضوية، فكان معظم الاعضاء من الشباب القادر على حمل السلاح والاضطلاع بعمليات العنف وهو ما جعل النزعة الحماسية هي السائدة على توجهات النظام وعلى اعضائه. وادى ذلك في النهاية الى اثارة مشاكل عدة في ما يتعلق بالقيادة من ناحية وبالتنظيم من ناحية اخرى. وعرفت الجماعة مشاكل عدة اختلفت من سيطرة القيادة العليا على هذا الجهاز اي «النظام الخاص» فضلا عن كثرة الانشقاقات وظهور جماعات صغيرة متمردة لكل منها توجهها الخاص ولكن يجمعها مبدأ واحد هو اعتماد العنف كوسيلة اساسية للتغيير.

٣- ان الضربات المتتالية التي تعرض لها «النظام الخاص» من قبل السلطة السياسية بسبب عمليات العنف التي قام بها في مراحل تاريخية مختلفة عرضت الجماعة الى كثير من المحن والازمات، مما دعا قياداتها العليا للتنصل من مسؤولياتها عن هذه الاعمال والعمل على تواري دور «النظام الخاص» حتى يفسح المجال لنمو الدور السياسي الذي ارادت الجماعة ان تكون له الاسبقية في المراحل اللاحقة. وربما يكون في اختباء دور «النظام الخاص» بعض التفسير لظاهرة بروز جماعات العنف السياسي في العقود التالية على اختفائه.

والواضح ان تاثر هذه الجماعات بالاخوان في ما يتعلق بمبدأ العنف لم يقتصر على المستوى التنظيمي بل امتد الى المستوى الفكري، حيث لعبت مؤلفات سيد قطب المنظر الاخواني المعروف خصوصاً كتابه «معالم في الطريق» دوراً مهماً في التحولات الفكرية التي طرات على ساحة العمل الاسلامي وادت عموماً الى تغيير خريطتها التنظيمية، وبروز جماعات وتنظيمات جديدة تركز على مبدأ «الجهاد الاسلامي» الذي احتل مكانا محوريا في كتابات قطب. وهو ما تم ترجمته في شكل عنف سياسي من قبل الجماعات الجديدة.

اضافة الى بعض ملامح التاثير التنظيمي والفكري للاخوان على الجماعات الاسلامية المعاصرة يبقى عنصر آخر يتعلق بالاثر التاريخي للازمات التي مر بها الاخوان في علاقتهم بالسلطة السياسية على تحديد مسار هذه الجماعات. فقد ادى القمع الذي شهدته جماعة الاخوان المسلمين في فترة الستينات الى ابراز اكثر العناصر ثورية وميلا للعنف ورفضا للتصالح مع النظام، وهي العناصر التي شكلت الخريطة التنظيمية الجديدة للعمل السياسي الاسلامي.

فقد شهدت هذه الحقبة (الستينات) التشكيل الجنيني لجماعات العنف الاسلامية. وعلى رغم نمو هذه الجماعات خارج نطاق الاخوان المسلمين الا انها ظلت هي الجماعة الام التي خرجت من تحت



المصدر : الحيـــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ يونيو ١٩٩٢

عباعتها الجماعات الجديدة. فغالبية اعضائها وقياداتها كانت تنتمي للاخوان بل وامضى كثير منها فترات طويلة في السجون بسبب هذه التهمة. واذا كانت قيادات الاخوان قد رات بعد هذه الازمات التمسك بالخط التقليدي والعمل السياسي، راى الجيل الجديد المتمثل في الشباب الذين تاثروا باطروحات سيد قطب ضرورة العمل الثوري العنيف. فاخذوا بالتمرد على الخط المعلن للجماعة وظهر واضحا في السبعينات – اي في العقد التالي على ازمة الجماعة في الستينات – وهو العقد الذي شهد ميلاد ابرز جماعة اسلامية منظمة خارج نطاق الاخوان باسم «شباب محمد» او ما عرف اعلاميا باسم «الفنية العسكرية». وبعدها بسنوات (١٩٧٧) ظهرت «جماعة المسلمين» او «التكفير والهجرة». وشهد العام نفسه بداية تشكيل تنظيم اسلامي اخر هو «الجهاد» الذي اعيد بناؤه مرة اخرى في ١٩٧٩ وكان مسؤولا عن اخطر عملية عنف سياسي منذ ظهور هذه الجماعات وهي اغتيال الرئيس انور السادات في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١. وفي الثمانينات برزت «الجماعة الاسلامية» كاهم جماعة تتصدر ساحة العمل الاسلامي المسلح واضطلعت بمعظم حوادث العنف السياسي والاجتماعي الذي شهدته مصر انذاك مثل اغتيال دكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق، واخرها اغتيال فرج فوده الكاتب المعروف، الى عشرات الحوادث التي تعرف باسم «الفتنة الطائفية» الموجهة ضد العناصر المسيحية.

الفنية العسكرية

هي جماعة «شباب محمد» وعرفت اعلاميا باسم «الفنية العسكرية» بسبب قيامها في ١٩٧٤ بالهجوم على كلية الفنية العسكرية. وتعد هذه الجماعة اول محاولة جماعية منظمة لتشكيل تنظيم يعتنق افراده فكرة «الجهاد» وتهدف الى قلب نظام الحكم، كما كانت هي اول جماعة تصطدم بالسلطة في عهد الرئيس السادات. ولعب قائد الجماعة الدكتور صالح سرية، الفلسطيني الاصل، دورا محوريا في تشكيل افكار جماعة الفنية العسكرية وبلورة حركتها السياسية من خلال مؤلفه «رسالة الايمان» (وهو كتيب يقع في حوالي ٦٠ صفحة) ويعتبر الوثيقة الفكرية الاساسية للجماعة.

ولم تكن جماعة الفنية العسكرية التي تشكلت في السبعينات هي الجماعة الاولى التي ترجمت فكرة «الجهاد الاسلامي» الى رؤية سياسية واستراتيجية حركية فحسب، وانما ظلت هي الاساس الذي تولد عنه تنظيم «الجهاد» بتفريعاته المختلفة في النصف الثاني من السبعينات على رغم التحولات الهيكلية التي طرات عليه بفعل الواقع السياسي والامني.

ويكشف تحليل افكار الجماعة من خلال كتيب «رسالة الايمان» او على لسان اعضائها التي وردت في محاضر التحقيق التي اجريت معهم، وجود نقاط جوهرية صاغت المحددات الفكرية للجماعة وبلورت خطابها السياسي. وحكمت النقاط نفسها افكار جميع مجموعات «تنظيم الجهاد» على رغم الاختلاف في بعض التفصيلات او الجزئيات. ويمكن تلخيص هذه النقاط في الآتي:

– العداء الشديد للغرب حضاريا وسياسيا والوقوف موقف الخصومة منه.

– تكفير النظم السياسية القائمة وربطها بشكل مباشر بالتبعية للغرب.

– رفض الفلسفتين الراسمالية والاشتراكية وما يتولد عنهما من نظم سياسية واقتصادية وطرح «الاسلام» بديلا عنهما.

– اعتبار الصراع العربي – الاسرائيلي صراعا دينيا بين المسلمين واليهود وهو احد المحاور الاساسية التي يدور على ارضيتها الصراع مع النظم الحاكمة. وليست مصادفة ان يكون قائد اول جماعة اسلامية راديكالية في مصر فلسطيني الاصل بل واحد الاعضاء المؤسسين لحركة فتح واحد مسؤوليها العسكريين وهو ما لعب دورا في التوجيه السياسي للجماعة.

ويذكر ان صالح سرية كان احد اعضاء الاخوان المسلمين في الاردن ثم انضم لحزب «التحرير الاسلامي». وبعد هزيمة ١٩٦٧ التحق بتنظيمات فلسطينية متعددة كان لها ارتباط ببعض النظم العربية التي اطلق عليها صفة الثورية في هذه المرحلة مثل النظامين العراقي والليبي. ولا شك ان الحزب السياسي لصالح سرية لعب دورا كبيرا في تشكيل افكاره وتوجهاته السياسية وخصوصاً في ظل واقع الاحتلال الاسرائيلي الذي عانى منه بشكل مباشر. كما ان الانتماء السابق لجماعة الاخوان جعل كثيرا من الباحثين يؤكدون على الصلة المباشرة وغير المباشرة بين جماعة الاخوان المسلمين والجماعات الاسلامية المعاصرة.

وعلى رغم قيام استراتيجية الجماعة على المواجهة مع السلطة الا انه ظهرت هناك اتجاهات عدة حول شكل المواجهة واسلوبها. واهمها اتجاه يرى اتباع الاسلوب التقليدي للانقلاب العسكري من خلال الجيش للوصول الى السلطة واقامة الدولة الاسلامية، واتجاه اخر رفض هذا الاسلوب ودعا في المقابل الى اللجوء الى «حرب العصابات» ضد مؤسسات الدولة ورموزها. وجاء حادث التصادم مع السلطة الذي قامت به الجماعة في ١٩٧٤ ترجيحا للاسلوب الاول على رغم تحفظ قائدها صالح سرية على هذا الاتجاه، اذ راى ضرورة تدعيم فكرة تغلغل الجماعة في الجيش وتاجيل الصدام مع السلطة لحين اكتمال قوة الجماعة. واختلف الاعضاء معه اذ كانوا اكثر حماسة للاسراع بالصدام. وتم تغليب هذا الراي وقررت الجماعة انتهاز اول فرصة يجتمع فيها الرئيس السادات مع بعض القيادات السياسية والتنفيذية لبدء الصدام، وتم تشكيل مجموعة من ١٨ عضوا لاقتحام مبنى كلية الفنية العسكرية في نيسان (ابريل) ١٩٧٤ مكان عقد الاجتماع.

ومن الناحية الهرمية تشكل تنظيم «الفنية العسكرية» من ثلاث مجموعات كبيرة لكل مجموعة امير تكون مهمته الاتصال مع الامير العام للجماعة وتبليغ الاوامر والتعليمات الى امراء الخلايا. وتوزعت هذه المجموعات الثلاث كالآتي: مجموعة الاسكندرية وكان اميرها طلال الانصاري، ومجموعة القاهرة وكان اميرها حسن الهلاوي، ومجموعة الفنية العسكرية واميرها كارم الاناضولي، اما الامير العام للجماعة فكان هو الدكتور صالح سرية.

وتتفرع عن هذه المجموعات الثلاث العديد من الخلايا السرية، وكل خلية



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢٨ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تتكون من حوالي ستة افراد على راسها امير يبايعه الاعضاء على السمع والطاعة، ويتسم التنظيم بقدر كبير من السرية، ولا يعرف العضو اكثر من اعضاء الخلية التي ينتمي اليها، ولكل عضو في التنظيم اسم حركي، ويتم الاتصال بين خلية واخرى عبر القادة فقط.

وتعتمد طريقة التجنيد على وسيلتين اساسيتين وهما دور العبادة (المساجد)، والصداقة، واعتبرت العضوية فيها مفتوحة نسبيا. وتتفق غالبية الدراسات الاجتماعية التي تناولت هذه الجماعة على ان النسبة الغالبة في عضويتها من الشباب، وبخاصة طلاب الجامعات الحديثة وليست الازهرية، وتنتمي غالبيتهم الى الطبقة الوسطى، وتحديداً الشريحة الدنيا منها وهم في الغالب من اصول ريفية.

«التكفير والهجرة»

ترتبط نشأة هذه الجماعة وتطورها بشخصية مؤسسها واميرها انعام شكري مصطفى الذي كان عضوا بجماعة الاخوان المسلمين حتى اعتقل عام ١٩٦٥ ولم يفرج عنه الا في ١٩٧١ حيث بدأ في تشكيل جماعته الجديدة. ويشير البعض الى ان الاثر الذي تركته سنوات الاعتقال على افكار شكري مصطفى كان واضحا ليس فقط من خلال تشدده في افكاره وفي اسلوب العمل السياسي وانما ايضا في تمرده على منهج الاخوان المسلمين. وهو خلاف دعاه الى تكوين جماعة خاصة اسماها جماعة «المسلمون» فور خروجه وكان قد بدا الاعداد لها وتجنيد اعضائها منذ وجوده في السجن.

وتتسم افكار الجماعة بالسلفية الشديدة، مثل غالبية جماعات الاسلام السياسي المعاصر من حيث الرجوع الى الاصول، اي القران والسنة، وليس المذاهب الفقهية التقليدية. فالاسلام الحقيقي – وفق هذه النزعة – يكمن في هذين المصدرين.

وتتفق افكار جماعة «المسلمون» او «التكفير والهجرة» – كما عرفت اعلاميا بعد قيامها في ١٩٧٧ باختطاف وزير الاوقاف في ذلك الوقت الشيخ حسين الذهبي واغتياله – مع افكار جماعة «الفنية العسكرية» من حيث التاثر باعمال قطب والمودودي، وعلي شريعتي. وتتفق افكارهما بتكفير النظام السياسي وان كانت تزيد على ذلك تكفيرها لبقية المجتمع اذ ترى ان «المجتمع الفاسد يقود الى نظام فاسد»، وترتب على ذلك الدعوة لاعتزال المجتمع.

لا شك ان هذه الافكار حددت استراتيجية الجماعة وجعلتها تختلف عن استراتيجية الجماعة الاولى اي «الفنية العسكرية» التي اتسمت باسلوب المواجهة العنيفة السريعة مع السلطة. وعلى العكس رأت جماعة «المسلمون» اتباع سياسة النفس الطويل حيث الهدف لم يكن منصبا على نظام الحكم وحده وانما المجتمع معه. واتسمت استراتيجيتها بالمرحلية، تبدا بالتبليغ اي نشر افكارها ودعوتها، تليها الهجرة حيث تستكمل الجماعة قوتها التي تؤهلها للمرحلة الاخيرة وهي «فتح الاراضي الكافرة»، وفق تعبير الجماعة، حتى يتسنى لها اقامة المجتمع الاسلامي. وترى هذه الجماعة ان عنف السلطة معها هو الذي دفعها الى الصدام مع النظام في ١٩٧٧.

ومن الناحية التنظيمية لم تختلف جماعة «المسلمون» كثيرا عن جماعة «الفنية العسكرية» في تشكيل الخلايا باستثناء نمط اتخاذ القرار الذي كان يخضع لمراقبة كلية. فضلا عن العضوية التي اعتمدت اساساً على علاقات القرابة والشخصية اي انها كانت اكثر انغلاقا من الجماعة الاولى، اما الاصول الاجتماعية للاعضاء فظلت متشابهة في الحالتين.

تنظيم الجهاد

تعود جذور هذا التنظيم الى جماعة «الفنية العسكرية»، ويمكن اعتباره احدى حلقات تطورها التي مرت بمرحلتين الاولى عام ١٩٧٧ والاخرى في ١٩٧٩. وقد تشكل التنظيم الاول على يد اثنين من اعضاء جماعة «الفنية العسكرية»، هما سالم الرحال وكان طالبا في جامعة الازهر واردني الجنسية وحسن حلوى اللذين تمكنا من الهرب اثناء اعتقال اعضاء الجماعة الاولى في ١٩٧٤، ثم انتقلت قيادة التنظيم الى كمال السعيد حبيب الذي كان قد تخرج من جامعة القاهرة وله من العمر ٢٤ عاما. اما الآخر فقد شكله محمد عبدالسلام فرج (كان يبلغ وقتها ٢٧ عاما ويشغل وظيفة مهندس كهرباء بادارة جامعة القاهرة) وتم التنسيق بين التنظيمين واعتبر عبدالسلام فرج مؤسس التنظيم الجديد ومنظره ايضا، اذ اصدر كتيبا باسم «الفريضة الغائبة»، ويعتبر الوثيقة الفكرية الرئيسية للجماعة. وانضم الى هذا التنظيم في العام التالي عبود عبداللطيف الزمر (كان في الثلاثين من عمره وضابطاً برتبة رائد في المخابرات الحربية احدى فروع القوات المسلحة). ولعبت هذه الشخصية دورا مهما على صعيد العمل الحركي، اذ وضع اهم خطة في حياة تنظيم «الجهاد» وهي اغتيال الرئيس السادات في ١٩٨١.

واستطاع هذا التنظيم خلال السنوات القليلة التي سبقت عملية الاغتيال ان يستقطب قيادات التيار الاسلامي في صعيد مصر والتي كانت تمارس نشاطها من خلال ما عرف بـ «الجماعة الاسلامية»، واضطلعت بالعمل داخل الجامعات. وكان ابرز هذه القيادات كرم زهدي (كان طالبا في معهد الدراسات التعاونية باسيوط ويبلغ من العمر ٢٧ عاما) وتم التنسيق من خلال ما سمي بمجلس الشورى، الذي شكله تنظيم الجهاد عام ١٩٨٠، والتعاون مع قيادات الجماعة الاسلامية ليضطلع بالمهمات التشريعية والتنفيذية للتنظيم.

واختارت الجماعة الاخيرة الشيخ عمر عبدالرحمن (وهو استاذ ضرير يدرس العلوم الدينية في فرع جامعة الازهر باسيوط وكان يبلغ من العمر ٤٣ عاما) ليتولى مهمة القيادة العليا. وتكمن اهمية الاختيار ان الشيخ عمر عبدالرحمن اسبغ شرعية دينية على عمليات العنف نظراً لموقعه الذي يؤهله لاصدار فتاوى للجماعة.

والواقع ان التعرض لتنظيم الجهاد يثير ملاحظتين اساسيتين، الاولى: هي الضعف الملحوظ الذي اعتراه بعد عملية اغتيال الرئيس السادات في ١٩٨١ بسبب الضربات الامنية له الامر الذي افسح المجال بعد ذلك لبروز «الجماعة الاسلامية»، وتصدرها العمل الاسلامي المسلح.

والاخرى: هي التشابك التنظيمي بين

الجماعات الاسلامية المختلفة التي برزت منذ السبعينات الى درجة يصعب وضع حدود فاصلة بينها على رغم التمايزات التفصيلية والتصارع على مسالة القيادة.

الجماعة الاسلامية

عبرت «الجماعة الاسلامية» في نشاتها الاولى عن التيار الاسلامي داخل الجامعات المصرية في بداية السبعينات، وكانت قبل ان تعرف بهذا الاسم تعمل تحت شعار «اللجنة الدينية» وانحصر نشاطها في الدوائر التقليدية مثل الانشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية واقامة الندوات والمعسكرات والرحلات. وفي هذه الفترة سيطر الطابع السلفي التقليدي على نشاط الجماعة وعلى توجهاتها الفكرية واستمرت على هذا الحال حتى منتصف السبعينات. وخلال هذه المرحلة ركزت منشورات «الجماعة الاسلامية» على قضايا الاخلاق والسلوكيات العامة، وكان محور اهتمامها هو قضية الاختلاط الجنسي داخل الجامعة.

وربما يكون المناخ السياسي الذي ساد في النصف الثاني من السبعينات والذي هيأ للتيار الاسلامي الفرصة للسيطرة على الاتحادات الطلابية في الجامعات هو الذي ساعدها بعد ذلك على الدخول في مرحلة جديدة من التشكيل. وخلال هذه المرحلة الوسيطة كانت هناك محاولات من جانب جماعة الاخوان المسلمين لاحتواء الجماعة الاسلامية وكانت المنشورات التي تصدرها تحمل طابع الاخوان، الا انه في نهاية السبعينات وتحديداً منذ عام ١٩٧٩ بدأ يبرز الخط المتميز للجماعة الاسلامية وبدأ ذلك من خلال المنشورات والبيانات التي اصدرتها وكانت اميل الى خط تنظيم الجهاد.

اتسع نشاط الجماعة ولم يعد قاصرا على الانشطة السابقة وبدأ يتخذ طابعا صداميا حيث حصلت عمليات اعتداء متكررة على الحفلات الفنية التي كانت تقام في الجامعة. وسعت الى تغيير اشكال السلوك الاجتماعي التي كانت تراها منافية لافكارها عن الاسلام عن طريق العنف فضلا عن اصطدامها بالطلبة المسيحيين، واخذت منشوراتها تتسم بطابع عدائي للمسيحيين وللكنيسة المصرية. ويلاحظ ان التيار الذي بدأ يتخذ منحى عنيفا تركز نشاطه في الصعيد اذ لعبت قيادات الجماعة في محافظات هذه المنطقة، مثل اسيوط والمنيا وقنا وسوهاج، دورا مهما في تغذيته حتى صار هو المسيطر على الجماعة وفتح بذلك مجالا واسعا للتعاون مع تنظيم الجهاد، كما سبقت الاشارة. وهاجم هذا التيار اتجاه الاخوان لقبوله مبدأ العمل السياسي من خلال القنوات القانونية والحزبية.

وفي هذا الاطار وقفت الجماعة الاسلامية موقفا مناهضا للنظام واثارت قضايا عدة قادتها للتصادم معه، وكان اهمها موقف الجماعة الرافض لمعاهدة السلام مع اسرائيل في ١٩٧٩ ثم موقفها المؤيد للثورة الايرانية الذي كان له اثر كبير في ازدياد التوتر مع النظام وخصوصاً بعد استضافة مصر لشاه ايران انذاك، وهي سياسات عارضتها الجماعة بشدة وقامت بسببها تظاهرة ضخمة في اسيوط.

وعلى الصعيد الداخلي برزت قضايا عدة قادت الى تصعيد التوتر من الجانبين واهمها الحاح الجماعة على قضية تطبيق الشريعة الاسلامية، والمناهضة العنيفة للنظام وخصوصاً ضد بعض الاجراءات والقوانين التي صدرت في ذلك الوقت مثل قانون «العيب» وقانون «الوحدة الوطنية» وتغيير اللائحة الطلابية في ١٩٧٩. وادى الامر في النهاية الى صدور قرارات ايلول (سبتمبر) ١٩٨١ التي تضمنت قرارا باعتقال والتحفظ على غالبية قيادات «الجماعة الاسلامية»، وهو العام الذي شهد اندماجا سريعا بين الجماعة وتنظيم الجهاد للاعداد لعملية اغتيال السادات.

ومنذ هذه الواقعة بدأ اسم «الجماعة الاسلامية» يرتبط بمعظم حوادث العنف التي وقعت خلال السنوات اللاحقة، وبدأت بحوادث اسيوط الشهيرة التي تلت حادث الاغتيال مباشرة، واسفرت عن صدامات عنيفة بين الجماعة واجهزة الامن، وانتهت باغتيال كل من الدكتور رفعت المحجوب والدكتور فرج فوده في ١٩٩٠ و١٩٩٢. واهتمت الجماعة في هذه الفترة ببلورة فكرها وقامت بعدة ابحاث حددت فيها معالم هذا الفكر واهمها: ميثاق «العمل الاسلامي»، كتاب «اصناف الحكم واحكامه»، بحث «حكم قتال الطائفة الممتنعة عن شرائع الاسلام وحتمية المواجهة»، مرافعة الدكتور عمر عبدالرحمن التي نشرت في ما بعد في كتاب بعنوان «كلمة حق».

ويتناول البحث الاول تسع نقاط تحت عنوان «الغاية» الهدف والطريق والعقيدة والفهم والزاد والعداء والولاء والاجتماع، وهي تلخص اهداف الجماعة واسلوب حركتها وتقدم صورة عن ملامح فكرها. ويناقش البحثان الثاني والرابع قضية «الحاكمية» ويخرج براي مفاده تكفير الحاكم المبدل لشرع الله وخروجه عن ملة الاسلام، وهو البحث الذي حكم على الرئيس السابق السادات ب «الكفر». ويتعرض البحث الثالث لـ «حكم الجهاد» ويوجب قتال اية طائفة تمنع بالقوة اي شرائع في الاسلام مثل الصلاة والزكاة والحدود.

---

* خبيرة في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - «الاهرام» القاهرة.



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٩ يوليو ١٩٩٢

جماعات العنف الاسلامي في مصر (٣ من ٣)

تكفير النظام السياسي لتبنيه الديموقراطية والعلمانية

هالة مصطفى *

■ تشير متابعة التطور التنظيمي للجماعات الإسلامية المعاصرة الى بروز جماعتين احتلتا موقعاً محورياً في ساحة العمل المسلح طوال العقد الماضي وحتى الآن هما «تنظيم الجهاد» و«الجماعة الإسلامية»، وان كانت حوادث العنف التي شهدتها مصر في السنوات الأخيرة تشير إلى الصعود الملحوظ لنشاط «الجماعة الإسلامية» مقابل تراجع تنظيم «الجهاد». وهذا لا يقلل من أهمية التنظيم الأخير نظراً الى الدور المحوري الذي لعبه - سواء على المستوى الفكري أو التنظيمي - في تاريخ تشكيل جماعات العنف المعاصرة. من هنا فإن قراءة افكار كل منهما تكتسب أهمية خاصة في تحديد الملامح العامة لفكر جماعات العنف الإسلامي بشكل عام.

ويلاحظ بداية، وجود مساحة واسعة للاتفاق بين أفكار الجماعتين خصوصاً في ما يتعلق بقضايا الواقع المعاصر، وهو ما ساعد على اندماجهما في بداية الثمانينات. وهذا لا ينفي وجود بعض الاختلافات حول المسائل التكتيكية على مستوى الحركة أو بعض القضايا الفقهية، الى جانب المشاكل التقليدية حول احقية القيادة (وربما تقف هذه الاسباب وراء انفصالهما بعد قيامهما بعملية اغتيال الرئيس انور السادات في ١٩٨١) وأن كان ذلك لا يقلل من احتمالات التنسيق او حتى اندماج الجماعتين مستقبلا.

ويمكن بلورة اهم افكار الجماعتين حول القضايا الآتية:

الموقف من النظام السياسي

تتفق الجماعتان على «تكفير» الاساس الفكري الذي يقوم عليه النظام السياسي اذ تشيران الى انه نظام «علماني». وعن العلمانية يقول «ميثاق العمل الاسلامي» وهو وثيقة من اصدارات الجماعة الاسلامية: «إن العلمانية البغيضة دست علينا وغرست قسرا في تربيتنا فانبتت هذه الانظمة الجاهلية الكافرة التي تستبدل بشرع الله شرع الشيطان» ويؤكد تنظيم الجهاد الموقف نفسه حيث يحكم بالكفر على النظام السياسي لانه اتخذ - من وجهة نظره - من العلمانية منهجاً وهي فكرة يصفها بـ «الجاهلية» فتقول وثائق «الجهاد»: «إن النظام الحاكم في مصر نظام جاهلي كافر ككل الانظمة التي اتخذت من العلمانية منهجا ونبذت حكم الإسلام وراء ظهرها».

وتصل الجماعتان من ذلك إلى تكفير الحاكم والنخبة الحاكمة وتسمي كل منهما هذه النخبة بـ «الطائفة الممتنعة» اي الممتنعة عن تطبيق الشريعة أو بعض شرائع الإسلام. وتتفق الجماعتان على أنها فئة «مرتدة» يوجب قتالها، فيرى «الجهاد» من خلال الوثائق المعبرة عنه «انها طائفة مرتدة كالحكام لانها توالي الحاكم وتناصره فتاخذ حكمه» ومن هنا يحكم عليها بأن تقاتل قتال المرتدين. وتقف الجماعة الإسلامية الموقف نفسه حيث تشير وثائقها «بوجوب قتال هذه الطائفة الممتنعة عن شرائع الإسلام».

وتنادي كل من الجماعتين بضرورة الخروج على الحاكم والنخبة الحاكمة، فيقول «الجهاد» في احد الكتيبات الصادرة عنه: «إن قتال هؤلاء الحكام وهذه الحكومات انما هو واجب على جميع المسلمين كل بحسب قدرته ولا يسقط عنهم اثم ترك هذا الواجب إلا أن يهبوا ويخلعوا هذه الحكومات الجاهلية العميلة. ويستبدلوا بها حكم الإسلام». ويؤكد الشيخ عمر عبدالرحمن مفتي الجماعة الإسلامية المعنى نفسه بقوله: «وقد اجمع المفسرون والمحدثون على عدم طاعة اولي الامر في المعصية كما اجمعوا على وجوب الخروج عليهم لكفرهم».

وتثير الجماعتان في هذا المجال قضيتين: الأولى، تتعلق بمصدر التشريع الذي يعتمد عليه النظام. والاخرى، خاصة بصفة الحكم التي تتمثل من وجهة نظرهما في الديموقراطية.

وحول القضية الاولى تقول وثائق «الجهاد»: «إن مجرد احتكام الحكام الى القوانين الوضعية وتركهم الحكم بما انزل الله هو كفر واضح حيث يجعلون السيادة لقانون من صنع البشر»، وتركز على مفهوم «الحاكمية» لله. من هنا قولها ببطلان كل القوانين الوضعية حيث تشير «إلى أن هؤلاء الحكام قد جعلوا ارباباً من دون الله فاحلوا وحرموا من دون الله واتخذوا صفة من صفات الالوهية وهي حق التشريع المطلق الذي لا يكون إلا لله تعالى، والإنسان ما هو إلا مجتهد في فهم حكم الله». ولا يختلف موقف «الجماعة الإسلامية» اذ تؤكد اوراقها «ان القوانين الوضعية كفر لا خفاء فيه ولا مداورة، وإن الحاكم الذي يحكم بها كافر مرتد».

ووفقاً لعبارة الدكتور عمر عبدالرحمن «فإن الحكم بما وضعه الافراد من قوانين مستوردة من دول الكفر لتطبق في البلاد الإسلامية ولا سيما في المواد التي هي صريحة في مخالفة الكتاب والسنة كفر بلا ريب وضلال لا يرقى إليه شك».

اما عن القضية الأخرى المتعلقة بالديموقراطية فتقف منها الجماعتان موقف الرفض المطلق بل تجعلاها مناقضة للتوحيد، فتنص وثائق «الجهاد» على «ان الديموقراطية هي حاكمية الجماهير وتاليه الإنسان وهي شرك بالله. والفاصل بين الديموقراطية والتوحيد هو أن التوحيد يجعل التشريع لله



المصدر : الحيـــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ يوليو ١٩٩٢

والديموقراطية هي حكم الشعب لمصلحة الشعب، والمشرع في الديموقراطية هو الشعب، أما المشرع في التوحيد هو الله. فالديموقراطية هي شرك بالله لانها نزعت حق

التشريع من المولى واعطته للشعب».

ومن هنا لا يرى «الجهاد» «مشروعية في إقامة الدولة الإسلامية من خلال الانضمام الى الاحزاب المعارضة الراهنة او المشاركة في السلطة القائمة بغية التغيير من خلال مجلس الشعب»، وتؤكد الجماعة الإسلامية على المعنى نفسه حيث تقول وثائقها: «لا يوجد في المجتمع المسلم إلا حزبان: حزب الله المامور بقيامه، وحزب الشيطان وقيامه ممنوع. وان الديموقراطية ليست من الإسلام ولا علاقة مطلقا بين الديموقراطية والشورى. فالديموقراطية تعطي البشر الحق المطلق في التشريع ابتداء، فمجرد وجود سلطة تشريعية بشرية تشرع ما لم يأذن به الله وفق هواها عن طريق برلمان او غيره فهذه هي جاهلية إذ ان حق التشريع غير ممنوح لاحد من الخلق لانه حق خالص لله».

ويتضح من ذلك ان موقف كل من «الجهاد» و«الجماعة الإسلامية» من الديموقراطية هو موقف عقيدي مطلق لا يقبل النقاش ولا يترك اي هامش لإمكان الوصول إلى صيغة وسط بشانه.

كيفية التغيير

انطلاقا من هذه الأفكار من رؤية الجماعتين للواقع السياسي في مصر فهناك اتفاق على ان العنف هو الوسيلة الاساسية للتغيير الجذري، فتؤكد وثائق «الجهاد» على «ان المنهج الانقلابي هو الطابع الذي يصبغ حركة الجماعة نحو تحقيق غايتها وذلك بالثورة الإسلامية على النظم الجاهلية في البلاد رافضين بذلك كل الحلول الجزئية الرامية للتدرج في

التطبيق او تطبيق الحدود فقط».

ويضيف عبود الزمر من القيادة العليا المعروفة لـ «الجهاد»: «ما احوجنا اليوم إلى رفع السلاح لنذود به عن امتنا وعن عرضنا وعن ديننا، فإذا كان بعض الدين لله وبعضه لغير الله وجب القتال حتى يكون الدين كله لله، فالجهاد واحد إلى يوم الساعة».

ولا يختلف موقف الجماعة الإسلامية بشان مبدأ الجهاد ومضمونه حيث تشير إلى ان «القتال لإزالة الفتنة وسحق الشرك وإعلاء شرع الله وان الجهاد مفروض لخلع الكفار وردع الطوائف التي تساندهم وتنصيب خليفة مسلم واسترداد الديار السليبة وتخليص اسرى المسلمين ثم تعود جيوشنا تجوب الارض تدعو الممالك والامبراطوريات بالمصحف والسيف الى الإسلام»، وتحدد الجماعة الإسلامية انطلاقا من تلك اليباتها في العمل في ثلاث: الدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد.

والمعروف ان قاعدة «الامر بالمعروف والنهي عن المنكر» تأخذ شكلا عنيفا في تطبيقها عند الجماعة حيث تكررت حوادث العنف التي قامت بها ضد الافراد لتغيير بعض اوجه السلوك الاجتماعي بالقوة. وفي ذلك تقول: «نحن في حاجة إلى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وإلا تزاحمت علينا المنكرات وأفسدت علينا سعينا. ولا مبرر للاعتذار عن هذا الواجب الشرعي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد بحجة اننا في حالة استضعاف». وعندما سئل مفتي الجماعة الشيخ عمر عبدالرحمن عن حق استخدام القوة في تغيير المنكر للافراد كتحطيم سيارة عمداً او كسر آلة موسيقية او الاعتداء على مخمور على سبيل المثال، أجاب: نعم، يجوز ذلك بل قد يجب على آحاد الرعية وافرادها أن يغيروا المنكر بأيديهم ولا يتوقف ذلك على اذن اصحاب السلطة».

ولا يختلف فكر تنظيم «الجهاد» في قضية القاعدة نفسها حيث يقول عبود الزمر: «إن كنا قد ارتضينا اطلاق لفظ الجهاد على جماعتنا باعتبار أن الجهاد قضية محورية لحركتنا تعارف علينا الناس بها لا يعني اقتصار حركتنا على الجهاد فحسب وإنما لنا منهجنا في الدعوة إلى الله والامر بالمعروف والنهي عن المنكر».

وتتبنى كل من الجماعتين هذا النهج في التغيير للوصول الى الهدف الأعلى لهما وهو اقامة «الخلافة الإسلامية» التي تعتبر الحل الاوحد والأمثل لهما ولكل ما تعانيه البشرية اليوم - على حد قولهما - من صور رهيبة للظلم والفقر.

وعلى رغم ذلك لا يكتسب مصطلح الخلافة تحديدا معينا على المستوى

المفهومي أو العملي حيث يكتفى بالتعريف بانها «خلافة على نهج الخلفاء الراشدين»، فيقول عبود الزمر: «إن البديل الإسلامي المنشود المتمثل في الخلافة الإسلامية على نهج النبوة أصبح ضرورة لانقاذ العالم من جاهليته وامسى عبئا على عاتق الجماعات الإسلامية»، وتؤكد الجماعة الإسلامية على الهدف نفسه حيث تشير «نحن لا نرضى إلا بخلافة على نهج النبوة ترث خلافتنا الأولى».

الموقف من القضايا المعاصرة

على الصعيد الخارجي يحتل بعض القضايا المعاصرة موقعا محوريا في أفكار كل من الجماعتين ويمكن بلورتها في ثلاث: الغرب والحضارة الغربية، والصراع العربي - الاسرائيلي، والثورة الاسلامية في ايران.

حول القضية الاولى تتبنى كل منهما موقفا معاديا من الغرب والحضارة الغربية التي توصف في هذه الكتابات بـ «الجاهلية والكفر والمادية الجامحة والايديولوجية الآثمة»، وتصف المبادئ التي تقوم عليها هذه الحضارة بـ «أنها شعارات مزيفة كمسمى حقوق الانسان والسلام العالمي والحرية والاخاء والمساواة»، وتصل من ذلك الى ضرورة زوالها اذ تعتبرها «كالمريض في النزع الاخير».

وفي هذا الاطار تحدد ملامح الصراع مع الغرب الذي يحمل هذه الحضارة، فتقول وثائق تنظيم «الجهاد»: «فالصراع الإسلامي - الغربي له أولوية خاصة ضمن خطة الإسلام والجاهلية، ولهذا فهو صراع مدرج في تخطيط التغيير لإقامة الدولة النواة ومدرج ايضا في خطة التمكين الكامل للإسلام حيث لا يتم إلا على انقاض الجاهلية الغربية».

ولكن على رغم هذا الموقف المعادي للحضارة الغربية لا ترى هذه الوثائق مانعاً من الاستفادة من نتاجها المادي، فيقول أحد قيادات التنظيم في كتاباته: «إننا لا نحكم بالاعدام على الحضارة المادية المعاصرة كما قال الشيخ سيد قطب ذلك اننا صانعو جزء منها بل لولا نحن ما كانت هذه الحضارة أصلا، ولكننا نريد اخضاع هذه الحضارة المادية للمنهج الالهي الذي يحمي المادة بالاخلاق الالهية».

وتتخذ الجماعة الإسلامية موقفا مماثلا من الحضارة الغربية حيث تصفها في وثائقها: بـ «الجاهلية والزيف والفتن» وترى أن الخلافة هي البديل للخلاص من التبعية لها.

وحول قضية الصراع العربي - الاسرائيلي تؤكد وثائق تنظيم «الجهاد» على أن احد الأسباب الرئيسية التي دعت التنظيم لاغتيال الرئيس السادات في ١٩٨١ هو تحالفه مع «اليهود» وتوقيع معاهدة كمب ديفيد.

فالصراع مع اليهود هو «صراع مصيري لا حل له سوى الجهاد». وتقول الجماعة الإسلامية: «إن مصطلح الصراع العربي - الاسرائيلي قد اثبت فشله في استعادة الارض وحفظ المقدسات طوال اربعين عاما، وان النصر على اليهود لن يتحقق إلا بعد أن يتغير مفهوم الصراع فنتقابل معه ونعد له العدة على اساس أنه صراع إسلامي - يهودي».

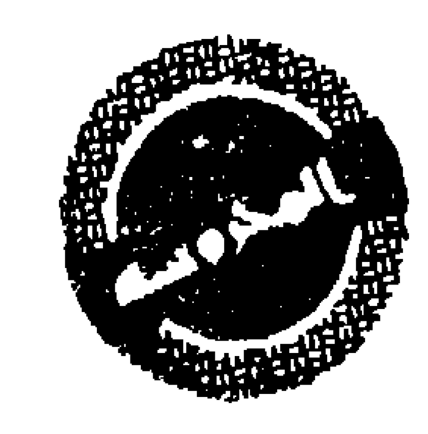
ولكن على رغم هذه المواقف الحادة من قضية الصراع إلا أنه مؤجل برمته لعدم وجود دولة إسلامية. فكما تشير الوثائق الصادرة عن الجانبين «لا يمكن اجازة الجهاد ضد اليهود إلا تحت راية دولة تطبق الشريعة الإسلامية»، وفي المقابل ترفض هذه الوثائق كل المحاولات السياسية التي تجري على الساحة العربية التي تهدف الى تسوية القضية الفلسطينية.

واخيرا ياتي الموقف من الثورة الاسلامية الايرانية التي تعد وفقا لأفكار الجماعتين نموذجاً مبهراً ومثلا أعلى للعمل «الثوري». وفي هذا الإطار تؤكد هذه الأفكار على ضرورة مؤازرة هذه الثورة وتمجيدها على رغم الاشارة الى التمايز مع مذهب الثورة ومعتقداتها الشيعية.

وتشير الجماعة الإسلامية الى انها تحاول الاستفادة من نموذج هذه الثورة، وتصف الواقع المصري بأنه يشبه الى حد كبير الوضع في ايران قبل الثورة.

---

* خبيرة في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في «الاهرام» القاهرية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١ [illegible] ١٩٩٢

البحث عن تفسير غير اقتصادى للتطرف

صفحة متخصصة تصدر كل يوم سبت

التطرف والمشكلة الاقتصادية فى مصر

تعتبر قضية (مسار التغيير الداخلي) لنظم الحكم من القضايا الاستراتيجية المهمة. فآليات هذا المسار وأشكال التفاعل السياسي.. الاجتماعي.. الاقتصادى المختلفة تحدد الى حد كبير نمط التغيير الداخلى.

ان نمط التغيير الداخلى له علاقة تأثير حاسمة على القدرات الكلية للدولة في حالات الصراع الدولي. تقدم الصفحة الاستراتيجية نماذج مختلفة لانماط التغيير الداخلى باسلوب يسمح للباحث والمحلل أن يفهم القدرات الاستراتيجية ومحددات هذه القدرات في العالم العربى بطريقة أكثر عمقا.

اشرف راضى

دفعت أحداث العنف التى قامت بها الجماعات الاسلامية المتطرفة فى مصر فى الاشهر الاخيرة العديدين للبحث فى اسباب مشكلتي التطرف والعنف، ورغم التفسيرات العديدة والمتنوعة التى قدمت لفسير الظاهرة والوقوف على اسبابها ومن ثم اقتراح سبل معالجتها. فإن التفسير الاقتصادى للتطرف والعنف فى مصر يبقى هو التفسير الاكثر شيوعا وقبولا لدى المراقبين فى مصر.

وفى الواقع، فإنه من السهل للغاية اقامة علاقة سببية بين تردى الاوضاع الاقتصادية والفقر والبطالة من جانب والتطرف العنيف من جانب اخر، فهناك من الادلة الواقعية التى يمكن ملاحظتها ببساطة ما يشير الى الخلفية الاجتماعية التى اتى منها المتطرفون الذين قاموا باعمال عنف، سواء اتخذت هذه الاعمال شكل التظاهرات والمسيرات، أم اتخذت شكل الاغتيالات والاعمال الارهابية الموجهة ضد اشخاص مسئولين فى الداخلية وشخصيات سياسية وفكرية كبيرة، وسواء اتخذت هذه الاعمال العنيفة شكل المواجهة ضد مواطنين عاديين بقصد فرض سيطرة الجماعات الاسلامية على الاحياء الشعبية فى القاهرة والاسكندرية، حيث عانت هذه المناطق، ولفترة طويلة من كون اهاليها عرضة للبلطجة والجريمة المنظمة.. وغالبا ما كان القائمون باعمال البلطجة هدفا للجماعات الاسلامية التى تمكنت بفضل التنظيم والتسليح من التصدى لهم وكسب تعاطف قطاعات من الاهالى.

كذلك يلاحظ أن اعمال العنف التى قامت بها الجماعات الاسلامية المتطرفة ضد الاقباط وقعت فى الاحياء الشعبية الفقيرة فى الزاوية الحمراء والشرابية وامبابة، او فى القرى المحرومة من الخدمات الاجتماعية ومن الحياة السهلة، ودفع هذا الواقع بالبعض لمناقشة مسئولية الحكومة عن انفجارات الريف، فى اشارة واضحة الي وجود ارتباط وثيق بين تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية واتساع البطالة واستفحال الغلاء وبين ما حدث فى ديروط باعتباره شكلا من اشكال الاحتجاج الاجتماعى ضد السلطة مستندين فى هذا الحكم الى اقناع اهالي ديروط عن التعاون مع اجهزة الشرطة وهم من الفقراء وهناك من رأى أن هناك «حزاما للعنف» يحيط بالقاهرة ويتالف من الاحياء الفقيرة العشوائية التى تحيط بها.

بيد أن النظرة المدققة لظاهرة التطرف والعنف فى مصر من شانها أن تبدى الشك في صحة التفسير الاقتصادى لظاهرة التطرف والعنف. وتفترض أن تردى الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وانتشار اعمال العنف فى الاحياء الفقيرة العشوائية انما يشيران الى أن الوضع الاقتصادى ـ الاجتماعى انما يمثل حالة تنمو فى اطارها اعمال العنف وبعبارة اخرى فإن الجماعات الاسلامية المتطرفة تسعى لإستغلال تردى الاوضاع الاقتصادية لتجنيد بعض الشباب العاطل عن العمل، كما أن هناك احتمالا قائما لأن تستغل تلك الاوضاع لإحداث حالة من الاستياء، وعدم الرضاء العام على نحو يمكن توظيفة فى صراعها

السياسي مع السلطة في مصر، واحداث انتفاضة تهييء لها فرصة للاستيلاء على السلطة.

ويستند رفض التفسير الاقتصادى لنمو ظاهرة التطرف في مصر الى حقيقة أن هذه الجماعات الاسلامية ساهمت من خلال كوادرها المهنية والمتعلمة في التخفيف من حدة المشكلة الاقتصادية والاعباء الاقتصادية من على كاهل المواطنين العاديين من خلال العديد من المشروعات الخدمية التي ساهموا في اقامتها في الاحياء الشعبية الفقيرة في المدن الكبرى، ومن خلال تشكيل قوافل تقوم بتقديم خدماتها للمواطنين في القرى البعيدة والنائية.

كما أنه يمكن تفسير ظهور اعمال للعنف ضد الاقباط في الاحياء الفقيرة العشوائية وفي القرى البعيدة المنعزلة في الصعيد، وكذلك اعمال العنف ضد رجال الشرطة في تلك المناطق في ضوء حقيقتين.

الاولى: هي فراغ السلطة التي تعاني منها هذه الاحياء الشعبية الفقيرة والعشوائية الناجم عن حداثتها، ونموها دون تخطيط من قبل السلطات الحكومية.

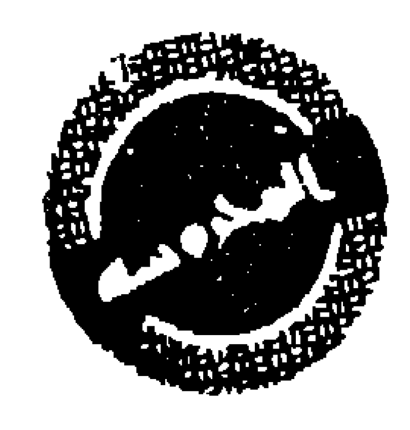
والثانية: هي الدور البارز الذي يلعبه الانتماء القبلي والعصبيات في مثل هذه الاحياء.

واخيرا، فإن التفسير الاقتصادى لظاهرة التطرف والعنف، بمعنى اقامة علاقة سببية مباشرة بين الاوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية المتردية وبين نمو التطرف والعنف من شأنه أن يخفي عن النظر اسباب اخرى، اكثر تأثيرا في نمو التطرف، وان كانت اصعب من حيث امكانية حلها. ومن ثم فإن مثل هذا التفسير يمكن أن يقود الى اقتراح حلول مضللة.

والتفسير البديل الذى نفترضه يكمن في الجانب السياسي ويشير الى أن اسباب التطرف والعنف الديني في مصر انما كمن في امرين:

الاول: هو وجود مشكلة سلطة في مصر، وهي المشكلة الجوهرية التي تتمثل في تراكم السلطة السياسية في مناطق قليلة بينما تكون هذه السلطة غائبة عن مناطق عديدة، وتنعكس هذه المشكلة في الغياب المؤسس عن العديد من المناطق التي شهدت اعمال عنف من قبل الجماعات المتطرفة.

والثاني. يتمثل في نوع الافكار التي اعتنقتها الجماعات الدينية المتطرفة، و عدم قدرة المؤسسات الدينية في مصر عن تطوير رؤية دينية يكون بامكانها التصدى لمثل هذه الافكار المستمدة من الدين ايضا، وهذا تجدر الاشارة الي أنه لا يكفي في هذه الحالة أن تكتفي المؤسسات الدينية بزعم أن ما تقول به الجماعات الاسلامية لا يمثل الاسلام أو انه خروج عن الاسلام. ولا يعني هذا التفسير السياسي لظاهرة التطرف والعنف الديني في مصر عدم وجود بعد اقتصادى لهذه الظاهرة وانما يرفض هذا التفسير الاقتصادي لظاهرة التطرف، والتي تقود الى حل يتمثل في أن تقوم الدولة بدور اكبر في مجال الخدمات الاجتماعية والوقوع في ايديولوجية الدولة التنموية باعتبارها الحل والمخرج من مشكلة التطرف، ويسمح هذا التفسير السياسي البديل للظاهرة بالبحث في الجذور الاعمق للمشكلة أو السماح بعمل إطار اقتصادى سياسي لتفسير ظاهرة التطرف واسبابها الأكثر جوهرية، ويساعد من ثم في النظر بعمق اكبر في الحلول الممكنة لهذه المشكلة.



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ اغسطس ١٩٩٦

قوى العنف الاسلامي في مصر بين تغيير السلطة السياسية... وتداولها

ضياء رشوان *

■ في سياق العنف الأصولي في مصر نعثر على عوامل ربما كان اهمها موقع مسألة السلطة لدى التيار الاسلامي، والطبيعة الجديدة والمتميزة للصراع والإنقسام في المجتمع المصري كجزء من الوطن العربي.

فقضية السلطة السياسية المسماة احياناً بالدولة تحتلّ مكاناً محورياً في العلوم السياسية، وعلى تعدد المباحث المتعلقة بالسلطة فان ذلك المهتم بموضوع انتقالها وتغييرها يشغل مكانة متميزة في الأدب السياسي. ويبدو ضرورياً ان نفرق في البداية بين «تداول السلطة» و«تغيير السلطة». واهمية هذه التفرقة انها تحدد لنا مجال التحليل الذي ينصب على ان هناك خلطاً مقصوداً او حسن النية بين المصطلحين. وهذا الخلط بالتحديد احد مصادر حالة الصراع التي تعيشها مصر اليوم، ناهيك عن كونه مصدراً دائماً لتذبذب كثير من التحليلات والكتابات السياسية المصرية على وجه العموم.

إن «تغيير السلطة» او النظام الحاكم او الدولة، يظل مبحثاً اساسياً في النظريات والمدارس الفكرية المهتمة بقضايا السياسة والمجتمع كافة. وعلى رغم التعارض، بل والتناقض، الحاد بين المنطلقات الفلسفية والمعرفية لكل من هذه المدارس والنظريات، الا انها جميعها تضع مسألة «تغيير السلطة» ضمن إطار أكثر شمولاً هو التغيير الاجتماعي والسياسي. وتغيير السلطة هنا، ولدى المدارس المتعارضة كافة، يعني باختصار استبدال تلك القائمة بأخرى تختلف عنها في مكوناتها الفكرية والاجتماعية والسياسية واهدافها وأولوياتها، الى حد يسمح بالقول ان «شيئاً» جديداً قد ولد. ولعل هذه الطبيعة الجذرية للتغيير هي التي دفعت الى تناوله دائما ضمن الإطار الأشمل للتغيير الاجتماعي والسياسي. فعلى اختلاف تفسيرات ودوافع تغيير السلطة لدى المدارس الفكرية المتناقضة، الا انها جميعا تؤكد ان وقوعه لا بد ان يعني وجود سياق اكثر عمومية من التغيير الاجتماعي والسياسي وربما الاقتصادي والقيمي في المجتمع الذي تحكمه هذه السلطة. وقد اجتهدت هذه المدارس والنظريات لكي تحقق وظيفة العلم اي خلق نماذج والسعي نحو التوقع. من هنا راينا النموذج الماركسي للتغيير الاجتماعي وفي قلبه تغيير السلطة والذي حمل اسم الثورة بمراحلها المختلفة وصولاً الى البروليتارية. كذلك فان الوظيفة على الضفة الاخرى طرحت نموذجها لما اسمته بـ «الاختلال الوظيفي المتعدد الوجوه» في دينامية السلطة القائمة، وهو ما قد يصل الى تغييرها اذا فشلت في التكيف معه او في مواجهته بقوة اجهزة الدولة. وبين الضفتين حاولت نظريات الحرمان النسبي وثورة التوقعات المتزايدة، والتي تركز على العوامل النفسية الجماعية، ان تطرح نموذجها للتغيير العام وللسلطة بصفة خاصة، باعتباره حصيلة للفجوة ما بين الواقع المعاش وما تتوقعه الجماهير منه وما تشعر به تجاهه.

وبغض النظر عن مضمون كل من هذه النماذج، فان الاتفاق بينها يظل قائماً حول نقطتين محوريتين، اولاً ان «تغيير السلطة» على النحو المشار اليه انما هو امر غير «شرعي»، بمعنى مخالفته التشريعات القانونية القائمة كافة والتي تجرمه وتجعل من القائمين به خارجين على القانون. وتحاول بعض النظريات ان تفرق بين «الشرعية» و«المشروعية»، حيث ترى ان الاولى هي ذلك الاطار القانوني الشكلي الذي تضعه اي سلطة لحماية نفسها ونظامها الاجتماعي العام. اما الثانية فهي تنصرف الى حق المجتمعات او بعض الفئات والطبقات في السعي نحو التغيير العام الذي قد يكون وفقاً للقوانين القائمة غير «شرعي»، ولكنه وفقاً لقوانين اخرى تاريخية واجتماعية يعد «مشروعاً»، بل وضرورياً كما يراه البعض.

من جهة ثانية فإن «تغيير السلطة» وفقاً للمدارس الفكرية المتعارضة يتضمن دائماً معنى الصدام والاكراه والعنف. وأياً كان تفسير تلك المدارس لأسباب او مضامين التناقض بين المتصارعين على السلطة، فان الاجماع قائم حول ان سعي السلطة لإفشال اي محاولات لانتزاعها تقترن باستخدام ادوات متعددة يمثل الاكراه والعنف جوهرها الرئيسي. كذلك الامر في الجهة المقابلة، فالساعون الى انتزاع السلطة وتغييرها لا يدخرون جهداً في استخدام وسائل الاكراه والعنف المتاحة لهم كافة من اجل حسم المعركة لصالحهم. وعلى رغم سيادة بعض فترات «الهدنة» بين السلطة القائمة والساعين الى تغييرها، فان تحليل كل منهما لمراحل بعينها قد يوصل العنف المتبادل الى اقصى درجاته. بمعنى آخر، فإن اللحظات الحاسمة والاخيرة سواء في تغيير السلطة او في قمع الخارجين عليها تكون عادة اكثر لحظات الصراع حول السلطة عنفاً ودموية. وعلى ذلك، فان تقدير كل من الطرفين لطبيعة اللحظة وموقعه منها يحدد الى مدى بعيد نطاق لجوئه الى مزيد من الصدام او التهدئة. فتقدير فئة او حركة سياسية للحظة تاريخية بانها الحاسمة في التغيير، سواء عبر تصورات حقيقية لقوتها الذاتية وقوة السلطة القائمة والظرف التاريخي العام أو عبر اوهام مبالغ فيها، يدفع بها الى حشد امكانياتها كافة لخوض الصدام العنيف الاخير. كذلك الامر بالنسبة للسلطة القائمة، والتي قد يتراءى لها ان لحظة ما هي اكثر ملاءمة للانتهاء من خصومها الساعين الى تغييرها، فلا تتردد حينئذ في استخدام ترسانات العنف كافة التي يمتلكها جهاز الدولة لقمع هؤلاء الخصوم.

اما المصطلح الثاني، اي «تداول السلطة»، فيختلف نوعياً وفي مجاله عن مصطلحنا السابق. فبداية ليس هناك اجماع عليه بين المدارس الفكرية المختلفة. وتداول السلطة، وبحكم النشأة والمضمون، ينتمي الى مجال النظرية الليبرالية في السياسة والاقتصاد، وهو بذلك يعد مبحثاً غريباً عن مدارس الفكر الاخرى. و«تداول السلطة» يعد جزءاً اصيلاً من فكرة الليبرالية القائمة على عنصري المصلحة والرشد. فالمجتمع من خلال افراده الراشدين المدركين لمصالحهم الخاصة، يستطيعون عبر آلية الانتخاب او الرأي العام ان يرجحوا كفة التجمعات السياسية التي يرون انها تحقق مصلحتهم. ويرتبط مفهوم «تداول السلطة» في الأساس بفكرة وجود مجتمع وسلطة تم الاتفاق على قواعد عامة للعلاقة بينهما. وهذا العقد الاجتماعي المؤسس للمجتمع والدولة يتضمن الحدود العامة التي يسمح ضمنها بالصراع السياسي والاجتماعي بين اصحاب المصالح والتصورات المتعارضة.

هذا الاستقرار على القواعد الضابطة للتفاعلات الاجتماعية يجعل من مسألة «تغيير السلطة» امراً غير «شرعي» من

الزاوية القانونية وغير «مشروع» من زاوية الوعي المجتمعي العام الذي ينظر الى مثل تلك المحاولة على انها اطاحة بالعقد الاجتماعي ذاته، ومن ثم فهو ضدها في اغلب الاحيان. بذلك فان التعارض بين المصالح المختلفة والتوترات الاجتماعية التي قد تصيب المجتمعات الليبرالية المستقرة يتم ضبطه عبر آلية «تداول السلطة». والفكر الليبرالي وممارسته يريان في هذا التداول بين الجماعات المختلفة المصالح الضمان الوحيد لعدم وصول هذه التعارضات وتلك التوترات الى حد طرح مسالة «تغيير السلطة»، وليس تداولها. الا ان كلا من الفكر والممارسة الليبراليين تعرضا لتحديات كبيرة وشائكة كادت ان تطيح بصحة هذا التصور. وقد كانت مرحلة الستينات الابرز سواء من حيث المعلومات النقدية العنيفة التي كان اشهرها مدرسة ١٩٦٨ الفكرية الفرنسية، او من حيث الحركات السياسية والاجتماعية المتمردة على هذا التصور، والتي حفلت بها حينئذ دول الغرب الاوروبي والاميركي الليبرالية.

وعلى خلاف «تغيير السلطة» فان تداولها يعد من وجهة نظر السلطة القائمة امراً شرعياً ومشروعاً في آن واحد. ويكمن منطق مشروعيته في جذور المشروع الليبرالي ذاته كما سبق التوضيح. اما لجهة شرعيته، فان القوانين والتشريعات المختلفة تنظم عملية تداول السلطة بصورة دقيقة تشمل القواعد الانتخابية والتوقيت الزمني وكيفية معالجة بعض الازمات الطارئة... الخ. وتخضع عملية تداول السلطة، على الاقل نظرياً او شكلياً، لرقابة متنوعة ينظمها الدستور والقانون. فهناك القضاء الدستوري، وهناك الرأي العام، وهناك اخيراً وسائل الاعلام. ويعني ذلك بالضرورة ان عملية تداول السلطة انما هي عملية سلمية لا يشوبها عنف ولا إكراه مما يعاقب عليه القانون. وليس هنا مجال إجراء نقد لصحة ذلك التصور او عرض الفجوات الهائلة التي يتركها وراءه لدى التطبيق العملي، والتي يطيح بعضها بأسسه الفلسفية والمعرفية ذاتها.

نظريات قطب

ان التفرقة السابقة هي المدخل الرئيسي لفهم الصراع الدائر بين الاسلاميين والدولة المصرية في الوقت الحاضر. فمن نسميهم اصحاب العنف الاسلامي لم يخفوا يوماً واحدا ان مستهدفهم الرئيسي ان لم يكن الوحيد هو «تغيير السلطة» لصالح اخرى يسمونها بالاسلامية. ولا ينفصل هذا المسعى عن هدف وحيد يطرحونه بوصفه تحقيق التوحيد والعبودية والحاكمية لله وحده. وتجمع جماعات العنف الاسلامي على الموقع المركزي لمسالة السلطة وتغييرها من وثائقهم الفكرية والسياسية. ويفسر لنا سيد قطب في «معالمه» هذه المركزية حين يقول: «وظيفة الاسلام إذن هي إقصاء الجاهلية من قيادة البشرية وتولي هذه القيادة على منهجه الخاص، المستقل الملامح، الاصيل الخصائص». ويتأكد التصور في موضع آخر من «المعالم»: «إن الاسلام كما قلنا اعلان عام لتحرير الانسان من العبودية للعباد. فهو يهدف ابتداء الى ازالة الانظمة والحكومات التي تقوم على اساس حاكمية البشر للبشر وعبودية الانسان للانسان... ثم يطلق الافراد بعد ذلك احراراً - بالفعل - في اختيار العقيدة التي يريدونها بمحض اختيارهم - بعد رفع الضغط السياسي عنهم».

إذن، منذ المفكر المؤسس للعنف الاسلامي، ليس هناك سوى مسالة «تغيير السلطة». ولم يبتعد التابعون عن «الأستاذ» قيد انملة. يجزم صالح سرية قائد اولى حلقات الجهاد التي حاولت القيام بانقلاب شبه عسكري على سلطة الرئيس أنور السادات عام ١٩٧٤، والتي عرفت بمحاولة الفنية العسكرية، بان «الجهاد لتغيير هذه الحكومات (الكافرة كما يصفها من موضع آخر) وإقامة الدولة الاسلامية فرض عين على كل مسلم ومسلمة». ويضيف في حكمه على افراد المجتمع ان «الكافر من هؤلاء هو من آمن بان هذه الحكومات على حق وأن الاسلام باطل او ينبغي ان يقتصر على قضايا العبادة، أو كان لا مبالياً سواء جاء الاسلام ام لم يأت او كان ناقماً على هذه الحكومات لكنه يرى الاصلاح بطريقة اخرى غير طريقة الاسلام. ويكون مؤمناً من هؤلاء من آمن بان الاسلام هو الحق وأن هذه الحكومات كافرة ويعمل على تغييرها لتكون اسلامية سراً وعلناً». ويتقدم محمد عبدالسلام فرج مؤسس تنظيم الجهاد الحالي خطوات اخرى في «الفريضة الغائبة» بقوله «ولقد اجمع المسلمون على فرضية اقامة الخلافة الاسلامية وإعلان الخلافة يعتمد على وجود النواة وهي الدولة الاسلامية». ويزداد وضوحه اكثر حين يضيف «فلا شك ان ميدان الجهاد الاول هو إقتلاع تلك القيادات الكافرة وإستبدالها بالنظام الاسلامي الكامل، ومن هنا تكون الانطلاقة».

لا تترك لنا مطالعة افكار اصحاب العنف الاسلامي مجالاً ولو هامشياً للخطأ في معرفة تصورهم حول مسالة السلطة. فـ «تداول السلطة» ليس وارداً على الاطلاق في ظل تصورهم للإسلام ولغاية الوجود الانساني كله والمتلخصة في تحقيق معنى العبودية والتوحيد المطلقين. وقبول مبدأ التداول لا يمكن له، في عرفهم، ان ينسجم مع الاسلام الذي يرى سيد قطب انه «لا يقبل انصاف الحلول مع الجاهلية. لا من ناحية التصور ولا من ناحية الاوضاع المنبثقة من هذا التصور... فإما اسلام وإما جاهلية. وليس هنالك وضع آخر نصفه اسلام ونصفه جاهلية يقبله الاسلام ويرضاه». ولا تقف تلك الدعوة الى تغيير السلطة عند الطرح الفكري. فما يميز اتجاه العنف الاسلامي منذ سيد قطب هو مزجه الدائم بين الطرح النظري والتحديد التنظيمي لهذا التغيير. ولقد كانت ملاحظة الرئيس جمال عبدالناصر صائبة عندما رأى عام ١٩٦٥ في «معالم في الطريق» لسيد قطب نظرية تنظيمية كاملة للوصول الى السلطة. ولم يختف هذا المزيج في كتابات تابعي قطب، بل وصل الى اكثر مراحله تبلوراً مع كتابات مؤسسي ومنظري تنظيم الجهاد الحالي بدءاً من «الفريضة الغائبة»، حيث افرد محمد عبدالسلام فرج جزءاً كبيراً للقضايا التنظيمية وحتى الفنية في اسلوب تغيير السلطة. ولعل الكتابات والوثائق الاخرى الصادرة عن قيادات هذا التنظيم، وخاصة المقدم عبود الزمر في السنوات العشر السابقة، طورت الى حد بعيد هذه النظرية التنظيمية الممزوجة دائماً بالرؤية الفكرية العقيدية.

يترتب على هذا الفهم لطبيعة إتجاه العنف الاسلامي في مصر عدة نتائج اساسية يتعلق بعضها بالصراع الدائر ذاته، فيما ينصرف الآخر الى المنهج الذي يتم تناوله به وتحليله، سواء من جانب النخبة او المعارضة السياسية المصرية.

وأولى النتائج الخاصة بالصراع ذاته ان إدخال مسالة السلطة في دائرة النظر انما يضيف الى تعريف «العنف الاسلامي» عنصراً هاماً. فذلك العنف تمثل الدولة والسلطة، كما سبقت الاشارة، هدفه الرئيسي ان لم يكن الوحيد. اما المجتمع فهو بكل طوائفه لا يحتل سوى موقع المتغير التابع. وهنا يبدو ذلك الخط الفاصل شديد الدقة بين ذلك الذي نسميه اتجاه العنف الاسلامي وبين بعض اتجاهات الاسلاميين الاخرى. فتلك الاخيرة، وأهم ممثليها الجماعة الاسلامية المتركزة في جامعات الصعيد (أسيوط - المنيا - سوهاج - قنا)، وعلى رغم اشتراكها في كثير من النقاط مع اصحاب العنف الاسلامي، تظل مسالة السلطة والمجتمع لديها مختلفة نوعياً، فعنف الجماعة الاسلامية موجه اساساً ضد المجتمع وبخاصة الطوائف غير المسلمة فيه، ويمكن ان يكون للتكوين الطائفي والاجتماعي الخاص بصعيد مصر دور غير قليل في ذلك. وعلى رغم صدامها المتواتر مع اجهزة الدولة، الا ان الجماعة الاسلامية لا تملك تصوراً مشابهاً لاتجاه العنف الاسلامي في ما يتعلق بمركزية مسالة السلطة في الفكر والحركة. وتظل فكرة المجتمع الجاهلي المسؤول عن كل شيء فيما الطائفة القبطية التي «تتآمر» على الاسلام بالتعاون مع الخارج هي المحرك الرئيسي للجماعة الاسلامية. ومن ثم وبفعل تداخل عوامل اخرى معقدة لا مجال للتطرق اليها هنا، وصلنا الى ما أضحى يسمى «الفتنة الطائفية». ولعل ذلك الفارق النوعي والهام يعود الى رؤية كل من الاتجاهين لقضيتي الإيمان والدولة. فاتجاه العنف الاسلامي ينطلق من أن المرتد بعد إيمانه أكثر خطراً من الكافر اصلاً أو الذمي: وهذا الاخير لا يمكن تنظيم التعامل معه الا في ظل دولة اسلامية، حيث ان الفروض الجماعية كافة، وفي مقدمها الجهاد ضد العدو الخارجي،

متوقفة حتى وجود من يقودها، اي السلطة الاسلامية. اما الجماعة الاسلامية فان رؤيتها لهاتين المسألتين مشوشة الى حد بعيد بحكم انها مكونة من خليط من افكار المذاهب والفرق الاسلامية المختلفة، وهو ما جعلها تتأرجح بين خط العنف الاسلامي واتجاهات اخرى. وفي كل ذلك فان ضرورات الواقع المحلي تزيد من هذا التشويش وتجعل من قضية «الذميين» أو «الانحرافات» الاخلاقية في الجامعة او المجتمع المحيط بها، القضايا الرئيسية لحركة تلك الجماعة.

اما ثانية النتائج فهي ان سعي اتجاه العنف الاسلامي الى «تغيير السلطة» يجعله خارجاً عن «الشرعية». ولكن غياب عقد اجتماعي مصري عام ينظم «تداول السلطة» يجعل من المسعى السابق «مشروعاً» ليس فقط لدى القائمين به، بل ايضاً لدى قطاعات اخرى من المجتمع. وقد جعل هذا الصدام بين الشرعية والمشروعية حول السلطة من استخدام العنف المتبادل امراً غير خارج عن مألوف الامور، وهذه هي النتيجة الثالثة. فعلى رغم تعدد الاستراتيجيات المستخدمة من الدولة المصرية لمواجهة الاسلاميين فإن ادراكها لطبيعة مسعاهم جعل العنف الأداة المركزية في تعاملها معهم. ولسنا بحاجة للافاضة في ذكر طبيعة ذلك العنف ولا احداثه المتواترة سواء في السجون او خارجها، فكثير من الدراسات العلمية والاطروحات الجامعية المنشورة في مصر تحفل بذلك، ناهيك عن تقارير بعض المنظمات الدولية والاقليمية والمحلية. ويكفي في هذا المجال ان نقرأ سطوراً قليلة من الحكم الصادر في قضية تنظيم الجهاد التي رافقت وأعقبت قتل الرئيس السادات: «ثبت لهذه المحكمة من كل ما تقدم ان اجهزة الامن إعتدت على غالبية المتهمين وأحدثت ببعضهم إصابات خطيرة استدعت نقلهم الى المستشفيات العامة»: وقد أضاف ذلك العنف الرسمي دوافع اخرى لا يجب تجاهلها الى تلك الكامنة اصلاً في بنية العنف الاسلامي، الامر الذي ضاعف من حدة هذا الاخير وفاقم في النهاية من تصاعد العنف المتبادل.

تترتب على النتيجة السابقة اخرى رابعة لها علاقة مباشرة بالاحداث المصرية الحالية. فالأرجح ان مسلسل العنف المتبادل المتصاعد إختلط في اللحظة الحالية بتقديرين متناقضين من جانب الدولة وإتجاه العنف الاسلامي. فالمؤشرات المتنوعة تدل على ان كلا من الطرفين يقدر قوته الذاتية وقوة خصمه وطبيعة الظرف العام بانها الأكثر ملاءمة الآن لحسم الصراع حول السلطة. ولما كان التقاطع بين تقديرين من هذا النوع اكثر لحظات اي صراع سياسي عنفاً، فان التصاعد المفاجئ والمتسارع للعنف المتبادل لا يخرج عن هذه القاعدة. ويعد التنبؤ بمسار هذا الصراع ونتائجه امراً في غاية الصعوبة نظراً لتداخل كثير من العوامل في الحالة المصرية من تاريخية وإجتماعية وإقليمية ودولية.

ولكن ما يمكن ترجيحه هو ان مدى العنف قد يتسع شيئاً فشيئاً وأن مضمونه السياسي سيزداد بروزاً، حاسراً الغطاء الطائفي المؤقت الذي يرتديه الآن. ويتأكد لدينا هذا التوقع عند ملاحظة التحركات الاخيرة لتنظيم الجهاد سواء في بياناته او عملياته المختلفة نوعياً، والتي تشير جميعها الى انه في اتجاه خوض تلك المعركة بإعتبارها الفاصلة.

على صعيد النخبة

اما على الجهة الاخرى للنتائج، فهي تتعلق بنهج النخبة والمعارضة السياسية المصرية في تحليل ما يحدث. وأولى النتائج ان معظم تحليلات هؤلاء تذهب الى ادانة الاسلاميين وعنفهم انطلاقاً من مفهوم «تداول السلطة». ولا شك في صحة الادانة من تلك الزاوية. ولكن القطيعة الكاملة بين الاسلاميين وبين هذا المفهوم وإنحيازهم الحركي والفكري الكامل لمفهوم «تغيير السلطة» يجعلان من الادانة غير ذات موضوع. وتتعلق النتيجة الثانية بهذا الخلط الفادح وأصحابه. فالاصرار الدائم من جانب قطعات واسعة من المعارضة والنخبة السياسية المسماة بالعلمانية على تقويم حركة الاسلاميين باعتبارها خروجاً على الشرعية والمشروعية معاً إنما يحمل بذور أربعة تناقضات كبرى على الاقل.

فالفئات الأساسية في هذه المعارضة والنخبة، او على الاقل الاكثر حضوراً، تتكون الآن من المشتغلين بالعمل البحثي، والعلمي والعمل العام في آن واحد. وتجاهل هذه الفئات للأدب السياسي والإجتماعي حول موضوعي التغيير والتداول والتمييز بينهما انما يعكس اول تناقضات هذه النخبة مع ذاتها العلمية. والتذرع بعدم معرفة تلك القطاعات بهذا التمييز وإنطباقه على الحالة الاسلامية لا محل له مطلقاً في ظل نخبة ذات تراث عميق في العلوم الاجتماعية وتعد اول من درس ودرّس العلوم السياسية في المنطقة العربية.

ويتمثل التناقض الثاني في انطلاق تلك الفئات في نقدها للإسلاميين من مفهوم «تداول السلطة». فحسبما اشرنا، ان القاعدة المعرفية والتاريخية لذلك المفهوم هي فكر الاستقرار والعقد الاجتماعي. ولا شك لدينا في الوعي الحاد من كافة قطاعات النخبة المصرية بعدم توافر اي من الفكرتين لا في مصر ولا في الوطن العربي، بل ولا في العالم غير الاوروبي والاميركي الغربي. بل لعل وجود تلك القطاعات ذاته ظل، ويظل، رهناً بسعيها نحو توفير هذين الشرطين. إذن إذا كان مبرراً لبعض اطراف الصراع الدائر ان يتلاعبوا بمفاهيم او تصورات يرون فيها اضافة لقوتهم او اضعافاً لخصومهم، فانه خلو من اي تبرير ان تلجأ قطاعات خارجة، نظرياً، عن ذلك الصراع الى التناقض مع حقائق الوجود الاجتماعي والتاريخي، خاصة اذا كانت تلك الحقائق محور العمل العام التي هى (القطاعات) جزء منه. ويصيب التناقض الثالث فكرة التنوع في التكوين الفكري والسياسي لتلك النخبة. فالانطلاق شبه الجماعي من مفهوم «تداول السلطة» الذي هو مفهوم ليبرالي محض إنما يلقي بظلال كثيفة من الشكوك حول صحة التقسيمات الحالية للنخبة المصرية. ولا شك انه في المجتمعات المستقرة في الغرب الاوروبي نجد مثل ذلك الاجماع على ذلك المفهوم بين المتنافسين كافة في الساحة السياسية وعلى اختلاف مدارسهم الفكرية والسياسية. ولكننا نذكّر هنا من جديد بشرطي ذلك الاجماع بما يجعل غيابهما عن ساحاتنا المصرية والعربية من مفهومي «تداول السلطة» و«تغيير السلطة» أحد المعايير الواقعية للتمييز بين القوى الفكرية والسياسية. ولقد ظل إنحياز هذه القوى لأحد المفهومين حتى وقت قريب المصدر المباشر للتوصيفات الفكرية والسياسية كافة التي عرفها الأدب السياسي العربي مثل: محافظ وتقدمي وثوري ورجعي... الخ.

ويزداد التناقض فداحة، وهو الرابع والاخير، اذا ما تعلق الامر بالاجنحة المنتمية فكرياً وسياسياً الى مدرسة التغيير. فإضافة الى الحقائق التي سبق التذكير بها في شأن التمييز بين المفهومين، فان هذه الاجنحة تستند الى تراث ضخم من الافكار التي تدور جميعها ضمن مفهوم «تغيير السلطة». ولعل جزءاً اساسياً من خصائص عملية التغيير يعود الفضل في ملاحظته وبلورته الى مفكري تلك الاجنحة. ولا نبالغ في القول اذا أكدنا ان دراسات جادة ورصينة حول حركية اتجاه العنف الاسلامي قد خلصت الى تأثرها الواضح ببعض من الأساليب التي جاء بها مفكرو تلك الاجنحة العلمانية التغييرية. والذي يجعل من ذلك التناقض اكثر إدهاشاً ان أدبيات هؤلاء الاخيرين سواء الفكرية او السياسية لا تزال تدور حتى اليوم في الأفق نفسه، أي «تغيير السلطة».

ويحاول البعض تفسير التناقضات الأربعة السابقة بأن منطلقها الهوّة العميقة التي تفصل مشروع الاسلاميين عن مشروعات اجنحة النخبة. ولا شك في الصحة الجزئية لهذا التفسير، وإن كان لا يعطي اطمئناناً كاملاً. والأرجح انه بالاضافة الى ذلك فإن هناك عدة عناصر يمكن ان تستكمله: أولاً، على رغم التراث الفكري الدائر في افق «تغيير السلطة»، فإن قطاعات النخبة المصرية المنتمية اليه لم تكن قضية السلطة بالمعنى الفعلي والمباشر تمثل منطقة اهتمام حقيقي لها. فخارج الغياب



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٩

الحركي الملحوظ لهذه القطاعات والقوى عن السعي نحو السلطة، تكاد جهودها الفكرية والسياسية لطرح رؤية «للتغيير» ذات إمكانيات واقعية و«مصرية» تكون منعدمة. لقد ظل العمل السياسي الجماهيري والتنويري والدعائي المحور الوحيد تقريباً لحركتها طيلة عقود متواصلة. من هنا فإن خوض الاسلاميين لذلك التحدي الكبير والتنظير له والتحرك نحوه بهذه الكثافة لم يكن له سوى ان يصيب هذه القطاعات من النخبة بالاضطراب، الفكري والسياسي، الشديد، خاصة وان ادبياتها إستقرت منذ زمن بعيد على وضع الاسلاميين، ووفقاً لمعيار التداول والتغيير، في معسكر «المحافظين الرجعيين». وقد يكون مكملاً لهذا العنصر الأول ان يشار الى ان حالة الوهن المفرط التي انتابت هذه القطاعات لأسباب متنوعة، والتي حرمتها من اية امكانية لخوض غمار التغيير على النحو الذي بشرت به أدبياتها الأولى دفعت بها الى الادانة التلقائية ليس فقط لمضمون المشروع الاسلامي، بل ولآلية التغيير ذاتها على رغم انها من أهم صائغيها.

ولا يمكن من ناحية اخرى إستبعاد تاثير التحول العام في بنية القطاع المعارض من النخبة السياسية المصرية خلال العقود الاخيرة. فاستكمالاً للنقطة السابقة، فان تشكيلات وأحزاب هذه المعارضة لم تقترب يوماً من مفهوم القوى الساعية او القادرة على التعامل مع موضوع السلطة السياسية بصورة جدية. وقد ظلت لفترات طويلة أقرب الى مفهوم الحزب السياسي شبه الجماهيري او النخبوي بحسب كل منها. ولم تلبث تغيرات الخمسينات والستينات ان أحالت معظم تلك القوى الى ما هو أقرب الى جماعات الضغط غير المنفصلة تماماً عن بنية الدولة القائمة. وبدا طيلة عهد الرئيس السادات ان تلك القوى قد عادت من جديد الى دور الحزب السياسي الذي بدأت منه، لكن الثمانينات وما واكبها من تغيرات داخلية وخارجية عميقة دفعت غالبيتها الى نقطة ابعد بكثير من هذا. فقد إقتربت كثيراً من مفهوم جماعات المصالح، بل وأحياناً «شلل» المصالح سواء الفكرية او السياسية المختلطة بطابع شللي او جيلي او فئوي او قطاعي او حتى مناطقي. وأضحى التداخل بينها وبين قطاعات الدولة الرسمية وشبه الرسمية مصدراً للإنجاز والصعود شبه وحيد. وقد أكدت هذه الدينامية، ولو في الوعي المبطن، فكرة «تداول السلطة» في عقل هذه القوى التي اصبح معظمها او على الاقل كثير من افرادها ينتظر دوره في هذا التداول، وإن لم تكن آليته الانتخاب والرأي العام بل الاختيار المباشر من الدولة وأجهزتها المختلفة. وما كان يمثل هذا التحول العميق الا ان يجعل من فكرة «تغيير السلطة» مرفوضة تماماً بينها، وبقدر رفضها بين رجالات الدولة ومؤسساتها.

وحتى يبدو التفسير شبه متكامل يجب ان ندخل في الاعتبار حقيقتين: الأولى عامة ومتعلقة بالطابع العام للشخصية المصرية، اذ ان خصائص الاعتدال العام والجنوح الى المقاومة السلبية او السلمية هي من مقومات الشعب المصري. ولا شك انها بذلك تتعارض نسبياً مع منهج المواجهة العنيفة التي يخوضها اسلاميو العنف مع الدولة. ولا شك ايضا في تعارض الخصائص ذاتها مع العنف الذي تمارسه الدولة حيال هؤلاء الاسلاميين، ولكن الوعي العام المصري يمكن له ان يقبل ويفهم ذلك، بل ويتجاهله، باعتباره من الخصائص المستمرة للدولة المصرية منذ ان عرفها. إما الحقيقة الثانية فهي ان الاصرار على مفهوم «تداول السلطة» لدى بعض قطاعات النخبة يعكس ولا شك إتجاهاً اصيلاً لديها، حتى لو كان حديثاً عند بعضها. ومن هنا، فان موقف هؤلاء لا يحوي التناقض ذاته الذي يكمن في مواقف المحسوبين على مفهوم التغيير. اما بقية التناقضات فلا شك انها تظل - في رأينا - صحيحة في ما يتصل بمجمل هذه القطاعات.

---

* باحث في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في جريدة «الاهرام» المصرية.



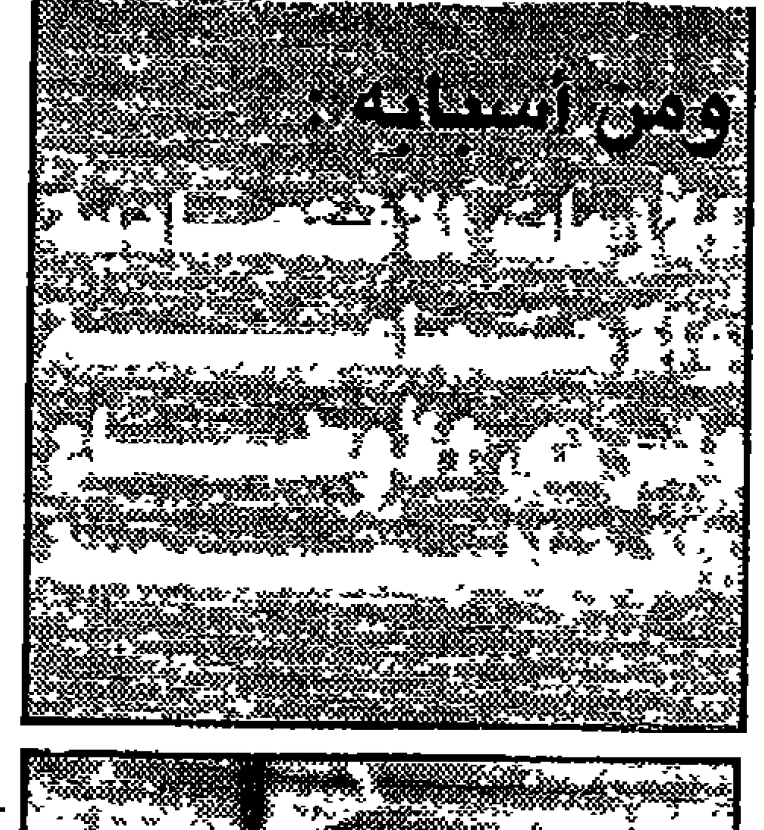
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــــرام

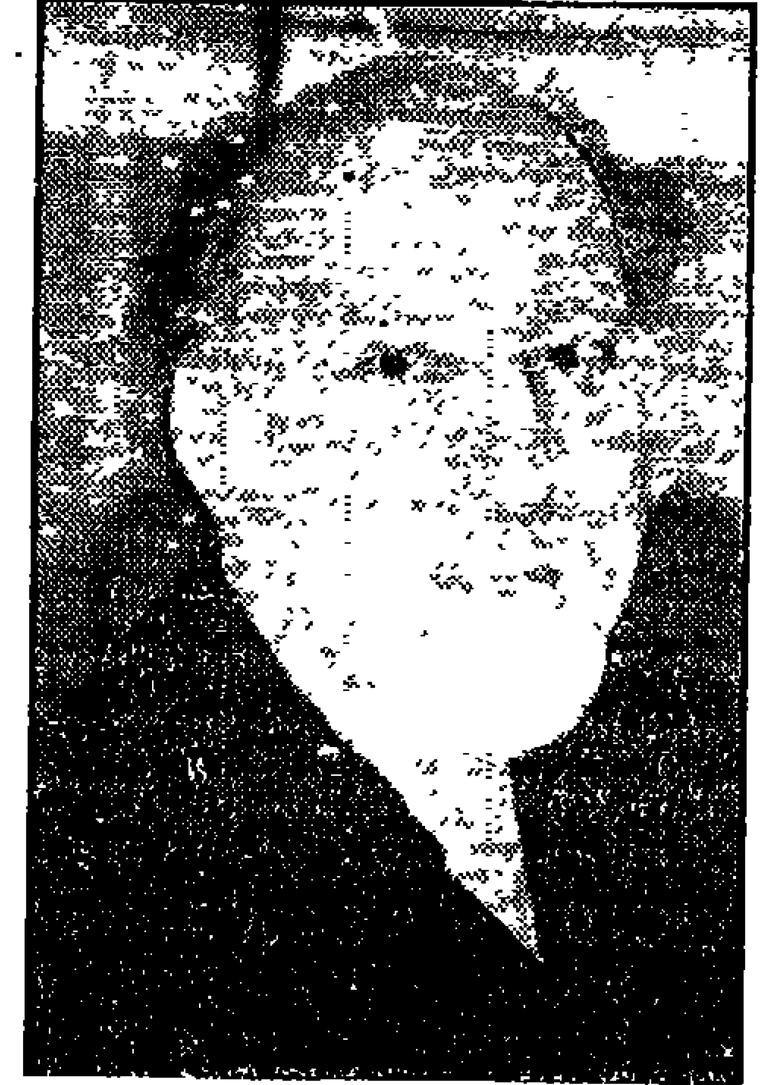
التاريخ : ٣ [illegible] ١٩٩٢

رؤية مؤرخ فرنسي مهتم بالاسلام وحضارته:

التطرف فى العالم العربى ظهر عقب هزيمة ٦٧



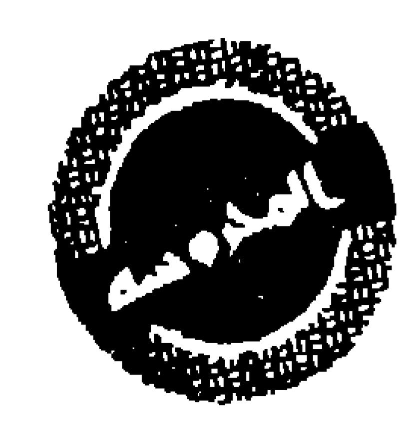
ومن أسبابه:



بول بالطا

أجرى الحوار فى باريس

د. سعيد اللاوندي



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ أغسطس ١٩٩٢

يؤكد الكاتب والصحفي الفرنسي بول بالطا الذى يشغل حاليا منصب مدير مركز دراسات الشرق المعاصر فى جامعة السوربون ، والمتخصص فى شئون الاسلام الثقافية ، والحضارية ، والديمقراطية ، وله عدد من المؤلفات حول بعض القضايا الاسلامية ، أن التطرف الدينى وظهور الجماعات الاسلامية فى المنطقة العربية يرجع الى سلسلة الهزائم المتتالية التى مرت بها شعوب هذه المنطقة .. بدءا من هزيمة يونيو عام ١٩٧٦ وهزيمة المواجهة مع الغرب ، بمعنى فشل بعض النماذج الليبرالية التى طبقت على غرار الأنظمة الغربية ، الى جانب فشل المشروعات التنموية فى بعض البلدان ، وظهور مشكلات اقتصادية واجتماعية وديموغرافية مستعصية .

يقول بول بالطا فى حوارنا معه :

اننا لكى نفهم أسباب التطرف الدينى فى مصر مثلا ، علينا ان نبدأ بدراسة تاريخ حركة الاخوان المسلمين التى أعتقد إنها كانت ولاتزال مصدر كل التيارات الاسلامية التى تظهر فى مصر حاليا . والغريب أن الأوساط الصحفية الغربية وكذلك الاوساط الجامعية تنسى - وهي بصدد الحديث عن هذه الحركة الأصولية - الأم - أنها ولدت فى ظروف خاصة أهم ملامحها أن الخلافة الاسلامية كانت قد سقطت على أيدى كمال اتاتورك فى تركيا ، وأن الملك فؤاد فى مصر كان يحاول الاستئثار بها لنفسه ، ثم يضيف فيقول :

فى هذا الاطار ظهرت حركة الاخوان المسلمين (بين عامي ١٩٢٧ - ١٩٢٨) الا أن التشدد أو التطرف الاسلامي قد ظهر بعد ذلك خصوصا فى أعقاب هزيمة عام ١٩٦٧ . فقد شاءت أقدارى أن أكون فى مصر فى هذه الفترة ، وأتيح لي أن أقوم بجولة في شوارع القاهرة وأزور بعض المساجد . فلاحظت أن معظم رجال الدين والوعاظ يركزون فى خطبهم على أن أسباب الهزيمة ترجع الى اهمال المسلمين لدينهم ، وبعدهم عن تعاليمه الصحيحة .

وتذكرت أن مثل هذا التفسير الدينى للهزيمة عرفته أوروبا فى أعقاب هزيمتها أمام ألمانيا عام ١٨٧٠ .

فقد اعتبرت الكنائس الكاثوليكية أن ابتعاد الفرنسيين عن دينهم المسيحى ، واهمالهم لتعاليمه هو السبب المباشر فى الهزيمة .

ولاشك أن هذا الأمر ، يجعلنى أصل الى اقتناع بان التطرف الدينى كما تعرفه المنطقة العربية اليوم ليس ظرفا خاصا بها ، ولكنه ظاهرة تفرضها المناطق والشعوب الأخرى فى حالات الهزائم

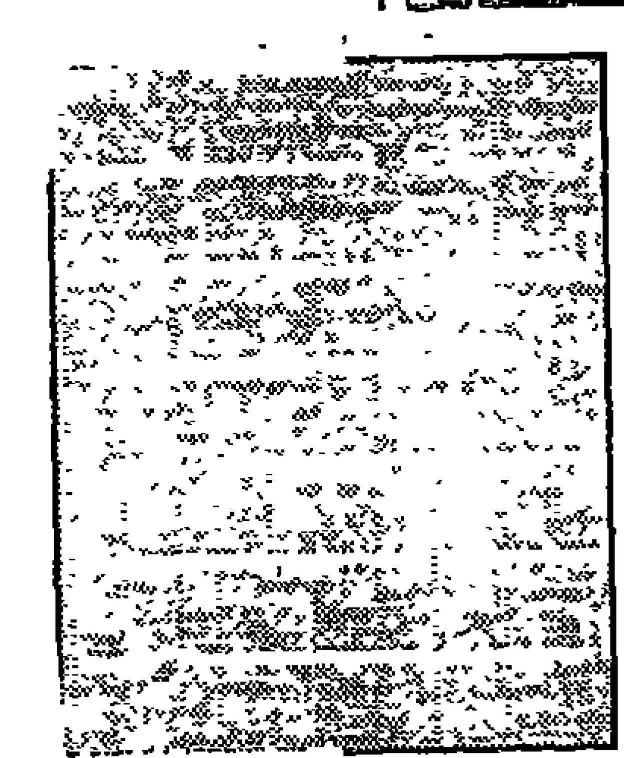
التردى الاقتصادى والثقافى

ويستطرد بول بالطا فيقول :

ليس من شك أن أسباب التطرف الدينى ترجع فى جانب منها الى الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التى تشهدها المنطقة العربية حاليا . خصوصا أن بعض المؤرخين يرون أن فشل بعض الأنظمة التنموية المقتبسة من الغرب قد أفسح المجال أمام الاسلاميين .

والحق أن فشل هذه الأنظمة يرجع سببه الى أن معظم الدول العربية عندما نقلت التكنولوجيا ، لم تحاول أن تنقل معها ظروفها البيئية ، بمعنى معرفة الأجواء العلمية التى نشأت فيها ، والاهتمام بالبحث العلمي الخ ..

ولاشك أن من يتامل فى الميزانيات المرصودة لتنمية الأبحاث العالمية فى أوروبا ، والأرقام المناظرة لها فى العالم الثالث ، سيكتشف بنفسه مخاطر نقل التكنولوجيا الى العالم العربى وهو نقل ناقص ومبتور .



كما أن هناك مثالا آخر له أكثر من دلالة فى هذا المجال وهو عدد جوائز نوبل التى حصلت عليها المنطقة العربية من بين مجموع الجوائز التى صدرت منذ تأسيس هذه الجوائز فى عام ١٩٠١ وحتى الآن .

فمن بين نحو ٥٥٠ جائزة فى شتى المجالات ، فازت الدول الاسلامية بثلاث جوائز ، اثنان منها فازت بهما مصر (جائزة نوبل للسلام ، فاز بها الرئيس السادات مناصفة مع مناحم بيجن الاسرائيلى) وجائزة نوبل للآداب فاز بها الأديب والروائى نجيب محفوظ) والثالثة فاز بها فى مجال



الفيزياء النووية عالم باكستاني .
ثمة مثال آخر - وهو عدد الكتب التي تصدر سنويا في كل بلد فمن بين نحو ٥٠٠ الف كتاب تصدر في العالم أجمع ، تصدر دول حوض البحر المتوسط (١٨ دولة) نحو ١٢٥ ألف كتاب ، وتحتكر أربعة دول (وهي فرنسا وأسبانيا وايطاليا ، ويوجوسلافيا) نحو ٨٠٪ منها ، فتصدر فرنسا وحدها ٣٥ ألف كتاب ، وتصدر ايطاليا ٣٠ الف كتاب ، كما تأتي تركيا في المرتبة الخامسة فتصدر نحو خمسة آلاف كتاب .

أما الدول العربية التي يصل عدد سكانها الى ٢٠٠ مليون نسمة فتصدر عشرة آلاف كتاب يصدر منها في مصر وحدها نحو ستة آلاف كتاب ، أما دول المغرب العربي الخمس فتصدر أقل من الفي كتاب سنويا .

هذه الأمثلة هي أكبر دليل على تردي الأوضاع الثقافية في المنطقة العربية ، وهي أوضاع لايمكن فصلها عن الظروف البيئية الأخرى سواء في مجال الاقتصاد والتنمية ، أو في مجال الاسكان والصحة .

الثورة الايرانية

□ وهناك سبب آخر يفسر لنا ظهور حركات التطرف الديني في البلاد العربية وهو نجاح ثورة ايران الاسلامية .. فقد لاحظت بنفسي باعتباري احد المهتمين تاريخيا بهذه الثورة أن معظم شعوب البلاد العربية قد استقبلت نجاح هذه الثورة بفرح عظيم . كما تبين لي أن معظم قيادات الحركات الاسلامية في بعض الدول العربية والاسلامية قد زارت طهران في أعقاب نجاح الثورة الايرانية خصوصا من تونس والجزائر ومصر .

لكن اللافت للنظر أن ايات الله من قيادات هذه الثورة ، عندما التقيت بهم جميعا ، تبين أنهم لايملكون برنامجا محددا لقيادة الأمة ! وعندما الححت عليهم بسؤالي عن البرنامج قالوا انه القرآن الكريم ثم أضاف بول بالطا يقول معلقا :

لست في حاجة الى أن أذكر لك تفاصيل هذه المناقشات الطويلة التي دارت معهم ، لكن مالاحظته هو أن هذه القيادات قد غاب عن بالها أن القرآن الكريم ، وهو كتاب مقدس - يعطي توجيهات وخطوطا عامة ، أما التفاصيل فيلزم لها برنامج خاص .. كما أنهم قد نسوا أن المشاكل التي افرزها واقع القرن السابع تختلف كثيرا عن المشاكل التي يفرزها الواقع الراهن .

ولذلك كان طبيعيا أن تكون محصلة عشر سنوات من عمر الثورة الايرانية بين عامي ١٩٧٩ - ١٩٨٩ ، هي سلسلة من الاخفاقات فالفساد تفشى في البلاد ، وانتشر حتى بين المتدينين أنفسهم ، كما انخفض الدخل القومي بنسبة ٥٠٪ ، وانخفضت الاستثمارات بنسبة ٣٥٪ ، وارتفع عدد السكان بنسبة ٣٠٪ ، كما ارتفعت نسبة البطالة فبلغت ٤٨٪ من اجمالي السكان .

وفي هذا الاطار يمكن أن نفهم التطوير الذي قام به الرئيس الايراني رافسنجاني مؤخرا عندما ذكر بأن الشعارات لاتبني سدودا أو مصانع .

□ سبب آخر لتفسير ظاهرة التطرف الاسلامي في البلدان العربية ، وهو احساس شعوب هذه المنطقة بأن لامكان لهم اليوم على خريطة العالم العالمية بعد أن كانوا من محتكري النهضة العالمية لخمسة قرون خلت ، وظل علماؤهم يقودوا حركة النهضة العالمية احقابا زمنية متتالية .. وهو مايعني احساسهم بالصدمة .

أمام كل هذه الهزائم كان طبيعيا أن تجد الحركات الاسلامية مناخا خصبا للانتشار والرواج ، فشرعوا يحدثون الناس بخطاب جذاب مع وعد لهم بالمساواة حسبما جاءت في تعاليم ومبادىء الدين الاسلامي ، وحل جميع المشاكل الاقتصادية فتكالب الناس عليهم .

لابرامج ولامشروعات

● في ضوء هذا التحليل ماهو المستقبل المنظور لهذه الجماعات في المنطقة العربية ؟

- لانستطيع أن نستبعد بطبيعة الحال - امكانية وصول هذه الجماعات الى السلطة في بعض البلدان . لكن لاتنس أن هذا الأمر يخضع لظروف عديدة منها مدى قدرة الحركات الاسلامية على التطور . فايران في عهد رافسنجاني تختلف بحوالي ٥٠٪ من ظروفها عن عهد الخوميني سواء من حيث انتهاجها للتنمية والاتجاه نحو الغرب ، ودفع عجلة الاستثمار الخارجي .. الخ أي أن الحركات الاسلامية اما أن تتكيف وتتطور مع الأوضاع والظروف الدولية الراهنة ، واما أن تفشل !

كما أن عليها أن تتخلى عن خطابها العقائدي .. فقد اثبتت تجربة فشل الشيوعية انه لامجال للفكر الشمولي المختلف انواعه ، وقد أكدت التجربة ايضا أن الطريق المقبول من جانب جميع الشعوب هو الطريق الديمقراطي ..

لكن ثمة تحفظا لايجب اغفاله وهو أن الحركات الاسلامية في العالم العربي لم تستطع حتى الآن أن تتصدى بالاجابات الشافية لكل الاسئلة المطروحة في العالم المعاصر .. فهم يفتقدون الى المشروعات والبرامج ، كما أن رجال الدين ليست لديهم الوسائل ولا المفاهيم .. ولاشك أن فقدان التيار الاسلامي الجزائري على سبيل المثال - لأكثر من مليون صوت في عام واحد في الانتخابات التشريعية (الجولة الأولى) لهو اكبر دليل على أنهم غير قادرين على تسيير دفة الأمور بما يخدم الصالح العام .

صعوبة بناء ستار حديدي

● وماذا عن تقييمك للسياسات العربية المتبعة في مواجهة التطرف ؟

- لكي تكون هذه السياسات ناجحة ، فعليها أن تتبع كافة الوسائل التي تبدأ بالقمع وتنتهي بالحوار .. مع اعطاء مساحة اكبر للديمقراطية والفكر الليبرالي . كذلك ضرورة مقاومة الفساد . كما لا يجب أن يغيب عن بال السياسيين العرب أنهم وهم يتعاملون مع الحركات الاسلامية انما يتعاملون مع حركات سياسية تستخدم الدين لأغراض سياسية .

وفى النهاية أشار الكاتب والصحفى الفرنسى بول بالطا الى أن لأوروبا دورا فى مقاومة التطرف الدينى فى العالم العربى . وقال «إن دول حوض البحر المتوسط عليها مسئولية لايجب تجاهلها لأن الاتجاه نحوما يسمى « بعالمية الاقتصاد » يقسم العالم الى محاور من بينها المحور المتوسطى الذى يربط الشمال الغنى بالجنوب الفقير .

فالحقيقة الثابتة هى أن حوض البحر المتوسط سيشهد فى السنوات العشرين القادمة تغييرا ديمقراطيا له دلالة خطيرة وهو أن ثلث سكان هذا الحوض سينتقل من الشاطىء الشمالى الى الشاطىء الجنوبى فى عام ٢٠١٥ وهو مايعنى ضرورة التعاون بين شطريه لانه من المستحيل بناء ستار حديدى يفصل شمال الوطن عن جنوبه .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢ [illegible] ١٩٩٢



هايدبارك

الأهرام

يشرف عليها رجب البنا

اذا كانت بريطانيا تفخر بحديقة « هايد بارك » حيث يستطيع كل انسان ان يقول ما يشاء .. وتعتبرها دليلا على الديمقراطية وحرية الكلمة فان من حق مصر ايضا ان تفخر بازدهار الحرية فيها بغير قيود .. وكدليل على ذلك نلتقى اسبوعيا وشعارنا : « صراع الافكار هو القوة الدافعة لتقدم بلدنا » .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هل للارهاب والفتنة أسباب اقتصادية ؟

تعددت الرؤى لقضية التطرف والفتنة الطائفية ... واجتهد الباحثون فى التنقيب عن اسبابها .... عوامل اجتماعية ام عوامل سيكولوجية ... اسباب تربوية وتعليمية أم اعلامية ... البيت هو المسئول ام التلفزيون والسينما ... ولكن اين العامل الاقتصادى فى الموضوع ...

هل الفتنة لها أباء كثيرون ليس من بينهم الظروف الاقتصادية الحالية ... البطالة .... التضخم ... الاسعار ... جشع التجار وانفلات السوق وخلو ساحته للمغامرين الباحثين عن « هبرة » وشعارهم « أسرق واجرى » ... وسيادة القيم المادية فى المجتمع بعد ان كانت القيم الاخلاقية والاجتماعية .

من هنا فإن « هايد بارك » تفتح الحوار من هذه الزاوية دون أن تطلب الاقتصار عليها لان كل ظاهرة لها سبب اقتصادى مرتبط ارتباطا لايقبل التجزئة باسباب اخرى فى المجتمع .

ولاتستطيع « هايد بارك » ان تنعزل عن الحوار الواسع المفتوح فى طول البلاد وعرضها ... وترحب بكل راى .

عنف الجماعات وتطرفها : الجذور الاجتماعية والتاريخية

د . عصام بهى

جامعة عين شمس

الدكتور عصام بهى الاستاذ بجامعة عين شمس يؤكد ان الأثر العكسى للانفتاح جعل الامل والطموح معلقا بالخارج فعصب بالولاء وادى الى الاحباط ... ويقدم تحليلا واسعا وهاما للظواهر المؤدية للارهاب والتطرف والفتنة .

لم يغب « التدين » ابدا عن حياة المصريين ، القدماء منهم والمحدثين ، ايا كانت الديانة التى يدينون بها. وفى عصرنا الحديث يقف المؤرخون عند السلوك الحاسم لرجال الأزهر الشريف فى تنظيم المقاومة ضد الحملة الفرنسية حتى خروجها ، ثم اصرارهم على تولى محمد على ولاية مصر وخضوع السلطان العثمانى لمطلبهم ثم عند رجال من امثال السيد جمال الدين الافغانى والشيخ محمد عبده اللذين قادا حركة الايقاظ للعالم الاسلامى فى مواجهة الاستعمار الغربى . تحول بها الشيخ عبده الى حركة اصلاحية داخلية ، وعند إيمان الزعيم مصطفى كامل بفكرة الجامعة الاسلامية ودفاعه عن الخلافة ملاذا للعالم الاسلامى من التهام الغرب له - يقفون عند هذا كله مع تفصيلات اخرى كثيرة تتصل بالكتابات الاصلاحية على اساس اسلامى - للتاريخ للفاعلية الدينية على المستوى العام فى مصر وفى العالم الاسلامى كله .

ولكن اول حركة منظمة يؤرخ لها بسنة ١٩٢٧ ، اعلن الشيخ حسن البنا رسميا انشاء جماعة ، الاخوان المسلمين لتكون - من يومها - جزءا اساسيا من بنية الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية فى مصر . ومن يومها كذلك والجماعة تمر - فى علاقاتها بالحكومات المختلفة التى حكمت مصر قبل ١٩٥٢ - بحالات مختلفة - تتراوح مابين المهادنة - مجرد المهادنة - والصدام . لكن اكثر الصدامات ترويعا جاء بعد ١٩٥٢ ، وعلى وجه التحديد فى سنة ١٩٥٤ حين جمع الاخوان - جميعا تقريبا - ليعمروا سجون النظام ومعتقلاته ، بعد اعدام من اعدم وتتكرر المسألة - مرة اخرى - وبشكل اكثر عنفا عام ١٩٦٥ . ولا تسل عما جرى لهم فى السجون والمعتقلات (فبعضه) المنشور يشيب من هوله الولدان !

فالمهم هو مايمكن ان يتركه هذا الذى حدث فى نفوسهم وفى عقولهم ليتشكل منه فى النهاية - تصورهم عن ماينبغى ان تكون علاقتهم « بالاخر » خارج الاسوار : سواء كان هذا « الاخر » فى موقع السلطة او خارجه ، فالجميع اعداء : الظالمون والساكتون . ولابد من تغيير الجميع !

بهذا التصور امتلأ كثير من شباب الجماعة داخل السجون والمعتقلات وكان شيوخهم اول من ناقشهم وسفه تصوراتهم ، ولكن تاثير مايحدث كان اقوى على النفس والعقل من تاثير حجج الشيوخ مهما كانت قوتها ، ومهما كانت قدرتهم على الاقناع ، والجروح الغائرة - فى النفوس والعقول قبل الاجساد وبعدها كان من الصعب على العقل والمنطق ان يجد لها دواء ناجعا ، ولو طال النقاش وتكرر !

فى هذه الظروف ولد اول هذه التنظيمات الدينية المتطرفة : تنظيم التكفير والهجرة ، الذى تولدت منه ، او من افكاره ومازال سائر التنظيمات المعروفة وغير المعروفة فى الساحة المصرية ، والتى تؤمن بالتكفير عقيدة وبالعنف اسلوبا لاعادة المجتمع الى جادة الصواب . لقد انطلقت الشرارة المختزنة او



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

بالاحرى المسجونة ـ منذ منتصف السبعينات فصادفت هشيما ينتظرها ليزيد اشتعال النار.

وكانت هزيمة ١٩٦٧ المخزية قد تحولت بكثير من النفوس عن الثقة التى كانت تتعامل بها مع النظام ، الذى انهكته جبال اليمن ليسقط فى هاوية سيناء . وليته قدم بديلا متماسكا على المستوى الاجتماعى يمكن به تسويغ هذه الهزائم وابتلاعها ! لقد كانت النتيجة ـ فى كلمة ـ قضاء مبرما على البقية الباقية من كرامة الانسان المصرى التى اهدرت فى الداخل قبل ان يقضى عليها فى حرب خارجية ـ حتى ان كثيرين لم يفاجاوا بالهزيمة ، لان انسانا بلا كرامة فى وطنه او قيمة لايمكن ان يقاتل ، واذا قاتل لايمكن ان ينتصر !

ومع الاسف الشديد لم يستطع نصر أكتوبر ١٩٧٣ أن يمحو آثار هزيمة ١٩٦٧ ، ربما لأن أسباب القلق الاجتماعى والاقتصادى كانت أقوى (وقد بدأت عملية الانفتاح ـ النهب الاقتصادى) وربما لأن مظاهر الفردية والفساد فى الحياة والحكم كانت أقوى من « الشكل » الديمقراطى الذى جرى تخطيطه بسرعة ووزعت الادوار فيه بعناية أو بغير عناية ! وحتى هذا الجانب (الشكلى) لم يصبر عليه النظام طويلا فحصد الجميع !

وكان الشباب الذى وصفناه آنفا موجودا لايلتفت إليه أحد ، وكان رد فعله مدويا تجاه النظام ممثلا فى رأسه ! فبعد خيبة أملهم فى كل شعارات النظام : العلم والايمان ، والديمقراطية ، والانفتاح ، وتطبيق الشريعة .. إلى آخر هذه الشعارات التى تمخضت عن إحباطات متكررة للشباب المصرى على المستويين الفردى والجماعى وعن خيبة أمل كبرى فى الشارعين الاسلامى بخاصة ، والسياسى بعامة .. بعد هذا كله وقبله لم يكن إلا الغضب والعنف .

وفى هذه الأثناء كانت الثورة الاسلامية فى إيران على أشدها طردت الشاه وأذلت أمريكا وعندها لم يجد الشاه المطرود ملاذا إلا فى مصر ، فى تحد سافر لمشاعر الشباب بخاصة الذى تعاطف مع الثورة ومع انتصاراتها المتتالية فى المرحلة الاولى من تاريخها .

وكانت الظروف الاقتصادية فى مصر تزداد اختناقا وكان الأثر العكسى للانفتاح الاقتصادى يزداد اتساعا وازداد انفتاح البلاد العربية أمام المصريين فاصبح الأمل والطموح معلقا بـ « الخارج » فضعف الولاء والانتماء لنظام أدى إلى كل هذا الفساد الذى صحب الانفتاح ورضى به ، والى كل هذا الاحباط لآمالهم داخل بلدهم بخاصة أن وسائل الاعلام أصبحت عوامل فعاله فى اذكاء التطلعات واشعال الروح الاستهلاكية المدمرة وأصبح الأمل معلقا « بمشروع » من هذه « المشروعات » المدهشة التى تبدأ بعملية نصب على الناس أو على بنك أو عملية تكون ستارا للتهريب ويتحول صاحبها فجأة إلى مليونير ، ثم تنتهى العملية بالهرب إلى الخارج صحبة عدة ملايين من الجنيهات والدولارات فتراجعت قيمة العمل والاجتهاد بعد قيمتى الولاء والانتماء وارتفعت قيم الفهلوة والخفة والنصاحة .. وماشئنا من هذه القيم العالية !

وهكذا بدأ عصر التراجع الواسع للقيم التى ربيت الأجيال السابقة على احترامها بل تقديسها وبدأت معها المثل « القديمة » فى الانسحاب ليحل محلها مثل جديدة روجت لها على نطاق واسع وسائل الاعلام جميعا وهذا كله فى وقت كانت فيه الضغوط الاجتماعية ـ الاقتصادية (ولاتزال) لاتطاق والانتماء يتراجع فازداد اليأس والاحباط ومع اليأس والاحباط علينا أن نتوقع كل شىء وأى شىء !

أنتصور أن يعيش الشباب فى جو كهذا ويتقبلوه فى صمت وإذعان ؟ نضحك على أنفسنا وعلى أجيالنا الحاضرة والقادمة لو توقعنا منهم ذلك . والأسوأ أن نطالبه



المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

منهم . فهذا الكيان المتفجر بالحياة والحيوية لايمكن أن يواصل حياته في هذا الفراغ القطيع المحيط به : الفراغ من الثقافة ومن النشاط ، ومن العمل ، ومن الاهتمام ، ومن الانتماء والحماسة ! من الضروري ـ حتى لمجرد الحياة ـ أن يجد البديل ، ولو كان في البديل تدمير للذات أو تدمير للاخرين ـ الآخرين الذين لم يهتموا به ولم يابهوا لمطالبه ـ النفسية والعقلية أولا قبل الجسدية مع أهميتها ـ

ولم يمهدوا له طريقا يفرغ فيه طاقته العقلية والنفسية والجسدية بما يعود عليه وعلى مجتمعه بالضرورة بالخير والعطاء !

ولندع الان الذين يدمرون أنفسهم . ولنقف عند الذين يسعون الى تدمير « الآخرين » ـ أى كل من ليس منهم . ماذا تقدم لهم هذه « الجماعات » وعجز المجتمع عن تقديمه حتى يسعوا ـ بإشارة من يد « الأمير » ـ إلى تدمير هذا المجتمع ؟ ببساطة شديدة ، فإن « الجماعة » تقدم له كل ماعجز المجتمع عن تقديمه له : تعطية انتماء الانسان في حاجة اليه دائما ـ إلى « كيان » أكبر من الفرد أو حتى الجماعة الضيقة ، وتعطية « دورا » يقوم به ، وقيمة وأهمية سلبهما منه المجتمع الذى أهمله ، وقضية قائمة على مجموعة من المثاليات التي يؤمن بها ، وترسم له صورة لحياة بسيطة تدير ظهرها لكل يبهر من الحياة الحديثة التي تستعبد الانسان وتستهلك حياته في الجرى لحيازتها ثم تسلبه عقله ودينه وتوازنه النفسى ـ وهى لاترسمها فقط ، بل تقدمها له كذلك دون أن تكلفه أى أعباء مادية أو نفسية .

ولابد من أن نشير إلى أنه إلى جانب ثقل هذه الأعباء التي وصفناها حتى الان والتى تنتهى بالفرد الى الفراغ والضياع والبديل المغرى ، أن بنيتنا العلمية والتربوية ـ سواء في مؤسساتنا العلمية ، أو في وسائل إعلامنا المترهلة ، أو في الأسر والبيوت ، إلا من رحم ربي ـ « بنية لينة » غير قادرة على الصمود في وجه أى هجوم ـ مهما ضعف ـ يوجه إليها . وقد أورثت هذا اللين لابنائها من الشباب الذين يسهل استهواؤهم لانهم لم يتعلموا الدين الصحيح (ولا أظنهم يتعلمون غيره أيضا) تعلما يمكن أن يجعل منهم سدا أمام دعاوى هذه الجماعات . وفي الوقت نفسه انقطعت السبل بينهم وبين السلطة ـ بمعناها الواسع ـ وكل من يتصل بها من رجال الدين ، فلايقنعهم رجال الأزهر والأوقاف ولا المتحدثون في التلفزيون أو الاذاعة ولاكتاب الصحف .. إلخ وسدت الطرق من جهة أخرى ـ أمام جماعة دينية ـ سياسية متعقلة ـ هى جماعة الاخوان المسلمين ـ كانت قادرة على استيعاب هؤلاء الشباب وترشيدهم ، بل تحويل طاقاتهم العقلية والنفسية والجسدية الى طاقات مبدعة وخلاقة ولم يعد مسموحا للجماعة بعد إغلاق منابرها ومقارها ـ إلا الحديث من خلال الاخرين من الاحزاب التي تقبل هى ـ ويقبلون هم ـ العمل معها وإفساح صدورها لهم .

هل نبحث عن حلول ؟ اظن ان الحلول واضحة ، وان كانت ثقيلة فهى تقتضى ببساطة ـ ان نغير توجهاتنا الثقافية والاعلانية والتعليمية بما يرسى أسس مصالحة راسخة بيننا وبين انفسنا وبيننا وبين الآخرين كما تقتضى أن نضع مشكلات الشباب بعامة ومشكلة البطالة بخاصة على جدول اولوياتنا وأن تتحول كل الجهود والمخصصات لحلها حلا جذريا ولو ضحينا بالميزانيات التي نرصدها للدورات الرياضية والفرق الرياضية الخائبة ومدربيها الـ .... ، مع علمى بأنها تضحية غالية ان لم تكن مستحيلة ! ونفتح الابواب والنوافذ جميعها لكل التيارات الفكرية والسياسية والاجتماعية للتعبير عن نفسها في حرية كاملة فقضية الحرية لم تعد محل مساومات ولم تعد تحتمل التاجيل ولا التقسيط فهى الباب الوحيد للمصالحة وهى الباب الوحيد الى الحاضر والمستقبل

كلمة أخيرة سبقني اليها بعض الاقلام المخلصة لكني اريد تاكيدها هنا وهي ان العنف لن يولد الامزيدا من العنف حتى يبلغ مدى لايعلمه الا اللـه والاعتمـاد على الشرطة وحدها باساليبها المعروفة لن يؤدى الا الى اتساع نطاق هذه الجماعات والا الى مزيد من اشتعال النار في الهشيم والهشيم كثير وجاهز للاشتعال وعندها لن يكون لها الا الله ، او لتوجه في الوقت نفسه الميزانيات المرصودة لمـا يسـمى بقـوافل الدعوة وغيرها من الانشطة الشكلية التي يعرف اصحابها قبل غيرهم مدى فائدتها لمشروعات الشباب لمحاولة حل مشكلة حقيقية من مشكلاته المستعصية !

ان الاتجاه الى الجذور جذور المشكلة ـ هو اقرب الطرق لحلهـا وقـد يحتـاج الوصول الى الجذر واستئصاله الى جهد أكبر وصبر لكن النتيجة في النهاية سـتكون مؤكدة ومشكلة العنف والتطرف في مجتمعنا في جذورها مشكلة اجتماعية اقتصادية وثقافية في المقام الاول تترك اثارها بالضرورة على نفوس الشباب وعقـولهم فـاذا حللناها ودعوناهم للمشاركة تحررت نفوسهم وعقولهم او لاسـمح اللـه دمـرونا ودمروا انفسهم ولنا الخيار والله من وراء القصد .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ أغسطس ١٩٩٢

هايدبارك

الأهرام الاقتصادى

ثالوث التطرف .. وحزام الفقر

د . رفعت سيد احمد
المدير التنفيذى للمركز العربى
الاسلامى للدراسات

الدكتور رفعت سيد احمد المدير التنفيذى للمركز العـربى الاسلامى للدراسات يحلل اسباب التطرف والفتنة وينبـه الى « حزام الفقر » الذى تنطلق منه



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ ... ١٩٩٢

دائما نفاجأ

دائما نفاجأ بما اسميناه خطأ « بالتطرف » واشتعال نار الفتنة بين عنصرى الامة الاقباط والمسلمين وبعد ان تقع الواقعة وتتداعى النتائج نبدأ فى السؤال التقليدى ما العمل ؟

هل هى أزمة فى الفهم والوعى بامور هذه الامة وقضاياها المصيرية ؟ ام هو خوار فى العزيمة والقدرة على مواجهة الذات بقضاياها مهما كانت محرجة ؟

اياما كان الامر فان لنا بشان مسالتى الفتنة والتطرف بعض الملاحظات التى نامل أن تفيد لمن يريد التشخيص او العلاج

فاولا : نختلف بداية مع مفهوم التطرف ونراه يبعدنا تدريجيا عن دقة التوصيف وبالتالى فاعلية العلاج فالتطرف ككلمة تفترض وجود « وسط » موضوعى يمثل البعد عنه ـ سلبا او ايجابا افقيا او رأسيا ـ تطرفا ، فهل سالنا أنفسنا مرة واحدة ماهذا الوسط الذى نقيس به التطرف وماهى معاييره الدينية الفقهية والاجتماعية ثم أليس مما يخلط الامور ان نروج لمفهوم يعكس معانى غير تلك التى نراها فى الواقع ويقدم تصورا يناقض الحقائق المعيشة ؟ ثم ان جاز الوصف بان ثمة تطرفا دنيويا يقابل هذا الذى يسمى تطرفا دينيا فهل تكرم علماء الامة فى الفقة والاجتماع بتحديد المقصود علميا بالاثنين ـ نشك ـ ولذا نفضل دائما التروى ووضع الكلمة بين قوسين وعدم التسليم بها كمعبر عن حالة اشد من ان توصف بالتطرف

ثانيا : ولكى نشخص القضية جيدا ينبغى ان نلم بتاريخها وبايجاز نقول :

لقد عرفت مصر مسالة الغلو فى التدين (ان جاز التعبير) مع بداية الاربعينات وذلك اثر انشقاق تنظيم شباب محمد عن جماعة الاخوان بقيادة الشيخ حسن البنا ثم انشاء الجهاز الخاص الذى تولى امر النقراشى باشا (اغتيالا) وبعض العمليات الفدائية بالقناة ثم حادث المنشية ١٩٥٢ ومع بدايات عام ١٩٥٨ وفى احضان السجون نشأة فكرة (تنظيم الجهاد الاسلامى على يد شاب مسلم كان معتقلا ضمن جماعة الاخوان المسلمين ويدعى نبيل البرعى وفيما بعد انضم اليه عن اقتناع كل من اسماعيل الطنطاوى ومحمد عبد العزيز الشرقاوى وايمن الظواهرى وحسن الهلاوى وعلوى مصطفى واصبح اسماعيل الطنطاوى قائدا لهذه المجموعة النواة نظرا لامكاناته الفكرية الفذة وكانت افكار سيد قطب فى الظلال وفى معالم فى الطريق هى الاطار الفكرى لهذه النواة ثم أتت كتابات ابى الاعلى المودودى وابن تيمية وحديثا شكرى احمد مصطفى وصالح سرية وغيرهم انظر توثيقا كاملا لاوراق ووثائق الحركات الاسلامية السرية فى مصر ١٩٧٠ ـ : ١٩٩٠ فى كتابنا النبى المسلح جزاءات رياض الريس للكتب والنشر لندن ١٩٩٠ .

وخرج من تحت هذه النواة وفى داخل هذا الاطار الفكرى تنظيمات الغلو الدينى وظلت التفسيرات بشان نشاتها وتطورها واسباب انتشارها تتعدد حتى ساعتنا هذه ولقد قدمت صفحة الراى بالاهرام نماذج لها منذ ايام واختلفت التفسيرات فتارة يرجعها البعض الى قسوة التعذيب الجسدى والمعنوى الذى مورس على اعضاء هذه التنظيمات فى السجون خلال الفترة الممتدة منذ الخمسينات وحتى السبعينات فانهارت امام انظارهم نفسيا وعقائديا العديد من القيم والثوابت وتارة اخرى يراها اخرون انها نتيجة لاسباب اقتصادية واجتماعية ظالمة وتارة ثالثة يرجعها البعض الى نقص الوعيد الدينى لدى الشباب المتحمس أو نتيجة الاستفزاز عناصر من الاقباط المتحمسين وغيرها من الاسباب ..

الا ان الظاهرة فى تقديرنا ـ اعمق واخطر من كل هذا خاصة ونحن اليوم نعيشها



المصدر : الأهرام ...
التاريخ : ٢ ... ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ونمر بها ونتفاعل معها سلبا وايجابا ولذا وجب حسن التشخيص لكى ياتى العلاج صحيحا ..

ثالثا : ان ظاهرة ما يسمى بالتطرف او الغلو الدينى ، ظاهرة قديمة وملتصقة بالصراع السياسى الذى واكب الاسلام منذ وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم حتى يومنا هذا وفى مصر القضية قديمة كما سبق واشرنا وما نعيشه ليس سوى فصول جديدة لقصة غير معلومة النهاية وهى فى تقديرنا لن نفيد المعالجة الامنية كما هو حادث الان وحدها فى علاجها بل قد تاتى بنتائج عكسية تماما توصل فكرة الخروج على الامام بسلطاته ورجاله ومؤسساته ومن هنا نطرح هذا التصور للخروج من المازق الحالى

١ ــ يوجد فى مصر حوالى ٢٥ مدينة رئيسية والعديد من المدن الفرعية هذه المدن مجتمعة وبخاصة مدن الصعيد وتحديد أسيوط والمنيا محاطة باحزمة من الفقر البشرى .. مساكن ــ مرافق مخربة بلا حاضر او مستقبل حقيقى ولنتامل مدينة القاهرة كنموذج يحيط بها الاتى امبابه عين شمس البساتين المنيب بولاق الدكرور وغيرها من الاحياء العشوائية الفقيرة فى مرافقها وعمرانها البشرى وبالمصادفة وهى هنا ليست مصادفة فى واقع الامر لانها تكررت أتت اغلب عمليات العنف الدينى المسلح والفتنة الطائفية المروعة اتت من هذه المناطق قد نسمى هذا الحزام من الفقر باسم الاسباب الاقتصادية والاجتماعية فلنسمية ما نشاء ولنطلق عليه من الاسماء ما نشاء فقط ينبغى التنبه جيدا الى هذه الحقيقة ان الحرب الاهلية اللبنانية بدأت وانطلقت من حزام مشابه كان يحيط ببيروت سمى وقتها بحزام الفقر الشيعى فقط لنتامل ونفكر ونفعل وهذا هو المهم ..

٢ ــ يضاف الى حزام الفقر حزام اخر قطعى يشج راس الوطن وعقله وهو حزام الاغتراب والبعد عن قيم الاسلام الوسطية انه حزام التطرف الدنيوى الذى بولغ فيه العقد الاخير عقد الثمانينات ومشاهد هذا الحزام ظاهرة للعيان فى وسائل اعلامنا وثقافتنا وتعليمنا واقتصادنا بل وسياستنا ولنفكر بجدية فى مواجهة هذا الشج القطعى لعقل الامة فهو سبب ثان وخطير لانه تاريخى لما نعيشة من مغالاة وما نسمية بالتطرف الدينى كرد مماثل على تطرف دنيوى لا حدود له ..

ونهاية ثالوث الاسباب التى نشخص بها ومن ثم نعالج قضية ما يسمى بالتطرف ذلك الاخفاق الملحوظ لمؤسسات البحث العلمى والاحزاب السياسية واجهزة الدعوة الاسلامية الرسمية وغيرها وساخذ نموذجا واحدا لهذه المؤسسات وكيف انها قد صارت بلا فائدة حقيقة احد مراكز البحوث الاجتماعية فى مصر يستهلك سنويا ٣ ملايين جنيه رواتب ومصاريف بحثية ومكافآت ابحاث الخ وهو تابع بجوار احد بؤر التوتر الطائفى فى مصر امبابه منذ ثلاثين عاما هذا المركز لم يقدم حتى يومنا هذا دراسة واحدة ترصد وتحلل ومن ثم توصف العلاج بشان قضية الفتنة الطائفية او الجماعات الدينية الاسلامية او المسيحية والطريف ان كاتب هذه السطور تقدم بمشروع بحث ميدانى منذ يناير ١٩٨٩ لادارة هذا المركز الذى كان يعمل بـه عن الجماعات الاسلامية فى مصر وحتى هذه اللحظة لم يبت فيه رغم موافقة كل الادارات المختصة لماذا لان مديرة هذا المركز وهى مديرة منذ ٧ سنوات مخالفة صريحة لقوانين الدولة منشغلة بقضايا اخرى اهم مثل رؤى العالم والسياسات الثقافية لمصر ايام الملك فاروق (اى والله) .

وفى نفس المركز تقدم مستشار استاذ علم اجتماع فاضل ببحث منذ عام ١٩٨٧



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

بعنوان الفتنة الطائفية وحتى اليوم لم يبت فيه وغيرها من الابحاث الهامة والتى اهملت

هل بعد ذلك يحق لنا ان نسال لماذا تخفق معالجتنا السياسية والثقافية فى مواجهة الازمة انها تحقق لان ميزانية الدولة موجهة اصلا الى مؤسسات ومراكز بحثية بلا دور او فاعلية مجردكم من الموظفين حاصلين على درجات الدكتوراه ولا

يعملون شيئا وهو الامر الذى دفع الكثير من الجادين الى الابتعاد حتى ينصلح الحال ونحن منهم

وبعد .. انه ثالوث من (الفقر مستوياته وازمات المختلفة) والاغتراب بابعاده وروافده العديدة) والاخفاق فى الدور الاجتماعى لمراكز البحوث والمؤسسات المختصة ومن هذا الثالوث . تبدأ الظاهرة فى النشوء .. ومنه ينبع العلاج والله اعلم .. .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ٣ [illegible] ١٩٩٢

ظواهر العنف والاجرام .. تحت شعار الدين

د . احمد بدران
مستشار وزير الصحة

« والدكتور احمد بدران مستشار وزير الصحة يشير الى الازمة الاقتصادية وزيادة البطالة ضمن اسباب اخرى مثل التخلخل الاجتماعي ويرى انها جميعا ليست السبب الحقيقي للازمة ولكن هناك اسبابا اخرى يحددها . »

فتحت صفحة قضايا وأراء في الأهرام الغراء ، مشكورة باب الحوار والنقاش حول التطرف والفتنة الطائفية وافسحت المجال بالفعل — حتى الان — لمختلف الاراء في هذا الموضوع الحيوى .

وليسمح لى اولا بان أعرض بعض النقاط التى قد تبدو متعارضة مع الكثير مما نشر فاولا لعلنا نتفق على أن هناك أزمة في العلاقات بين جناحى الأسرة المصرية من مسلمين و أقباط وهو أمر وان كان قد بدا في فترات متقطعة في الماضى الا انه قد ظهر من جديد وبصورة لم تكن مالوفة ومن السذاجة أن نرجع كل ماجد من أحداث الى عوامل شخصية أو الى نزاعات فردية والا كنا كمن يدفنون برؤوسهم في الرمال .



ونتفق أيضا على أن علاج هذه الازمة لايكون بكتابة المقالات والقاء الخطب عن العلاقات الأزلية والروابط القوية ولابجلوس رجل الدين المسيحي الى جوار رجل الدين المسلم وتبادل العناق وتقبيل الأكتاف فهذا أسلوب ساذج لن يؤدى بنا الى أى نتيجة ايجابية .

ونتفق أيضا على أن الشباب في مصر وربما المواطن المصرى عامة يعاني من أزمة اقتصادية وتباين بين الدخول والاسعار وزيادة في البطالة وانحدار في مستوى الثقافة وتخلخل في الروابط الاجتماعية ولكن في اعتقادى أولا أن هذه عوامل مساعدة وليست العوامل الاساسية .

وثانيا اننا لايمكن أن نجلس مكتوفي الايدى حتى يعم الرخاء وتنعدم البطالة ويقضى على كافة الافات الاجتماعية في الاسرة المصرية .

ان من الواضح في رأيي أنه هناك جماعات منحرفة ممن اتخذت الدين ستارا للعنف والاجرام وأنها تشكل مايمكن أن يسمى -تجاوزا- بالجناح العسكرى أو الارهابي لجماعات أوسع من المتطرفين والمتعصبين دينيا . ومن أجل هذا فهي تستمد التشجيع المعلن أحيانا والخفى أحيانا كثيرة من الجماعات التي يظن البعض أن افساح المجال لها للعمل في العلن قد يكون العلاج للتطرف والفتنة ومن أجل هذا تجرى المحاولات لتملقها والتودد اليها واغماض العين عنها ، بل واحيانا تشجعها وهو اتجاه خاطىء لانه يتجاهل ذلك الارتباط بين الظاهر والخفى من هذه الجماعات ومن يسعى حثيثا الى الاستيلاء على مقدرات البلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا واعلاميا باساليب تبدو بعيدة عن العنف ومن يجاهر بالعنف وتحدى الدولة والاساءة الى الاخوة في الوطن فهل يكون من قبيل المصادفة استيلاء شركات توظيف باسم الدين على الأموال الطائلة مما يؤدى الى تفاقم أزمة الدخول لدى نسبة عالية من المواطنين واستيلاء الجماعات الاسلامية على جميع مقاعد مجالس النقابات المهنية وعلى اتحادات الجامعات وتلك السيطرة الواضحة على الاعلام بما في ذلك بالاسف الصحف القومية والاعلام الحكومي من اذاعة وتليفزيون ثم انتشار تلك الزوايا التي تفتقد معايير الصلاحية لاقامة الصلاة ويخطب فيها كل من هب ودب لنشر الافكار البالية والهدامة ؟

علينا أن ناخذ الامر بمزيد من الجد والحزم ، فالطالب الذى يقف على المدرج ليؤذن أثناء محاضرة الاستاذ في الجامعة والطالبة المنقبة التي ترفض التحقق من هويتها والذين يحاولون منع اقامة حفلة ترفيهية في الجامعة يجب الا يسمح لهم بذلك بكل وسيلة والذين يسيرون في الشوارع مسلحين ويتعرضون لغيرهم والصحف التي تنشر مقالات فيها تحريض على الفتنة كل ذلك يحتاج الى مراجعة وعلى المسئولين عن الاذاعة والتليفزيون الا يسمحوا ببث مايثير الفتنة وعلى وزارة الاوقاف الا تسمح بالزوايا التي لاتتوافر فيها مقومات المسجد ، والا تسمح لكل من هب ودب من الجهلاء بالقاء خطب الجمعة واشاعة الفوضى والخزعبلات .

فبدون هذا كله لن يكتب لنا النجاة .

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٩ أغسطس ١٩٩٢

تأملات مصرية

الإرهاب..في النقابات المهنية..!؟

في ملف الاخوان المسلمين أخطر أوراق الارهاب وأيضاً منهج السيطرة على البلاد من خلال التسلل إلى النقابات المهنية ونقابات العمال ومخطط كامل للتسلل إلى وظائف الدولة ونشر أفراد الجماعة بين الموظفين ولم يكن الجهاز السرى المسلح هو الجهاز الوحيد الذى انشأه الاخوان في الأربعينات لقلب نظام الحكم بالقوة بل إلى جانب هذا الجهاز الدموى الذى روّع مصر كلها بحوادث النسف والقتل في الأربعينات والخمسينات كان يوجد أجهزة أخرى مساعدة منها مثلاً جهاز «المهن» الذى يحرّك أعضاء جماعة الأخوان داخل النقابات المهنية وعلى خريطة العمل في الحكومة وفي القطاع الخاص وهو جهاز ضخم ومسئولياته خطيرة .

وفي عام ١٩٥٤ عندما وقع الصدام الدموى بين الاخوان المسلمين وثورة ٢٣ يوليو وحوكم قادة الجماعة وأفراد الجهاز الخاص .



بقلم : على الدالى

كان من بين الأوراق المضبوطة فى أوكار الاخوان المسلمين هذه الوثيقة التى كشفت عن أخطر جهاز أعده الاخوان لاختراق المصالح الحكومية والشركات والنقابات حتى الغرف التجارية والصحافة .. وتحت يدى الآن هذه الوثيقة التى ضمت إلى ملف التحقيق فى جرائم الاخوان عام ١٩٥٤ بعد محاولة اغتيال جمال عبد الناصر وتقول هذه الوثيقة ان هذا الجهاز الذى أعدوه للسيطرة على النقابات المهنية وجميع الأنشطة الاقتصادية وعلى موظفى الحكومة وعلى المدرسين بالتحديد قد قسم إلى عدة أقسام وفروع وكل قسم يرأسه عضو قيادى من أعضاء الاخوان البارزين فمثلاً قسم المهندسين الذى يشرف على جميع أنشطة المهندسين ويشمل نقابة المهندسين وخريجى مدارس الصنائع يرأسه المهندس عبدالقادر السيد العضو البارز فى الجماعة ثم يأتى فرع الأطباء ويشمل بالطبع نقابة الأطباء ويرأسه الدكتور محمد سليمان ثم. يأتى فرع القانونيين أو المحامين والقضاة وكل منتسب للقانون وكان يرأسه عمر التلمسانى المحامى (المرشد الراحل) .

●● ثم فرع المعلمين ويشرف على حركة التعليم فى مصر وعلى كليات الآداب ويرأسه محمود عبده .

●● ثم فرع الزراعيين ويشرف على خريجى كليات الزراعة والمعاهد الزراعية ويرأسه أحمد كامل ضو .

●● ثم يأتى فرع الصحفيين ويشرف على المشتغلين بالصحافة وعلى خريجى معاهد الصحافة ويرأسه صالح عشماوى .

●● ثم فرع الموظفين ويشرف على موظفى الحكومة والشركات ويرأسه محمود البراوى .

●● فرع الاجتماعيين ويشرف على خريجى المعاهد الاجتماعية ويرأسه أحمد كريم .

●● فرع الأزهريين ويشرف على نشاط المعاهد الأزهرية وخريجيها ويرأسه محمد نوفل .

●● فرع التجاريين ويشرف على كليات التجارة والمهتمين بالاقتصاد عامة ويرأسه حسن صادق .

● ● ●

●● وعلى رأس كل هذه النشاطات فى النقابات المهنية وغيرها توجد قيادة مسئولة ممثلة فى عضو مكتب الارشاد محمد فريد عبدالخالق وكان هو المسئول عن هذا الجهاز الضخم ويعاونه عبدالمنعم أبو الفضل .

وأعد مكتب الارشاد المخطط الكامل لهذا الجهاز وحددوا أهدافه وهى السيطرة على أرباب المهن فى البلاد ومن خلال أرباب المهن يمكن السيطرة على أجهزة الدولة سواء كانت حكومية أو قطاعاً خاصاً .. ولعل نشاط الاخوان المسلمين الآن وفى عام ١٩٩٢ داخل النقابات المهنية وخاصة نقابة الأطباء ونقابة المهندسين ثم أخيراً نقابة الصحفيين لعل هذا النشاط المكثف الواضح يؤكد أن هذا الجهاز الخطير الذى انشاه الاخوان المسلمون فى الأربعينات لايزال يعمل بكل فروعه وأقسامه حتى اليوم وعلى مدى خمسين عاماً (!!!) .

وفى الوثيقة المضبوطة فى أحد أوكار الاخوان والتى تكشف عن هذا الجهاز جاء بالحرف الواحد فى تقرير مرفوع من رئيس القسم المهنى فى الجهاز إلى الهيئة التأسيسية للاخوان بتاريخ أول اكتوبر عام ١٩٥٢ :

ـ «يجب نشر الدعوة بين أرباب المهنة الواحدة التى تشملهم احدى النقابات المهنية الرشيدة على ان يكون الهدف هو تدعيم مجالس هذه النقابات بشخصيات اخوانية فهمت الدعوة وآمنت بها» .

●● وفى مصر الآن نشاط مكثف للاخوان المسلمين داخل النقابات المهنية للسيطرة على الصفوة من أبناء مصر على الصحفيين والمهندسين والأطباء والمحامين والمدرسين والتجاريين وكل أصحاب المهن الرفيعة وهم الجسر الحضارى الذى يعبره الشعب إلى النهضة والرقى وسيطرة الاخوان المسلمين على «الصفوة» معناها هدم هذا الجسر الحضارى وتوظيف الصفوة المصرية أى المثقفين المصريين فى عملية هدم الديمقراطية وتنكيس رايات التقدم والرقى الانسانى بشغل أوقات أبناء الصفوة المصرية فى صراعات ومعارك وفتن ومانراه من انشقاق فى بعض النقابات المهنية الهامة الآن ليس مصدره العناصر الشريفة من أعضاء هذه النقابات وهم أغلبية ساحقة بل مصدره عناصر الاخوان وهم أقلية قليلة من دعاة الفتنة والهياج السياسى وهم يحاولون الاعلان عن وجود قلاقل وشغب فى أوساط المهنيين وأصحاب المهن العليا وإظهار انهم أعداء للنظام السياسى فى مصر وليس أعضاء هذه النقابات المهنية الكبيرة مثل نقابة المحامين أو المهندسين أو الأطباء أو الصحفيين غير أفراد قلائل .

أقلية لاتذكر تنتمى لجماعة الاخوان المسلمين أو إلى أجنحة الاخوان ولكن الفراغ السياسى فى النقابات المهنية وعدم تواجد حزب الأغلبية أو الحزب الوطنى داخل هذه النقابات قد أعطى للأفراد القلائل من المهنيين السياسيين فرصة للتحرك حسب المخطط الموضوع لهم من خارج النقابة للسيطرة على هذه النقابات المهنية وتقدم الصفوف بين المهنيين وأمامنا تجربة حية واضحة فى نقابة الصحفيين مثلاً ..

● ● ●

وأنا أعيش هذه التجربة مثل كل صحفى وأرى بعينى كيف توظف نقابة الصحفيين لخدمة أهداف الاخوان والفاشست وباسم جميع الصحفيين تصدر بيانات لايعلم عنها أى صحفى شيئا وليس بين أعضاء نقابة الصحفيين من ينتمى لجماعة الاخوان المسلمين غير ثلاثة أعضاء أو أربعة أعضاء من بين ثلاثة آلاف صحفى وكاتب .. ويعرف هذه الحقيقة كل مسئول فى الصحافة !!

لكن لأن الحزب الوطنى ليس له دور واضح أو غير واضح داخل النقابات المهنية فقد استطاع هؤلاء الثلاثة أفراد من جماعة الاخوان المسلمين تحريك نقابة الصحفيين باسم الحريات والدفاع عنها واستقطاب مجموعات من شباب الصحفيين بشعارات رنانة عن الحريات ؛ فنرى بين وقت وآخر لافتات تعلق على سور نقابة الصحفيين لاثارة الشارع المصرى وبلبلة عابرى السبيل حول قضايا وهمية مثل المعتقلات وكبت الحريات كل ذلك باسم جميع الصحفيين الذين لايعلمون عن هذه اللافتات شيئا .

إذا ألقى القبض على مرتزق مشهور وهو يعمل لحساب دول عربية تخطط مع الاخوان لاثارة القلاقل وتفجير المناخ السياسى وتعكيره إذا قبض على هذا المرتزق متلبسا أثناء قيامه بعمل يكدر به المناخ السياسى فى وطنه قامت قيامة الأربعة أو الثلاثة باسم الدفاع عن الحريات فى نقابة الصحفيين وأعلنوا ان مصر قد أصبحت سجنا لأهلها وان المعتقلات قد فتحت والسجون قد امتلأت بالصحفيين علماً بأنه ليس فى المعتقلات صحفى واحد ، ورفعوا على أبواب النقابة لافتات تعلن عن كل هذا السخف والهراء ولاأحد يتصدى لهم من الحزب الوطنى النائم فى العسل ولاأحد يتصدى لهم من مجلس النقابة الذى لا يمثل بالقطع ثلاثة أعضاء من الاخوان بل يمثل ثلاثة آلاف صحفى وكاتب من الشرفاء الوطنيين والذين ليسوا عملاء !!

● ● ●



• • •

إن المدافعين عن الحريات الآن هم أعداء لكل الحريات في بلادهم فلم نسمع أن فى العراق حريات أو فى ليبيا حريات أو فى السودان حريات حتى يتحدث باسمهم مرتزق رافعا شعار الحرية ؟!!

لكن الفراغ السياسى داخل النقابات المهنية قد أدى إلى توظيف هذه النقابات لخدمة مخططات الاخوان المسلمين والدول الأجنبية !

• • •

●● ولاجدوى من الصراخ حتى ولوجئنا بميكرفونات ليسمع الحزب الوطنى الحقائق ويرى كيف يمضى الزحف السريع على النقابات المهنية فى مصر بمخطط اخوانى واضح ومكشوف لأن الحزب الوطنى لايسمع ولايرى ولايتكلم بدليل ان تواجده داخل النقابات المهنية أصبح معدوما يشجع ثلاثة أو أربعة من الصحفيين على التقدم للسيطرة بكل بساطة على مبنى نقابة الصحفيين فى أى وقت يشاءون باسم الحريات حتى إذا اغتالت رصاصات الارهاب مفكرا وكاتبا مصريا مثل فرج فودة بسبب آرائه لاترى ولانسمع أى صوت أو صورة للجنة الحريات الصحفية !! ولاتعلق لافتات تدين الارهاب !!

لماذا ؟!

ليس لهذا الموقف من تفسير إلا أن اللجنة تؤيد وتبارك اغتيال الكتاب الذين يناضلون بأرواحهم ويتصدون وهم يحملون رؤوسهم على أكفهم لكشف الارهاب وحماية الوطن منه فهؤلاء ليسوا أصحاب رأى فى نظر لجنة الحريات فى نقابة الرأى أما الذين يتقاضون ثمن مواقفهم من العراق ومن ليبيا ومن السودان ومن الاخوان فهؤلاء هم الاحرار وهم الأبطال !!

●● أما بعد

مرة أخرى أين شعراء مصر ، أين كتاب مصر ، هل ألجمت السنتهم بنادق الاخوان ؟!



المصدر : الحيـــــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ [illegible] ١٩٩٤

العنف الاسلامي في مصر وصلته بالوافد والموروث

ضياء رشوان *

■ منذ نهاية حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ ونجاح الغرب في اجهاض نتائجها، بدا مشهد الصراع والانقسام في الوطن العربي مختلفاً نوعياً عما كان قائماً قبل ذلك. وليس بالامكان فصل حلقات الصراع والعنف المتواصلة منذ ذلك الحين ما بين الحركات الاسلامية وبين الدولة والنخبة في مختلف الاقطار العربية، عن هذا الانقسام الجديد نوعياً.

ولا بد من التاكيد على ان ذلك الانقسام ليس قاصراً على الحالة المصرية، بل هو يتجاوزها لكي يشمل معظم اجزاء الوطن العربي والعالم الاسلامي. وقد يكون التحليل «الموضعي» للحالة المصرية بمثابة نموذج يصلح الانطلاق منه (مع مراعاة كافة خصوصيات المجتمعات الاخرى دون شك) الى حيث يتحقق فهم اكثر عمومية لهذا الانقسام الجديد.

والفرضية الاساسية هنا هي ان نهاية حرب اكتوبر قد واكبت مجموعة من العوامل المتشابكة التي افضت في النهاية الى تحول نوعي في طبيعة التفاعل الصراعي ما بين الوطن العربي وما يمكن تسميته بالاطار الحضاري الغربي. فمنذ الربع الاخير من القرن التاسع عشر افرزت الثورة الصناعية الاوروبية الاولى ما عرف في التاريخ بظاهرة الاستعمار. وكانت اقاليم ومناطق الوطن العربي موضوعاً مباشراً لهذه الظاهرة التي استمرت حتى الستينات من القرن التالي. وعلى رغم التاثيرات العميقة التي تركها نموذج «الحداثة» الغربي في اوساط النخب العربية التقليدية والحديثة منذ رفاعة رافع الطهطاوي، الا ان الصراع ما بين مؤيدي ذلك النموذج وبين المتمسكين بالنموذج العربي - الاسلامي التقليدي ظل محكوماً بسقف لم يتجاوزه. فقد طغت قضية الاستقلال الوطني والتحرر من الاستعمار الغربي على كافة التناقضات الاخرى، التي ظلت، على رغم ذلك، حية وقابلة للاشتعال من حين الى آخر مثلما حدث مع علي عبدالرازق في «الاسلام واصول الحكم» او طه حسين في «الشعر الجاهلي».

فضلاً عن هذا السقف، فان الصراع ما بين اهل الحداثة الغربية الوافدة واصحاب الموروث العربي - الاسلامي، بتعبيرات طارق البشري، لم يكن في جوهره صراعاً حول هوية المجتمع العربي بقدر ما كان حول الطريق الى نهوضه وتقدمه. ففي تلك الحقبة لم تكن الحداثة الوافدة، لدى معظم مؤيديها، سوى «الوصفة» التي تم تجريبها من التربة الاوروبية وادت الى ازدهار زرعها وثمرها. ولم يحدث، الا في القليل النادر، ان طرح تيار الحداثة التساؤل حول هوية المجتمع العربي، او سعى الى التشكيك في قدرتها على استيعاب هذه «الوصفة» الوافدة من اجل تحقيق النهوض المنشود. وعلى رغم حصول معظم الاقطار على الاستقلال منذ الخمسينات، الا ان الصراع بين الحداثة الوافدة والموروث التقليدي لم يصل مطلقاً الى موضوع الهوية، وان كانت مشكلات التنمية والانجاز دفعت به الى السطح ليحل محل مسالة الاستقلال. واستطاعت الحداثة الوافدة ان تكسب معظم المعركة خاصة مع ايناع نموذجها الاشتراكي السوفياتي والصيني والاوروبي الشرقي، فكان عقدا الخمسينات والستينات الشاهد الحي على قدرة «الوصفة» الوافدة على اخراج كثير من الثمار من التربة العربية، وان لم تستطع ان تخرج من هذه الاخيرة كل خصوبتها.

في تلك المرحلة لعبت الحداثة المستزرعة دوراً هاماً في دعم المواقف العربية في المواجهة مع الغرب والتي اتخذت شكلاً سياسياً - اقتصادياً - عسكرياً بالاساس، فيما اختفى الى حد بعيد الموروث التقليدي. ولكن الحداثة الوافدة القلقة لم تستطع ان تواصل دورها البنائي والدفاعي في المجتمع العربي حين اشتدت هجمة الغرب، وحين راحت مشروعات الحداثة تتاكل من الداخل وينخر سوس كثير فيها. واتت نكسة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ لكي تصيب تلك المشروعات بالضربة شبه القاضية، وتفتح للموروث التقليدي باباً جديداً، واسعاً هذه المرة. وكانت حرب اكتوبر ١٩٧٣، وتلك اهميتها الاولى، اخر معارك العرب التي مكنتهم فيها «الوصفة» الوافدة من الانجاز. اما الاهمية الثانية لهذه الحرب فهي انها ترافقت مع القدرة التكنولوجية الاتصالية الغربية التي تحولت بموجبها الحداثة من «وصفة» للتقدم والانجاز الى نموذج حضاري وهوية.

حدث ذلك التحول العميق كحصيلة منطقية للتطور الحضاري العام في كل من الغرب والمنطقة العربية. ففضلاً عن مقومات القوة المادية والتقدم على الجانب الاول وعكسها التام على الجانب الثاني، فان اسباباً اقتصادية - استراتيجية، واهم منها اخرى تاريخية، حضت الغرب على الدفع نحو الاستجابة الى هذا التحول. فالانتقال الى حضارة الاستهلاك بعد الانتاج وبروز اهمية النفط في حرب اكتوبر مثلاً جوهر الاسباب الاولى. اما الثانية فهي تخرج عن ارادة الغرب ذاته. فتاريخ تطور الحضارات يؤكد لنا ذلك الجنوح في مثل هذه المراحل نحو تسييد النموذج الحضاري



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ١٨ [illegible] ١٩٩٣

المهمين والمتقدم باعتباره نموذجاً وهوية وليس مجرد وصفة على كافة الاطر الحضارية الاخرى الاضعف او الآخذة في التحلل. ولم يكن لهذه الرغبة في تامين النفط والمواقع الاستراتيجية وتصريف النموذج الاستهلاكي الجديد بمنتجاته، اضافة لذلك الجنوح التلقائي نحو التسييد، سوى ان يدفعا الغرب الى تغيير استراتيجيته تجاه الوطن العربي من تمحورها حول الاخضاع والتبعية السياسية والاقتصادية، الى حيث اضحت تسعى نحو تفكيك البنى التقليدية الموروثة على المستويات كافة واحلال النموذج الغربي بدلاً منها.

وفي مصر بالذات لعبت سياسة الانفتاح الاقتصادي دوراً رئيسياً في تنفيذ الاستراتيجية الغربية الجديدة. وفي مصر تحديداً برزت الاهمية الثالثة لحرب اكتوبر. فقد خلخل الصلح مع الدولة العبرية اركان الهوية العربية لمصر، واضحى الاجتهاد في موضوع الهوية مباحاً في معظم المجتمعات العربية سواء عبر الجدال السياسي والفكري او بالتقاتل وامتشاق السلاح كما حدث في لبنان. وعلى عكس ما توقع الجميع انقلبت الاهمية الرابعة لحرب اكتوبر الى عنصر سلبي بعدما كانت ارهاصاتها تؤكد ايجابيتها بالنسبة للمجتمع العربي. فقد ادى التدفق المفاجئ لاموال النفط بعد تضاعف اسعاره الى الاطاحة شبه النهائية بكافة محاولات استخدام الحداثة كوصفة للانجاز. فمن لديهم الاموال استوردوا بها كافة مظاهر تلك الحداثة جاهزة للاستعمال، ومن حرموا منها لم يعد لديهم سوى تصدير ثروتهم الوحيدة، البشر، الى حيث مجتمعات البترو - دولار ليعودوا هم الآخرون الى بلادهم بعد حين ببعض من تلك المظاهر الجاهزة. وصار التقليد والتمثل والتماهي مع النموذج الحضاري الغربي هو ما يجمع عرب السبعينات والثمانينات. ولم يدخر الغرب جهداً في استخدام ثورته التكنولوجية الاتصالية الثالثة في تغذية هذا النزوع وتدعيم قواعده في الارض العربية.

ضمن هذا الاطار تغيرت طبيعة الصراع والانقسام في الوطن العربي ما بين انصار الوافد ومؤيدي الموروث. فلم يعد اي منهما، كما كان قبلاً، طريقاً، بل اضحى هدفاً في ذاته. واصبح الانجاز بذلك مرتبطاً بنموذجين متناقضين وكاملين في الوقت ذاته غير تاريخيين. فقد استدعى كل طرف نموذجه المكتمل ليحاول فرضه على مجتمع يفصل بينه وبين كل منهما قرون عديدة وبحار واسعة. ولما كان معنى الزمان والمكان غائباً عن الطرفين، فان المعركة بينهما اضحت بين نموذجين - هويتين ثابتين ليس بينهما نقطة توازن ممكنة. وفي ذلك الخضم ضاع عند الطرفين الهدف الاصلي، اي الانجاز والنهوض، الذي راحت امكانياته المادية والبشرية تتآكل تدريجياً تحت وطأة الصراعات الاجتماعية والسياسية والديون الثقيلة وانهيار نظم القيم المتفق عليها قديماً.

ومع التحول النوعي الجديد لصراع الوافد والموروث كان لا بد ان يمتد التغيير الى اطراف الصراع وادواته ومظاهره. فمعسكر الموروث اصبح مرتبطاً مباشرة بالقوى الاسلامية وبعض من اتجاهات الحركة القومية، من حيث التوصيف الفكري والسياسي. اما على الصعيد الاجتماعي، فان قطاعات الشباب من الشرائح الوسطى والدنيا للطبقة الوسطى ومن ذوي الاصول الفلاحية الذين افرزتهم تجارب الحداثة السابقة وتوسعت في تعليمهم ودفعتهم الى النزوح من الريف الى هوامش المدن الكبرى، كانوا هم صلب ذلك المعسكر. اما الوافد فانه ضم من الناحية السياسية والفكرية معظم القوى المدعوة بالعلمانية من يسارية وليبرالية وقطاع من القوميين. وعلى عكس الاوائل فان هؤلاء ضموا الشرائح العليا من الطبقة الوسطى والتي استطاع معظمها في ظل مشروعات الحداثة ان يحقق صعوداً اجتماعياً ملحوظاً واصبحت النخبة الفكرية والسياسية للبلاد تتشكل منها.

ولما كانت ادوات الصراع الجديد، بحكم مضمونه، تتركز في قطاع الاعلام والاتصال والنشر، فان الموقع المتميز لانصار الوافد، كنخبة المجتمع، مكنتهم من احتكار شبه كامل لهذه الادوات التي اصبحت جميعها في خدمة التبشير بالنموذج الغربي. اما اهل الموروث الذين وجدوا انفسهم محرومين من تلك الادوات، بالاضافة لحرماناتهم الاخرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فانهم وتحت وطأة نموذجهم الفكري لـ «العنف الاسلامي» وانحيازهم لمفهوم «تغيير السلطة»، لجأوا الى العنف المادي في مواجهة العنف الرمزي الطاغي من النخبة والعنف السلطوي من اجهزة الدولة. وقد دخلت الدولة كطرف مباشر في الصراع اساساً بحكم انها المستهدف الاول بعنف الاسلاميين وسعيهم للتغيير. كذلك دخلته في تحالف مع قطاعات النخبة المختلفة، وبينها المعارضة، وذلك بعد ان تجاوزت علاقتهما التأزم الذي بلغ ذروته في ٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١. فقد عادت النخبة المصرية مع تجاوز النموذج الساداتي المشكك في قدراتها والمستبعد لها، الى تقاليدها القديمة في البحث عن مكان ودور في الدولة التي بدت اكثر ترحيباً بها ورغبة في افساح مجال لها.

اما مظاهر الصراع الجديد فقد دارت كلها تقريباً في المجال الرمزي بل والشكلي. وطغت قضايا مثل الحجاب والنقاب على التناقضات العميقة الفعلية القائمة بين مؤيدي الوافد وانصار الموروث. واستطاعت الحركة الاسلامية بكافة واتجاهاتها ان تستفيد من المخزون الديني العميق لدى المصريين لكي تبدو منتصرة في هذه المعركة بعد ان تغلغلت مظاهر ورموز الاسلام السلفي والاصولي والعنفي في احشاء المجتمع المصري.

وبدا ذلك الزحف الرمزي الاسلامي بالغ الخطورة بالنسبة لتحالف الدولة - النخبة، خاصة مع اقترانه باحداث متواصلة من العنف الاسلامي، وفاقم الامر تعقد الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة التي ظلت - حتى الآن - تبحث عن حل. في ظل ذلك التشابك لم يعد الفاعلون المباشرون في الصراع الجديد هم فقط الدولة واسلاميي العنف. فقد اعطى المضمون الجديد للصراع ومظاهره وادواته للنخبة موقع الفاعل المباشر ايضاً. وانغمست قطاعات من النخبة في بعض ممارسات الدولة العنفية تجاه الاسلاميين سواء بصورة مباشرة او عبر الدعوة لذلك في الإعلام المقروء والمسموع والمرئي. وكان



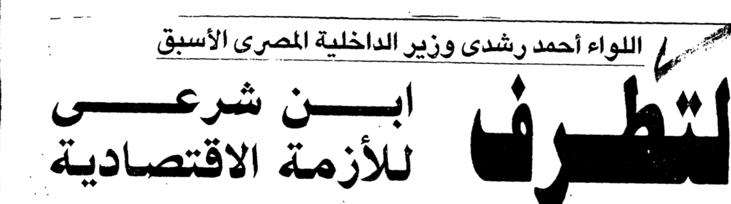
منطق الصراع الحدي الذي لا تصالح فيه بين نموذجين - هويتين هو المفسر الحقيقي لذلك الانغماس. باختصار، مثلما لم يعد الفارق واضحاً بين اصحاب اللحى في اعين الدولة والنخبة، فانه اضحى كذلك بين الدولة والنخبة في اعين الاولين. ولما كان العنف، الرمزي والفعلي، ما زال دائراً فانه امتد ليطال كل من اعتقد احد المعسكرين انه فاعل في المعسكر الآخر. ولم يكن مصرع الدكتور فرج فوده الا التجسيد المباشر لهذه الحالة. فالراحل كان بالنسبة الى اهل العنف الاسلامي، وكما وضحت تعليقاتهم وبياناتهم بعد الحدث، لا يختلف في دوره عن اي من رجال اجهزة الدولة التي يسددون بعنفها ضدهم.

والحقيقة ان النظر الى اغتيال الدكتور فوده بعيداً عن تلك الطبيعة الجديدة للصراع والانقسام، وقبلها عن «العنف الاسلامي» ومسألة السلطة لدى الاسلاميين، يمكن ان يكون مضللاً ليس فقط في فهمه ولكن، وهو الاهم، فيم حاولة رؤية المستقبل. ان مصرع فوده هو حصيلة لتلك العوامل مجتمعة، وهو وإن كان يحمل اعتداء على حرية الفكر والتعبير، فان مضمونه الحقيقي ليس كذلك. انه صراع مباشر بين فاعلين مباشرين لا مجال لنقطة توازن بينهما. ولعل تلك النتيجة تشير الى بعض مما قد يحمله المستقبل، وهو وإن كان مشوباً بما قد يصفه البعض بالتشاؤم، الا ان القطارات الوردية ليس بإمكانها ان تغيّر، سوى للحظات قصيرة، لون الحقيقة.

---

* باحث في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في جريدة «الاهرام» المصرية.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ١٩٩٢/٨/١٩



اللواء أحمد رشدى وزير الداخلية المصرى الأسبق

التطرف ابن شرعى للأزمة الاقتصادية

دفع اللواء أحمد رشدى وزير الداخلية المصرى الأسبق منصبه ثمناً لتمرد الأمن المركزى فى فبراير ١٩٨٦ بعد عامين من توليه المسئولية.. ورغم مرور أكثر من ست سنوات على إقالته من منصبه إلا أن المكانة التى حفرها فى قلوب عامة الشعب فى مصر مازالت موجودة، فقد كسر القاعدة وجعل البسطاء وعامة المواطنين يحبونه لأنه حارب كبار تجار المخدرات وأعاد الهيبة والانضباط للشارع المصرى، والأهم محاولة تحسين معاملة المواطنين فى أقسام الشرطة. دفعه أهل دائرته للترشيح فى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة وحصل على أعلى نسبة من الأصوات حصل عليها مرشح فى دائرته.

فى هذا الحوار الذى أجرته معه «العالم اليوم» يضع اللواء أحمد رشدى تصوراً كاملاً لمعالجة مشكلة التطرف، ويرى أنه بدون القضاء على مسببات العنف الحقيقية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية فإن أى قانون لمكافحة التطرف لن يحل شيئاً.. ويرى أيضاً أن التطرف مثل المرض قد يتم تسكينه لكنه يظل موجوداً فى غياب العلاج الشامل. ويقول إن الاعتقاد الخاطىء لدى أحزاب المعارضة المصرية بأن تعقد المشاكل سيؤدى إلى سقوط الحكومة وبالتالى وصولها للسلطة يسلبها دورها فى المشاركة الفعلية ووضع الحلول والبرامج بالتنسيق مع الحزب الحاكم.. ويعتقد اللواء رشدى أن هناك دوراً خارجياً يغذى التطرف فى مصر.

عصا الأمن .. مجرد قرص أسبرين للتسكين فقط
الحوار مع المتطرفين لم يسفر عن نتائج مشجعة



حوار ـ عماد الدين حسين:

● سألت اللواء أحمد رشدى فى بداية حوارى:

ـ هل تعتقد أن هناك فتنة طائفية بالفعل فى مصر؟

لا أعتقد أن هناك فتنة، لاننا كمصريين وطوال تاريخنا نعيش مسلمين ومسيحيين معاً.. كلنا أخوة.. وسنظل هكذا شرط أن نعالج الأمور بحسم ومن جذورها والا نكتفى باتخاذ إجراءات وقتية ومسكنه فقط.. وأعتقد أن الإعلام له دور مهم وكبير فى تخفيف التوتر والتعصب، فعندما يحدث شطط علينا إلا نجسم الأمور ونعطيها حجماً أكبر.

● إذن بماذا نصف مايحدث الان من تطرف وميل لاستخدام العنف المسلح وسقوط القتلى والمصابين؟

التطرف كما أراه الان هو حالة معاناة لايجد الفرد لها مخرجاً.. وعندما يدخل هذه الحالة يتجه إلى اتجاهين لاثالث لهما.. أولاً التطرف الدينى فهو يراه عملية تعبد وتضحية من أجل فكره.

والاتجاه الثانى يكون بإدمان المخدرات وليس هناك حل وسط أمام من يعيش هذه الحالة.

فكا الكماشة!

● ولكنهم يقولون بانهم يريدون دولة إسلامية فى مصر تطبق الشريعة وأنهم قادرون على ذلك؟

أولاً: دستورنا يؤكد أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع ومعظم مواد هذا الدستور تتفق والشريعة أو على الأقل لاتخالفها.. وهناك فقط بعض المواد يدور حولها خلاف فقهى.. وتطبيق الشريعة ليس وصفة يحتكرها أحد.. وباب الاجتهاد مفتوح فى الإسلام الذى هو الدين الخاتم الصالح لكل زمان ومكان.. كما أن أوضاع المجتمع الإسلامى ليست صورة ثابتة جامدة.. وأقولها واضحة إنه لاتوجد دولة إسلامية ، واحدة على تعد.. جهودها لتطبيق الشريعة تحظى برضاء المتطرفين، أو يقرون انها تطبق الشريعة بالمفهوم الذى يطالب به المتطرفون.

● ذكرت أن الحادث الان يتلخص فى اتجاهين.. تطرف دينى أو إدمان للمخدرات.. كيف الخلاص من فكى الكماشة؟

المصارحة الكاملة بكل الأوضاع والظروف التى نعيشها هى المخرج بمعنى الا أقول للمواطنين معلومات مضللة.. فمثلاً إذا قلت للناس إن كل شىء تمام والأحوال جيدة.. بعدها سيدركون أن كلامى ضال، ولايثقون فى شىء مطلقاً.. إذا أعطينا المواطن نصف رغيف حاف خير من وعده بوجبة كباب وهمية.. القضية تتلخص فى سؤال رئيسى: كيف أدعم الثقة لدى المواطن فى حكومته وأزرع الانتماء لبلده .. وقبل كل ذلك فالقدوة الطيبة هى الأساس.

● ذلك يقودنا إلى المشكلة الاقتصادية والاجتماعية.. هل هناك علاقة قوية بينهما وبين التطرف وماتعانيه مصر الان؟

هناك علاقة وثيقة بينهما فكل البلاوى التى نعيشها ويتحمل الأمن الجانب الأكبر من نتائجها من جراء هذه المشكلة .. فالتطرف ابن شرعى للمشكلة الاقتصادية الاجتماعية.. فعندما يدوخ المواطن بحثاً عن رغيف الخبز يحدث له ضيق نفسى.. بدوره يعتبر مدخلاً للاضطراب وتتوافر بالتالى مولدات الحقد ثم العنف.. والعكس صحيح عندما يجد المواطن كل شىء ميسر أو الحد الأدنى منه، وأن هناك مساواة بين البشر.. عندما يحدث ذلك يختفى الجانب الأكبر من مولدات العنف.

● المثقفون ورجال الأمن والمهتمون بقضية التطرف الدينى.. أختلفوا فيما بينهم حول مسألة الحوار مع المتطرفين.. هل لديكم رؤية خاصة؟

ـ بأمانة شديدة أقول إن الحوار الذي يتم الان لافائدة منه وبعيد تماماً عما نتمناه ولم يحقق أى نتائج مشجعة.. لماذا؟ أقول لان المتطرفين ينظرون لوزير الأوقاف والمفتى والعلماء على أنهم رجال السلطة الذين يعتبرونهم غير مقنعين بل وخصومهم.. لذلك فما يحدث هو حوار بين طرفين الود بينهما مفقود.. وقد تعقد الأمر وأصبحت هناك إصابات ودم وقتلى فلا يمكن أن يسفر الحوار عن شىء لأن النفوس ليست صافية.

● هل معنى ذلك أن نترك مسالة الحوار؟ الا ترى أن ذلك قد يؤدى إلى نتائج خطيرة ويصر كل جانب على موقفه ويصبح الاحتكام للسلاح هو البديل الوحيد؟

لم أقصد ذلك مطلقاً.. ولكن لماذا لانجعل الحوار تحتياً أو من القاعدة، بمعنى ان تقوم الأحزاب والهيئات الشعبية بالمحافظات والمدن والقرى بمحاورة المتطرفين لانهم يتعاملون معاً يومياً ولاينظرون إليهم باعتبارهم تابعين للسلطة أو قادمين من القاهرة رأساً.. سيتغير الكثير عندما يجلس القادة المحليون والحزبيون من كل الاتجاهات والانتماءات الفكرية مدركين أن مشكلة التطرف قضية قومية تهم الجميع ويتحاورون ويتناقشون ويعرفون منهم ماذا يريدون.. وبعدها يقومون بنقل وجهة نظرهم إلى القيادات العليا حتى يقولوا رأيهم أيضاً.. هؤلاء القادة الموجودون في القواعد وأماكن العمل عليهم أن يشرحوا للمتطرفين أننا نعيش حياة مختلفة تتطور يومياً وأن مايطلبوه صعباً للغاية وأن الواقع معقد، وأن الاحتكام للسلاح والعنف لن يؤدى لتحقيق أى نتائج.. وقتها قد يدرك المتطرفون خطأ موقفهم. وأكرر علينا بالتحاور مع المتطرفين أنفسهم لانهم المعنيون بالقضية.

حوار القنابل

● إلى ان يقتنع المتطرفون بخطا تفكيرهم أو أسلوبهم.. فهل يستمر الحوار بالأسلحة الالية، والقنابل الحارقة كما حدث فى ديروط بأسيوط؟

بجانب منطق الحوار فلابد من التأكيد على وجود هيبة الدولة والحكومة وأن القانون لابد أن ينفذ.. إذا تم ذلك وعرف الجميع أن هناك هيبة للدولة وردعا

بالقانون، سنكسب الكثير.. ثم تستمر عملية المتابعة والرصد للمنحرفين، ونضع أيدينا على أدلة دامغة بالعمليات الإجرامية ونحاول إجهاضها قبل أن تقع.. عندما يحدث ذلك سيفكر كل فرد ألف مرة قبل أن يقدم على ارتكاب عمل أو فعل خارج على القانون.

● في هذا الإطار.. هل تؤدى التعديلات الجديدة في قانون العقوبات أو ما اصطلح على تسميته بقانون الإرهاب ــ إلى الحد من ظاهرة العنف.. بعبارة أخرى هل كنا بحاجة فعلاً لمثل هذا القانون؟

بدون القضاء على مسببات العنف الحقيقية فإن أى قانون جديد لن يحل شيئاً وقد يحد من العنف فقط.. أيضاً ــ وهذا ما أراه مهماً ـ أننا نسينا قوانين كثيرة لو تم إعمالها لتحقق الردع.. علينا أن نحيي هذه القوانين.. أعتقد أيضاً أن القضية ليست في قانون مشدد أو مغلظ بل فيمن ينفذ القوانين، القوانين الموجودة لدينا كافية ومانحتاجه هو الرصد الجيد.

● هل هناك أى ملاحظات فيما يتعلق بأداء جهاز الأمن خلال المرحلة الماضية؟

ما أستطيع قوله: كان الله في عونهم لأن كل شيء ملقى على دماغ الأمن! والجميع يطالبونه بأن يتولى كل شيء.. ولو أن كل جهة تولت مسئوليتها بجدية وانضباط لخف الحمل كثيراً عن كل الأمن.

● وماذا عن الأحزاب المصرية ودورها؟

هناك حالة غياب كاملة للأحزاب المصرية فيما يتعلق بمعالجة هذه القضية القومية.. حتى يبدو أنها أحزاب ورقية أو صحفية وليس لها دور في الشارع رغم أن تنامى دور المتطرفين سيؤدى في أول نتائجه إلى ضرب الديمقراطية والتعددية.. والحادث الآن أمامي أن هناك جزءاً من الانانية في سلوك الأحزاب، بمعنى أنها تدرك أن نظام السلطة يقوم على تداولها وتبادلها بين الأحزاب.. فلماذا تقوم هي بمساعدة الحزب الحاكم على حلها؟! ومن وجهة نظرها فإن تعقيد المشكلة يؤدى إلى سقوط الحكومة ووصولها هي إلى السلطة.. هذه النظرة الضيقة للغاية تقترب من «المواقف اللاوطنية» رغم أنني لا أحب مطلقاً اتهام أى فرد أو جماعة بعدم الوطنية لأنها ليست حكراً على أحد.

● خلال فترة توليكم للمسئولية الوزارية .. هل خرجت بدروس مستفادة لمعالجة قضية التطرف؟

لا أحب الحديث عن نفسي أو ما فعلته، وما أستطيع قوله هو الجدية في العمل والتقييم المستمر وبعد ذلك التجريم.

● الدعم الأجنبي للمتطرفين سواء بالمال أو النوايا هل هو واقع فعلاً في الحالة المصرية؟ هناك معلومات كثيرة تتردد في هذا الشأن ماذا ترى؟

قطعاً هناك دور أجنبي يغذى العنف.. والمحاولات الخارجية لدعم المتطرفين موجودة.. وبالنسبة لإسرائيل فهي يقيناً لايهمها «ألا تشم مصر نفسها في يوم من الأيام» وكذلك بالنسبة للمنطقة العربية.. هذا السلوك الإسرائيلي مستمر وهو مثل «الحاجة في النفس» مهما تغيرت العلاقات بيننا وبينهم.

● الحملات الأمنية المستمرة ضد المتطرفين بصعيد مصر في الأسابيع الماضية.. هل تعتقد أنها تؤدى إلى وقف نشاطهم أو تقليصه في الفترة القادمة خاصة بعد صدور القانون الجديد؟

إحساسي أن التطرف مثل المرض.. قد تحدث له عملية «تسكين» عن طريق «قرص أسبرين».. ولكنه يظل موجوداً في غياب العلاج الشامل.

● أخيراً ماهي توقعاتك للتيار الديني المتطرف خلال السنوات القادمة؟

● قياساً على حجم النمو في الفترة الماضية .. ماذا ترى أنت؟

هناك زيادة سواء في حجمهم أو عملياتهم .. إذن لاتعليق لدى.



تأملات مصرية:

العملاق.. والأقزام!!

العملاق هو مصر اما الاقزام فهم الذين يصدرون الينا المؤامرة! ومن خلف حدود مصر الجنوبية اى من السودان تتحرك مجموعات من المخربين الارهابيين بعد التدريب على القتل والنسف واغتيال الشخصيات المصرية من سياسيين وكتاب وضباط شرطة.. ويتسلل هؤلاء الذين تدفع بهم حكومة السودان الى مصر ليس بهدف اقامة جسور حسن الجوار بل لتفجير الوطن العزيز وسفك دماء ابنائه والقضاء على الاستقرار وزعزعة الامن وفي نفس الوقت نقرأ في الصحف تصريحات لمسئولين سودانيين عن المحبة والود والرغبة لدى الحكومة السودانية لتوثيق العلاقات مع مصر ودعم الروابط الاخوية بين مصر والسودان وانه لاتوجد قوة تستطيع النيل من علاقة البلدين التاريخية.

بقلم: على السيد ألفى

وهكذا يتصور المسئولون في السودان ان مصر غائبة عن الوعي وان من السهل خداع المصريين وتغطية جرائم النظام السوداني في حق مصر بتصريحات لاحد وكلاء الوزارات في الخرطوم أو لوزير قد يكون هو المسئول عن تدريب الخونة والمجرمين المصريين ومدهم بالسلاح والمال!!

ان السكوت على هذا الموقف الجبان لمشجعي فرق الارهاب باسم الدين في السودان معناه ان مصر لاتعطي هذه المواقف الجبانة لتجار الدين في السودان اهمية وان مصر قد تتجاوز عن هذه الجرائم في حق امنها واستقرارها وحياة مواطنيها حرصا منها على حسن الجوار وعلى الروابط التاريخية بين مصر والسودان الشقيق ومصر حقا حريصة على ان تكون علاقتها بالسودان الشقيق وثيقة وطيبة واخوية لكن عندما يصبح في السودان تآمر رخيص وغير شريف ضد مصر وأمن مصر واهل مصر واقتصاد مصر هنا لامفر من وقفة لحسم هذا الشر القادم من الجنوب وضرب هذا الشر القادم من الجنوب بل وسحق هذه المؤامرة الرخيصة الجبانة والتي يخطط لها تجار الدين في السودان بتنسيق مع تجار الدين في مصر وفي ايران.

لقد نشرت الصحف في القاهرة يوم الاحد الماضي عن هذه المؤامرة ما يجعل الرأي العام في مصر يغضب ويتساءل الى متى السكوت على لعب الصغار هذا الذي يصدر الينا من السودان والى متى نظل صامتين؟!

ان مصر ليست دولة ضعيفة أو غير قادرة على حماية حدودها الجنوبية ولو ارادت مصر ان ترد على الشر بالشر فلا توجد قوة لتجار الدين في اى مكان من حولنا قادرة على الصمود امام مصر وقدراتها ولكن مصر اعتادت على تحمل الارازل حتى تكتشف شعوبهم مدى خيانتهم للامانة وللوطن فتهب لتطيح بهم في يوم وليلة.. وقد عرفنا ذلك عن شعب السودان الشقيق الذي يرفض دائما ان يحكمه تجار الدين أو الخونة من الانتهازيين.

●●

لقد كشفت التحقيقات مع اعضاء المجموعات التخريبية التي تسللت من السودان في مجموعات متعاقبة عن اعداد هذه العناصر لمخطط تخريبي يشمل اغتيال خمس شخصيات سياسية عامة بالاضافة الى تفجير بعض المنشآت الهامة لاحداث اكبر قدر من القلاقل والاضطرابات داخل مصر.. هذا ما نشرته الصحف يوم الاحد الماضي وهكذا نرى ان تجار الدين في



السودان قد اصابهم التخلف العقلى حين فكروا انهم قادرون على النيل من مصر وحين ظنوا ان شعب مصر سوف يظل صامتا مغمض العينين فى مواجهة هذه المخططات الحقيرة وهذه المواقف الجبانة لتجار الدين فى السودان .

● ●

وفى بداية حكم عمر البشير للسودان سافرت الى الخرطوم مع رؤساء تحرير الصحف المصرية بصحبة الرئيس حسنى مبارك الذى كان حريصا على مساندة حكومة الانقاذ ونظام البشير وكانت مصر عند حسن ظن الاشقاء السودانيين ولم يترك الرئيس حسنى مبارك مناسبة الا وكان حريصا على اظهار حسن الجوار وحسن النوايا والتعاطف مع حكومة عمر البشير الذى لم يكن قد كشف عن وجهه الحقيقى بعد.. وأذكر انه فى المؤتمر الصحفى الذى عقده عمر البشير فى الخرطوم بعد انتهاء زيارة الرئيس حسنى مبارك ان صحفيا مصريا سأل عمر البشير عن علاقة حكومته أو نظامه السياسى بالتيار الاسلامى السياسى فى السودان اى بحسن الترابى زعيم هذا التيار السياسى المتستر بالدين وهنا قال عمر البشير ان ما يتردد حول علاقة ثورة الانقاذ الوطنى بالتيارات التنظيمية المسماة بالاسلامية مجرد اشاعات للبلبلة وتشويه لثورة الانقاذ وخلق اعداء للسودان.. وهذا الرد من عمر البشير كان امام الرئيس حسنى مبارك وامام رؤساء تحرير الصحف المصرية وكنت اجلس فى مواجهة عمر البشير وقريبا منه ورأيته ينظر الى متسائلا ولاحظ الرئيس حسنى مبارك ذلك فقال وهو يقدمنى للسيد عمر البشير فلان الذى يكتب فى جريدة الجمهورية.. يومها احسست ان عمر البشير يرمقنى بنظرات حادة غير ودية فقد عرف اننى الذى اكتب دائما ضد تجار الدين .

● ● لقد كذب عمر البشير فى المؤتمر الصحفى حين نفى اى علاقة بينه وبين حسن الترابى وتنظيماته ثم ظهر فيما بعد مدى عمق العلاقة بينهما وها هو عمر البشير الان يبارك ويساند مخطط حسن الترابى للنيل من مصر ويفتح معسكرات التدريب على جرائم الارهاب امام المخربين المصريين والخونة من اعضاء الجهاد ويأمر بمساندة صحف الاخوان المسلمين فى مصر ماديا فتشترى حكومة السودان آلاف النسخ من جريدة الشعب بالعملة الصعبة وهى الجريدة الناطقة بلسان الاخوان المسلمين فى مصر وهى الجريدة التى تعمل على التهييج السياسى ونشر الاباطيل وفى نفس الوقت تساند مخططات حكومة السودان لضرب الاستقرار فى مصر وتدافع عن المخربين .

● ●

● ● ماذا يريد عمر البشير وماذا يدور فى رأس هذا الحاكم السودانى؟!

وهل يتصور عمر البشير ان هذه المغامرات الرخيصة على حدود مصر سوف تحدث تغييرا فى النظام السياسى المصرى لصالح تجار الدين فى السودان أو فى مصر؟!

اذا كان هذا هو تفكير عمر البشير وحسن الترابى والغنوشى فانهم يحرثون فى البحر!!

ان عمر البشير وحسن الترابى والغنوشى الهارب من تونس بالتنسيق مع ايران ومع قيادات الاخوان المسلمين والجهاد فى مصر يخططون لكى يتولى تجار الدين فى مصر الحكم فتصبح مصر فى قبضتهم وهذا حلم أو خيال مريض لايقبله العقل!! ينسى المتآمرون ان مصر هى الصخرة التى تحطمت فوقها كل محاولات تجار الدين على مدى ستين عاما منذ ظهر الاخوان فى مصر وقاموا بالقتل والتدمير والاغتيال فى الاربعينات والخمسينات والتسعينات ولكن هل نجح الاخوان فى كل مرة قاموا خلالها بالاغتيالات والنسف والتخريب؟! وهل وقف الشعب المصرى مرة واحدة يؤيدهم أو يبارك جرائمهم؟

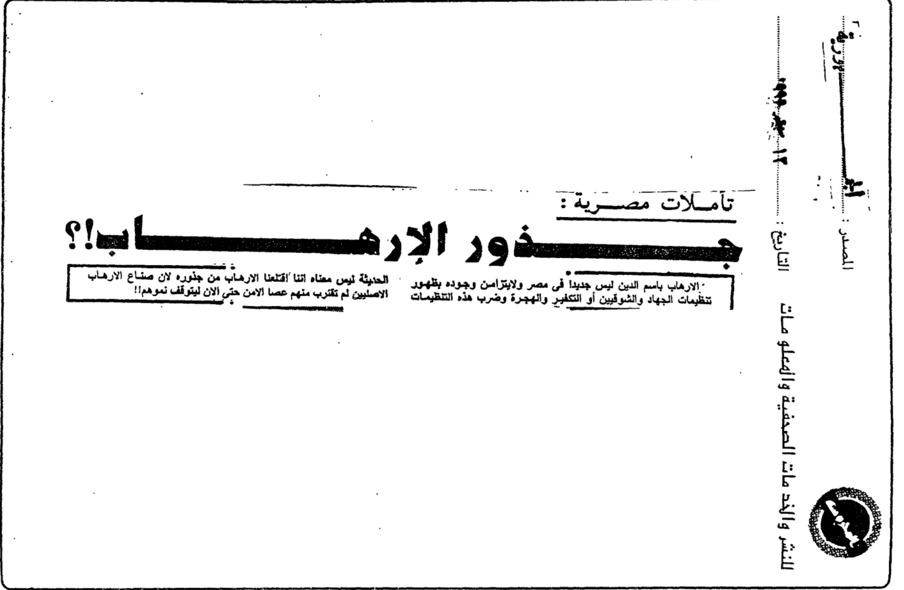
كان الشعب المصرى ولايزال ضد تجار الدين وها هم الاخوان تنحسر موجاتهم وها هم تجار الدين فى مصر يواجهون النهاية .

وقد اثبتت التجارب مع تجار الدين منذ ظهروا فى مصر انه فى كل مرة يتصاعد فيها تيار الارهاب باسم الدين سرعان ما يتلقى الضربة القاضية ويطرح ارضا .

ولعل البشير والترابى وغنوش قد عرفوا الان ان مصر عملاقة وان مصر قادرة على ردع الارهاب وان تسلل المخربين من السودان الى مصر قد استفز الهمم ورب ضارة نافعة فالعملاق المصرى الان يدوس بقدميه فوق المؤامرة!!

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٩



تأمـلات مصـرية :

جـــذور الإرهـــاب!؟

الارهاب باسم الدين ليس جديدا فى مصر ولايتزامن وجوده بظهور تنظيمات الجهاد والشوقيين أو التكفير والهجرة وضرب هذه التنظيمات الحديثة ليس معناه اننا اقتلعنا الارهاب من جذوره لان صناع الارهاب الاصليين لم تقترب منهم عصا الامن حتى الان ليتوقف نموهم!!



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ سبتمبر ١٩٩٢

وحتى نعرف كيف نقتلع الارهاب من جذوره فلا يصبح له وجود فوق ارض مصر علينا ان ندرس تاريخ هذه الظاهرة الجهنمية وكيف اطلت علينا وجوه الشياطين وقد تستروا باللحى والمصاحف وهم من القتلة وقطاع الطريق؟! كيف خدعوا شباب مصر البرىء واوهموه ان الدين سيف وجنزير وان قتل غير المسلمين جهاد في سبيل الله وان اغتيال من ليس معهم سنة من سنن النبى؟!

وتاريخ الارهاب باسم الدين ثابت وموثق ويروى عنه اشخاص هم من الاعضاء البارزين أو من قيادات الارهاب المتستر بالاسلام فلا اكتب عن الارهاب المتستر بالاسلام من فراغ أو من وثائق الشرطة أو حتى من سجلات المحاكم بل اكتب عن الارهاب المتستر بالدين من مراجع أو كتب صدرت بالفعل فى مصر والمؤلف ليس عدوا لتجار الدين حتى يمكن اتهامه بالانحياز ضدهم بل امامى الان اكثر من كتاب من تأليف اعضاء بارزين فى التنظيم السرى المسلح لجماعة الاخوان المسلمين وقد سجلوا فى كتبهم. كل صغيرة وكبيرة عن الارهاب باسم الدين والذى اطلقوا عليه جهادا فى سبيل الله .

ومن الاخطاء الخطيرة للاعلام فى مصر وخاصة الصحف والمجلات القول بأن الارهاب المتستر بالدين ظاهرة جديدة فى مصر وانها اى الظاهرة محصلة للبطالة أو للتسيب فى العمل الوطنى أو للظروف الاقتصادية الصعبة التى تمر بها البلاد ان الارهاب المتستر بالدين عمره فى مصر نصف قرن اى من عمر التيار السياسى أو التجمع السياسى المتستر بالدين والذى ما اطلق على نفسه اسم الاخوان المسلمين بالارهاب وتزامن مع ظهور تجار الدين أو الجماعات المسماة بالاسلامية وتنظيم الجهاد أو غيره من التنظيمات المسماة بالاسلامية لم يبتكر فكرة الاغتيالات السياسية أو نسف المنشآت أو قتل رجال الشرطة أو العدوان على اهل الفكر ومناصبة الادباء والفنانين العداء بل كان هذه المواقف الاجرامية وجدت كنتيجة طبيعية لوجود تنظيم دينى سياسى يسعى للسلطة وما قام به تنظيم الجهاد من تحرك اجرامى على ارض مصر منذ ظهر للوجود حتى اليوم ليس غير تكملة لنشاط الاخوان المسلمين الاجرامى على ارض مصر أو امتداد لهذا النشاط الاجرامى والذى يتم باسم الاسلام!!

● ● وارتباط الاخوان المسلمين بالنشاط الاجرامى الان لبعض الجماعات المسماة بالاسلامية هو ارتباط عضوى وكل خطوة من خطوات الارهاب المسلح باسم الدين الان فى مصر من تخطيط وابتكار جماعة الاخوان المسلمين حتى الفكر الدينى المنحرف لهذه الجماعات نجده بالحرف الواحد فى كتب قادة الاخوان المسلمين وفى تعاليم حسن البنا مؤسس الاخوان المسلمين.. حتى كتاب مفكر تنظيم الجهاد الذى اعدم بعد اغتيال بطل الحرب والسلام محمد انور السادات حتى كتاب هذا الارهابى فيلسوف تنظيم الجهاد ان جاز التعبير وكتابه الفريضة الغائبة منقول بالحرف الواحد من كتاب التعاليم لحسن البنا وحكاية الفريضة الغائبة التى وردت فى كتاب هذا الارهابى اى فريضة الجهاد كتب عنها حسن البنا وقال انها الفريضة الماضية واتهم حسن البنا كل متقاعس عن المشاركة مع الاخوان المسلمين فى القتال المسلح ضد الدولة بالكفر والردة.. تماما كما قال مفكر تنظيم الجهاد الذى نسب الى نفسه افكار حسن البنا .

الارهاب باسم الدين الذى نواجهه الان ونريد اقتلاع جذوره من ارض مصر ليس مقصورا على تنظيم الجهاد او الشوقيين او غيرهم من شرائح الملتحين اصحاب الجلاليب القصيرة وما دمنا نريد اقتلاع هذا الارهاب وتصفيته نهائيا من اجل عمران مصر فيجب ان تكون المواجهة الحاسمة ليس مع تنظيم الجهاد وفلوله

بقلم

على الدالى

الهاربة فقط بل مع الاصل وليس مع الصورة!!

والاصل فى قضية الارهاب باسم الدين هو جماعة الاخوان المسلمين فالقضاء على نشاط تنظيم الجهاد وغيره من التنظيمات الارهابية لن يوقف تيار الارهاب باسم الدين مادام للاخوان المسلمين وجود سياسى على ارض مصر أو حركة سياسية باسم الدين ان قيادة الاخوان المسلمين فى مصر وخارج مصر هى التى تحرك رموز الارهاب من خلال تنظيمات بعيدة عن جماعة الاخوان حتى لاتقع المواجهة بين الدولة والاخوان المسلمين ولعل مساندة التنظيمات الدينية فى السودان

وايران وغيرهما لتيار الارهاب باسم الدين فى مصر ودعمه ومده بالسلاح والمال لايتم الا من خلال تنسيق دائم بين هذه الحكومات الاجنبية وبين قيادات الاخوان وقد كنت اتحدث مع دبلوماسى كبير من تونس حول نشاط تنظيم الغنوشى الهارب من تونس فقال لى ان قيادات التيار الاسلامى فى تونس على علاقة وثيقة وتنظيمية مع جماعة الاخوان المسلمين فى مصر وان زعيم التيار المتستر بالدين فى تونس الغنوشى كان يوفد مندوبين عنه لمقابلة قيادات الاخوان المسلمين للتنسيق معهم ويشمل التنسيق عملية امداد الارهابيين بالسلاح.. وان مسئولا حدده بالاسم من قيادة الاخوان هو المسئول عن السلاح وتوزيعه هذا المسئول يكتب الان مقالات التهييج السياسى فى جريدة «الشعب»!

ومنذ ثلاثة اعوام صدر عن دار الاعتصام فى القاهرة كتاب من تأليف احد قادة الاخوان المسلمين وعضو بارز فى التنظيم السرى المسلح للاخوان هو «الاخ» محمود الصباغ والكتاب يقع فى خمسمائة صفحة وبعنوان «حقيقة التنظيم الخاص ودوره فى دعوة الاخوان المسلمين» ويبدأ المؤلف «الارهابى» كتابه بقوله:

«الارهابيون نوعان.. ارهابيون لاعداء الله وهؤلاء هم ارق الناس قلوبا وارهفهم حسا وارهابيون لاحباب الله وهؤلاء هم اغلظ الناس قلوبا واكثرهم قسوة ووحشية»

والمؤلف يضع اعضاء التنظيم السرى المسلح لجماعة الاخوان فى صف الارهابيين لاعداء الله اى الذين يقتلون اعداء الله من المسلمين والنصارى.. والمؤلف يتحدث عن التنظيم السرى للاخوان واعماله ويحاول اثبات ان الاغتيالات السياسية هى عمل شرعى اسلامى عظيم واجب الاداء على المسلمين باعتباره جهادا فى سبيل الله «ص ٢٣٤» ويقول ان هذه الاغتيالات سنة من

سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويزعم ان الرسول عليه الصلاة والسلام كان يعد السرايا الخاصة لاغتيال اعداء المسلمين ويورد تفاصيل واقوالا كاذبة «ص ٤٢٩» ويسمى قتلة محمود فهمى النقراشى باشا رئيس وزراء مصر والقاتل من الاخوان المسلمين يسميه المؤلف بأنه احد اعضاء السرية المكونة من المجاهديـــن اعضاء الاخوان تشبها برسول الله اى ان النقراشى باشا رحمه الله كان كافرا وعدوا للاسلام وهو الذى قال فى مجلس الامن امام العالم موجها كلامه للانجليز: اخرجوا من بلادى ايها القراصنة وكان رحمه الله احد ابطال ثورة ١٩١٩.

ويتحدث المؤلف عن تسلل الاخـــوان المسلمين الى قطاعات العـــمل الوطنـــى للسيطرة عليه ويقول «ص١٥٠» ان الاخوان المسلمين وضعوا خطة محكمة لتغطية النشاط الارهابى للجماعة بانشاء صناعات وانشطة تجارية ويضرب مثالا على ذلك بأنهم انشأوا مصنعا للبلاط وكان فى حقيقته مصنعا لتصنيع قنابل «المولوتوف» واقام الاخوان محلات تجارية وصناعية وهذا يذكرنـــا بشركات توظيف الاموال التى اشرفوا على انشائها فى مصر فى السنوات الاخيرة وكانت نكبة عظمى على المصريين والهدف منها كما خطط الاخوان السيطرة على اقتصاد مصر واموال المصريين؟!

● وفى «ص٢٢٥ وص٣١٥» نقرأ عن دور الاخوان المسلمين فى مصر منذ قامت الجماعة فلا نعرف عن دورها غير الاغتيالات السياسية ونسف المنشات «المحلات الكبرى وشركات الطباعة ودور السينما» ويرى المؤلف ان قتل المصريين من امثال النقراشى باشا وابراهيم عبدالهادى باشا فريضة دينية

وطقوس البيعة للعضو الجديد فى هذا التنظيم السرى فنقوله بالضبط من طقوس البيعة فى المحافل الماسونية ويقول المؤلف عن هذه البيعة بالحرف الواحد «كانت البيعة تتم فى منزل بحى الصليبة حيث يدعى العضو المرشح للبيعة ومعه المسئول عن تكوينه والاخ عبدالرحمن السندى المسئـــول عن تكوين الجيش الاسلامـــى داخل جماعـــة الاخوان وبعد استراحة فى حجرة الاستقبال يدخل ثلاثتهم حجرة البيعة فيجدونها مطفأة الانوار ويجلسون على بساط فى مواجهة أخ فى الاسلام مغطى جسده تماما من قمة رأسه الى اخمص قدميه برداء ابيض وامامه طبلية عليها مصحف شريف ومسدس ولاحد يمكنه ان يعرف شخصية الذى يأخذ البيعة فهو يغطى وجهه وتبدأ البيعة بأن يقوم الاخ الملثم بأخذ البيعة نيابة عن المرشد العام حسن البنا ويبدأ بتذكير العضو الجديد بايات الله التى تحض على القتال فى سبيله وتجعله فرض عين على كل مسلم ومسلمة ثم يأخذ البيعة على الجهاد ثم يخرج مسدسا من جانبه ويطلب من العضو وسط الظلام ان يتحسس هذا المسدس ثم يبايع عليه وعلى المصحف .

اما بعد.. الم يكن الداعية الاسلامى الكبير الشيخ محمد الغزالى على حق جيد قال فى كتابه «معالم الحق» ان الماسونية العالمية قد اخترقت جماعة الاخوان المسلمين وان بعض قادة جماعة الاخوان المسلمين هم اعضاء فى الماسونية العالمية بل ان الشيخ محمـــد الغزالى قال فى كتابه هذا بالحرف الواحد ان مرشد الاخوان المسلمين نفسه ماسونى!؟



المصدر: الحيــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: ١٥ سبتمبر ١٩٩٢

"الاحتراف الديني" أول دراسة عن إحلال الاصوليين بدلاً من العسكريين

الاسلاميون يفتقرون الى برنامج الاصلاح السياسي

□ القاهرة –
من عادل عبدالعليم:

■ ظاهرة جديدة بدأت تنتشر بطريقة ملفتة للنظر تتمثل في تخصيص مراكز الأبحاث والدراسات السياسية والاستراتيجية لجانب من أبحاثها عن الاصولية العربية. وانفردت مراكز أخرى بتخصيص كل ابحاثها لهذه الظاهرة والانطلاق بأبحاث جديدة ومتنوعة عن الموضوع، وأثرت المكتبة ودور العلم والجامعات والمؤتمرات والندوات بمجموعة من المصطلحات والموضوعات الجديدة تتمثل في الآتي:

– تحديد هوية الاصول التاريخية لبعض الشعارات والمصطلحات لظاهرة الإسلام السياسي التي أصبحت السمة الرئيسية لكل مظاهر الحياة السياسية في العالم العربي في التسعينات.

– تشريح الاصولية وايديولوجيتها ومدى نموها أو انحسارها في مناخ الديموقراطية أو الشورى من خلال أفكار بعض العلماء الذين يعتبرون مصادر رئيسية لتلك الأفكار.

– تحديد هوية ما يطلق عليه «الدولة الإسلامية» وما يقابله من مصطلح مواز له – دولة الكفر – وادعاءات كل جانب في هذا الشأن.

– الفروق الجوهرية لبعض المسميات لجماعات الإسلاميين ومنها ما يطلق عليها «الجماعة الإسلامية – جماعة المسلمين» وما يرادف ذلك من شكل الدولة في العصر الحديث وأسباب رفض الأصولية العربية لشكل الدولة في النظم الديموقراطية التي ترتكز على ثلاثة محاور هي: حق الغالبية في التشريع، حق تداول السلطة، حق التعددية الحزبية.

– طرح بعض المصطلحات الاصولية الجديدة مع اعطاء تغيير وشرح وتعريف جامع مانع لها اضافة إلى إعادة تفسير بعض المصطلحات القديمة وصيغها بصيغة جديدة وحديثة حسب التغيرات الدولية الجديدة، ومن هذه المصطلحات: ثقافة المقاومة الإسلامية، الخلافة، الشورى، الدونة الإسلامية، دولة الكفر، عسكرة الثورة، الفرنكوفونية، الثقافة الشفهية، انهيار الدولة، اصولية السلطة المكيفة، التشريح السياسي، ثورة الكسكسي، سقوط الأمميات والايديولوجيات، الأممية الإسلامية.

ومن أحدث الدراسات التي طرحت اخيراً تلك التي اعدها الباحث أمين المهدي وهي بعنوان الاحتراف الديني. وهي تعتبر أول دراسة اكاديمية ذات أصول علمية عن تلك الظاهرة وعن هذا المصطلح. واعترف الباحث في مقدمة الدراسة بندرة هذا الموضوع ومراجعه العلمية وأن الغالبية تتعرض للأصولية الإسلامية بصفة عامة. وركز على بعض النقاط المهمة في استعراضه لهذه الخصوصية تمثلت في الآتي:

– إن الإسلام تحديداً ليس فيه على الإطلاق على مستوى النص الديني ولا على أسس المنطق ما يعرف برجل الدين المحترف أو مهنة الدين، عكس اليهودية والمسيحية.

– إن الاحتراف الديني أو المؤسسة الدينية بدأ في الانتشار عندما بدأ الحاكم تعيين فقيه بأجر وصدور الفتوى مدفوعة الثمن، واطلق على ذلك المؤسسة الدينية في الإسلام.

– إن تطوراً آخر ظهر في هذا الافق هو عملية اغلاق باب الاجتهاد ونهاية الفكر الجماعي والتجديدي والإبداعي.

– إن الاحتراف الديني هو أحد مظاهر الاستبداد السياسي وضعف الدولة وتضخم المؤسسات الدينية والدعم الخارجي المفقود الهوية وبروز بعض الشخصيات التي تصدر الفتوى وهي غير مؤهلة لذلك في وقت تعددت الخلافات بين كبار العلماء والفقهاء على بعض القضايا الخلافية والملحة في مقدمها فوائد الودائع في البنوك، بوالص التامين، تحديد رؤية هلال رمضان، اذ يغلب على الفتاوى الاعتبارات والآراء الشخصية والاجتهادات.

– إن ظاهرة الاحتراف الديني امتدت من الاستئثار على الامور الدينية والفقهية إلى محاولة السيطرة على أدوات الحياة الأخرى مثل طرح مسميات واصطلاحات منها الطب الإسلامي، العلوم الإسلامية، حتى الالكترونات والذرة الإسلامية، واعداد وتنظيم مؤتمرات واصدار مطبوعات



للنشر والخدمات الصحفية والمعلو...

المصدر: الحياة (اللندنية)

التاريخ: ١٥ سبتمبر ١٩٩٢

بهذه المسميات إذ وصل الأمر إلى الرياضة الإسلامية ورفع مصحف في ملعب لكرة السلة.

ويضيف الباحث في إطار تدعيم آرائه ببعض المنطلقات الايديولوجية والبحثية، انه إذا استعرضنا الاجنحة الدينية المتمثلة في حسن البنا، وعمر عبدالرحمن، وصالح سرية، وشكري مصطفى. والاجنحة الفكرية الممثلة في محمد الغزالي وجلال كشك والمحلاوي، ومتولي الشعراوي، فالجميع من أبناء تلك المؤسسة والاختلاف بينهم يأتي في الدوافع والمصالح لكنه متطابق في الأهداف والنتائج، فالكل يسعى للدولة الدينية. وأن ظاهرة الاحتراف الديني تجاوزت ذلك وبدأت تنطلق من جماعات الاصولية الراديكالية بجناحيها الفكري والمسلح في المساجد والزوايا من خلال قائد يحضر اللقاءات بانتظام.

ثم انتقل الباحث بعد ذلك مستعرضاً التجربة الجزائرية كنموذج لظاهرة الاحتراف الديني مقرراً أن الجبهة الاسلامية للانقاذ، منذ البداية وقبل الانتخابات كانت معادية للديموقراطية بوضوح وبعدها تعلقت بها. فالحركات الأصولية العربية جميعها، ومنها جبهة الانقاذ الجزائرية، ليس لديها برنامج من أي نوع ولا تصور للحكم.

والمفهوم الشائع اليوم عن الاصولية انها آتية لاغتيال العقل وقتل الحرية وحكم الفرد وانها حاصل الجمع وليست النقيض لأن النقيض الوحيد لتجاهل العقل هو اتباع العلم والعقل وليس الخرافة.

ثم يختتم الباحث دراسته مستعرضاً ظاهرة الإحلال وتبادل المراكز القيادية بين الاصولية الإسلامية والسلطة العسكرية مستعرضاً بعض الكتابات والرسائل الادبية التي تنبأت واستعرضت ذلك، منها خطاب مرسل من توفيق الحكيم إلى لويس عوض (نشر في جريدة «الاهرام» في ١٩٨٧/٩/٥) قال فيه: إني أرى مستقبل مصر والمنطقة كلها هو زواج وامتزاج السلطتين القويتين: السلطة العسكرية وفي داخلها الموتور المحرك - الايديولوجية الدينية. وفي اعتقادي أن ذلك أصبح مرحلة الاستبداد الشرقي الحديث حيث حوت الديكتاتوريات العسكرية في داخلها جنين الأصولية كاستمرار لتاريخ الاستبداد الشرقي.

ولم يطرح الباحث نتائج هذا الصراع الجديد لأنه لا يزال مستمراً وفي مهده ويواجه مأزقاً من نوع آخر. واكتفى فقط بطرح الآراء حول ما يطلق عليه الاممية الإسلامية أو التفسير الحديث للنص الديني أو البرنامج السياسي أو الاقتصادي، وهل هو مستحيل اليوم فى ضوء الاختلافات التاريخية بين المجتمعات والمصالح والثقافات والعقائد خصوصاً في عصر شهد سقوط امميات بل ايديولوجيات أخرى.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

تأملات مصرية :

جبهة وطنية لمواجهة الإرهاب !!

نحن فى مصر نواجه الارهاب بقوة الشرطة اى بحراس الامن وذلك كرد فعل للعنف المسلح من جانب تجار الدين او الجماعات التى وظفت الدين لتبرير العنف المسلح لم نفكر حتى الان ورغم توالى احداث العنف المسلح وتصاعدها

وتهديد المصالح الوطنية وزعزعة استقرار المجتمع لم نفكر فى وضع خطة أو مخطط للقضاء على الارهاب بقوة الشعب المصرى وليس بقوة الشرطة وحدها



بقلم: علي الـــدالي

ان ضباط وجنود الشرطة الان فى حرب حقيقية مع الارهاب فى صعيد مصر حيث البيئة هناك صالحة لزرع بذور التطرف باسم الدين فالتقاليد « القبلية » والتخلف الحضارى

ووضع الاسرة نفسها داخل قفص التقاليد القبلية ثم حياة الجفاف المادى والروحى

وعزلة المجتمع عن الثقافة والتنوير كل ذلك جعل للتطرف باسم الدين هذا الوجود المكثف داخل قرى ومدن الصعيد فشعارات تجار الدين قريبة من هذه التقاليد القبلية وعندما يطالب المتطرفون بعزل المرأة عن المجتمع

وعن حركة الحياة الاجتماعية فذلك هو مطلب الرجال وغالبيتهم من الاميين الذين سبقوا التطرف الدينى فى وضع المرأة داخل قفص القبلية أو سجن التخلف ونرى فى العالم الاسلامى من حولنا فى باكستان وافغانستان

وفى السودان نرى جماعات التطرف باسم الدين وقد وجدت فى مناخ التخلف الحضارى وفقدان التنوير وانعدام الوعى الدينى الاول وجدت جماعات التطرف فى هذا كلـــه مايساعدها على نشر افكارها الاصولية اى الافكار التى لاتتآلف مع الحضارة او الفكر الانسانى ولا تعتـــرف بثقافـــات البشريـــة ولابالتحديث والتطور العلمى والاجتماعى على مدى مئات السنين .. واما عن الدين فهذه الجماعات المسماة بالاسلامية فى حقيقتها سواء كانت فى مصر او فى السودان او فى باكستان او فى افغانستان ليست غير جماعات سياسية تتاجر بالدين او توظف الدين لاستقطاب الجماهير المسلمة ومانراه فى التجربة الافغانية الاسلامية خير دليل على ان الجماعات المسماة بالاسلامية لاتستفيد بتعاليم الدين أو بتوجهات القران الكريم وسنة الرسول عليه الصلاة والسلام وقد رأينا افغانستان بعد خروج المستعمر السوفيتى منها وقد اصبحت ميدانا للحرب الاهلية الدامية فكل جماعة اسلامية تريد السلطة او الانفراد بالسلطة وهذا هو الهدف الاول لها وليس هدفها العمل بالتعاليم السماوية وهل من التعاليم الاسلامية ان تزحف جيوش الجماعات الاسلامية على المدن الاسلامية بالمدافع والصواريخ لتقتل النساء والاطفال والشيوخ وكل المسلمين فى افغانستان .

ونرى «كابول» عاصمة افغانستان وقد تحولت الى جحيم مشتعل ليس بمدافـــع المستعمر فى هذه المرة بل بمدافع الجماعات الاسلامية .. تمزق لحم المسلمين رجالا ونساء

- ● ● ● -

● ● واعود الى الموقف من الجماعات المسمـــاة بالاسلاميـــة فى مصر ووضع مسئولية القضاء على الارهاب باسم الدين على كاهل رجال الشرطة وحدهم دون ادنى مشاركة من الشعب المصرى الذى هو فى النهاية سيكون الضحية لو حدث ووصلت هذه



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

الجماعات الى السلطة بالعنف المسلح !!

● ● وكنت قد تناولت هذه القضية فى اكثر من مقال على هذه الصفحة وكيف ان الساحة السياسية تكاد تكون خالية امام حركة المتطرفين باسم الدين ومنذ اسابيع قليلة تحدثت عن هذه الظاهرة الخطيرة وغياب الشعب عن الساحة ووقوف الشعب كمتفرج على المعركة بين الشرطة والمتطرفين .

وضربت مثلا بالنقابات المهنية وكيف سيطر المتطرفون على هذه النقابات فى غياب اصحابها وتحدثت عن نقابة الصحفيين النقابة التى أنتمى اليها وكيف ان ثلاثة اعضاء من بين ثلاثة آلاف عضو قد نجحوا فى توظيف النقابة كلها لخدمة شعارات المتطرفين بل استطاع هؤلاء الثلاثة من خلال سيطرتهم على لجنة الحريات فى نقابة الصحفيين توظيف النقابة لخدمة اهداف ومخططات العراق وليبيا والسودان وكل متآمر على مصر ولايتصدى لهم مئات الصحفيين الشرفاء والذين ليسوا مع الارهاب ولايؤمنون بحركة المتطرفين السياسية ومع ذلك وقفوا فى سلبية مطلقة يتفرجون على مقر نقابتهم وقد تحول الى مركز اشعاع لمخططات الارهاب باسم الدين ومخططات الدول المعادية لنهضة مصر !!

● ● ●

● ● ما معنى ذلك !؟

لقد نزل زميل كبير الى ميدان المعركة ضد الارهاب بثقله فى الاسبوع الماضى وهو الاستاذ ابراهيم سعدة وكتب مقالا احتل صفحة كاملة عن هذا الغياب للاغلبية المصرية عن ساحة العمل الوطنى تحت عنوان «ز نير الاغلبية الصامته» وكان الكاتب يعلق على خطاب الرئيس حسنى مبارك فى ذكرى مولد الرسول صلى الله عليه وسلم حين اشار الى صراع الاخوة المسلمين فى افغانستان بعد الاستقلال والصراع القبلى فى الصومال الذى اوقف حركة الحياة فى البلاد .. وكان الرئيس قد تناول فى خطابه مخطط الجماعات التى ترفع راية الاسلام لتشعل الفتنة فى البلاد وتهدد الامة بالارهاب ونادى الرئيس هذه الجماعات بالكف عن محاولات فرض الرأى على جماعة المسلمين بالارهاب والتحلى باخلاق الاسلام التى لا بغضاء فيها ولاقهر .

لقد كتب الاستاذ ابراهيم سعده صراحة ان فى مصر مؤامرة آن الاوان الان لمواجهتها بكل الجدية وبكل الشجاعة وقال اننا كأغلبية صامتة تركنا لهؤلاء الارهابيين المجال واسعا ومتاحا امامهم لفرض جهلهم ووحشيتهم وارهابهم ليس على البسطاء من المصريين فقط بل وعلى الذين بحكم مناصبهم وسلطاتهم يملكون الرفض والردع (ولعله يقصد رجال الامن) ونادى ابراهيم سعده فى مقاله بصحوة لاتعرفها للاغلبية الصامتة بعد ان تغلغل الارهاب برموزه داخل النقابات المهنية وتسللوا الى الاعلام بل الى مواقع خطيرة لفرض ارهابهم على السينما والتليفزيون المصرى والاذاعة المصرية حتى ان المسئولين فى التليفزيون يخضعون للارهاب باسم الدين ويقومون ببتر الافلام والمسلسلات الاجنبية وان الارهاب باسم الدين استطاع استقطاب اغلبية العاملين فى الرقابة على المصنفات الفنية !!؟

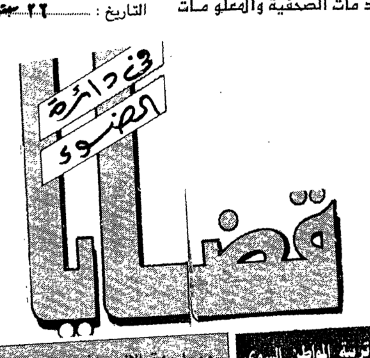
● ● ●

● ● وقد ان الاوان بالفعل للتصدى لهذا الزحف الجاهلى على حياتنا فى هذه الايام واخطر ماجاء فى مقال الاستاذ ابراهيم سعده ان بعض المسئولين فى مصر يتسامحون مع الارهاب الذى لايمثل الا اقلية جاهلة .. ولانعرض التصدى لهذا الارهاب وليس التسامح معه .. لكن كيف يكون هذا التصدى .. هل بقوات الشرطة كما يحدث فى الصعيد الان أم بجبهة وطنية تضم الاغلبية الغالبة اى كل الشعب !؟ فى رأيى ان تصدى الشرطة للارهاب لايكفى على الاطلاق لوقف نموه .. بل لا مفر من تصدى الشعب نفسه للارهاب .. وهذه مسئولية الدولة ان تبادر الى بدء حملة قومية توحد الشعب وتحرك قوى الجماهير فى كل قرية ومدينة للتصدى للارهاب وهذه الحملة القومية لايجب ان تتقيد بزمن محدد بل تستمر حتى تختفى الاقلية الجاهلة .. العميلة للقوى الاجنبية هذه الحملة القومية تحتاج الى تحرك فورى من أجهزة الدولة ومن المثقفين واهل الراى وجميع فئات الشعب ولتكن مواجهة جادة ومستمرة فلا تكون حملة صحفية ضد الارهاب تتوقف كما يخطط لها بزمن محدد ولاتكون حملة تليفزيونية او اذاعية فى برنامج شهرى او اسبوعى بل تكون حملة فى مواقع العمل وعلى كل خريطة مصر وهذا كله يتطلب خطة حاسمة وسريعة ولايتحقق ذلك الا من خلال جبهة وطنية لمواجهة هذا الغزو الخارجى .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢



تربية المواطن السوى ومواجهة الانحراف والتطرف

مواجهة التطرف تتم عن طريق الحوار وأن تأتى الاجراءات الأمنية فى نهاية المطاف

تمثل قضية التطرف الدينى احدى القضايا المطروحة للنقاش الآن فى ضوء اتساع نطاق نشاط الجماعات الدينية المتطرفة واتجاه بعضها الى العنف بما يهدد الاستقرار الذى يعيشه المجتمع ـ وقد حفلت الساحة بنقاشات عديدة حول هذه القضية وامكانيات علاج تطرف بعض الشباب . غير ان ما يعيب اغلب ما قدم فى هذا المجال هو تحيز هذه الدراسات وتحامل اغلبها على الشباب المتدين دون محاولة التعمق بشكل كاف فى جذور التطرف . واسهاما فى النقاش الدائر لمحاولة التوصل الى علاج ناجح يوفر حلا سليما للقضاء على التطرف وتنشئة مواطن سوى نقدم هذه الدراسة التى اعدتها المجالس القومية المتخصصة حول اسباب انحراف وتطرف الشباب .

التطرف ليس وليد العصر الحديث ، ولكنه ظاهرة قديمة قدم الانسان على الارض ، وقد عرفت البشرية عبر تاريخها الطويل موجات بالغة العنف والحدة من التطرف الدينى والسياسى على السواء . وبصرف النظر عن اسباب التطرف الذى يعم مختلف دول العالم ، فقد اصبح سمة للعصر فى النصف الثانى من القرن العشرين ، وهو مصاحب دائما لتوتر الشخصية والتوترات داخل المجتمع . وهو اما ان يكون ثورة على الواقع ، ان لم يكن ذلك الواقع مقنعا ، او هروبا منه بسبب الاضطراب فى الشخصية أو القصور فى تكوينها .

. اذا لم تتوافر للفرد مقومات التنشئة السوية ـ من مؤثرات بيئية سليمة ، وضوابط مناسبة ـ فانه يتعذر عليه تحقيق التكامل فى شخصيته ، فتتقاذفه الاتجاهات المتضاربة ، ويستعصى عليه الاختيار السليم ، وقد تتكون لديه اتجاهات مناهضة لقيم المجتمع ونظمه ، كما قد تسيطر عليه مشاعر الحقد والضياع ، والاحباط والتمرد والعدوان ، وهى المشاعر التى تعبر عن نفسها فى سلوكيات غير سوية مثل : تحدى السلطة والنظام والقانون ، والمبالغة فى الاثرة واللامبالاة والعنف والتطرف كأسلوب لاثبات الذات . هذه الصور من اعتلال الشخصية ، تمثل انحرافات عن الخط السوى للنشاط النفسى والاجتماعى ، وما يفرضه نظام القيم السائد فى المجتمع بمكوناته الدينية والاجتماعية والاخلاقية والقانونية . والانحراف قد يكون فى الفكر او فى السلوك او فيهما معا . فمن الانحراف فى الرأى : التعصب لحكم اجتهادى ليس له دليل قاطع فى ثبوته أو دلالته ، ويتصل به التطرف والتزمت ـ وكذلك التسيب ـ وعدم القابلية لتعديل الرأى او السلوك فى اى امر من الامور . كما ان الانحراف فى السلوك ـ غلوا . او

المصدر : الوفد
التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٢

اهمالا – قد يضر صاحبه فقط اذا لم تكن له صفة اجتماعية تؤثر على علاقته بغيره ، ولكن يكون له تأثير ضار اذا كان صاحبه فى مقام القدوة كالاب فى الاسرة ، والمربى فى المدرسة ، فان تعدى الانحراف الى الاضرار بالغير ، كانت خطورته التى يجب ان تقاوم . ويمر المجتمع المصرى الآن بفترة حرجة من حياته تتسم – عند البعض – باهتزاز القيم ، واضطراب المعايير الاجتماعية والاخلاقية ، والجنوح الى التطرف ، الامر الذى يتمثل بوضوح فى : تزايد الوان الانحراف ، وانتشار صور من السلوك لم تكن مألوفة من قبل ، وكثرة حالات الخروج على تعاليم الدين والقانون – مما يؤثر فى امن البلاد واستقرارها الاجتماعى . وهناك هوة فسيحة تفصل بين بعض شباب هذه الامة وسائر فئاتها ، وبين مشاعرهم واتجاهاتهم وآمالهم وبين مشاعر الآخرين واتجاهاتهم وآمالهم ، وبهذا تزايد شعورهم بالضياع والاحباط ، ومن ثم سهل وقوع الكثيرين منهم تحت تأثير الدعاوى المضللة ، كما سهل انبهارهم بالسلوكيات التى تتسم بالعنف والانحراف وتقليدها . ومن صور الانحراف التى تنهى عنها التعاليم السماوية والقيم الاجتماعية والنصوص القانونية – ما انتشر بين بعض فئات من المجتمع المصرى فى الحقبة الاخيرة من سلوكيات تمثل العنف والتطرف والتسيب وتعاطى المخدرات ، واستغلال النفوذ والغش والرشوة والمحسوبية ، واستغلال القرابة والصلة الجغرافية والفئوية والشللية ووجود النمط (الاستعراضى والمظهرى) فى كيان بعض الافراد .

دوافع وعوامل الانحراف والتطرف

يتطلب تشخيص الانحرافات السلوكية الاخذ فى الاعتبار بجميع عناصر تكوين شخصية الانسان ، كالعوامل الذاتية ، من استعدادات جسمية ونفسية ، وقدرات ومهارات وميول من ناحية ، والعوامل البيئية ونظام القيم السائد فى المجتمع الذى يعيش فيه الفرد ، وما يتصل به من تعاليم دينية وممارسات اخلاقية واعراف اجتماعية من ناحية اخرى ، وكذلك صور التفاعل بين هذه العوامل جميعا ، وما تفرزه من ضوابط السلوك وموجهاته ومصادرها ودرجة قوتها ، ومدى توافر ما يدعم التنشئة من نماذج واقعية وقدرة مؤثرة ، واشباع للحاجات الاساسية . ومن هذا المنطلق ، وفى اطار ما يتعرض له العالم من زيادة حدة التطرف بوجه عام ، فان النظرة الفاحصة للمجتمع المصرى تكشف عن كثير من العوامل المرتبطة بالسلوكيات السلبية التى استشرت اخيرا ، فقد تعرض المجتمع فى الحقبة الأخيرة من تاريخه لتغيرات كثيرة وتطورات متلاحقة ، سياسية واقتصادية واجتماعية ، اثرت تأثيرا ملحوظا على بنيته ونظم حياته وتفكيره وقيمه وسلوكياته ، واصبح بعض هذه العوامل دوافع مباشرة او عوامل مهيئة للتطرف . ومن امثلة ذلك :

– تعرض البلاد لآثار حروب اربع خلال فترة محدودة استنزفت الموارد ، وخلفت تراكمات فى البنية الاساسية فى قطاعات الاسكان والمرافق والخدمات والانتاج ، لم يكن من اليسير تداركها تحت ظروف الانفجار السكانى ومعدلات التضخم المطردة .

– التقاعس عن الانتاج ، واختلال ميزان تكافؤ الفرص الاقتصادية والتعليمية والسياسية .

– تفاقم ازمة الاسكان والمواصلات والبطالة والغلاء ، مع ضآلة مرتبات العاملين ، مما يؤدى الى صعوبة الاحتفاظ بتوازن المتطلبات مع الامكانات المتاحة .

– تضاؤل دور الاسرة فى تنشئة الابناء ، بسبب انشغال الاب فى تدبير مستلزمات الحياة ، سواء بالسعى وراء اعمال اضافية ، أو العمل خارج البلاد . ويضاف الى ذلك فى الوقت نفسه خروج معظم الأمهات للعمل .

– تضاؤل دور للمدرسة فى التنشئة ، بسبب ما ترتب على التوسع الهائل فى التعليم دون توافر الامكانات الكافية لمواجهة هذا التوسع .

– ضعف فاعلية الاحزاب السياسية والتنظيمات النقابية والمهنية ، وعدم قدرتها على التعبير عن مطالب القوى التى تمثلها .

– ضعف اجهزة الرقابة ، وبخاصة فى مجالات الاعلام والثقافة .

– قصور الدعوة والدعاة عن اللحاق بالعصر وتتبع المشكلات الاجتماعية ومشكلات الشباب

– رد الفعل الناتج عن تحديث بعض انماط السلوك بما يعتقد انه مناف للتقاليد .

– الاهمال واللامبالاة فى صفوف بعض العاملين فى الدولة والقطاع العام ، وظهور الرشوة بينهم .

– المعاناة التى يجدها الجمهور عند التعامل مع بعض اجهزة الدولة .

– افساح المجال فى الدعوة الدينية لبعض الدخلاء على الدعوة أو لبعض المغرضين وفيما يختص بالتدين ، فان موقف الشباب منه يبرز فى ثلاث فئات :

● فئة اخذت الاسلام بالتبعية للوالدين ، وهؤلاء اكثر تعرضا للانحراف ، وهم يحتاجون للمعرفة الدينية الصحيحة .

● فئة اضطربت موازين فكرهم والحت عليهم الشكوك ، واصبح التدين عندهم لا يناسب العصر ، وهؤلاء يحتاجون الى مزيد من التثقيف الدينى لدحض آراء الملحدين .

● فئة ترى ضرورة التمسك بالدين ويتحمسون له ، وهؤلاء فى حاجة الى التصور الصحيح للاسلام .

وكل هذا يستلزم بالضرورة ، العناية بتوضيح القضايا الخلافية لجموع الشباب والتى تثيرهم على المجتمع وفى مقدمتها . الشريعة الاسلامية ، واساليب الدعوة والتربية الدينية ، وتأثير اجهزة الاعلام

للدراسة بقية



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٢

تطوير التعليم وتوسيع مفهوم الاعلام

التصدى للتطرف يجب ان يتم عن طريق متخصصين فى مختلف المجالات بمنهج يتسم بالموضوعية

واثرهما فى مواجهة التطرف الدينى

تناولنا فى حلقة امس الجزء الاول من الدراسة التى اعدتها المجالس القومية المتخصصة حول التطرف الدينى تحت عنوان «تربية المواطن السوى ومواجهة الانحراف والتطرف» وقد عرضنا فى هذا الجزء لدوافع وعوامل الانحراف والتطرف واشرنا الى انه يأتى فى مقدمة هذه العوامل تضاؤل دور الاسرة فى التنشئة وقصور الدعاة والبطالة المقنعة ، ونستكمل اليوم بقية الدراسة عارضين لضرورة تطوير التعليم الدينى ودور الاعلام فى مواجهة التطرف والوسائل التى يمكن من خلالها توفير الظروف المناسبة للتدين السليم . وهو ماينحو ـ كما اشرنا امس ـ فى ضرورة ترشيح القضايا الخلافية التى تؤثر على المجتمع وفى مقدمتها الشريعة الاسلامية واساليب الدعوة والتربية الدينية .

ينص الدستور على ان الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادىء الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع . وتؤكد الاعمال التحضيرية للقانون المدنى ان المشرع قد اعتمد على الشريعة الاسلامية فى وضعه لنصوص القانون والتى جاءت متفقة مع الشريعة [illegible] على [illegible] على ما [illegible] فى الشريعة . اما [illegible] وقانون الاجراءات [illegible] فيها ما يخالف مبادىء الشريعة فى مجموعها ، واما قوانين الاحوال الشخصية فقد اخذت بقواعد واحكام الشريعة الإسلامية إلا نصوصها . ولذلك فان هؤلاء الذين يرمون التشريع المصرى بأنه مخالف للشريعة ، انما يغفلون الواقع . ويلاحظ الآن انتشار البنوك الاسلامية التى تحظر التعامل بالفائدة ، بل ان البنوك الاخرى اصبحت تخصص اقساما تتعامل بالربح وليس بالفائدة ، وكذلك الانظمة التى تيضع فى بعض البنوك وفى بعض المؤسسات ، وعلى رأسها بنك ناصر الاجتماعى ، بشأن الزكاة وجمعها ومصارفها ، وانشاء لجان الزكاة فى المساجد وبعض الشركات .

التعليم الدينى ومقتضيات العصر

تقوم رسالة الاسلام على الكليات والاساسيات ، وتترك الباب مفتوحا للاجتهاد والتطوير والتفصيل فى الجزئيات ، ومن ثم فان من عوامل خلود الاسلام انه يستوعب حقائق الحياة فى تفاعلها وتطورها . وليست العصرية انفلاتا من قواعد الدين ، اذ من اليسير ايجاد التوازن بين متطلبات الدين ومتطلبات العصر ، بل ان الدين ذاته يعتبر سياجا قادرا على حماية العصرية من التدهور والانحلال والخروج على مكارم الأخلاق . والتحديث الذى شمل جامعة الأزهر ـ على سبيل المثال ـ قد ربط علوم الدين بعلوم الحياة العصرية ، وكان رواد هذه النهضة اساتذة اجلاء قدموا لمثل هذه العلوم بنصيب من الاسلام وعطائه فيها ، وهكذا بدأت هذه العلوم تستند الى نهضة اسلامية تدفعها الى الارتقاء . واذا كان هناك اتجاه لاحياء كتب التراث الإسلامى ، فان الامر لم يعد يسمح بمجرد اعادة طبعها ، وانما الواجب هو اعادة الطبع مع التعليق بما استجد من تطور عصرى فى العلوم والتكنولوجيا ، والربط بين الفكر القديم والفكر الحديث ، وتبسيط حقائق الدين بما ييسر على القارىء الاستيعاب والفهم .

اثر الاعلام على التطرف

ان المتطرفين قد لا يرهبون تصدى اجهزة الامن الرسمية لمقاومتهم ، بل يستغلونه فى كسب عواطف الجماهير ويرتدون امامها قميص الشهداء الذين تبطش بهم اجهزة الدولة لانهم على حق ، وهذه الاجهزة ومن ورائها الدولة على باطل . واخشى ما يخشاه المتطرفون واكثر ما يستفزهم ، ان يتصدى لمقاومتهم عالم او مفكر مستنير يقارعهم الحجة بالحجة ، ويعمل بالفكر الهادىء وبالدليل العلمى ، على كشف ما وراء دعاواهم البريئة المظهر من الاغراض . ولهذا نجد الجماعات المتطرفة تبدأ بتشويه صورة قنوات الاعلام الرئيسية (من اذاعة وتليفزيون وصحافة) فى نظر الجماهير لصرفها عن التعامل مع هذه القنوات ، وما تقدمه من فكر مستنير قد يعمل على فضح المستور من فكر



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

ونوايا هذه الجماعات . وحين تطمئن هذه الجماعات المتطرفة - دينيا او سياسيا - الى احداث الوقيعة بين تلك القنوات الاعلامية وبين الجماهير ، تبدأ فى استخدام باقى قنوات الاتصال الجماهيرى - من خطابة وندوات ولقاءات فردية أو اجتماعية ومطبوعات - لكى تبث فكرها الملتوى . وهذه الحقيقة تحتم علينا ان نوسع دائرة مفهوم الاعلام الذى يجب ان يتصدى لمقاومة التطرف ، بحيث يشمل وسائل الاتصال الجماهيرى المباشر وغير المباشر - من ندوات ولقاءات فردية او جماعية - فى المسجد او الكنيسة والنادى والجمعية والنقابة - وعروض سينمائية ومسرحية ومطبوعات ، الى جانب القنوات الرئيسية الثلاث : الاذاعة والتليفزيون والصحافة .

وعلى ضوء الدراسة السابقة - كان من التوصيات المطروحة :

● ان توفر للأزهر كافة الامكانات لمباشرة دوره ومسئولياته تجاه قضايا الدعوة والفتوى ، عن طريق عودة هيئة كبار العلماء ، أو عن طريق تدعيم فاعلية مجمع البحوث وتأكيد دوره فى محو الأمية الدينية ،

● ان تقوم مواجهة التطرف على الاسلوب العلمى الذى يتخذ من المناقشة والاقناع اساسا لاستيعاب ظاهرة التطرف ومعرفة اسبابها وسبل علاجها ، واعتماد الحوار كأسلوب للعلاج ، على ان تأتى الاجراءات الامنية فى نهاية المطاف ،

● تحرى الدقة التامة فى عمليات الاعتقال والاسباب الواقعية له ، على ان يشفع ذلك بتقرير مكتوب بالاسانيد القوية الدافعة الى الاعتقال .

● ان يراعى - عند ضرورة الاعتقال - التفريق فى المكان بين المعتقلين تبعا لنوعياتهم ، منعا من انتشار عدوى التطرف بينهم .

● توعية الاسرة بأساليب التنشئة السليمة وبأهمية القدوة التى يمثلها الابوان بصورة اساسية ،

● تنظيم شغل اوقات الفراغ عند الشباب من الجنسين بما يفيدهم من النواحى الجسمية والنفسية والخلقية ، وتجنيبهم مفاسد الفراغ

● الاهتمام بالتوسع فى انشاء الجمعيات الثقافية والادبية والكشفية ،

● مراجعة سياسة التعليم ونظمه التى فتحت ابواب التعليم العالى والجامعى على مصاريعها دون مواءمة بين العرض والطلب ، ودون تدريب الشباب وتوجيههم الى مجالات العمل الملحة للانشاء والتعمير وغزو الصحراء وتوفير الامن الغذائى والعمل فى مراكز الانتاج ،

● ان تكون التربية الدينية والتربية الاجتماعية احد الاهداف الرئيسية للعملية التعليمية ، وذلك بتقرير منهج دراسى خاص فى العلاقات ، والمعاملات والسلوكيات القومية ، لتعريف الناشئة بالحلال والحرام ، والحميد والمكروه -

● ان يطور النظام المتبع بكليات الدعوة والارشاد حتى يصبح خريجو هذه الكليات على المستوى المطلوب فى مجال قضايا الدعوة والفتوى .

● ان تقوم وزارة الأوقاف بالاشراف على الزوايا والمساجد المنشأة بالجهود الذاتية ، وتزويدها بالدعاة المتخصصين الذين يمكنهم توعية الشباب التوعية الدينية الصحيحة -

● ان ينظر فى قصر اقامة شعائر صلاة الجمعة على المساجد الكبيرة لتفادى الاجتهادات والتفسيرات الخاطئة من المتطرفين باسم الدين .

● زيادة الاهتمام بما تقدمه اجهزة الثقافة والاعلام بأنواعها المختلفة ، لما لها من تأثيرات عميقة وخطيرة ، ولقدرتها الفائقة على تقديم نماذج سلوكية متنوعة تصل الى صميم عقول المستقبلين على ان يتضمن التوجه الاعلامى لمواجهة التطرف ما يأتى :

- مقاومة الفكر المتطرف بتحديد القضايا التى يتادى بها المتطرفون ، وكشف الاسس الباطلة التى يعتمد عليها فكرهم فى هذه القضايا ، دينية كانت ام اقتصادية ام سياسية .

- الكشف عن الدوافع الخفية لجماعات التطرف والتى يحرصون على اخفائها وراء الشعارات البراقة .

- مواجهة الجماهير بالحقائق الكاملة ، وخاصة فى المشاكل الاقتصادية والقضايا الاجتماعية والسياسية ، فى جو يتسم بالمزيد من الحرية والديمقراطية والانتقال من الكلام الى العمل .

- التصدى لعملية المواجهة الاعلامية للفكر المتطرف عن طريق متخصصين فى مختلف مجالات علوم الدين والاقتصاد والسياسة والاجتماع والفن ، كل فى مجال تخصصه ،

- زيادة الاهتمام ببعض قنوات الاتصال الجماهيرى التى لم تستخدم بعد ، أو تم استخدامها بشكل غير فعال ، فى مقاومة التطرف ، وخاصة فى قنوات الاتصال المباشر مثل : الاندية ومراكز الشباب ودور العبادة والنقابات والجمعيات والسينما والمسرح .

- معاملة المتطرف على انه فرد يحتاج ايضا الى الرعاية وتعديل للفكر والسلوك سواء كان التطرف سياسيا او اجتماعيا او دينيا

- دعوة الاحزاب والنقابات والاتحادات الى اتخاذ موقف شعبى عام من هذه الظاهرة .

- عقد مؤتمر اسلامى قومى عام يضم كبار الشخصيات الاسلامية لرفض ظاهرة التطرف ، وتوضيح الغامض على الشباب



صوت لتلافي الكارثة

■ أضحت احداث العنف الاصولي في مصر يومية ومتعاظمة، وذلك ما يتم وسط صمت عربي واسع يذكّر بالصمت الذي رافق قمع الاكراد في العراق.

ومرة اخرى نجد انفسنا لا نتكلم إلا بعد أن تكتمل المأساة، والمأساة، اذا ما تمت فصولاً، ستكون كبيرة حقاً.

غني عن القول ان اعمال الاعتداء الاصولي على الاقباط المصريين هي في حد ذاتها انتهاكات لحقوق الانسان، انتهاكات حقوقية وانسانية وديموقراطية في آن. لكن ذلك ما يكسب اهمية سياسية خاصة تبعاً لارتباطه بموقع مصر ودورها.

فنحن نشهد ما يستحق كسر الصمت والجهر عالياً بصوت الاحتجاج، ان لم يكن دفاعاً عن الاقباط فدفاعاً عن مصر نفسها. ذلك اننا حيال تهديد يتزل بوحدة وطنية اخرى في العالم العربي، بل في البلد العربي الاكبر عدداً والاعرق تاريخاً، والذي كان حتى عقود قليلة خلت نموذجاً لسائر العرب في السياسة والادب كما في الغناء والسينما وغير ذلك من الحقول. وانهيار هذا النموذج، ايضاً، سيكون شهادة داوية اخرى ضد التعايش والتسامح في العالم العربي، خصوصاً ان الاقلية القبطية (التي لا يزال عددها نوعاً من السر!) تملك في ذاتها وتاريخها عراقة المجتمع المصري نفسه.

زد على ذلك اعتبارين سياسيين ملحين لا تجوز مطالبة العقل الاصولي بالانتباه اليهما طبعاً، لكنهما مما لا يجوز ان يتغافل عنهما صانعو القرار السياسي والثقافي في العالم العربي، (ونحتفظ باليأس من ان تتبنى «الجماهير العربية» مسألة ديموقراطية كهذه).

الاعتبار الاول ان الانتقال بمصر الى الارهاب والتعصب على أمل ان يفضي ذلك الى وضع اصولي كامل، هو انتقال بها الى المجاعة. ذلك ان الاتجاهات المعادية للديموقراطية والتسامح هي دائماً كارهة للغريب، مناهضة، بسبب وبغير سبب، للغرب. وحين نتذكر حجم المعونات المالية وغير المالية التي تحظى بها مصر قياساً بتزايدها السكاني وضيق الرقعة الجغرافية، الصالحة للزراعة، ندرك كم ان هذا الاتجاه قاتل وانتحاري في آن.

اما الاعتبار الثاني فهو ان الشرخ يحصل في البلد الذي نجح في أن ينهي نزاعه سلمياً مع اسرائيل، ويعبر من ضفة الحرب بصفتها همه الاول الى ضفة السلام والاستقرار.

ولما كان ذلك يواكب اتجاه بلدان المنطقة الاخرى الى التفاوض، فان أثره السلبي سيتعدى السلام القائم الى السلامات الموعودة، معززاً صقور اسرائيل بالحجج المطلوبة عن صعوبات التعايش مع العرب.

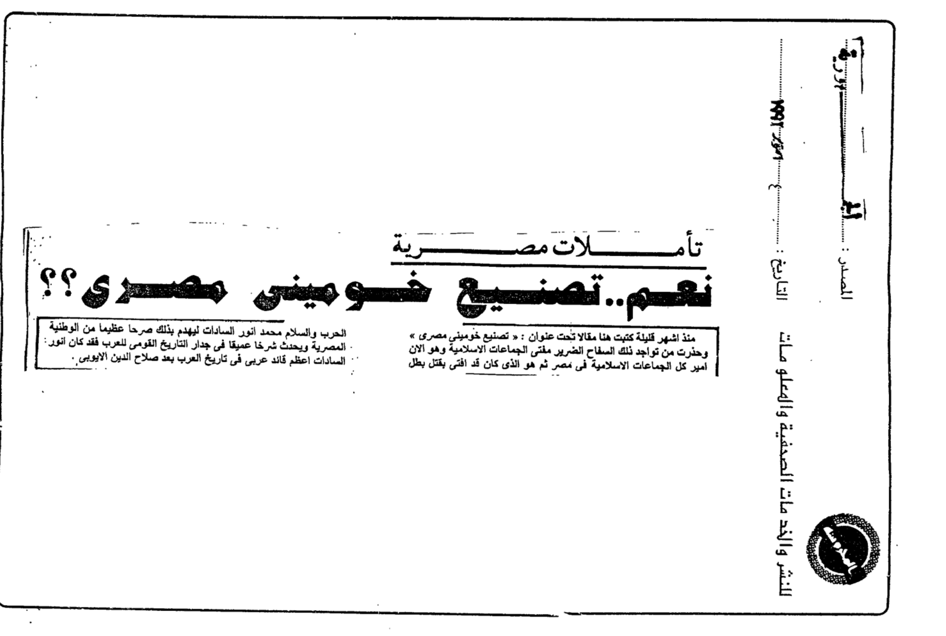
لقد آن الأوان، لجملة هذه الاسباب وغيرها، ان ترتفع اصوات عربية فاعلة ان لم يكن لتلافي الكارثة فللاحتجاج عليها، لئلا يقال اننا نصل دائماً متأخرين، فاذا وصلنا بررنا وشتمنا الغرب الذي «افتعل» ذلك!

حازم صاغية

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٤ ... ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



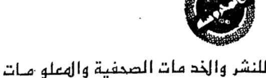
تأملات مصرية

نعم.. تصنيع خوميني مصري ؟؟

منذ اشهر قليلة كتبت هنا مقالا تحت عنوان : « تصنيع خوميني مصرى » وحذرت من تواجد ذلك السفاح الضرير مفتى الجماعات الاسلامية وهو الان امير كل الجماعات الاسلامية فى مصر ثم هو الذى كان قد افتى بقتل بطل

الحرب والسلام محمد انور السادات ليهدم بذلك صرحا عظيما من الوطنية المصرية ويحدث شرخا عميقا فى جدار التاريخ القومى للعرب فقد كان انور السادات اعظم قائد عربى فى تاريخ العرب بعد صلاح الدين الايوبى .


المصدر : الجمهورية



التاريخ : ٤ اكتوبر ١٩٩٢

وبعد السلطان قطز والظاهر بيبرس فهو اول زعيم وقائد اعلى لجيش عربى ينتصر فى اكبر حرب حديثة ضد دولة كان اصحابها يتفاخرون بانهم اصحاب اقوى جيش فى المنطقة بل احد اقــوى جيــوش العالــم والجماعات الاسلامية فى مصر منذ وجدت تخدم اغراض واهداف الماسونية العالمية او الصهيونية العالمية كما جاء فى كتاب الداعية الاسلامى الكبير الشيخ محمد الغزالى والذى كان يوما من اقطاب الاخوان المسلمين وله معهم تجربة طويلة خرج منها الكتاب الخطير ونجح فى تعرية تجار الدين .. والشيخ الغزالى اكتشف ان جماعة الاخوان تعمل لحساب الماسونية العالمية اى الصهيونية العالميــة . قال أن الماسونيــة العالميـة قد اخترقت بالفعل هذه الجماعة السياســة المتسترة بالدين بل قال الداعية الاسلامى فى كتابه « ص ٢٢٦ » بالحرف الواحد :

« اكـاد اوقن ان اصابع هيئـات سرية عالمية ارادت تدويخ النشاط الاسلامى الوليد فتسللت من خلال الثغرات المفتوحة فى كيان جماعة الاخوان المسلمين وصنعت ماصنعت بالجماعة » .

ثم يقول الشيخ الغزالى « ص ٢٢٦ » عن الماسونية داخل جماعة الاخوان المسلمين بل على رأسها يقول الشيخ محمد الغزالى عن ذلك بالحرف الواحد فى كتابه الخطير : « لقد سمعنا كلاما كثيرا عن انتساب عدد من « الماسون » بينهم الاستاذ حسن الهضيبى نفسه المرشد العام للاخوان المسلمين ولكنى لا اعرف بالضبط كيف استطاعت هذه الهيئات الاجنبية المعادية للاسلام ان تخترق جماعة الاخوان على النحو الذى فعلته وربما كشف المستقبل عن هذه المأساة » .

● ● ●

هذا الكتاب الخطير الذى يعد اهم وثيقة سياسية فى تاريخ تجار الدين فى مصر منذ ظهروا وقد صدر فى عام ١٩٨٤ فى طبعة جديدة « تمثل خلاصة اراء جديدة فى ثلاثين عاما » كما جاء على غلاف الكتاب وقد اصدرت الكتــاب « دار الصحــــوة للنشر والتوزيع بالقاهرة » وعنوان الكتاب « من معالم الحق فى كفاحنا الاسلامى الحديث » .

وقدم الشيخ محمد الغزالى لكتابه الخطير والذى اختفى من الاسواق بسرعة فائقة بعد ان قامت جماعة من الاخوان بجمعه من الاسواق قال الشيخ الغزالى فى مقدمــة كتابه :

« من الاء اللـه على مثلى ان يشتغل محاميا عن الاسلام فى قضيــة الوجــود الانسانى الصحيح على ظهر هذه الارض .. ومنذ ربع قرن وانا مع الوف غيرى من الناس نملأ هذا الميدان .. ميدان الدفاع عن الاسلام اترانا نجحنا ؟!

الجواب الصحيح : لا .. ونعم ..

ولكن « لا » تقال بمرارة وبقوة اما « نعم » فتقال على اغماض .. ان الاسلام مهدر الحق مستباح الحمى وعلى من تقع التبعة فى هذه الهزائم المنكرة ؟!

والجواب الصحيح : على هؤلاء الالوف من الرجال الذين يعرفون بين الناس بأنهم رجال الاسلام سواء كانوا من شيوخ الازهر ام من اعضاء الجماعــات الدينيــة « يقصد الاخوان والتنظيمات المتفرعة منها » ان الحقيقة التى استيقنت منها ان ما اصاب الاسلام فى عصرنا هذا وفى العصور التى سبقته لايسأل عنه اعداؤه قدر مايسأل عنه ابناؤه .. لقد رأيت ذلك بعينى ولمستــه بيدى ..» ثم يستعرض الشيخ الغزالى فى كتابه فضائح العمل باسم الاسلام داخل تنظيم جماعة الاخوان المسلمين ويكشف عن خطورة هذا التنظيم على الدين !!

● ● ●

● ● واعود الى قضية « تصنيع خومينى مصرى » وعملية التصنيع تجرى الان بالفعل تحت رعاية اجهزة المخابرات الاجنبيــة وبالطبع وراء هذه الاجهزة « الماسونية العالمية » التى اخترقت باعتراف الشيخ الغزالى جماعات التطرف باسم الدين فى مصر .. والماسونية العالمية تعمل لحساب اسرائيل !!

بقلم

على الــــدالى

وانا لا اعرف ان كانت اجهزة الامــن القومى فى مصر تتابع عملية تصنيع هذا الخومينى المصرى فى الخارج ام ان عملية التصنيع تلك تجرى من وراء ظهر مصر ؟!

ان تصنيع خومينى ايران قد تم فى فرنسا وتحت سيطرة المخابرات الاجنبية وتــم تنصيب الخومينى حاكما مطلقا على ايران من خلال انفجار الشارع الايرانى وعدم وجود زعامات وطنية قادرة على ملء الفراغ الذى حدث بعد طرد الشاه من ايران وقد طرد الشاه بأمر من المخابرات الامريكية !!

ماذا حدث .. لقد اشتركت كل قوى الشعب فى ايران فى الثورة على الفساد وطالبت هذه القوى باسقاط حكم الشاهنشاه ولم تكن تلك القوى تتوقع توظيف ثورتها الوطنية الشريفة لحساب الخومينية .. لكن المخابرات واجهزة الدول الكبرى كانت تعد الخومينى لهذا اليوم بالتحديد .. يوم خروج الشاه .

وعلى ايدى اجهزة المخابرات الاجنبية تم نقل الخومينى من باريس الى ايران ليتولى السلطة ويسرق الحكم من القوى الوطنية التى اسقطت الشاهنشاه .

لماذا وقفت المخابرات الاجنبيــة مع الخومينــى !؟ اى مع جماعــة التطــرف الدينى !؟

لان من مصلحة الصهيونية العالميــة والدول الكبــرى شغل العالــم الاسلامــى بالحروب التى سوف تنشب بعــد تولــى الجماعة المتطرفة الحكم ..

وقد شغلت حرب ايران والعراق والتى اشعلتها الاجهزة الخفية للصهيونية والدول العظمى اقول شغلت هذه الحرب المهلكة قوى المسلمين ثمانى سنوات واستنزفت اموال البترول العربى الاسلامى وتحــولت هذه الاموال الى دخان وخرائب !!

● ● ●

● ● الان تبدأ من جديد عملية تصنيع لخومينى جديد وفى هذه المرة هذا الخومينى الجديد مصرى برأس جماعات التطــرف الدموية والتى تزرع الفتنة والاضطراب واغتيال صحيح الدين فى مصر !!

● ● الان يعيش فى امريكا المفتى الدموى الرهيب صاحب فكرة الموت لكل من ليس متطرفا ، الموت للكفار اى الذين ارتدوا عن الدين بفتواه المعلنة لانهم ليسوا على طريق تنظيم الجهاد العميل للمخابرات الاجنبية العميل للماسونيــة .. العمــيل للسلطــة الاجنبية ..

● ● الان تتحقق مقولة الداعية الاسلامى العظيم الشيخ محمد الغزالى بان الجماعات المسماة بالاسلامية وعلى رأسها الاخوان المسلمون تقودها الصهيونية العالمية او الماسونية العالمية بالتحديد !!؟

وها نحن نرى المتطرفين يقتلون ابناء الوطن من المسيحيين لتفجير فتنة طائفية وهذا جزء من مخطط تصنيع خومينى مصرى يعمل لحساب الماسونية !!

● ● لماذا يتواجد مثل هذا الشيخ الضرير المتآمر على مستوى مستقبل وطنه فى امريكا .. وما علاقته باجهزة الماسونية العالمية هناك اى اجهزة الصهيونية العالمية والمخابرات الاجنبيــة .. الان نرى الشيخ الضرير الدموى يتنقل بين ولايات امريكا ينادى بمبادىء تنظيم الجهاد ويستقطب المسلمين فى امريكا ويتحصل على اموالهم واموال المخابرات الاجنبية التى جندته ليرسل منها مايساعد تنظيمات المتطرفين على هدم مصر !! ومخطط الخومينية الجديدة التى يتم تصنيعها الان خارج الوطن وبأيدى القوى المعادية للمسلمين والعرب هو مخطط واضح لايحتاج الى بحث واستقصاء المخطط بوضوح هو مثل مخطط تصنيع الخومينية المتطرفة فى ايران .. يبدأ بتفجير الشارع المصرى واستثمار اخطاء بعض المسئولين واستثمار مظاهر الفساد فى بعض المواقع واستثمار غلاء الاسعار واستثمار البطالة بين الشباب الجامعى وغير الجامعى واستثمار

الحرس الجامعى بانه تم السماح للطلبة بالدخول بالبطاقات الشخصية لحين استخراج الكارنيهات .

شبين الكوم - عبدالستار العيسوى

انتظم ١٥ الف طالب وطالبة بكليات التربية والحقوق والاداب والتجارة والعلوم بجامعة المنوفية منذ اليوم الاول فى محاضراتهم الجامعية .

شارك عمداء الكليات والاساتذة احتفالات الاتحادات الطلابية والاسر بالكليات باستقبال الطلبة المستجدين بعد أن تم توزيع دليل كل كلية عليهم للتعرف على اقسامها المختلفة .

وقام الدكتور السيد حسنين رئيس الجامعة بالمرور على الكليات مشاركة فرق الجوالة بها لاستقبال الطلبة المستجدين وكذلك انتظام الدراسة .

بدء الدراسة بكلية التربية النوعية

وبدأت الدراسة لاول مرة بقسمى الاعلام التربوى والتكنولوجيا لطلبة الصف الاول والثانى والثالث بكلية التربية النوعية بأشمون بمقر الكلية بعد استضافتها باحدى كليات جامعة المنوفية لحين بناء المدرجات والمعامل .

وشارك الطلبة زملاءهم الطلبات باقسام التربية الفنية والموسيقية والاقتصاد المنزلى فى الاحتفال بالطلبة المستجدين بتعليق اللافتات واللوحات الفنية من قسم التربية الفنية والعزف الموسيقى من طلبة التربية الموسيقية ومجلات الحائط من طلبة الاعلام فى مظاهرة حب بين الطلبة والاساتذة .

٤٠ ألف طالب وطالبة بدأوا الدراسة بجامعة أسيوط



مع .. اللواء حسن أبو باشا :

رؤيته : مستقبل مصر مهدد | قضيته : ائتلاف حكومي وفدي - وطني

نبوءته : مواقف محرجة للنظام

التيار السياسى الدينى يتسلل .. ويتوغل .. وينتشر .. ويهدد مصر

● موقعه هو الآن بعيد عن «السلطة» كان وزيرا مرموقا للداخلية.. ثم الحكم المحلي.. لكنه الآن قريب جدا من «الصورة».. رغم انه خرج من منصبه.

● رؤيته · ان مستقبل مصر السياسى والاجتماعى يتهدده خطران.. اولهما الجماعات السياسية الدينية.. وعدم استيعاب الحزب الوطنى.. الذى تنبثق عنه الحكومة بنص تعبيره - لمتغيرات العصر.. وان الخطر على «النظام» ياتى من «النظام نفسه اذا ظل الحزب» مش فاهم الدنيا ماشية ازاى ·

● قضيته · ان يتغير «الوطنى» من داخله . ويؤمن بفكرة تداول السلطة . ويجرى انتخابات سليمة.. وان يدرك ان الوفد ليس خطرا عليه .. فيسمح له بأن يكون قوة فعالة ومؤثرة فى الشارع الى جواره .. فمن مصلحة الحزب الوطنى... ومصر كلها ان يكون فى مصر حزبان قوينن فى الشارع المصرى.

● نبوءته انه اذا لم يحدث هذا التغيير.. وظل «الحال كما هو عليه».. عن تسيد للجماعات السياسية الدينية... فان مصر سوف تتعرض فى فترة تتراوح ما بين خمسة وعشرة أعوام الى مواقف اقل ما توصف به انها «محرجة» للنظام.

● تساؤله كيف يكون «الوفد» الاسبق ظهورا والاعظم تاريخيا... والمتسيد للحياة النيابية قبل ثورة يوليو... وتسبقه هذه الجماعات فى الخدمات الجماهيرية.

● قناعته ان تبدا احزاب المعارضة بتربية كوادرها فى مقارها... وتدفع بها للعمل الجماهيرى خاصة فى الجامعات... فالشيوعيون زرعوا انفسهم فى الجامعات. . والجماعات الاسلامية زرعها السادات.. ويبقى على الاحزاب ان تزرع نفسها... لتجد مكانا لها داخل الجامعة.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ ١٩٩٢

قيمة الجامعة ـ ككيان وكمؤسسة علمية ثقافية ـ انها مع التنوير وضد التحزب أو التعصب.

وهى ان كانت بعيدة عن لعبة السياسة... والحزبية.. باعتبارها جامعة لكل الامة الا ان المنتمين اليها ـ وهم قطاع ضخم من المجتمع.. من عمال وموظفين وطلاب ومدرسين ومديرين ـ الا انهم جزء من الحركة السياسية للمجتمع... يتاثرون به ويؤثرون فيه.

ومن الصعب تجاهل ان موظف الجامعة يتاثر بالسياسة.. وينحاز الى من يدافعون عن مصالحة.. وهو المكتوى بنار الغلاء والاسعار وانخفاض الأجور.

ولا يمكن قبول مبدأ الحياد

حوار يكتبه:

محمود الشربينى

الفكري لاستاذ الجامعة... الذى ينحاز حتى لمنطلقات فكرية واجتماعية وسياسية معينة... حتى ان بعضهم يقبل المشاركة فى العمل العام.. أو يفر منه.. هاربا الى صوامع العلم بعيدا عن نار السياسة.

ومن المستحيل عمليا ان نفهم أو نفسر انحياز الغالبية العظمى من الطلاب فى الجامعة الى تيار الصامتين. دون ان يكون هذا نفسه موقفا سياسيا .. فما بالنا بمن ينخرطون بشكل او بآخر فى تنظيمات سياسية.. او يتعاطفون مع ايديولوجيات معينة.

وهؤلاء باعتبارهم مستقبل مصر.. والذين يكونون نصف عدد سكانه تقريبا. مشاركون بوعى «فى الانفتاح على العصر وثقافته..» وعلى اعلام الدولة ونظام التعددية الحزبية وهذا كله يحفر فى وعيهم افكارا سياسية «ما» وان اختاروا عدم التعبير عنها.. أو النضال من اجلها.. ووقفوا فى طابور المتفرجين !

وهكذا.. فالسياسة كممارسة لا مكان لها داخل الجامعة.. حفاظا على كيانها وقوميتها.. وهيبتها لكن اهلها يمارسون السياسة، أو لديهم قناعات سياسية.

المشكلة ان هناك من ينتهز الفرصة.. ليملأ ساحتها بمفرده.. وينشط فى اركانها وحده.. ويتسيد ارجاءها دون غيره.. فالتيار السياسي الدينى ـ وانا اعتمد لنفسى هذه التسمية.. لأنهم يتخندقون خلف واجهة الدين ـ تسلل بكافة اجنحته ـ الاخوان.. الجماعات.. الجهاد ـ الى الجامعة بما يمكن معه ان نصفها بانها مخترقة !

هذا التيار بوعى شديد جدا.. قدم منطلقا مختلفا فى كل شىء.. دفع مصروفات الجامعة للمحتاجين... وعالج الفقراء والمساكين.. وقام بتزويج الخريجين... فدانوا له جميعا بالولاء والتقدير.

وحيثما غابت الفصائل السياسية المختلفة.. وجدوا ونشطوا من الشارع الى النقابة. ومن الجامعة الى نوادى هيئات التدريس وسيطروا على مجالس الادارة.. وخاصة الاتحادات الطلابية.

● عن التيار السياسى الدينى اتحدث :

وبدا انها معضلة من نوع غريب . فالاحزاب ليس لها وجود ولا ينبغى ان يكون ـ فى الجامعة.. لكن حزبا واحدا غير شرعى هو الذى يمارس السياسة فى الجامعة.. هو التيار السياسى الدينى ـ وكلنا يرتكب خطأ تاريخيا بأن نترك حزب المتفرجين فريسة لهذا التيار.

●● اننا حين نفسح المجال امام هؤلاء.. فانما نكون غافلين عن تاثير ذلك على الجماهير.

تصورى ان نجاحهم يعود الى ضعف الايمان بالحياة الحزبية.. وقدوة الاحزاب السياسية على الدفاع عن برامجها وافكارها.. وعلى راسها الحزب الوطنى . ولا أجد ما يدعونى الى انكار ان المسئولية الكبرى تقع على عاتقه.. ويشترك معه «الوفد» فى المسئولية.. باعتباره تانى أكبر الأحزاب المعارضة المؤهلة لأن تكون فعالة ومؤثرة فى الحياة السياسية بعده..

وكنت اتساءل دائما.. كيف يمكن للتيار السياسى الدينى ان يصبح الاكثر تاثيرا.. مع ان الوفد هو الاعظم تاريخا.. والأسبق ظهورا والمتسيد للحياة النيابية من العشرينات وحتى الخمسينات.. حتى فى ظل التنافس المحموم بين الأخوان المسلمين وبينه ؟

● عن الأحزاب اتحدث :

بوضوح.. انا ضد هذا التيار.. والوم الأحزاب.. وارفض تحزب الجامعة.. واطالب الفصائل السياسية بتربية وحشد وتنظيم كوادرها الشابة خارج الجامعة . ودفعها الى داخل الجامعة.. وحين ارفض ان تقام ندوة سياسية لزعماء الأحزاب. لا يعنى الا احترام الجامعة وصون قدسيتها من التحزب.. لكن الوفد قبل الوطنى مطالب بان يحرك كوادره.. لتناقش مشكلات جامعة الزقازيق.. وافكار طلاب كليات الآداب.. واستضافة كليات الحقوق فى ندوات بمقاره.

وتسالنى كيف ذلك.. واقول ان الشيوعيين تسللوا الى الجامعات بتربية كوادرهم من الخارج.. والسادات اصطنع له جماعات الاسلام السياسى من الداخل.. وزرعهم فيها.. والآن مطلوب ان تزرع الكوادر الليبرالية من خارج الجامعة.. داخل الجامعة.

ولا يقال ان المنافسة غير متكافئة.. والتذرع بان للدين سطوته وغلبته.. من دون نقاش . فاذا كان الجمهور المصرى لا يعرف ان العلمانية ليست كفرا.. فنحن ـ واعلامنا ـ المقصرون.. ولاننا نترك لغير المؤهلين للفتيا والدعوى يتصدون للحجج والأباطيل التى يدعيها هذا التيار.

ويجب ان يقدر الناس.. والأحزاب ان استمرار الأمور بهذا الشكل سوف يعرض مستقبل البلاد للخطر.. وسوف يمر النظام بمواقف اقل ما اصفه بها. انها خطيرة.

وفى غضون عشر سنوات اتوقع ان تكون ـ اذا استمرت الأمور على هذا النحو ـ من التدهور بمكان.. بحيث يصعب محاصرة الخطر.

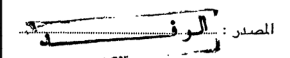
وتقديرى ان الحزب الوطنى مطالب بتحمل المستولية. وانا احملها له.. وعلى الأحزاب .ان تستثمر التحول الديمقراطى الذى



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ اكتوبر ١٩٩٢



نعيشه وحرية «الاعلان» القريبة من الحرية بالمفهوم الغربي» في ابراز مخاطر وصول هذا التيار للسلطة.. وعلى الحياة السياسية المصرية بصفة عامة.

● عن الائتلاف الوزارى أتحدث :

وقد أكون أكثر وضوحا حين اطلب من الحزب الوطني أن يتحلى بكثير من فضائل العصر الديمقراطي.. فيسمح بان يقوى الى جواره حزبان كبيران.. ونحن في المرحلة الحالية نحتاج منه الى ان يدع الفرصة للوفد ليقوى الى جواره.. حتى لو أدى الى ان يعلن عن تكوين ائتلاف وزارى معه.

ان مصلحة مصر ان يقوى فيها حزبان معارضان.. ينتشران بفعالية على المستوى السياسي.. ويتغلغل في الحياة اليومية للناس.. ويخوض معاركها مع سوء الخدمات والمرافق والمواصلات والبطالة وارتفاع الأسعار لان «الاخوان» اشتغلوا بالمستوصف في القرية.. وترابيزة البنج بونج والكشافة في الحي.. وبالخدمات العامة في المدينة.. لم يقف أمامهم حجر عثرة واحد.. ولم يبد منهم يأس في سبيل تحقيق اهدافهم.

● عن حزب الحكومة وحزب المتفرجين أتحدث :

مطلوب من الحزب الحاكم ان يغير فكره.. وان يستوعب ضرورات المرحلة.. ولغة العصر.. باعتباره الحزب الذى تنبثق عنه الحكومة (ولا يقول اللواء أبو باشا انه صاحب أغلبية) لابد ان يستوعب ما يجرى في بلدان العالم من تحول.. لان الحركة السياسية المصرية تتراجع والممارسة الديمقراطية تنحسر.. ويبقى جهاز الامن وحده ليواجه في ظل تزايد اعداد حزب المتفرجين.

وهذا كله يهدد الاستقرار السياسى والاجتماعي في مصر. وعليه ان يسمح بتداول السلطة.. والحل هنا هو اجراء انتخابات سليمة.. وان يكون للأحزاب القدرة على اقناع الجماهير بالمشاركة في الحياة السياسية.. وعليه ان يدرك ان الخطر على النظام من النظام نفسه.. ومن الجماعات المتطرفة وسيظل الوضع خطيرا اذا ظل الوطني «مش فاهم الدنيا ماشية ازاى».

● عن الحزم والقانون أتحدث :

تبقى نقطة مهمة.. ان الحزم مطلوب في مواجهة هذا التيار.. خاصة الذين يلجأون الى العنف.. وقوانين الجامعة يجب ان تكون صارمة.. وتصل الى حد الفصل.. لمن يأتي بافعال من شأنها الاخلال بالنظام والأمن ثم اعمال القانون العام.. لحظر استخدام الطلاب للجنازير.. والسكاكين لارهاب زملائهم الطلاب.. الذين لا يؤمنون بأفكار الجماعات السياسية الدينية.. هذا لم يكن موجودا وانا وزير داخلية.. لكنه كان موجودا قبل ان اتولى.. فلماذا تزايد اننا مطالبون بفكر اكثر نضجا.. ووعى اكثر شمولا.. وادراك اكثر انفتاحا من ان مستقبل مصر في خطر.. وان الساحة مفتوحة دون اى عراقيل امام هؤلاء الذين يدعون انهم اقرب منا الى الله.. وانهم وحدهم يمتلكون ناصية الحقيقة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسي

التاريخ : ١٨ أكتوبر ١٩٩٢

ظاهرة تحتاج إلى تفسير

التطرف فى مصر .. جنسية (صعيدية)

لماذا اصبح جنوب مصر مسرحا للاغتيالات والانفجارات والاعتداءات من قبل الجماعات المتطرفة ؟ هل لبس التطرف جلابية وأمسك فى يده (شومة) ولبس فوق رأسه (شنالا وعمة) وحصل على الجنسية الصعيدية ؟ ام ان ما يحدث الان غريب عل صعيد مصر الذى يضم ارباب الشهامة والرجولة والكرم وانه ما يلبس ان يزول ؟ اين هى الحقيقة فى هذا التساؤل ؟ .



المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ ابريل ١٩٩٢

تقول د . الهام عفيفى استاذة المجتمعات الصحراوية والريفية بالمركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية :

- تنتشر ظاهرة التطرف فى صعيد مصر هذه الايام السبب واضح وهو ان الجنوب متخلف بسبب حرمانه من الخدمات عكس الشمال الذى يتمتع بكافة الخدمات بالاضافة للنقص الشديد فى جميع المجالات وهذا النقص يؤدى الى مشاكل عديدة وعلى رأسها التطرف كما ان هناك سببا اخر وهو البعد الجغرافى والذى يتيح الفرصة للمتطرفين بان يمارسوا تطرفهم بعيدا عن اعين رجال الامن احتماء فى الطبيعة الجبلية والزراعات المنتشرة بالصعيد والتى تخلق ساترا وحاجزا امام الجهات الامنية بينما كل هذه العوامل لاتتوافر فى قلب العاصمة وبالتالى تكاد تقل ظاهرة التطرف فيها فالتطرف ينمو فى ظل غياب التنمية وقصور الخدمات وانعدام التوعية وقلة الاهتمام فالقضاء على التطرف يأتى بالقضاء على اسباب نموه .

التطرف والصعيد

وتضيف د . امينة الجندى الخبيرة واستاذة علم الاجتماع وصاحبة دراسة ميدانية عن التطرف والشباب والصعيد قائلة :

- لقد اجريت دراستى على عينة من القيادات الطلابية فى الجامعات المصرية بالصعيد لاستكشاف استعداد هذه القيادات للتطرف الدينى ومعاملات الارتباط المصاحبة لهذا التهيؤ ولاحظت ان قيادات هذه الجامعات المتطرفة اتجهت الى استخدام العنف حيث بدأ الاصطدام بينها وبين الدولة باحداث الكلية الفنية العسكرية فى ابريل ١٩٧٤م تم تلتها المواجهة بين الدولة وجماعة التكفير والهجرة وحادثة الاعتداء على الشيخ الذهبى وزير الاوقاف الاسبق فى مصر وذلك فى يوليو عام ١٩٧٧م ثم تلتها احداث ١٩٨٠م والتى انتهت باغتيال الرئيس الراحل انو السادات فى اكتوبر ١٩٨١م على يد تنظيم الجهاد وابرز المشكلات التى تؤدى الى حدة التطرف قد هو فى صعيد مصر ضعف مستوى الدخول وعدم وفائها بالاحتياجات حيث افاد ٥٢ ٪ من الطلاب ان الدخل لايفى باحتياجاتهم وافاد اكثر من ٣٤ ٪ انه يفى بالكاد بالاضافة الى ان نسبة كبيرة من الطلاب المتطرفين يعانون من الحرمان من الاقامة بمسكن ملائم بنسبة ٥٢ ٪ وعدم وجود وسيلة انتقال مناسبة بنسبة ٥٨ ٪ وعدم امكانية الحصول على الملابس الملائمة بنسبة ٥٨ ٪ وعدم امكانية الحصول على المراجع والادوات الدراسية بنسبة ٤٩ ٪ بالاضافة الى ان ٣٤ ٪ منهم يعانون بشدة من الفراغ .

عوامل عديدة

ويقول د . محمد شعلان استاذ الطب النفسى بجامعة الازهر .

- هناك عوامل عديدة ساعدت على نمو التطرف والتعصب فى الصعيد حيث نجد ان الصعيد بعيد عن المدن الكبيرة مثل القاهرة والاسكندرية اى انه معزول عن التفاعل مع الحضارات ومحصن ضد تقبل الراى الآخر فهو يميل بطبعه وحكم تكوينه الى عدم تحمل الرأى والراى المضاد كما ان هناك عوامل جغرافية مثل ضيق الوادى وقربه من الصحراء الامر الذى يجعل هروب المواطن من طائلة القانون سهلا اذ انه من الصعب على مراكز الشرطة ان تسيطر بشكل محكم على هذا الشكل الجغرافى والذى لاظهر له عرضا الا الصحراء التى يصعب على الامن السيطرة عليها ثم ناتى الى العامل الاقتصادى حيث نجد الفجوة واضحة فالقاهرة وما حولها فيها الاغنياء بينما الصعيد فقير محتاج كل هذه العوامل لها تأثير على المواطن الصعيدى والنتيجة انه امام بديلين اولهما الخضوع لكبير العائلة والبديل الآخر هو التمرد التام والمخالفة والخروج عن القانون والعرف والانضمام لامير الجماعة صاحب السلطة المكلفة .

الجماعات المتطرفة

ومن ناحية اخرى اذا عدنا بالذاكرة الى الوراء فاننا نجد ان الرئيس الراحل محمد انور السادات قد شجع على نمو الجماعات المتطرفة لكى تتحدى للماركسيين والناصريين من وجهة نظره نظرا للخطورة التى كان يمثلها التيار الماركسى والناصرى آنذاك خاصة عندما قاموا بمظاهرات ١٧ و١٨ يناير ١٩٧٧م وقد دارت الايام حتى لقى السادات مصرعه على ايدى هذه الجماعات المتطرفة فى حادثة المنصة الشهير وتعتبر جامعة اسيوط فى صعيد مصر بؤرة التطرف فى مصر حيث تخرج فيها قيادات متطرفة امثال ناجح ابراهيم وكرم زهدى فى بداية الثمانينات .

والمعروف ان الصعيد مجتمع قبلى يتميز بالتعصب الاعمى وقضايا الثأر وحوادث العنف والخلافات الدائمة ففى بحث تم اجراؤه على اطفال المرحلة الابتدائية بقرية الحوطه وقرية بنى سميع بمحافظة اسيوط اتضح ان ٨٥ ٪ من اطفال هذه القرى يعشقون الثأر اكثر من عشقهم للطعام ولعب الاطفال وفى دراسة اخرى ثبت ان ٩٥ ٪ من هؤلاء الاطفال من سن ثمانى سنوات حتى ١٢ سنة يمتازون بالمهارة فى ضرب النار من الاسلحة النارية بالاضافة الى دراسه اخرى توصلت الى ان ٧٥ ٪ من هؤلاء الاطفال يحفظون كافة الامثال الشعبية التى تتحدث عن الثأر والعنف والتطرف عن ظهر قلب وذلك بتوصية من الآباء والامهات الصعايدة

قرية صنبو

وتمثل قرية صنبو التابعة لمركز ديروط بمحافظة اسيوط معقل للجماعات المتطرفة خاصة لانها تضم المسلمين والمسيحين فكل منزل يسكنه مسلم نجد مسكنا آخر بجواره يسكنه مسيحى كما ان هذه القرية نجد بها الزراعات الكثيفة التى تعوق فرص السيطرة الامنية عليها بصورة مكثفة ثم نواصل السير فى قرى الصعيد فنجد مركز ملوى والذى كان حديث الصحف ووكالات الانباء لان من هذا المركز وبالتحديد فى قرية [دير ابو حنس] خرج خالد الاسلامبولى وعبد الحميد عبد السلام المتهمان الاول والثانى فى اغتيال الرئيس الراحل انور السادات عام ١٩٨١م .

دراسة حديثة

وفى دراسة حديثة اجريت بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية ثبت ان ٧٥ ٪ من اعضاء الجماعات المتطرفة ينتمون الى قرى الصعيد .



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٢

اقتصاديات التطرف والعنف

د. حمدى عبد العظيم ★

لا أجدني بحاجة إلى التردد فى تطبيق المفاهيم الاقتصادية للعنف والتطرف على ما يحدث من التسويق للأفكار السوداء محلياً وأجنبياً باعتبار أن مثل هذا السلوك المنحرف وثيق الصلة بموضوع السوق السوداء للأخلاق، إذ توضح النظرية الاقتصادية أن للطلب جناحين أو دعامتين لابد من توافرهما معاً، وهما الرغبة والقدرة بمعنى أن الطلب لايتحقق إذا توافر واحد منهما فالرغبة دون قدرة تعنى العجز عن الحصول على ما يتمنى الإنسان. كما أن القدرة دون وجود الرغبة لايتحقق معها الطلب، وهنا يجىء دور الترويج والتسويق لاقناع من يملك القدرة لكى يرغب فى الحصول على الشىء، أو أداء التصرف المنشود.. وبتطبيق نفس المفهوم على ظاهرة العنف والتطرف نجد أن العنف سلوك غير حضارى، وانحراف عن الصواب وفقا للمعايير الإنسانية والتربوية المتعارف عليها، ومن هنا فإنه لا يمكن حدوث مثل هذا السلوك غير السوى إلا إذا وجدت الرغبة فيه، وكذلك القدرة عليه. وعلى جانب المعروض من العنف، فالتطرف فى المجتمع نجد أن زيادته أو نقصه من فترة لأخرى يتأثر بعوامل داخلية وخارجية ومن هنا يجىء الحديث عن العنف والتطرف المستورد من الخارج مع ملاحظة أن الدقة العلمية والموضوعية تتطلب الاعتراف بانه لاشىء يمكن استيراده من الخارج ما لم يكن عليه طلب فى الداخل تدعمه رغبة وقدرة فى آن واحد. وتعتبر العوامل وثيقة الصلة اقتصاديا بمستوى معيشة الأفراد فى مقدمة العوامل المسئولة عن تحقيق الرغبة فى التطرف والعنف. إذا أن سوء الأحوال المعيشية فى بعض المناطق بالاضافة إلى سوء توزيع الثروة والدخل وضعف أجهزة الوقاية من الانحراف، وغياب الدور الإجتماعى للأجهزة العلمية أو المؤسساتية كلها عوامل تؤدى إلى وجود الرغبة فى العنف والتطرف والسلوك غير الحضارى.

ولعل أحداث العنف التى تشهدها بعض المدن الامريكية مثلا تتركز فى المناطق التى يسكنها الفقراء من الملونين الذين يشعرون بانخفاض مستوى معيشتهم مقارنة بغيرهم فتتولد لديهم الرغبة فى الثورة مادامت القوانين المدنية وتطبيقها لاتحقق لهم ما ينشدون من تقدم ومساواة وفى مصر نجد أن العنف والتطرف حتى فى العلاقات المدنية بين الأفراد بعيداً عن الأجهزة الأمنية أو السياسية يتركز فى صعيد مصر بصورة تاريخية متوارثة فمعظم محافظات وقرى الصعيد تعانى من قسوة الطبيعة ابتداء من المناخ إلى الطبيعة الجبلية والصحراوية الأمر الذى جعل قدماء المصريين يختصونها بإقامة المقابر والمعابد وتركيز نشاطهم الزراعى فى الوجه البحرى وحول الشريط الضيق لنهر النيل.

واستمرت عناية الحكومات المتعاقبة منذ عهد الملك مينا حتى العصر الحديث بالوجه البحرى حيث تركزت فيه المدارس والجامعات والمؤسسات الثقافية ومراكز الشباب والمساكن الصحية والبث الإذاعى والتليفزيونى، وتوفير المياه النقية والكهرباء والصرف الصحى حتى أصبحت هناك فجوة حضارية بين الوجه القبلى والوجه البحرى. وعلى سبيل المثال فإن عدد القرى التى لم تدخلها الكهرباء ولا يوجد بها إنارة يصل إلى أربعين قرية فى الوجه القبلى، بينما لا يوجد قرية واحدة فى الوجه البحرى بلا كهرباء وذلك وفقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء كما

أن عدد مراكز الشباب فى الوجه القبلى يمثل ٢٥٪ فقط من إجمالى عدد مراكز الشباب فى مصر وبينما يحظى الوجه البحرى والقاهرة مثلا بثلاث قنوات تليفزيونية مستقلة، فإنه لاتوجد أية قناة تليفزيونية خاصة بالوجه القبلى والوادى الجديد. ناهيك عن وجود العديد من محطات الارسال الإذاعى فى محافظات الوجه اليجرى والقاهرة.

وبينما نجد العديد من الجامعات الإقليمية فى محافظات الوجه البحرى فإنه لايوجد سوى جامعة أسيوط فى الصعيد وبعض الكليات التابعة لجامعات القاهرة والأزهر. ورغم مضى أكثر من خمسة عشر عاما على إنشاء فرع جامعة الأزهر فى أسيوط فإن هذه الجامعة لم تستطع بصراحة أن تلعب الدور المأمول فى تصحيح مفاهيم الشباب وتوعيتهم دينياً. ولعل ذلك يعكس غياب الدور الاجتماعى للجامعة وعزلتها عن المجتمع وقضاياه. أضف إلى ذلك ان مستوى التعليم والمناهج ومستوى خريجى الكليات الأزهرية لا يؤهلهم لكى يلعبوا دور الدعاة المنوط بهم الاستجابة لمتغيرات العصر وتحدياته واقناع المواطنين بالمفاهيم السليمة للإسلام.

وذلك فى مناطق ترتفع فيها نسبة الأمية إلى نحو ٧٥٪ ولايخفى أن معدل البطالة يعتبر أكثر ارتفاعاً فى محافظات الوجه القبلى عنه فى محافظات الوجه البحرى فضلاً عن انخفاض انتاجية فدان الأرض الزراعية وانتاجية العامل فى الوجه القبلى عنها فى الوجه البحرى مما يجعل مستوى دخل الفرد متواضعاً ويزيد من حدة الاحساس بذلك ارتفاع معدل النمو السكانى ونسبة الخصوبة فى محافظات الوجه القبلى عنها فى بقية محافظات الجمهورية وذلك فضلاً عن قلة عدد المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية.

كما ترتبط ظاهرة العنف والتطرف. فهناك تركز للثروة فى هذه المناطق لدى قلة من الذين يعملون فى تجارة الذهب والفضة وبعض المعادن والعاديات أو بتجارة بعض الحاصلات والعقارات. ويعتبر الصائغ فى ريف الوجه القبلى بمثابة بنك قروى لديه يرهن الناس ذهبهم وممتلكاتهم ويقترضون منه بالفائدة التى يحددها، كما كشفت جهود أجهزة الأمن فى فترة تعقب تجار العملة فى السوق السوداء وجود عدد من هؤلاء الاشخاص يتاجرون فى النقد الأجنبى فى السوق السوداء وتحقق لهم الثروات والأموال الطائلة ولذلك اتجه المتطرفون أول ما اتجهوا إلى تحطيم وسرقة ونهب محال الذهب والمتاجر.

وإذا جئنا إلى المناطق الحضرية فإن العنف والتطرف فى العاصمة المصرية يوجد فى أكثر مناطقها فقراً وسوءا فى الأحوال المعيشية والخدمات. وهى بعض الأحياء الشعبية المكتظة بالسكان وتفتقر إلى الخدمات ويسكنها عدد كبير من الأفراد الذين دفعتهم وطأة الفقر وتدنى الخدمات فى الوجه القبلى والريف المصرى إلى الهجرة إلى القاهرة للسكن فى مساكن غير صحية ويعملون فى أعمال هامشية محدودة الدخل أو الأجر رغم صعوبة ظروف ممارستها. وإذا رجعنا إلى الإحصائيات الرسمية عن أحياء القاهرة نجد أن متوسط نصيب الفرد من المصروفات الحكومية على خدمات الحى فى الزاوية الحمراء، والشرابية (وهى من مناطق العنف والتطرف) يبلغ ١,٣ جنيه وذلك مقابل ٨١,٦ جنيه للفرد فى حى مصر الجديدة و٧٦,٧ جنيه للفرد فى حى غرب القاهرة، ٥٢,٣ جنيه للفرد فى حى وسط القاهرة.

وبالنسبة لتوزيع الاستثمارات على مستوى الأحياء نجد أن حى الزاوية الحمراء والشرابية يحصل على ٦,٧ ألف جنيه تمثل ٠,٠٠٣٪ من إجمالى استثمارات محافظة القاهرة عام ٨٩/ ٩٠ وذلك مقابل ٢٠,٣ مليون جنيه فى حى مصر الجديدة تمثل ٨,٧٪ من الإجمالى، ٢٣,٥ مليون جنيه لحى شرق القاهرة تمثل ١٠,١٪ من الاجمالى. وبطبيعة الحال فإن التفاوت فى هذه الأرقام يعبر عن تفاوت مماثل فى المتاح من الخدمات الحضرية والمرافق العامة التى ترتبط بارتفاع مستوى المعيشة.

وهكذا نجد أن هناك عوامل مواتية لتحقيق الرغبة فى العنف والتطرف سواء على مستوى البلاد أو داخل القاهرة الكبرى، أما القدرة على العنف والتطرف من المنظور العام الاقتصادى فترتبط بالقدرة المادية على حيازة أداة العنف كالأسلحة والبنادق والمدى بالاضافة إلى القدرة المعنوية على تجاوز الحدود وتكدير الامن والتصدى للشرطة رغم تشديد العقوبات ووجود قانون الطوارىء والمعتقلات.

والمعروف أن مدن وقرى الصعيد اشتهرت بحيازة الأسلحة وغيرها من أدوات العنف استعداداً بصفة دائمة للأخذ بالثأر بين العائلات المتنازعة، وان الرجل هناك يقتطع من قوته وقوت عياله ليشترى السلاح.

وفى اعتقادنا أن المحرك الأساسى للطلب على العنف والتطرف يكمن أساساً فى عنصر الرغبة وليست القدرة إلا عنصراً مساعداً لها ويرجع ذلك إلى قوة تأثير المتغيرات والعوامل الاقتصادية ودورها فى تحريك الدوافع والرغبات المتجهة إلى العنف تعبيراً عن رفض وتدنى مستوى المعيشة فى بعض المناطق والاحتجاج على سوء توزيع الثروات أو الدخول، وهو ما يتطلب اعداد البرامج والخطط التى تكبح جماح أخلاق العنف والتطرف وتحصن الأجيال القادمة ضد التردى إلى هاويتها.

★ أكاديمية السادات للعلوم الإدارية بالقاهرة



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ نوفمبر ١٩٩٢

وزراء الداخلية وأمن الدولة !

الأمن في الدولة الحديثة أصبح يحتل مركز الصدارة، لصلته الوثيقة باستقرار النظام السياسي أو اهتزازه، وببقائه أو انتهائه. ومن هنا لم تعد النظم السياسية تتردد في الاستعانة بخبرة ودعم الدول الكبري التي تدور في فلكها أو تتفق مصلحتها معها.

ومن هنا أهمية الكتاب الذي صدر عن دار «أخبار اليوم» تحت عنوان: «كنت وزيراً للداخلية» للأستاذ محمد مصطفي، الذي يتضمن محاضر لقاءاته مع أربعة من وزراء الداخلية في مصر، هم: اللواء نبوي اسماعيل، واللواء حسن أبوباشا، واللواء أحمد رشدي، واللواء زكى بدر.

ومن هنا فالكتاب يدخل في اطار الوثائق السياسية ولا يدخل فى باب التأليف، ومن هنا أيضا أهميته، خصوصا انه يعد أحد أهم كتب صدرت في الفترة الأخيرة، تتضمن حوارات ولقاءات مع كثيرين من المسئولين السابقين، تكشف الستار عن جوانب خافية عن الجمهور المصرى والباحثين فى حقل التاريخ، ومنها كتب الصديق محمود فوزي.

ومثل هذه اللقاءات مع المسئولين تتطلب نوعية خاصة من الصحفيين الذين يديرون الحوار، نوعية ناضجة قارئة وذكية تستطيع استخلاص الحقائق من المسئولين ودفعهم إلي الكلام وكشف الأسرار، وقد كان الكاتب الصحفى محمد مصطفي واحدا ممن تنطبق عليهم هذه الصفات، ومن هنا فالكتاب يزخر بمعلومات مهمة للغاية تفيد في اعادة تركيب الصورة التاريخية، ويخدم بها الكاتب المؤرخين خدمة جليلة.

وربما كان من أهم الأسرار التي كشفها الكتاب مايتعلق باغتيال السادات وموقف الأمن منه ، وقد كشفها اللواء حسن ابو باشا، الذي تولي وزارة الداخلية في أعقاب الاغتيال، وكان يشغل حتي ذلك الحين منصب مساعد وزير الداخلية للأمن الجنائي، وللواء حسن ابو باشا كتاب أصدرته دار الهلال تحت عنوان «مذكرات حسن أبو باشا» استفاد منه محمد مصطفي في تعميق الحوار وتوسيع مجالاته، بحيث يعد الحديث الذي أجراه معه تكملة له.

ولايملك المؤرخ وهو يقرأ هذا الحديث الا أن يعجب لقصور جهاز الأمن في تلك الفترة الحاسمة في تاريخ مصر، التي اهتز فيها الأمن وانتشرت الجماعات الاسلامية ووقعت الفتن الطائفية، بينما كان رئيس الدولة يخوض أعنف مفاوضات مع اسرائيل للجلاء عن سيناء، وكانت اسرائيل تتلكأ في الجلاء عن الأرض انتظاراً لما يسفر عنه الصراع الداخلي في مصر.

بل من المفارقات الغريبة أنه عندما تحرك الأمن لاعتقال عناصر الفتنة وأصدر قرارات سبتمبر ١٩٨١ التي شملت ـ علي حد قول حسن أبو باشا «الشامي علي المغربي ، واليميني علي اليساري، والمسلم علي المسيحي، والمفكرين والكتاب والصحفيين ـ لم تمس هذه القرارات ٩٠ في المائة من العناصر القيادية والقاعدية التي قامت بأحداث أكتوبر!

ومن هذه المفارقات أيضا انه بعد أن صدرت هذه القرارات، وتم القبض علي ١٣٥٦ معتقلا، عقد وزير الداخلية النبوي اسماعيل اجتماعا لمساعديه، لمناقشة تأثير صدور هذه القرارات ، وكان من بين الأسئلة التي طرحها حسن أبو باشا واللواء فاروق الحيني علي وزير الداخلية : هل توجد تنظيمات سرية مسلحة في البلاد يمكن أن تستغل المناخ الذي ترتب علي صدور هذه القرارات وتنشط في هذه الفترة؟

وقد احال وزير الداخلية هذا السؤال علي عليوة زاهر مدير مباحث أمن الدولة للاجابة، وكانت اجابته انه لاتوجد تنظيمات!



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ نوفمبر ١٩٩٢

ومعني هذا الكلام أن مباحث أمن الدولة لم تكن تعرف حتي يوم ٧ سبتمبر ١٩٨١ بوجود تنظيمات الجهاد أي حتي قبيل اغتيال السادات ب ٢٨ يوماً فقط ـ حسب كلام اللواء حسن أبو باشا.

ولو كان هذا الاغتيال مفاجأة لجاز التماس العذر لجهات مباحث أمن الدولة، ولكن كان هناك قبل ذلك مباشرة تصاعدالعمليات الارهابية، وتصاعد العمليات الطائفية المتجسدة في أحداث الزاوية الحمراء، وسرقات محلات الأسلحة، ومحلات الصاغة، والعثور علي بعض القنابل في الطريق، والقاء قنابل في الطريق، والقاء قنابل علي الكنائس ، وخطف الطلبة المسيحيين، واحتجازهم في جامعة المنيا، وسرقة أسلحة من رجال الشرطة، وسرقة خزن حديدية، ورغم كل هذه المؤشرات، كان جهاز مباحث أمن الدولة ينظر اليها باعتبارها حوادث فردية لاتجمعها روابط، وليس لها أي بعد سياسي يوحي بأن وراءها تنظيماً سرياً يخطط لها!

والأمر المذهل هو ان وزير الداخلية اللواء نبوي اسماعيل قد سلم بهذه الاجابة واقتنع بها، مع أن عمله ليس مجرد تلقي المعلومات وانما تمحيصها وتحليلها والربط بينها والتدقيق فيها، ولكن اللواء نبوي اسماعيل كان بحكم تكوينه العقلي بعيدا عن الشك في الجماعات الاسلامية، علي الرغم من أن الجماعات الاسلامية كانت تملأ الساحة السياسية في ذلك الحين بدرجة لم تحدث في تاريخ مصر الحديث، وانما كان شكه في القوي اليسارية والعلمانية، وقد تمثل ذلك في قبوله قائمة اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ التي عرضها عليه جهاز الأمن السياسي الفاشل، رغم أنها كانت مجموعات هامشية لاتمثل قلب تنظيم الجهاد الذي قام بعملية أكتوبر.

ومع ذلك فقد زعم في حديثه لمحمد مصطفي أن أجهزة الأمن في عهده«عزفت سيمفونية رائعة من الجهد الخارق والحماس منقطع النظير» في تتبع التنظيمات السرية، «واستمر الحال علي ذلك حتي نوفمبر ١٩٨١ حيث اطمأننت تماما الي أن ذيول التنظيم تمت تصفيتها»!

وينسي أن هذه التصفية لم تتم الا بعد اغتيال رئيس الدولة ـ الذي كان واجبه الأسمي الدفاع عن حياته وحمايته ـ وبعد أحداث اسيوط الخطيرة التي وصل فيها عدد القتلي الي أكثر من ١٠٦ بين ضابط وجندي، وحوالي ١٥٠ جريحاً. فيالها من سيمفونية رائعة!

كما ينسي أنه اذا كانت هناك سيمفونية أمنية قد عزفت فلم يعزفها هو، ولم يكن ممكنا أن يعزفها هو، بعد أن انهار الأمن في عهده الي حد اغتيال رئيس الدولة والاستيلاء علي مديرية أسيوط وسقوط ٢٥٦ من رجال الشرطة بين قتيل وجريح، وانما عزفها غيره بعد ان تولي حسن أبو باشا مسئولية جهاز أمن الدولة بعد اغتيال السادات بأيام قلائل.

بل ينسي حقيقة أخري كانت خافية حتي أظهرتها المحاكمات، وهي أن تنظيم الجهاد لم يكن مستعدا وقتذاك للاستيلاء علي الحكم في البلاد.

د . عبد العظيم رمضان



المصدر : أخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ نوفمبر ١٩٩٢

الدكتور أحمد عكاشة
وحوار مع النفس

التطرف
ظاهرة مرضية
والعلاج بالردع
والحوار معا..

● عبد الناصر والسادات عادا بنا
إلى مرحلة الرضاعة!



المصدر : أخبار الساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ نوفمبر ١٩٩٢

● نعم أعترف : الطبيب النفسي يمكن أن يصاب بأمراض نفسية
● الحنين إلى الماضي يعود إلى حالة اليأس والقنوط !

● تكتبه : سلمى قاسم جودة

● الابحار في عالم النفس البشرية : احلامها همومها عقدها وازماتها وتحولاتها يحتاج لربان ماهر يعرف كيف ينقذها من الغرق .. يجسد الداء ويصف الدواء ويشرح بعض الجوانب الصحيحة والمريضة في هذه النفس .. وربان السفينة هو عالم النفس الدكتور احمد عكاشة الذى نخوض به ومن خلال علمه في بحار النفس ومشاكل إنسان العصر الحديث وظاهرة الادمان والتطرف وكيف نعالجها ولماذا الفن الهابط وماذا عن عصر القوة العظمى الواحدة ؟ وقضايا اخرى تشعب الحوار حولها .. وكانت تساؤلاتنا وإجابات الدكتور عكاشة المستفيضة .

● في بداية الحوار سألت الدكتور احمد عكاشة استاذ الطب النفسي : هل لك اهتمامات ادبية وفنية بجانب عشقك للطب النفسي وهل كان لشقيقك الدكتور ثروت عكاشة تأثير في هذا المجال ؟

— يقول الدكتور احمد عكاشة : لا يوجد فرع في الطب له علاقة بالأدب والفن مثل الطب النفسي ولذا كانت البداية في دراستي للطب النفسي في بريطانيا عرضا لبعض المسرحيات وبعض الكتب المألوفة في هذا الوقت . ولذا انا اتذكر انني عندما ذهبت لمعهد الطب النفسي في بريطانيا وكعادة المصريين يسألون اساتذتهم ما هي الكتب المفضلة التى نستطيع قراءتها كمراجع . وجدت ان استاذى البريطاني ذكر لى اسم ثلاث قصص ومسرحيتين وعندما ذهبت للمكتبة وجدت انها قصص عادية جدا وليس لها علاقة بالطب النفسي . فذهبت إليه ثائرا واخبرته انني جئتُ للبعثة من بلاد فقيرة ووقتى لا يسمح بقراءة القصص وإنى اريد دراسة مهنة الطب النفسي مباشرة

فابتسم وقال لى تأكد انني لن اضيع من وقتك وانني سوف اجعلك تستفيد اقرأ وسوف نتناقش كل عمل قرأته .

وكان اول الاعمال كتابة « لكافكا » وكان على ماأتذكر « المحاكمة » .

وعندما بدأت القراءة وجدت انها متعة ولكن وجدت ان الكاتب يجنح لخيال غريب واحيانا تتداخل الالفاظ والمعاني بحيث يترك للقارىء حرية فهمه كما يشاء وهذا هو احد الاضطرابات الموجودة في التفكير عندما يصبح التفكير مغلقا .

وعندما سألنى استاذى ما هو رأيك في فكر « كافكا » فأجبته انه ليس مترابط الأفكار .

فقال لى : نعم انه كان يعاني من اضطراب فصامي وكان عنده اضطراب في التفكير . ثم بدأ استاذى يطلب مني قراءة « هاملت » و « عطيل » وان احضر المسرحيات وكانت هذه بداية غريبة جدا .. تعلم الطب النفسي بطريقة مختلفة . إنني اقرأ في الأدب والمسرح والفن ومن خلالهم افهم الطب النفسي وكنت اتمنى كأستاذ في الطب النفسي ان ابدأ في تعليم اولادنا بهذه الطريقة ولكن هنا توجد صعوبات ضخمة لاننا في مجتمع مختلف . فالطبيب النفسي الناجح يجب ان يكون على وعى تام وليس فقط بالفن والأدب ولكن ايضا بالعلاقات الانسانية التى تؤثر حتى في السياسة العامة للدول . والذى يقوم بسياسة الدول افراد والافراد لهم سمات تعليم وتكوين في الشخصية بحيث انه من الممكن إلى حد ما فهم القرار الذى يتخذه كل زعيم سياسي ولاشك ان الهيمنة الأدبية والفنية



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ١٠ - ١ نوفمبر ١٩٩٢

مفروض انها تتواجد فى هذا الفرع لان له علاقة باشياء كثيرة ومن الملاحظ ان معظم الافلام والروايات سواء التى تحصل على جوائز اولا تقوم على العلاقة النفسية بين الافراد .. والاضطرابات النفسية تشغل حوالى ٧٠ او ٨٠ فى المائة من كل ما نراه .

فلاشك ان كل هذه العوامل مع تاثير شقيقى الاكبرعلى وهو كان عاشقا للفنون والثقافة والادب وخاصة عندما « كتب الاذن ترى والعين تسمع » .

واحب ان اضيف ان كل العقد النفسية ماخوذة من الاساطير اليونانية سواء عقدة « اوديب » او « الكترا » او حتى الاضطرابات « السادية والماسوكية وكلها لها علاقة بالادب

ولاشك ان معرفة هذه الاشياء تضفى على العلم ثراء ولا استطيع بالطبع ان اقول انتى اديب او فنان ولكن استطيع ان اقول ان الادب ساعدنى فى احتراف الطب النفسى .

ومازالت هوايتى الاساسية فى اوقات فراغى هى القراءة فى الادب والفن والتاريخ والقراءات الدينية .

الابداع وعبقرية المكان

● هل هناك علاقة بين المكان او الجغرافيا والطبيعة النفسية للشعوب وبين نوع الابداع الذى يتميز به كل شعب فنجد ان العرب على سبيل المثال منذ الجاهلية وحتى الان برعوا فى فن الكلمات وكان قمة إبداعهم الشعر ونجد ان الابداع فى الفن التشكيلى والموسيقى محدود للغاية ونجد بلادا مثل إيطاليا قمة إبداعها عبر التاريخ فى الفن التشكيلى والموسيقى والمانيا فى الفلسفة والموسيقى مثلا فما هو تفسيرك العلمى للعوامل النفسية التى تتحكم فى العبقرية الابداعية للمكان ؟

— يقول الدكتور عكاشة : هناك كتاب عنوانه « العرب ظاهرة صوتية » وهو ان العرب تعودوا ان تكون مباراتهم كلامية وهذا استمر منذ العصر الجاهلى حتى الان وبالتالى اصبح التعبير اللفظى والظاهرى هو الغالب فى السلوك بين العرب مما يؤدى إلى مشاكل كبيرة فالكلمة سهلة اما التنفيذ صعب والصمت اصعب من الكلام .

ولذا فالعرب ومناطق البحر المتوسط وامريكا الجنوبية يتميزون ليس فقط بالكلام كاساس لحياتهم ولكن ايضا الصوت العالى والتعبير الانفعالى بالوجه والايدى .

ولا ننسى شيئا فى غاية الاهمية ان إحدى معجزات الدين الاسلامى هى اللغة متمثلة فى معجزة القران الكريم ولقد تاثرنا بذلك تاثرا شديدا وتعتبر الكلمة هى الاساس ونبوغنا مقترن بالكلمة اكثر من النواحى الاخرى وايضا نلاحظ ان ديننا الكريم حرم العديد من الاشياء فى وقت ما ، حرم التماثيل بسبب عبادة الاصنام وحرم الصور وكل هذه العوامل كان لها اثر فى الحد من قيمة الفن التشكيلى والنحت والتصوير وحتى الموسيقى يقال انها إلى حد ما غير محببة إلا إذا كانت موسيقى رفيعة وبالتالى موسيقانا تعتبر موسيقى بدائية تعتمد على الطبل والدفوف وتعتمد على الاثارة الحسية ومن ثم فاعتقد ان هذا هو السبب ومن ثم إبداعنا يكون دائما فى مجال الكلمة .

الفلسفة رياضة العقل

● قلت : ما هى فى رايك العوامل النفسية والعلمية التى ادت لافتقادنا للفيلسوف العربى صاحب المنهج او المذهب الفلسفى وكان لدينا فى الماضى العديد من الفلاسفة العرب ؟

— يجيب الدكتور عكاشة : لا نستطيع القول بانه لا يوجد لدينا فلاسفة ولكن ممارستهم محدودة ولم تصل إلى درجة العالمية والملاحظ ان الفلاسفة

الذين ظهروا فى فترات سابقة فإن نظرياتهم إلى حد ما جاءت من خلال عصر الترجمة ترجمة الدراسات اليونانية إلى العربية ثم القيام بإضافات من عندهم وتصديرها مرة اخرى إلى اوروبا .

وما يحدث الآن مختلف إلى حد كبير هناك الآن آراء تنادى بان نعود إلى الاصالة وان نعود إلى الوراء والا نترجم ما هو موجود حاليا فهناك بعض الجمود .

ايضا الفلاسفة فى الماضى كان العالم ايامهم اضيق من الآن لم تكن هناك الولايات المتحدة ولا استراليا وكانت العلاقة بين العرب والرومان والاغريق ولوروبا والهند والصين .

وفى الماضى كان هناك تفرغ وجدية فى القراءة ومغريات الحياة كانت اقل من الآن والمشاكل اليومية التى تواجه الفلاسفة فى الوقت الحالى تجعلهم لا يستطيعون التفرغ للابداع والفكر ولكن هذا لا يعنى اننا لا يوجد عندنا فى مصر فلاسفة ولكن كما ذكرت مدارسهم محدودة . فعلى سبيل المثال الدكتور عبدالرحمن بدوى فى كتبه وإن كانت اكثرها تراجم ولكن اضاف إليها بعض الشيء ولكنه لم يستطع الاستمرار فى مصر لاسباب سياسية .

والدكتور زكى نجيب محمود له آراؤه الخاصة والتى لها احترامها ولكنها لم تصل إلى درجة العالمية .

والفلسفة تحتاج لفكر عميق داخلى والظاهر الآن فى البلاد العربية الاهتمام بالمظهر وليس الجوهر . وقراءة الفلسفة وفهمها هى أجمل رياضة عقلية وايضا الوقت ونوع التدريس فى بلادنا العربية يهتم بالمظهر اكثر من الجوهر ومن ثم طالما ان التعليم فى الابتدائى والثانوى بهذا الاسلوب الحالى وهو التلقين والسطحية فلن يتم إفراز فلاسفة .

ولا ننسى ان الفلاسفة الذين ظهروا فى عصور الاسلام المختلفة كانوا ينتمون إلى الحضارة الاسلامية اكثر منها إلى العربية وكان اغلبهم من بلاد فارس .

من اليمين إلى اليسار !

● من الملاحظ ان اغلبية جيل الادباء فى مصر فى الوقت الحالى يميلون إلى التيار اليسارى فماهى الدوافع والعوامل النفسية فى التكوين التى ادت إلى هذه الظاهرة ؟

— ويتامل الدكتور عكاشة لحظات ثم يقول : هناك مثل اتذكره ان اى إنسان يميل إلى العقلانية والموضوعية ويميل إلى العمق يتجه إلى اليسار قبل سن الثلاثين وان العاقل والناضج يختلف مع اليسار بعد سن الثلاثين إذن فشباب الادباء فى مرحلة يريدون المثالية يريدون إزالة الفوارق بين الطبقات يريدون ملك الدولة لكل شيء وهذا يكون نابعا من حماس خاص .. وخاصة ان هناك ترابطا فى افكار الناس ان اليسار مرتبط بالثقافة اكثر .

فكان الانتماء لليسار نوعا من الموضة واكثر الأدباء كانوا يتجهون لليسار وبالطبع فهناك بين اليمينيين مثقفون وهناك على العكس من ينادون بوجود فوارق بل ونادى البعض انه يجب ان يكون هناك « السوبرمان » مثل نيتشه وشوبنهاور وهم ضد اليسار تماما .

ولكن الأدباء الموجودين حاليا كانوا فى مرحلة الانبهار باليسار والتوحد مع الاشتراكية وكانوا يعتقدون انها السبيل الوحيد لاثبات الذات . ولكن ثبت الآن ان المثقف موجود سواء يمينيا او يساريا وليس لذلك اى ارتباط بالسياسة ولكن الارتباط يكون بالمجتمع والبيئة واكبر مثل ان اعظم ادباء روسيا ظهروا قبل الشيوعية تولستوى دستويفسكى تشكوف وايضا الموسيقيون وإذا نظرنا إلى ما بعد الثورة فلن نجد نفس العظمة وضخامة الابداع .

الابداع والثورة

● وبمناسبة الحديث عن الثورة قلت من الملاحظ ان الادب فى العالم وعبر التاريخ كان فى كثير من الاحيان شديد الايجابية فلقد اشعل ثورات فالثورة الفرنسية على سبيل المثال من بين عوامل اشتعالها اعمال « جان جاك روسو » العقد الاجتماعى و « روح القوانين » « لمونتسكيو » ايضا روسيا القيصرية ولكن نجد ان ادبنا إلى حدما مستكين بلا اظافر ولم يكن له دور يذكر فماهو تفسيرك النفسى والعلمى ؟

— يقول البعض ان نسبة الامية مازالت عالية جدا فى الشعوب العربية ومن الصعب فى هذه الحالة ان يكون الادب محركا للثورة او دافعا للتغيير ولكن ردا على هذا الراى يمكن القول انه عندما قامت الثورة الفرنسية والروسية كانت هناك ايضا امية وانا اعتقد ان الادب ممكن ان يروى وان يحكى وليس بالضرورة ان يقرا وارى ان الشعب المصرى مع كثرة ما عاناه من قمع وقهر واستعمار لمدد طويلة تعلم الصبر الشديد جدا حتى اصبح ملتصقا بارضه بطريقة مرضية لدرجة ان كلمة عرضى اصلا مرادفة لكلمة ارضى .. وشخصية المصرى بطبعه مسالمة .

وعلى اى حال لكى يكون للادب تاثيره فيجب ان يصل إلى الناس وهنا فى مصر مع نسبة الامية العالية جدا يصل إلى الناس من خلال الاعلام .

التليفزيون والراديو والادب الذى يعرض فى التليفزيون إلى حد ما يعبر عن طاعة لولى الامر والاستسلام للواقع وهذه الاجهزة تتبع الحاكم فحتى الاديب الثورى لن يستطيع ان يصل إلى الناس !

هذا الحنين إلى الماضى

● قلت للدكتور احمد عكاشة : ما هو تحليلك النفسى لظاهرة اننا نعيش دائما فى الماضى فصحافتنا تحيا على نبش القبور وتحويل التاريخ إلى اسرار والغاز وتمجيد الماضى البعيد والنحيب على الماضى القريب ولا نذكر الحاضر إلا قليلا والمستقبل لا وجود له فى الوقت الذى نجد ان كل صحافة واعلام العالم يركز على الحاضر والمستقبل فماهو رأيك ؟

— اعتقد ان هذا يعود إلى حالة اليأس والقنوط ومن ثم لا يستطيع ان يعيش إنسان دون ان يشعر بكرامته وبما ان التاريخ الحاضر ومنظر المستقبل لا يعطى للشباب او لا يعطى للمواطن هذا الاشباع فالنرجسية الوطنية والقومية تجعله يتكلم عن امجاد الفراعنة وامجاد الاسلام وامجاد العرب .

ولاشك ان عدم وجود قدوة فى الحاضر او فكرة قدوة فى المستقبل جعلت الكثير من الشباب يصاب بنوع من الجزع واليأس والقنوط ويلجأ إلى الأسلاف حيث يرضى النرجسية الذاتية ، ولا يصبح ان مصريا يتكلم ويفخر بخوفو فى كلامه العادى فى الوقت الذى تمتلىء فيه الشوارع بالقمامة وبالمتسولين وهذا تناقض شديد . فإذا كنا نحترم ماضينا فيجب ان نحترم حاضرنا ، ولكن واضح ان احترامنا للحاضر والمستقبل اختفى واصبحنا نعيش فى الماضى . وهذا هو التأخر وهذا هو ما اسميه العالم الثالث فإذا نظرنا للعقد النفسية الموجودة فى شعوبنا إنها تتكلم عن الماضى وانا اعتقد ان حضارة الولايات المتحدة سببها الرئيسى انه لم يكن لديهم ماض .

فكان يجب عليهم العمل لصنع حاضرهم ومستقبلهم واظن انه لا خلاف على انبهارنا بهم فى مجال العلم والمعرفة حتى لو لم نكن نتفق معهم اخلاقيا .

ويبدو ان العودة إلى السلف تعوق التقدم .

الانتماء .. واليأس !

● لقد تحدثت عن يأس الشباب ولذلك يلجأون إلى الماضى ولكن ما هو تفسيرك لمن تجاوزوا الخمسين والستين من الكتاب والمفكرين ولا يتكلمون إلا عن التاريخ والماضى ؟

— يقول الدكتور عكاشة : هناك نوعان فبالنسبة للشباب كما ذكرت لايجد فى حاضره ما يفخر به ولا يجد فى مستقبله ما يتطلع إليه فيعود إلى الوراء اما كبار السن لا يجدون فى حاضرهم الحالى ما يستطيع ان يرضى ذاتهم فيكون الكلام عما قبل الثورة وانا رأيى ان التاريخ ماهو إلا إسقاط المؤرخ عن الحقبة التى يتكلم عنها والتاريخ زائف وكاذب ولا يوجد تاريخ صادق ١٠٠ فى المائة لان التاريخ كتبه فرد اسقط إدراكاته الخاصة على هذا الحاكم او على السياسة .

وهناك ايضا اعتبار انه عندما يكبر الفرد اى بعد ٦٠ او ٦٥ سنة تمكنه من استيعاب الحاضر يصبح اقل فالخلايا العصبية لا تستطيع ان تحتفظ بالمواد الجديدة وما يبقى هو المواد القديمة ، فهم يعيشون فى الماضى بالفعل وهذا هو ضمور الخلايا العصبية فى الشيخوخة واحب ان اضيف انه يقال دائما عن العربى إنه شديد الوفاء والشهامة ولكن للاسف ان فى الوقت الحالى هذه السمات غير موجودة لانها اصبحت قاعدة انه ما من احد يرحل او يترك الحكم إلا ولا يوجد كلام إلا عن سلبياته وانا اعتقد ان لكل شخص إيجابياته وسلبياته سواء الحكام الذين عاصرناهم ام لا .

فهذه قضية ازلية حتى منذ ايام قدماء المصريين كان فرعون عندما يأخذ الحكم يشطب اعمال من قبله فتحطيم القدوة دون بناء قدوة اخرى ميراث قديم نتوارثه !

ثقوب الضمير

● هل التنافر والتناقض فى بعض ما يقدمه الاعلام يساهم فى المشاكل النفسية التى يمر بها الشباب ؟

— قال الدكتور احمد عكاشة :

انا اعتبر التنافر الموجود بين الشباب او بين افراد الشعب المصرى بل والعربى هو نتيجة إعطاء مؤثرات ومنبهات متناقضة فى نفس الوقت فيصبح الانسان فى حالة من الصراع النفسى .

ويصاب بحالة من اللامبالاة وبانه سوف يقبل اى شىء ، هناك مؤثرات متناقضة ليس فقط فى الدين بل فى السياسة ايضا وفى الادب وفى الفن ففى كل شىء الاحوال متناقضة كما اسميها فثقوب الضمير اتسعت جدا انا اشبه الضمير بانه مثل الحاجز الذى به ثقوب ضيقة جدا ولا يمرر اى شىء والذى حدث ان الضمير يتكون من الابوان ومن المجتمع ولكن عندما يعطى المجتمع اشياء متناقضة والابوين يعيشان فى هذا المجتمع فنجد ان الثقوب اتسعت فلاشك ان إنسان ٩٢ الغافل اتسعت ثقوب ضميره فتساهل فى اشياء لم يكن يرضاها من قبل !

واعود لاقول ان الاعلام اصبح اقوى من المدرسة واقوى من الأبوين فلقد اصبح اقوى شىء



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار الساعة

التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٢

في المجتمع ومن ثم تناقض المؤثرات التي تحدث في الاعلام وعدم وجود خط واضح جعل الشباب في حالة من الحيرة والتناقض واللامبالاة والقابلية للايحاء تصبح خطيرة ويكون عرضة للانتماء لأي مذهب يعرض عليه ، ولا يوجد في الاعلام تخطيط استراتيجي ولااهداف وعندما تنشر اخبار عن الاغتصاب في الصفحة الأولى فإن جريمة الاغتصاب تتزايد وثبت رسميا ان الكلام عن ظاهرة معينة بصفة مستمرة يزيد من حدة هذه الظاهرة . لأنه يحدث نوعا من انواع التحصين للانسان فيقبل شيئا لم يكن يقبله فقضية فتاة العتبة وهذا التركيز الهائل عليها وكأنها اصبحت المشكلة الأولى والأخيرة . والبرامج التي تتعرض لمشكلة الادمان وكأننا نعلم الأطفال ما هو الشم ولقد قال لي بعض المرضى ان امتع وقت لتعاطي المخدرات هو بعد برنامج سلوكيات !!

الجنـة المزيفـة !

● في كتاب « الجنات المصطنعة » للشاعر الفرنسي « شارل بودليز » يقول ان المخدرات هي نوع من الهروب إلى جنات مزيفة فهل علميا من الممكن القول ان الادمان والاغتصاب والعنف والتطرف ما هي إلا وجوه لعملة واحدة لها نفس الدوافع النفسية ؟

— بعض الناس يقولون انها ظاهرة سببها العامل الاقتصادي ولكن الادمان موجود في البلاد الغنية اكثر والتطرف ايضا موجود في بلاد مثل المانيا وفرنسا وفي بعض الاماكن من الولايات المتحدة وهذه الظاهرة تعبر عن شيئين : زيادة سمات حدة المزاج والتطرف في العبث وتنبع من عاملين :

تنبع من محاولة الهروب من الواقع والياس الذي يواجه بعض الناس بغض النظر عن ان البلد فقيرة او غنية لأن هذه الظواهر موجودة في كل البلاد بل نحن أقل من غيرنا ومن الممكن ان يكون الرجل الفقير الذي لا يعمل سعيدا وغير يائس ولكن يجب اعطاؤه هدفا وانا رايي ان غياب الهدف العام والهدف القومي وغياب القدوة يجعل الانسان غير قادر على التضحية ومن ثم يكون فرديا وبما أن الانسان لا يستطيع ان يعيش فرديا دون الانتماء لمجموعة إذن يجب ان يهرب من هذا الواقع الاليم فإذا تعرض لبعض الجماعات سيهرب من واقعه ودنياه وحياته بحثا عن الآخرة او عن الجنة .

وإذا تعرض لهؤلاء الذين يدمنون المخدرات فسوف يدمن كنوع ايضا من الهروب ، وانسان يعلم ان نهايته إما السجن او الجنون او الموت فهو انسان يائس وحتى الانسان الذي يغتصب ويعلم ان مصيره ايضا السجن او الاعدام فهو نوع من انواع تحطيم الذات غير المباشر والانتحار لا يكون فقط بقتل الذات ولكن بسلوك يؤدي إلى القتل !

الاسلام والتطرف : لا علاقة !

ويصمت الدكتور عكاشة قليلا ثم يتكلم عن الاسباب والدوافع النفسية لظهور ما يسمى بالجماعات المتطرفة .. يقول :

لا اعرف من هو الكاتب او المسئول الذي اطلق على هذه الجماعات تعبير التطرف الاسلامي لأن الكلمتين متناقضتين لأن التطرف لا يتواكب مع الاسلام والاسلام لا يتواكب مع التطرف الاسلام هو سلام وتسامح فالبتالي كيف نطلق على هذه الجماعات اسلامية فهذه الجماعات مكونة من بعض الشباب الفاشل ، اليائس الذي ليس له امل في مستقبل دراسي او سياسي فمن ثم هم يعيشون يوما بيوم وبخدعة من امراء هذه الجماعات .

وواضح انه ليس لهم علاقة بالاسلام وانا اعرف ان التدين الصحيح يؤخذ بنوع من الشورى والتقوى والتسامح ولو لم يكن كذلك لما اعتنق احد الدين الاسلامي عندما جاء العرب إلى مصر . وهذه الجماعات هم افراز نفوس مريضة ومن النادر ان يكون انسانا ناجحا في دراسته وناجحا عمليا واسريا وعنده المسكن والعاطفة في الاسرة ويتجه لهؤلاء الجماعات .

وفي القرآن الكريم : لقد خلقنا الانسان في كبد ، فكلنا خلقنا في مشقة نحاول ان ننساها بعمليات تعادلية في الحياة إما بالعمل أو بالدين او بالرياضة والفن اما بالنسبة لشبابنا ففرص العمل محدودة وفرص السياسة محدودة ، إذن لا يوجد تنفيس لأي شاب يريد ان يعمل تعادلا لمشقة الحياة إلا الدين والتدين محبوب ومرغوب ولكن التطرف ظاهرة غير صحية ولاشك أن عدم وجود تعبير سياسي وامكانية الانضمام لحزب سياسي لشباب الجامعة احد الأسباب للاتجاه لهذه الجماعات وليس عيبا الانضمام إلى جماعة دينية فهناك فرق بين الجماعات الدينية والجماعات الارهابية فعلى سبيل المثال اغلبية قادة ثورة يوليو كانوا منضمين إلى جماعة الاخوان المسلمين بما

● البقية صفحة ٥١

فيهم عبدالناصر ولكن الموقف تغير تماما عندما حاولوا اغتياله في ميدان المنشية .

ويقول الدكتور عكاشة عن مطالبة الجماعات بالعودة إلى واد المرأة : في السنوات الخمسين الماضية تاجل سن الزواج ومن ثم الحرمان الجنسي والكبت موجود في معظم الشباب .

ولاشك ان اسقاط الكبت الجنسي يستعمل في النواحي الدينية فمن ثم هو يرى ساق المرأة اكثر من المشبع جنسيا ونحن نهتم بالظاهر اكثر بكثير من جوهر الدين !

علاج ظاهرة العنف

● وسألته إذن ما هو الحل او الاسلوب الافضل للعلاج وخاصة ان هناك بعض الاراء تنادي بان العنف بالعنف والقوة بالقوة : ما هو رأى الطب النفسي ؟

— يجيب الدكتور احمد عكاشة : عندنا نظرية وهي ان العنف يولد العنف هذه نظرية نفسية سلوكية ولكن هذا لا يمنع اطلاقا من الردع والعقوبات على من يمارس العنف ولكن في نفس الوقت يجب وجود نوع من التنوير والتشكيل الثقافي والحوار مع بعض هؤلاء الذين يقبلون الحوار فيجب ان يكون الردع متوازنا تماما مع الحوار وتغير اسباب العنف .

ولاشك ان بعض امراء هذه الجماعات الخفية ولا اقول كلمة اسلامية يعاني من الاحساس بالعظمة وبعض الاضطرابات النفسية التي تجعله يشعر بان لديه رسالة ومن ثم فانه يجد بعض الاتباع ولكن ما يمارسونه في حياتهم الخاصة ضد اى شيء ديني .

إذن هي مجموعات موجودة في كل بلاد العالم ولكنها ليست تحت شعار الدين وهم ناس خارجون عن القانون ..

الانسان المصرى .. والحضارة

● هل من الممكن القول ان تعدد واختلاف الحضارات التي مرت بمصر عبر التاريخ من حضارات فرعونية إلى قبطية وعربية واسلامية وتركية ثم استعمار هل ادى في النهاية إلى حالة التشتت والتناقص والصراعات والقلق الاجتماعي التي نمر بها الآن . فالبلاد الاخرى نجد فيها اختلافات ولكنها طبيعية فقط وليست لها جذور نفسية .. ؟

— وقال : إذا كان حكام مصر عبر التاريخ اعطوا فرصة للمصرى ان يشارك كان من الممكن ان تكون هناك عملية تشكيل حضارى ونضوج شديد ولكن للاسف ان معظم الحكام سواء في فترات الاستعمار او المصريين الذين حكموا لم يعطوا الشعب الانتماء او المشاركة ومن ثم اصبح الانسان لا يبالى . انني لا اشترك في الحكم فدعهم إذن يحكمون .

كنا ننتظر من جمال عبدالناصر وانور السادات ان يجعلانا نكبر وننضج فقد حكما وعمرنا خمس سنوات والذى حدث انهم عادا بنا إلى مرحلة الرضاعة فاصبحت العملية ان يعطونا الطعام والشراب والعمل والتعليم والحماية والتامين الصحي . بمعنى انت ايها الحاكم تولى كل شيء ومازلنا إلى الآن متاثرين بهذه المعادلة خاصة إذا كان حقيقيا ان المصرى يعمل ٢٨ دقيقة في اليوم !

● يقول البعض ان فترة حكم عبدالناصر احدثت تحولات جذرية في مجتمعنا وفقد الانسان هيبته .. وفقد المواطن انتماءه .. وترتب على ذلك نوع من الخلل في المجتمع فهل من الممكن ان يمرض ويصاب مجتمع باكمله باضطراب نفسى ؟

— قال : من الممكن ان يكون هناك ظواهر اجتماعية مرضية . ولاشك ان طريقة الحكم في اى بلد تجعل للشعب سمات وطباعا معينة فالشعب الروسى مثلا تحمل لمدة ٧٠ عاما اسلوبا معينا في الحكم ثم في خلال ايام اكتشف ان كل هذا خواء وكان يعاني طيلة هذه الفترة من ظواهر اجتماعية مرضية ونفس هذا الكلام قيل عن الملك فاروق وفؤاد ومحمد على وكل الحكام فلا استطيع ان اقول ان عبدالناصر هو السبب ولكن عبدالناصر امتداد .

ولاشك ان جمال عبدالناصر بالفعل جعل الهيبة كلها له هو وليس لاى فرد وهذا احدث خللا في المجتمع . مثل دستور يقول ان ٥٠ في المائة عمالا وفلاحين فكل المصريين عمال وفلاحين وهل عندما يتعلم الفلاح لا يصبح فلاحا ثم من المعقول ان ينوب عنى فلاح غير متعلم وكل هذه الاشياء والقرارات كان بها نوع من الديماجوجية وهو فن تضليل الشعوب لكى تكون كل السلطة في يده وهذه احدى سلبيات عبدالناصر وهو له ايضا ايجابياته .

وعن اعضاء مجلس قيادة الثورة فلم يكن لهم حرية اتخاذ القرار .

ولكن السؤال هو هل كنا نحن كمصريين في هذه الفترة محتاجين إلى شخص كعبدالناصر لكى يذيب الفوارق ويؤمم القناة وهذا متروك للتاريخ .

وهل كل شعب محتاج لديكتاتور في فترة من فترات حياته . ولا نستطيع ان نقول ان الديكتاتور لا يظهر إلا في شعب ضعيف فهتلر مثلا ظهر في

المانيا وهو ليس شعبا ضعيفا كذلك موسولينى ..

انغلاق أم انفتاح ؟

● سالته : لماذا تكون دائما قرارات وافعال زعمائنا هى عبارة عن ردود فعل لما سبق ففى فترة نجد مغالاة فى الانغلاق تليها فترة مغالاة فى الانفتاح فنفتقد دائما الاعتدال والتوازن والقرار النابع من الذات العقلانى ؟

— دائما هذا هو السلوك فى بلاد العالم الثالث انه لا يوجد استراتيجية طويلة المدى ولكن كل قانون يصدر وكل عمل سياسى ما هو إلا رد فعل وليس فعلا ، نحن نريد ان يكون هناك فعل .

على سبيل المثال حوادث ارهاب ننادى بقانون للارهاب ، اغتصاب ننادى بقانون اغتصاب ولقد قرات فى احدى المقالات ان كنيدى اغتيل وشقيقه ايضا ولم يحدث تغيير فى قانون الارهاب والقوانين الموجودة حاليا من الممكن ان تقاوم الارهاب ولكنها لا تطبق .

ولقد ثبت ان اى قانون يصدر تقل الجريمة لمدة ٦ اشهر ثم تبدا فى الصعود مرة اخرى وهذه نظرية نفسية فى القوانين التى تحارب الظواهر فهناك قانون لاعدام القاتل ولكن القتل لا يتوقف .

لماذا الفن الهابط ؟

ومرة اخرى يعود الحديث إلى الثقافة .. من الملاحظ ان مستقبل الثقافة على المستوى المحلى والعالمى اصبح إلى حد ما مظلما والثقافة الرفيعة تتلاشى والمسيطر الآن محليا وعالمية الفن الهابط والفن اصبح مجرد تلبية لمتطلبات العامة . فما هو تفسيرك لهذا التحول من الناحية النفسية ؟

— لاشك ان الادب والفن يتاثران بالمجتمع وإن لم يتواجد الأمراء والنبلاء فى القرنين ١٨ و ١٩ لما راينا الموسيقى الكلاسيكية والباليه حيث كانت هذه الفنون الرفيعة لا تعزف للشعب وكانت تعزف للنبلاء . وطبيعة العصر الحالى لا توجد هذه الظروف وهذا العصر سريع جدا وبه الكثير من المغريات فاصبح من الصعب وجود هذه الفنون . فكل عصر له ادبه الخاص وفنه الخاص فإذا نظرنا للباليه فى اوربا ونظرنا إلى الاغانى . الشعبية فنجد ان الاقبال على الاغانى الشعبية وايضا هذا ينطبق على السينما والمسرح .

عالم القوة الواحدة

● ماهى توقعاتك لمستقبل الصحة النفسية فى ظل المتغيرات والتحولات التى تحدث فى العالم وخاصة انه الآن توجد هناك قوة واحدة عظمى ؟

— ارى ان الاستقطاب الذى كان موجودا بين القوتين كان يعطى لدول العالم الثالث اعتمادية شديدة .

ووجود قوة واحدة ليجعل العالم الثالث إن لم يلتفت إلى نفسه ويعتمد على ذاته سيتعرض هذا العالم للفناء بالبشر الموجودين فيه ولذا وجود قوة واحدة معناه ان لم تتخذ كل بلاد العالم الثالث طريق الاعتماد على الذات .

وكما كان مكتوبا فى احدى المقالات ان افقر بلاد العالم هى اكثر البلاد التى تشترى السلاح !

والثروة والعنف والمعرفة فى كتاب محكات القوة وهو ان ثورة الغد ستكون قوة المعرفة وليس فى القوة العسكرية ولا ثروة البترول ولا قوة اى شىء مادى فالمعرفة تفوق كل شىء واظن ان حرب الخليج اظهرت ذلك بشدة ..

فالبطل الذى سيكون بعد عام ٢٠٠٠ ليس الذى له عضلات وليس من معه مسدس ، البطل هو من سيضيف معلومة للمعرفة فإن لم نلحق فى حياتنا عامة وقمنا باضافة المعلومات الجديدة وزيادة المعرفة فالمستقبل مظلم . وان افقنا اصبح الآن عندنا فرصة . ومن ثم التقدم فى العالم هو بين مخ ومخ بين معرفة ومعرفة بين فكر وفكر وقد انتهى عهد القوة وعهد العنف ومهما اوتيت دولة من قوة لن تستطيع ان تتفوق على دولة لديها المعرفة .

اكتئاب طبيب نفسى !

وفى نهاية حديثى مع الدكتور عكاشة الحافل بالقضايا والمشاكل وأمراض العصر تبادر إلى ذهنى ان اساله : هل لكل طبيب نفسى كما يقال طبيب يعالجه نفسيا هل تتعرض انت لاضطرابات نفسية ؟

— قال : كان هذا موجودا فى اوائل هذا القرن عندما كان التحليل النفسى متمثلا فى رائده فرويد وكان يقول لكى يستطيع الانسان تحليل شخصية يجب ان يعرف الكثير من سمات شخصيته وعقده وصراعاته النفسية حتى لا تؤثر فى العلاج . وكان فى هذا الوقت لا يوجد فى الطب النفسى إلا علاج التحليل النفسى ومن ثم كانت الفكرة ان اى انسان لكى يتخصص فى التحليل النفسى يجب ان يمر بفترة تحليل ذاتية مع احد اساتذته ولكن عندما



المصدر : أخبار الساعة

التاريخ : ١١ نوفمبر ١٩٩٢

تفرع الطب النفسى ودخل العلاج الكهربائى والكيمائى والعلاج السلوكى والعلاج النفسى غير التحليلى وهو السائد فى العالم الآن ، إذ إن العلاج التحليلى يختفى تدريجيا واصبحنا لا نرى تأثيره إلا فى بعض الأفلام بحثا عن الحبكة السينمائية !

العلاج النفسى الآن علاج نفسى مباشر معرفى إذن لا يوجد علاقة او ضرورة اطلاقا ان الطبيب النفسى يجب ان يحلل نفسيا لأن معنى ذلك ان الجراح يجب ان تقوم بجراحة له حتى يكون جراحا إذن هذه حرفة محتاجة لبعض اللمسات فى الشخصية ومحتاجة ان الفرد المريض نفسيا لا يتخصص فى هذا الفرع لانه لم يصل إلى فهم نفسه حتى بعد دراسة هذا الفرع .

اما إذا الطبيب النفسى مرض وهو بشر وله الحق ان يقلق ويكتئب ويصاب باى مرض فلا يوجد اى غضاضة فى ان يذهب لعلاج عند زميل وانا اقوم بعلاج بعض من الزملاء الاطباء النفسيين واستجابتهم تكون جيدة .

فلا يجب ان ننظر للطبيب النفسى على انه انسان قدوة وبالتالى لا يعانى من اى شىء انه بشر يتالم ويعانى واعتقد انى إذا اصبت بالقلق والاكتئاب ساذهب لاحد الزملاء !



رؤية أمريكية للتطرف الديني في مصر

□ ٤ فرق أصولية تبدأ بالاغتيال وتنتهى بالمشايخ

□ مشكلة الحكومة أنها جعلت المصريين مشاهدين لا مشاركين

□ ادعاء فساد المجتمع بلا دليل ، الهدف منه السيطرة السياسية

□ العدالة الاجتماعية والغرب والقومية العربية وأمريكا واسرائيل مداخل المتطرفين للتحريض ضد الدولة المدنية

مصر هى بيت العقل .

والعقل هو الاختيار .. والاختيار هو الحرية .. والحرية عكس الإرهاب والفاشية والطائفية .. الحرية غير الجنازير والسنج والقتل باسم الدين .

وعندما يتراكم الصدأ على بيت العقل ، ويزحف عليه عفن الطحالب البحرية ، لابد أن ينتبه العالم ويتساءل : ماالذى يجرى فى مصر ؟

لابد أن تصور كاميرات الأخبار التليفزيونية جرائم الاعتداء على السياح .. وأن يحتل الإرهاب افتتاحيات اشهر واقوى الصحف .. وأن يضع الباحثون والأكاديميون الكتب المحترمة عن هذه الظاهرة .. ظاهرة التطرف الدينى .

عرض : **عادل حمودة**

تاليف : **بارى روبن**

ترجمة : **صبحى مشرقى**

الناشر : **ماكميلان - لندن**

وآخر هذه الكتب عنوانه صريح ومباشر : «التطرف الإسلامى فى السياسة المصرية» .. ومؤلفه باحث امريكى متخصص فى «الإرهاب السياسى» هو بارى روبن .. يعمل فى «معهد واشنطن لدراسات الشرق الأوسط» .. ويحاضر فى جامعة «هوبكنز» .. ويكتب فى أهم الصحف الأمريكية مثل «واشنطن بوست» و«لوس انجلوس تايمز» .. وأهم مؤلفاته : «ثورة حتى النصر» عن منظمة التحرير الفلسطينية .. و«ديكتاتوريون عصريون» عن نظم السلطة فى العالم الثالث .. و«القوى العظمى فى الشرق الأوسط» .. و«الدول العربية والمشكلة الفلسطينية» ..

وقد قابلت بارى روبن وهو يجمع مادة الكتاب لحساب هيئة «اوركلاند كوربوريشن» وكان بيننا شخص ثالث هو ريموند ستوك الذى تولى ترجمة عشرات من الدراسات والمقالات التى نشرت فى مصر عن التطرف الدينى ، وكان نصيبى منها كثيراً ، ويظهر ذلك بوضوح فى قائمة المراجع .

وفى ذلك اللقاء سألت المؤلف :

● لماذا مصر بالذات ؟

فقال :

— لأنها أهم دولة فى العالم العربى ، ولأن مشاكلها كثيرة ، وهى مشاكل أدت إلى ازدياد قوة الجماعات الإسلامية إلى حد اغتيال رئيس الدولة فى أكتوبر ١٩٨١ .

وقد وجدت تبريراً بهذا المعنى فى افتتاحية الكتاب الذى نشرته دار «ماكميلان» البريطانية ، التى لا تنشر سوى الكتب السياسية الجادة .

وفى المقدمة نقرا أيضاً :

بنظرة سريعة للأصولية الإسلامية الثورية فى مصر نجد أنها قادرة على خلق الإرهاب ، والاضطراب ، وهز النظام المدنى .. ولكنها عاجزة - فى الوقت نفسه - عن اسقاط الحكومة .. إن البحث الدقيق فى ايديولوجيات الجماعات المتطرفة ، يكشف انقسامات عميقة فيما بينها .. ويؤكد أن أفكارها المتشددة لا تلقى قبولاً من الغالبية العظمى من المصريين .. وهذه الموانع تحرمها من الاستحواذ على القوى السياسية الأخرى التى ترفض القتل والحرق والعنف ، ومن غير المحتمل تخطى هذه المواقع فى ظل القيادة الحالية للأصوليين .

أربع قوى نشطة ترفع لواء التطرف

وهناك أربع قوى نشطة فى مصر ترفع لواء الأصولية :

١ - الإخوان المسلمون . وهم يحاولون انتهاج استراتيجية إصلاحية - بعد الضغوط التى تعرضوا إليها - ويقدمون أنفسهم اليوم كقوة معتدلة لتوسيع قاعدتهم ، ولكسب شرعية وجودهم .. وهم منظمون .. ويملكون المال .. وتنظيمهم السرى العسكرى لايزال قائماً ، وإن كان منزوع السلاح .. والسلاح يسهل الحصول عليه فى الداخل ، أو تهريبه من الخارج .

الجماعات منقسمة وتبحث عن ثورة عنيفة

٢ - الجماعات : وهى تنظيمات متنوعة ، تعمل فى الخفاء ، وتبحث عن ثورة عنيفة ، لا تخلو من الدم والقسوة .. وهذه التنظيمات منقسمة على نفسها .. وبينها وبين الحكومة تاريخ من العنف المتبادل .

٣ - الجمعيات : وهى منتشرة فى كل مكان .. بعضها يقوده دعاة لهم حضور وتاثير مباشر على الناس ، ولهم آراء مختلفة .. وهدفهم البقاء ، والاستمرار علناً .. لذلك فهم يتحاشون الصدام مع

←

النظام .. اما البعض الآخر فيقوده اصوليون يصفون المجتمع بالجاهلية .. ويعتبرون قادته كفاراً .

٤ ـ رجال الدين : ومعظمهم يفضل جانب الحكومة ، ويرفض المتطرفين وافكارهم ، وهم لا يتوافقون بالضرورة مع المتطرفين .

إن الاصوليين في شك من الغرب وإسرائيل وينظرون إلى غير المسلمين عادة باعتبارهم قوة ضد الإسلام ، ويعتبرون الثقافة الغربية تخريباً للحياة التقليدية في مصر .. وبالرغم من عشق الاصوليين للسياسة الخارجية ، فإنهم يركزون اهتماماتهم على المسائل الداخلية .. إن شكواهم الاساسية من الولايات المتحدة وما تفعله داخل البلاد .. ويزعمون انها تسيطر على الحكومة .

ومن الواضح ان الحكومة المصرية تدعم رجال الدين المعتدلين .. وتسمح للمعارضة بالعمل .. بشرط الا تتعدى حدوداً معينة .. وفي الوقت نفسه تهدد المتطرفين ـ الذين يستخدمون العنف ـ بعقوبات صارمة .

وبالرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تواجه مصر ، وتأثيرها على مستوى المعيشة ، فإنه من غير المحتمل قيام حركة اصولية خطيرة في المدى القصير ، ولا في المدى المتوسط !

هذا هو تقدير المؤلف .. فهل يغير رأيه بعد العمليات الإرهابية شبه اليومية التي يقوم بها المتطرفون الآن ؟

لا إجابة عن هذا السؤال الذي فرض نفسه مؤخراً .. الإجابة التي يقدمها الكتاب ، ويفرط في تفاصيلها .. كانت على مجموعة كبيرة من الاسئلة يطرحها المؤلف في البداية .. مثل :

هل الاصوليون المصريون قادرون على عمل جماعي ، ام انهم منقسمون على انفسهم ، ومختلفون في المسائل الدينية والسياسية ؟

هل يمكن أن يفوز الاصوليون المناوئون للنظام بشرعية التعبير عن الإسلام ، أم أن رجال الدين المؤيدين للحكومة سيحجمونهم ؟

هل يمكن أن تتحول عناصر متشددة من الاصوليين من الثورة إلى الإصلاح في مقابل بعض التنازلات الحكومية ؟

ما مدى قبول الجماهير المصرية للتفكير الديني الاصولي !

هل سيقف الاصوليون في موقف المعارضة من الولايات المتحدة ، أم انهم سيتبعون مواقف اكثر صداقة منها في المستقبل ؟

هل يمكن ان يتغير موقفهم من مفاوضات السلام العربية ـ الإسرائيلية .. وهل من المحتمل ان يزداد نفوذهم .. ثم والاهم : هل يمكن ان يحصلوا على السلطة ؟

هذه الأسئلة هي المحاور التي يتحرك عليها الكتاب ، المتوسط الحجم ، والقطع ، ولا يزيد عدد صفحاته على ١٩٠ صفحة

لكن « قبل الإجابة » يتوقف المؤلف عند عوامل تقدم الأصولية .. وعوائق تقدمها ومعارضتها .. اما العوامل الاساسية التي تؤثر على الاصولية في مصر ، فاهمها ان المسلمين يمثلون ٩٠٪ ، والذين يرفضون الدولة الدينية يعرفون جيدا انه ليس من الحكمة التعبير عن آرائهم بصوت عال .. إن الإسلام يُحترم كاساس لحياة المصريين .. والنقد العلني لدور وتعاليم الإسلام غير مسموح ، وغير مفيد سياسيا .. وحتى المسلمين الذين يعتبرون انفسهم ورعين نجدهم راضين تماما بدور الدين الحالي في حياتهم او في المجتمع . وغالبيتهم لا يرغبون في دولة ثورية إسلامية مثل إيران .

ويركز الاصوليون على قوة الإسلام كفكر ونظام ويقولون إن القيم المحلية افضل من تلك المستوردة من الغرب .. ويحاول الاصوليون إيهام المصريين بانهم غارقون في الفساد الخلقي ، ولكن .. لا احد من المصريين يصدق ذلك .. فالإسلام هو قاعدة العادات والتقاليد في حياتهم .. ولا يزال هو القانون الاقوى الذي يحدد علاقة الرجل والمرأة .. ويحدد هيكل الأسرة .. والميراث .. والأحوال الشخصية .. والعدالة الاجتماعية .

ومن ثم فأي ادعاء اصولي بفساد المجتمع ، هو ادعاء بلا دليل ، الهدف منه مزيد من المبررات للاستيلاء على السلطة .. بعد ان نزل الاصوليون إلى ملعب السياسة .. واصبحوا قوة ايديولوجية تحاول ان تملأ الفراغ القومي ، الذي راح يتسع بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ .. لقد خلقت الهزيمة .. فجوة ايديولوجية ، دفعت البعض نحو الاصولية .. لسد الفجوة ..

ويقول د . سعد الدين إبراهيم : إن هبوط النظام الناصري جعل المصريين يفهمون اسباب الفشل والمشاكل التي خلفها . وإحدى هذه المشاكل العودة إلى الماضي لعله يسعفهم في فهم الحاضر .. واللجوء إلى الدين لإنقاذهم من الالم واليأس .

ويضيف : إن هناك مسائل ادت إلى ظهور الاصولية ، يمكن التعبير عنها على النحو التالي : ..



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ نوفمبر ١٩٩٢

١ ـ السؤال « الاجتماعي » وهو هل النظام المصرى الحالى يقدم العدالة الاجتماعية ، والفرص المتكافئة بين المواطنين .

٢ ـ السؤال « السياسى » وهو يحدد مساحة الديمقراطية والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان .. وكم من المصريين فى هذه المساحة ؟

٣ ـ السؤال « الوطنى » وهو هل يحافظ النظام على الاستقلال ، وتجنب الوصايا الاجنبية .. ويجب ان نذكر ان الاصوليين يعارضون القومية .. ولكنهم يقولون إن الدولة التى يتحكم فيها غير إسلاميين لا يمكن لن تكون إسلامية ؟

٤ ـ السؤال « القومى » .. وهو يبحث عن دور مصر فى العالم العربى .. وكيفية التعامل مع إسرائيل ؟

٥ ـ السؤال « الحضارى » وهو موجه إلى التوازن النسبى بين الحياة الغربية والحفاظ على التقاليد التاريخية .

هذه المسائل المتنوعة فرضت على مجموعات مختلفة من المصريين ان تقرر موقفها لدور الإسلام فى حياتهم وفى مجتمعهم .. وتشمل هذه المجموعات .. المحاربين القدامى من الإخوان .. طلاب الجامعات .. الطبقات المتوسطة من التجار والحرفيين الذين يواجهون تحديات التحديث .. المهاجرون الفقراء من الريف إلى المدن .. ورجال الدين الذين ازعجهم نمو الفكر العلمى ، وتهديد الاصولية وفى بلد يواجه مثل هذه المشاكل بدا الإسلام مثل حلقة وصل قوية بين ماض عريق ومستقبل مثالى .

لكن .. على الجانب الآخر كانت ولا تزال هناك عوامل تحد من جاذبية الأصولية .. فبينما يقبل المجتمع الإسلام كعنصر قيادى ، فإن الدولة وكذلك جموع المصريين لهم تفسيرهم الخاص لهذا العنصر .. إن إسلام جموع المصريين اكثر رحمة واقل صرامة من إسلام الاصوليين . وبسبب هذا الاختلاف يحدث الصراع فى الحياة اليومية .. ونتيجة هذا الصراع ، فإن الاصوليين يرغبون فى ترجمة تفسيراتهم الدينية إلى قوة سياسية .

وفى الحقيقة ، فإن الاصوليين ليسوا تقليديين .. فافكارهم ليس لها سوابق .. وإن ادعوا غير ذلك . وتتعارض هذه الافكار مع التيار الرئيسى والتاريخى لمعظم المصريين .. وعلاوة على ذلك ، فإن ممارسة المصريين الحضارية غالباً ما تتعارض مع ما يسعى الاصوليون إلى فرضه .. وربما يمدح المصريون الورع الدينى ولكنهم لا يرغبون ان يفرض ذلك عليهم فى حياتهم الخاصة !

يضاف إلى ذلك ان الاصوليين انفسهم منقسمون فيما بينهم حول معظم الامور .. القيادة .. التنظيمات .. الاساليب .. واحياناً الافكار .. وإذا استمر الوضع هكذا فى المستقبل فلن يكون هناك اى اتفاق بين الجماعات الاصولية .

وبينما خلقت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية مشاعر لصالح الاصوليين ، فإنها فى الوقت نفسه ، جعلت الامر صعباً بالنسبة لرغبتهم فى الحصول على تاييد اكبر ، والتغلب على منافسيهم .. فقد ادت هذه التغيرات إلى مزيد من الدعم للقيم الغربية .. وهى قيم لها اقدام راسخة فى مصر .. وهناك ايضا جماعات لها مصالح تتعارض مع الممارسات المتزايدة للأصوليين .. مثل الاقباط .. المثقفين .. قادة الدولة .. كبار الموظفين . ضباط الجيش .. ورجال المال والاعمال واصحاب الحرف .

وهكذا ..

اصبحت الاصولية عاملا مهما فى مصر .. لكنها لا تزال قوة صغيرة .. ومع هذا لا يجوز التقليل من شانها .. إن بعض الساسة والمثقفين يشعرون بالهلع من ان تصبح مصر هدفا للمتطرفين .. ويقول فؤاد عجمى : إن الإسلام هو امل فى عالم ملىء بالهزائم العسكرية والمصاعب الاقتصادية .. إنه ـ مرحليا ـ يقدم حلولا تبدو سهلة .. واولها الزهد والإيمان .. بعيدا عن التفاصيل .. ويضاف إلى ذلك دعوة الناس إلى التحكم فى حياتهم .. وهذا عكس التوجه الرسمى للدولة التى حولت المواطنين إلى مشاهدين .. غير مشاركين .. يلقون باحمالهم على السلطة فى وقت تعجز فيه السلطة عن تحمل المزيد من الاعباء .

إن المصريين يعيشون فى حالة من الارتباك وعدم الاستقرار النفسى ، والمستقبل بالنسبة لهم غير معروف .. وهذا ما يجعلهم يبحثون عن شىء يخفف من تشتتهم .. ويجعلهم اكثر تماسكاً مما هم عليه الآن .

ويستثمر الاصوليون هذه الحالة استثمارا سياسيا .. وكان الإخوانى المعروف الشيخ صلاح ابو إسماعيل قد عزف على هذا الوتر كثيرا .. عندما قال .. « إن مصر تعيش على وعود منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ ولكنها لم تحصل على شىء إلا خيبة الامل » .. وقال ايضا : « إن متاعبنا الاقتصادية

والضعف العسكرى والتوتر الاجتماعى ، كل ذلك سببه غياب الشريعة ، .

وليس الأمر بهذه البساطة .. ولكن هذه البساطة مطلوبة لتحريك الناس وجذبهم نحو الأصوليين .. إنهم يستخدمون معاناة الناس استخداما سياسيا .. هدفه الوصول إلى السلطة ثم الرجوع عن كل الوعود والبحث عن مبررات جديدة للفشل فى حل المشاكل المزمنة .

وبالطبع ، فإن كل المسلمين يحترمون الإسلام وتعاليمه .. ولكن هناك عدم اتفاق فى تفسيره كما يجب .. وهذا يوضح الفجوة بين النظام والأصوليين من جانب .. وبين الفرق الأصولية بعضها البعض من جنب آخر .. إن الإسلام واحد .. ولكن .. الكل يفسره ويستعمله حسب هواه .

وبعد هذه المقدمة التى طالت ندخل فى التفاصيل فى العدد القادم .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روزاليوسف

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٢

رؤية أمريكية للتطرف الديني في مصر

الإخوان بين عبدالناصر والسادات!





□ القومية العربية والإصلاحات الاجتماعية وشخصية عبدالناصر أسباب أدت إلى أفول نجم الإخوان في الخمسينيات!

□ بعد حسن البنا لايزال الإخوان يبحثون عن قيادة!

□ أفرج عبدالناصر عن الإخوان ودفع مرتباتهم بأثر رجعي.. ولكنهم أصروا على إسقاطه

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٣٠ نوفمبر ١٩٩٢

ولدت الجماعات الأصولية المصرية في أكياس غبار .. وسعت للنكش في الجمر والرماد .. وبين حصار وحصار حققت احيانا بعض النجاح والازدهار . لقد بدأت هذه الجماعات دائما في أوقات كان ثوب الحرية فيها يمتلىء بالثقوب التي سعوا إلى سدها .. وراحوا يفرضون على النظام السياسي السير في طريق واحد .. غير مزدوج .. وبلا عودة .. ومن ثم انتهت الجماعات

عرض : **عادل حمودة**

تاليف : باري روبن

ترجمة : صبحي مشرقي

الناشر : ماكميلان . لندن

الأصولية إلى النوم في أحضان السياف .

هذه النتيجة يصل إليها باري روبن في الفصل الاول من كتابه الجرىء « التطرف الإسلامي في السياسة المصرية » ، وهو الفصل الذي يستعرض فيه « التاريخ المعاصر للأصولية » في بلادنا .

وبالنص يقول مؤلف الكتاب .. الذي يحظى باحترام وتقدير في أوساط صنع القرار السياسي في واشنطن :

إن تطور الجماعات الأصولية الإسلامية في مصر لم يكن نجاحا دائما فقط .. ولكن كان يتعرض للإخفاق والرفض والقمع الحكومي وعدم مؤازرة



حسن البنا — الشيخ الذهبي

المجتمع ايضاً .. وبينما تتمتع الأصولية بقاعدة من الدعم في مصر ، إلا انها لم تتمكن أبدا من الاندماج سياسياً .. او الحصول على السلطة .. وفي مناسبات عديدة ، دمرت السلطة هذه الجماعات بسهولة .. وفي الوقت الذي تعامل فيه حكام مصر بحذر مع تهديدات الإسلام السياسي ، الثوري ، فإنهم ظلوا يبدون الاحترام للدين ، وظلوا يهتمون باتباعه .

وفي الأربعينيات والخمسينيات كانت التنظيمات الأصولية اقوى ، وأخطر ، واكثر اتحاداً ، من اى وقت آخر .. وفي الخمسينيات والستينيات نجح جمال عبدالناصر في تحطيم الإخوان المسلمين ونتج عن ذلك خبرات نفسية سيئة ، جعلت هذه الجماعة في حالة من الخوف وعدم الجرأة بعد ذلك .

وسمح السادات بإحياء الإخوان في السبعينيات ، وظهرت موجة جديدة من الأصولية امتدت إلى الجماعات الثورية المتطرفة .. التي فكرت وسعت إلى اسقاط الحكومة .. فلم يتردد السادات في قمع المتطرفين ، الذين تمكنوا من الانتقام .. باغتياله .. وعندما بدا مبارك حكمه

تمنى صيغة من التعايش مع الإخوان وجماعات المعارضة المعتدلة .. وسمح لهؤلاء بالعمل السياسى ، ولكن بشرط تجنب العنف ، وعدم تجاوز الحد فى الهجوم على المسئولين .

□□

لقد كانت جماعة الإخوان المسلمين دائما أهم الجماعات الأصولية فى مصر .. أسسها حسن البنا فى سنة ١٩٢٩ .. ونمت بسرعة فى الثلاثينيات .. وضمت مئات الآلاف من الأعضاء ، ومخابىء السلاح ، وقاعدة قوية داخل الجيش والشرطة .. وفى مواجهة تلك الحركة ، القوية ، كانت الحكومة ملكية ، وضعيفة ، وغير محبوبة .. فكان أن اخترق الإخوان مؤسسات الدولة .. وتغلغلوا إلى داخل المجتمع .. ولم يترددوا فى تنشيط التنظيم السرى ، أو الجناح العسكرى ، الذى كان مسئولاً عن العمليات الإرهابية التى قاموا بها .

وبحلول عام ١٩٤٨ ، لعب الإخوان دوراً فى جمع التبرعات ، وشراء السلاح ، وإدارة معسكرات التدريب ، وإرسال المتطوعين إلى الحرب فى فلسطين .. وفى ذلك الوقت وصل عدد الأعضاء إلى نصف مليون .. طلبة وعمال وموظفون كانوا يحضرون الاجتماعات ، ويرددون أفكار الجماعة .

ولقد كان الإخوان يستخدمون العنف دائما ضد السلطة .. وقد ارتفعت درجة العنف والمواجهة السافرة فى عام ١٩٤٨ ، وأثناء حرب فلسطين .. فكان أن حلت الحكومة التنظيم .. ورد الإخوان بقتل رئيس الوزراء فى ذلك الوقت محمود فهمى النقراشى .. فرفعت الحكومة درجة التوتر وأصدرت أمراً باغتيال حسن البنا فى فبراير ١٩٤٩ .. وبدأت موجات من العنف المتبادل بين الحكومة والجماعة ، واعتقل خلالها آلاف من الإخوان .. أرسلوا إلى معسكرات خاصة .. وحكم بالإعدام على قاتل النقراشى .. وحكم على ١٠ آخرين بالأشغال الشاقة المؤبدة .. ثم قام الملك فاروق بتشكيل حكومة جديدة أفرجت عن المسجونين .

وعندما قامت الحكومة بشن حملة ضد الوجود العسكرى البريطانى فى منطقة قناة السويس عام ١٩٥١ ، لعب الإخوان دوراً فى ذلك .. ومرة أخرى ـ بعد عام ١٩٤٨ ـ حصلوا على شرعية وطنية .. سهلت القيام بعلاقات قوية مع أنور السادات ورفاقه فى تنظيم الضباط الأحرار .

وعندما قامت الثورة فى مصر ، فى يوليو ١٩٥٢ ، استولى الضباط الأحرار ـ وليس الإخوان ـ على السلطة ، وأرسل الملك إلى المنفى .. وتحت رئاسة البكباشى جمال عبدالناصر ، سادت أيديولوجية شعبية جديدة .. القومية العربية .. والاشتراكية .. وتراجعت الأصولية .. وانكمشت .. وتوارى الإسلام السياسى .. وشعر الأصوليون باليأس من الواقع الجديد الذى جعلهم عاجزين عن الوصول إلى السلطة .

وعلى العكس .. نجح النظام الناصرى فى مد جذور عميقة داخل الجيش والمؤسسات الهامة الأخرى .. وقام بإصلاحات عريضة ، منحته قاعدة جماهيرية كبيرة ، وشكلت الضمير القومى لأجيال متعاقبة من المصريين .. وخلقت أيضا مصالح واتجاهات معاكسة لحركة الأصولية .

□□

إن صورة المستقبل لم تكن واضحة أمام جمال عبدالناصر فى سنوات حكمه الأولى .. واختلف الإخوان فى كيفية التعامل مع النظام الثورى الجديد .. هل يجذبونه إليهم ؟ أم يسقطونه ؟ .

وبالإضافة إلى مواجهة سلطة ديكتاتورية عسكرية ، كان الإخوان فى حالة من الضعف الداخلى .. وبعد موت البنا لم يظهر قائد قوى ، أو مؤثر بدرجة تكفى لتوحيد الجماعة .. وأيضاً كان الإخوان ينقصهم القدرة والتنظيم لإحداث ثورة .. وقد بالغوا فى مدى تقبل الجماهير لهم .. وقللوا من أهمية القوة العسكرية وجاذبية الفكرة القومية ..

ولم يتحرك عبدالناصر ضدهم على الفور والحقيقة هم الذين بدأوا التحرك ضده وكان ذلك بعد معاهدة الجلاء التى وقعها مع بريطانيا ، والتى بمقتضاها تنسحب بريطانيا عسكريا من منطقة قناة السويس . مقابل أن تحترم مصر المصالح التجارية والاستراتيجية لبريطانيا فى الشرق الأوسط .. كانت المعاهدة ـ فى المفهوم النفسى ـ شبيهة بمعاهدة كامب ديفيد التى وقعها السادات فيما بعد . وقد قام حسن الهضيبى مرشد الإخوان باستهجان المعاهدة فى خطاب علنى فى أغسطس ١٩٥٤ ، وطالب بإلغائها . ورفض عبدالناصر .. وقبض على الهضيبى ، وتصدق على المعاهدة فى أكتوبر التالى .

وبعد أسبوع انفجر صراع فى حادثة كانت نقطة تحول فى تاريخ الأصولية المصرية . فبينما كان عبدالناصر يلقى خطابا فى المنشية بالإسكندرية ، أطلق أحد الإخوان ثمانية أعيرة نارية عليه .

وأثناء تلك الأزمة أمسك عبدالناصر بزمام الأمور ، وتحرك بسرعة لتدمير منافسيه .. وأعدم ستة من الإخوان .. وحكم على الهضيبى بالأشغال الشاقة

المؤبدة .. وحكم على اكثر من ٨٠٠ إخوانى بأحكام متنوعة ، وسجن حوالى ٦٠٠٠ اخرين بدون محاكمة .

واختفى تنظيم الإخوان بين عشية وضحاها .

وليس القمع وحده السبب فى افول نجم الإخوان والأصولية الإسلامية فى الخمسينيات .. ولكن قدرة عبدالناصر فى ملء الفراغ بالقومية العربية والإصلاحات الاجتماعية وتحريك الجماهير وشخصيته القوية والمحبوبة .. لقد حلت القومية العربية محل الايديولوجية الاصولية كحل لمتاعب مصر .. ولم يتمكن الإخوان من منافسة عبدالناصر لما قدمه من إصلاحات حقيقية وحماس روحى ونجاح باهر .

ولم ينس الأحياء من الإخوان فترات السجن الطويلة .. وظلوا يشعرون بالهزيمة فى مواجهة قوة الحكومة وجاذبية القومية .

وجزء من المشكلة له علاقة بقيادة الإخوان .. فبينما كان حسن البنا شخصية مؤثرة ، لها حضور ، فإن الذين خلفوه تواروا فى ظله .. ولم يكن احدهم يملك مهارة المناورة ، ولا الطموح للسلطة ، مثل جمال عبدالناصر ، او الخومينى ..

□□

وخلال عقد من السجن أو النفى دخل الإخوان فى مناقشات حامية ، ادت إلى انقسامات عديدة .. واصبح الإخوان فى مازق .. فإذا حاولوا محاربة عبدالناصر القائد المحبوب ، فإنهم لن يتمكنوا من شق طريق لهم بين المصريين الذين كانوا يحبونه حقيقة .. ولم ينس النظام قدرة الدين واهميته .. لقد زادت المساجد بعد الثورة واقيمت محطات للإذاعة الدينية ، واقيم المؤتمر الإسلامى ، ومجمع البحوث الإسلامية ، وصدر قانون تطوير الأزهر (الجامعة التاريخية ذات الاثر العظيم) واصبحت مادة الدين إجبارية لا يجوز النجاح بدونها فى الامتحانات .

لقد قام عبدالناصر ثم خليفته السادات بتفريغ الأصولية من الغطاء الدينى ، ولم يتمكن الأصوليون من الادعاء بانهم يحاربون من اجل الدين الإسلامى ضد آلهة النظام العصرية والعلمانية .. لقد كانت المسالة الحقيقية فى الصراع بين عبدالناصر والإخوان هى . من يتحكم فى السلطة ؟

□□

وفى عام ١٩٦٤ ، افرج جمال عبدالناصر ـ الذى كان فى قمة القوة والثقة ـ عن الإخوان المسلمين فى عفو عام .. وحاول ناصر ـ كما فعل السادات بعد عقد من الزمان ـ استعمال الاصوليين فى التصدى للماركسيين .. وعاد الإخوان إلى وظائفهم ، ودفعت مرتباتهم باثر رجعى عن فترة سجنهم .

ولكن .. فى ذلك الوقت قام سيد قطب المفكر الإخوانى ، علانية بتحدى نظام عبدالناصر ، ووصف ذلك النظام بانه جاهلى ، ووثنى ، وغير إسلامى ، واضاف : « إن النبى محمد ليصف نظام عبدالناصر المبنى على القومية بانه نظام .. فاسد » .

وبهذا المنظور طالب سيد قطب اتباعه بإسقاط نظام عبدالناصر .. وطالب المصريين بعدم إطاعة أولى الأمر والحكام .. وأمدت هذه الفكرة الأصوليين بإيديولوجية ثورية ، ظهر تاثيرها فيما بعد فى العالم الإسلامى .

وفى ٢٩ اغسطس ١٩٦٥ ، القى عبدالناصر خطابا قرر فيه ان قوات الأمن اكتشفت مؤامرة لاغتياله وإسقاط نظام الحكم ، وقبض على ٢٧٠٠٠ شخص وحكم على المئات فى محاكم خاصة ، وعذب ٢٦ شخصا حتى الموت ، وشنق ٣ من القيادات هم : سيد قطب ، ويوسف حواش ، وعبدالفتاح إسماعيل فى ٢٩ اغسطس ١٩٦٦ .

وكشفت التحريات عن وجود خلايا للإخوان فى الجيش والشرطة ، واثناء المحاكمات ، كانت هناك اتهامات بان هذه الحركة قامت بمساعدة دول عربية معادية للنظام الناصرى

الإخوان فى التنظيم الدولى للإخوان سعيد رمضان غيابيا ، بتهمة العمالة للغرب .. وكان يقيم فى سويسرا .

وادت هذه الضربة إلى اختفاء الإخوان تحت الارض لمدة ٥ سنوات اخرى .. حتى وفاة عبدالناصر وتسلم السادات للسلطة فى عام ١٩٧٠ .

ومن المهم ان نتذكر ان تنظيم الإخوان المسلمين لم يشارك فى عصر التغيير السياسى لمصر الحديثة ، ووصم بعدائه للثورة ، واتهم مرتين بالتامر لقتل قائد الأمة المحبوب .

وبينما يرى معظم المصريين ان عبدالناصر هو محررهم وبطلهم القومى فإن الاصوليين يرون نظامه بربريا ، غاشما .. ويعيد الإخوان كتابة التاريخ مدعين انهم دائما كانوا يؤيدون الثورة .

□□



وعندما جاء السادات عام ١٩٧٠ كان رجال عبدالناصر ينظرون إليه باستهانة وتصوروا ان من الممكن التحكم فيه ، ولكنه لم يكن على هذه الصورة ، وقام بالتخلص من اليساريين عندما تحدوه ، وافرج عن الإخوان ومن بينهم المرشد العام ، وسعى لاستخدامهم ضد الماركسيين .. ولم يكن نشره للإسلام مجرد وصولية ، فقد كانت له صلات مع الإخوان قبل الثورة ، وكانت سمعته طيبة كمسلم تقى ، ونمت هذه الصورة ، واستغلها في ان يطلق على نفسه « الرئيس المؤمن » مع انه كان عضوا في هيئة المحكمة التى عصفت بالإخوان وقادتهم .

ولقد تعلم الإخوان من خبراتهم في عامى ١٩٥٤ ، و١٩٦٥ ، وقاموا بمساندة السادات في معركته مع اليساريين حتى اختلفوا معه حول مبادرة السلام في عام ١٩٧٧ .. وكان للإخوان مبرراتهم في معاداة اليساريين .. وكانوا في ذلك الوقت مجموعات من المحافظين .. من المهندسين والاطباء والمهنيين وعناصر اخرى من الراسمالية ، وبعض رجال الأعمال ، وخاصة من المهاجرين إلى دول النفط ، وقد قاموا بمساندة السادات .

واشترك بعضهم في كتابة اجزاء من الدستور الجديد الذى نص على ان الشرعية هى المصدر الاساسى للقانون ، وكان الإخوان يريدون النص على ان الشريعة هى المصدر الوحيد للقانون ، وفي المادة الثالثة يقول الدستور : إن الشعب هو مصدر السلطات ، وحاول الإخوان إزاحة هذه المادة من الدستور وكانت مبرراتهم غير مقبولة .

وبينما تعايش الإخوان مع نظام السادات فإن بعض الصغار المفرج عنهم قاوموا ذلك ، وفي إبريل ١٩٧٤ ولد جيل جديد من الأصوليين ، ففى ذلك التاريخ قامت مجموعة صغيرة تطلق على نفسها منظمة التحرير الإسلامى ، بمحاولة فاشلة لإسقاط النظام ، بالاستيلاء على الكلية الفنية العسكرية .

كان هؤلاء من اتباع صالح سرية وهو من الاصوليين المحاربين ، ولد في فلسطين ، وكان يعتقد ان قتل الحكام « الكافرين » يفسح الطريق امام تطبيق الشريعة ، وقد قبض عليه هو واعوانه ، ومن بين ٩٢ شخصاً كان هناك ١٦ طالبا بالكلية الفنية واثنان من البحارة طبقا لما جاء في التقرير الرسمى . وطرد حوالى ٣٠ ضابطا من القوات المسلحة لتعاطفهم مع التنظيم .

□□

في ١٤ مارس ١٩٧٦ سمح السادات بقيام المنابر ، وسمح للإخوان بإصدار مجلة « الدعوة » .. وفي يناير ١٩٧٧ قامت احداث شغب للرد على جهود السادات في تخفيض الدعم الحكومى على المواد الغذائية ، وادت هذه الاحداث إلى شعور متزايد بالأزمة القومية وزادت ثقة الاصوليين بانفسهم ، وفي الوقت نفسه لم يكن لدى الحكومة رغبة في التسامح ضد نشاط الاصوليين ، وساند رجال الدين الحكومة ، وقام الشيخ عبدالحليم محمود بإذاعة بيان في الراديو اتهم فيه الاعداء بتدبير احداث الشغب واستنكر هذه الأحداث ، ولكن مجلة الدعوة تهكمت على الحكومة لإتهامها الشيوعيين بتدبير هذه الاحداث وقالت المجلة : إن هذه الأحداث مجرد « ظواهر عادية لأمراض مزمنة في كثير من قطاعات شعبنا » .

وفي يوليو ١٩٧٧ ، خطف وزير الاوقاف الاسبق الشيخ حسين الذهبى ثم قتل بعد ذلك بيد جماعة التكفير والهجرة وهى جماعة اصولية متطرفة ، كان الذهبى قد انتقدها علانية فقبضت عليه لتطالب بالإفراج عن بعض كوادرها المقبوض عليهم . وقد شنق خمسة من هذه الجماعة في مارس ١٩٧٨ ومن بينهم شكرى مصطفى وحكم على آخرين باحكام طويلة في السجن .

في ذلك الوقت كانت هناك جماعتان من الأصوليين .. جماعة الإخوان التى ركزت على المنشورات والانتخابات .. وجماعة اخرى متعددة الفصائل في الجامعات والضواحى تنتهج آراء سيد قطب الثورية ، وتؤمن بالعنف .. إن هذه الفصائل وصفت بالجماعات الإسلامية .. وقد برزت في وقت



تعانى فيه مصر من مشاكل اجتماعية واقتصادية مزمنة .. وهذه المشاكل - بجانب اسباب واحداث اخرى - زادت من حدة الصراع بين النظام والاصوليين ، وبالرغم من ان قرار السادات

بالصلح مع إسرائيل قد خفف من مصاعب مصر المادية ، إلا انه اثار غضب الاصوليين ، وهاجم الإخوان اتفاقية كامب ديفيد ، ومعاهدة الصلح مع

إسرائيل ، وشنوا حملة ضد تطبيع العلاقات مع إسرائيل .. وفى اغسطس ١٩٧٩ قام الإخوان بالتحالف مع اليساريين ضد النظام .

وبدات مرحلة جديدة من الصراع .

التفاصيل العدد القادم . ■

عادل حمودة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المجلة

التاريخ : ١ ... ١٩٩٢

«المجلة» سألت وزراء الداخلية السابقين عن رؤيتهم للوضع الأمني في مصر والتحديات التي تواجه وزارة عبد الحليم موسى وتجربته الخاصة في مواجهتها.

اللواء احمد رشدي وزير الداخلية الأسبق يؤكد ان الحالة الامنية في مصر مستقرة وتدعو الى الاطمئنان فالعنف ليس حالة فردية وليس مقصورا على مصر فقط بل يسود كل بلدان العالم المتقدمة والنامية على السواء.

ويضيف اللواء رشدي: بالنسبة الى احداث العنف الاخيرة في ديروط وتفجر الاوضاع الامنية في اسيوط فاعتقد انها حوادث ثارية لا اكثر ولا أقل والحالة الامنية هناك مطمئنة ولا تدعو الى القلق، وما تقوم به الجماعات المتطرفة لا يخرج عن كونه مناوشات هنا وهناك.

وحول العلاقة السلبية بين الشرطة والأهالي في السنوات الاخيرة وتحولها الى علاقة عداء احيانا اكثر منها علاقة تعاون وتفاهم لمصلحة الطرفين يوضح اللواء احمد رشدي انه لا يوجد انسجام أصلا بين الشرطة والأهالي في اي بلد في العالم، وهناك تربص دائم بينهما ومشاعر مكبوتة ومدفونة في الصدور في احيان كثيرة، وقد تظل هذه المشاعر مكانها وقد تخرج في أي لحظة ولابد هنا ان نتوقع التصادم بين الشرطة والأهالي، لان رجل الشرطة بمعناه العام ممثل السلطة، والسلطة دائما مكروهة من قطاع عريض من الجمهور.

وحول تقييمه لتجربة اللواء عبد الحليم موسى في وزارة الداخلية اكد اللواء رشدي انه من الصعب الحكم على التجربة نظراً لأنني وزير داخلية سابق ولان تجربة موسى لم تنته بعد فهو مستمر في وزارة الداخلية والحكم على التجربة يكون دائما بعد انتهائها وليس اثناءها لكي يكون الحكم صادقا وموضوعيا.

اللواء النبوي اسماعيل وزير الداخلية الاسبق والذي تولى الوزارة في أخطر فترات مصر حيث كان حادث اغتيال الرئيس السادات

رشدي: من الصعب تقييم التجربة ولا بد من الانتظار

ابو باشا: موسى نجح كوزير للداخلية في مواجهة التطرف السياسي

النبوي اسماعيل: الوزير الحالي جاء في ظروف صعبة

اثناء توليه الوزارة يؤكد ان الأمن في مصر يدعو الى الاطمئنان بالمقارنة مع كثير من دول العالم التي تعاني مشاكل امنية خطيرة ومتفاوتة. اما بالنسبة الى الأمن السياسي او ما اصطلح عليه حوادث الارهاب ذات الطابع السياسي، فاننا يجب ان ننظر لهذه النوعية من الجرائم نظرة تتسم بالادراك الكامل للمتغيرات الداخلية والخارجية. فهذه الجرائم في رأيي قد تدعو - لأول وهلة - الى شيء من القلق بالنسبة للمواطن العادي وهو على حق لانها جرائم دخيلة على

المجتمع المصري ويكاد عمرها يكون قصيراً مقارنة بما يحدث مثلها في بعض دول العالم. غير انني أطالب في نفس الوقت بعدم الانزعاج او القلق واستطيع ان اؤكد بكل الثقة ان الموقف الأمني من الناحية السياسية حاليا محل السيطرة التامة، فجهاز الشرطة في سباق مع مرتكبي هذه النوعية من الجرائم منذ أواخر الاربعينات وحتى الآن.

وحول الود المفقود بين الجمهور والجهاز الأمني المثل في الشرطة يرفض اللواء النبوي عبارة «الود المفقود»، وكل ما في الامر انه قد يحدث انفلات في مشاعر الجماهير لسبب أو لآخر فتكون المشاعر غير صافية تجاه الشرطة التي تتدخل لحسم الموقف وضبط النفس، ثم يجيء

حادث آخر ايجابي من الشرطة تجاه الجماهير فيفرح الأهالي والناس مجتمعين.

وعن تقييمه لتجربة موسى في الداخلية يرى النبوي اسماعيل ان لكل فترة ظروفها وتحدياتها ومسؤولياتها، والذي استطيع التاكيد عليه هنا بالنسبة لتجربة موسى انها تجربة حافلة بالعديد من الايجابيات في مجال الأمن الجنائي والسياسي وأؤكد هنا انه لو توافرت للشرطة الامكانيات البشرية والمادية خاصة وسائل الاتصال الحديثة ولو امكن توافر عسكري الدرك لتحققت نتائج افضل بكثير في مجال الأمن الجنائي والسياسي.

اللواء حسن ابو باشا وزير الداخلية الأسبق يؤكد ان الأمن في مصر مستقر قياسا على الظروف العالمية وقياسا على مجتمعات مماثلة، فلا يوجد مجتمع على وجه الكرة الارضية يخلو من الجريمة ايا كان لون هذه الجريمة او دوافعها. اما هذه النوعية من الجرائم الارهابية التي لها خلفية سياسية، فهي ظاهرة عالمية، ولكنها تستمد اهميتها وحساسيتها لانها تتخذ الدين منطلقا لها او ستارا، اعتقد انها لم تصل لحالة تهديد كيان المجتمع المصري وان كانت قد وصلت الى درجة الظاهرة التي يجب ان توضع في الاعتبار من جانب جميع القوى السياسية والمثقفين في مصر لكي يمكن محاصرة انتشارها وتصاعدها الى الدرجة التي تهدد كيان المجتمع نفسه، ولا ننسى ان اتساع الممارسة الديموقراطية قد يكون



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١ ديسمبر ١٩٩٢

احد العوامل الرئيسية التي يمكن ان
تحاصر امتداد هذه الظاهرة. أما بالنسبة
لمسالة حقوق الانسان في مصر وانتهاك
الشرطة لها فهذا رد فعل من جانب الشرطة
تجاه بعض الاحداث مثلما حدث في اسيوط
ومذبحة الشرطة حيث قتل المئات عقب مصرع
السادات. وعموما قد تحدث تجاوزات في
عمليات الضبط والاستجواب من جانب الشرطة
ولكن ليس معنى هذا تبرير اي خطأ من
الشرطة، فالشرطة ليست معصومة من الخطأ
ودائما اطالبها من جانبي بضبط النفس
والالتزام بالقانون والا تكون قدوة سيئة.

وحول تقييمه لتجربة عبد الحليم موسى
في الداخلية يؤكد اللواء ابو باشا ان كل مرحلة
لها وزير خاص وتبقى لمرحلته ظروفها الخاصة
ومشاكلها وميراثها.



المصدر : صحيفة الاهالي / التليفزيون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ ديسمبر ١٩٩٢

جماعات الموت والعدالة المفقودة !

في دراسة اجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية على شريحة من طلاب الجامعات في الصعيد حول مفهوم التطرف لديهم تبين انهم يفهمونه بالمعنى اللغوى وهو « البعد عن الاعتدال » كما ان هؤلاء الشباب لديهم صفات التعصب والاستمساك بالراى ولو كان خطا ، وهذا يجعل شباب الصعيد متطرفين لانهم يقتنعون بالافكار التى يطمئنون إليها بدون مناقشة جادة فى اغلب الاحوال وتقول الدراسة :

– التطرف كظاهرة يمكن علاجه من وجهتى نظر اجتماعية ونفسية ووجهة النظر النفسية فى التحليل ترى ان التطرف فى الصعيد سببه فقدان التوازن والاتجاه نحو نموذج شاذ يختلف عن السائد وعزل الشخص لنفسه عن قيم وسلوكيات المجتمع بينما يرى الاتجاه الاجتماعى ان هذه الظاهرة متعلقة بالاحساس بالاغتراب عن الواقع الاجتماعى والسبب فى ذلك الصراع بين الاجيال ، فالآباء يريدون فرض افكارهم التى لم تعد تناسب العصر من وجهة نظر الشباب ، مع رغبة الشباب فى اثبات صحة موقفهم .

وجاءت نتائج الدراسة تقول ان ٧٣ ٪ من مفردات البحث يقع عمرها بين ٢٠ و٢٣ سنة وانهم من اعضاء الاتحادات الطلابية بجامعات الصعيد ، اى انهم اعلى درجة ايجابية بالمقارنة بغيرهم من الطلاب. فالملاحظ ان ٥٠ ٪ منهم لديه القدرة على الارتباط بجماعات خارج الكلية ايا كان نشاطها سياسيا او دينيا ، إلا انه قد تبين ان ١٤ ٪ من عينة البحث فقط هى المشاركة فى نوادى رياضية ٢٥ ٪ متعاطفون مع الجماعات المتطرفة ، ١٠ ٪ فقط هم المنضمون لجماعات اشباع الهوايات ويرى ٦٠ ٪ من عينة البحث . ان الجماعات الدينية هى الوحيدة التى تهتم بالدين وانها تقول الحقيقة ! ويرون ان البرامج الدينية التى يدرسونها بالجامعات غير كافية . ويضيفون فى قائمة اسباب التعاطف مع الجماعات الدينية انهم لم يدرسوا المناهج الدينية بشكل مكثف طوال مراحل التعليم ، و٦٣ ٪ من عينة البحث يعتقدون ان الجماعات الدينية يمكن ان تؤدى دورا ايجابيا وخدمات للطلاب فى الجامعات ويرى ٤٩ ٪ من عينة البحث ضرورة فرض الحجاب على المراة و٤٤ ٪ يرون ان هذه مسالة اختيارية .

● واوضحت الدراسة ان الجماعات الدينية فى الصعيد تستمد عناصرها من شرائح الفقراء والطبقة الوسطى واغلبهم من الحاصلين على نصيب علمى كبير وكلهم من ابناء القرى ، وتقول الدراسة ان العنف وسيلة اتخذها الشباب المنتمى للجماعات الدينية كنوع من تحقيق الافكار النظرية التى يقرأونها ورغبتهم فى ادخالها للواقع . وان احساس الطلبة الجامعيين فى الصعيد بعدم وجود عدالة فى توزيع الفرص جعلهم يشعرون بالظلم وانهم بانضمامهم للجماعات المؤمنة بالعنف يحققون هذه العدالة المفقودة .



المصدر : الوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٩٢

الشرطـة فى مصر بين مصر الحديثة ومصر القديمة

بقلم د. عبد العظيم رمضان

المحزن فى كل الصراع الدائر حاليا بين رجال الشرطة وجماعات العنف السياسى التى تتشح برداء الدين، والذى يفقد فيه ضباط شجعان دماءهم وحياتهم، وتفقد فيه هذه الجماعات دماء وأرواحا كانت جديرة بأن تدافع عن الوطن ضد أعدائه بدلا من أن تحارب الوطن نفسه - هو أن هذه الدماء والارواح تضيع سدى وتخسرها مصر، وتستنزف الطاقة المصرية على العطاء والانتاج فى وقت ما أحوج مصر فيه إلى تكريس كل جهد وطاقة تملكها فى اللحاق بالعصر. ولست أدرى كيف تستهلك هذه الجماعات الطاقة المصرية على الانتاج باسم الاسلام، دون أن تدرى أن هناك فى الجانب الشرقى من آسيا أربع دول، يطلق عليها اسم «النمور الاربعة»، وهى كوريا «هونج كونج وتايوان وسنغافورة، تصدر من انتاجها ما يزيد على ما تصدره ٤٤ دولة اسلامية، رغم أنها تتضاءل من حيث الموارد الطبيعية والتعدينية، ومن حيث المساحة الجغرافية والكتلة السكانية إلى حد بعيد بالمقارنة بالدول الاسلامية ولا تزيد مساحتها على مجرد بقع على خريطة العالم - حسب تعبير الاستاذ أسامة غيث فى بحثه القيم المنشور فى جريدة الاهرام يوم ١٩٩٢/١١/٢٨.

كم وددت لو قرأ أمراء الجماعات الاسلامية - وهم مصريون أولا وأخيرا - على أتباعهم هذا التحقيق الاقتصادى الخطير، وأعادوا النظر فى خططهم التى تستهلك الطاقة المصرية بلا جدوى، وتؤخر الاقتصاد المصرى خطوات إلى الوراء - خصوصا بعد محاولة ضرب السياحة - بدلا من أن تقدمه إلى الامام.

بل وددت لو تملكت الغيرة الوطنية والحمية الدينية هؤلاء الامراء وأتباعهم، حين يعلمون أن هذه النمور الاربعة، ليست دولا اسلامية، بل هى دول تدين بالبوذية والكونفوشيوسية والتاوستية فى غالبية سكانها، ولكنها استوعبت نظم العصر الاقتصادية، كما استوعبت التكنولوجيا الحديثة، واستطاعت أن تحقق انتاجا يغزو المعمورة، ويزيد على ما تصدره ٤٤ دولة اسلامية يسكنها ٩٠٠ مليون مسلم!

وفى الوقت نفسه أود لو أدرك هؤلاء الامراء وأتباعهم أنهم يعيشون فى أقدم دولة على ظهر الارض - دولة مركزية تبسط سيطرتها على كل شبر من أرض مصر، وتملك من الخبرة الطويلة فى مقاومة من يتحدى سلطتها ما لا تملكه أية دولة أخرى، وبالتالى فنتيجة أية معركة مع الشرطة معروفة سلفا، فالدولة تملك جيوشا جرارة من الشرطة، كما تملك أسلحة لا حصر لها من كافة الانواع، ومهما تزايدت أعداد جماعات العنف فان أعداد الشرطة تفوقها مئات بل وألوف المرات، ووسائل جماعات العنف محدودة وهى تعمل فى الخفاء تحت المطاردة، أما وسائل الشرطة فهى غير محدودة وهى تعمل فى العلن ليلا ونهارا.

لقد عرفت مصر الشرطة قبل أن تعرفها أية دولة أخرى فى التاريخ كله، وكان أفرادها محل تقدير واحترام من الشعب. ففى كتاب اللواء الدكتور بهاء الدين ابراهيم عن «الشرطة والامن الداخلى فى مصر القديمة»، يورد أن الحكيم «آنى» نصح ابنه بأن يكون على وفاق مع رجال الشرطة، ويقول له: «اتخذ من شرطة شارعك صديقا، ولا تجعله يثور عليك»! ويقول إن الوزير كان على رأس جهاز الشرطة، وكانت تعرض عليه القضايا الجنائية وعليه أن يدير الابحاث ويتابعها، ويقوم بجولات فى جهات مصر يتفقد فيها أحوال النظام والادارة. ولذلك كانت توجد تحت تصرفه الشخصى سفينة حكومية تنقله إلى حيث يشاء. وكان على الوزير أن يمثل

أمام فرعون، ليقدم له تقريرا عن حالة البلاد يوميا فى قصره.

وقد كانت اشاعة الامن والقضاء على المجرمين أولى واجبات الوزير. ويحدثنا فى ذلك الوزير «رخ - مى - رع»، الذى شغل منصب الوزير فى النصف الاخير من عهد الملك تحتمس الثالث، فيقول:

«سواء كنت واقفا أو قاعدا، فقد كانت عصاى على كتفى ضاربا بها المهاجم. قضيت على عصابات المؤمرات الليلية، «صددت المعتدى، وأبدت المجرمين على الماء واليابسة. ولم أكن عبوسا فى وجه من قصدنى متظلما، ولم أصده بل احتملته فى ساعة غضبه. وخلصت الرجل الخائف من الشرس»!

ويقول اللواء بهاء الدين ابراهيم انه من الغريب أن نرى فى ذلك الوقت المبكر من الزمن نفس المبادىء والأفكار التى نسعى لتحقيقها اليوم جاهدين، عن الشرطة فى خدمة الشعب. ففى حديث الوزير السابق عن نفسه يقول: «قضيت بين الفقير والغنى بالقسطاس المستقيم، وخلصت الضعيف من القوى، ووقفت فى وجه غضب الأحمق، وسحقت الجشع فى وقته، وقمعت حنق الهتاج فى ساعته، وكفقت الدمع وحميت الأرملة التى لا زوج لها، ونصبت الابن الوارث مكان أبيه، وأعنت الرجل المسن ومنحته عصاى، وكرهت الظلم ولم أرتكبه، وجعلت الحزبين يخرجان من عندى متصالحين، ولم أشوه العدالة من أجل رشوة».

وقد لاحظ الدكتور بهاء الدين ابراهيم فى كتابه القيم أن الدولة كانت تحتفظ بسجلات للمجرمين، وكان مقر هذه السجلات السجن الرئيسى. وفى هذه السجلات كان يقيد اسم المجرم، والسبب الذى من أجله دخل السجن.

بل من الطريف أن مصر القديمة عرفت الشرطة النهرية، نظرا لان النيل كان هو عصب المواصلات فى ذلك الوقت، سواء بالنسبة لتنقلات الأفراد أو التجارة. ولما انتشرت القراصنة فى حوض البحر المتوسط، ونزل بعضهم إلى شواطىء الدلتا للنهب والسرقة، اهتم الملك امنحتب الثالث بذلك، وعين خفرا حربيا للسواحل المصرية يطوف على شواطىء الدلتا لمنع القرصان من الدنو من مصر، ولا يسمح بالدخول فى مصبات الأنهار الا للسفن التجارية القانونية.

ويشبه ذلك إلى حد كبير عمليات تسلل الارهابيين من الحدود بين مصر وغيرها من الدول العربية لارتكاب عمليات النسف والاغتيال. وقد استخدمت الكلاب البوليسية فى الحراسة فى مصر القديمة. فهناك مناظر مسجلة على جدران «عنخ تفى» بين اسنا «أرمنت، تمثل صفا من عساكر الرماة وقد أخذ كل منهم بزمام كلبه، الأمر الذى يدل على استخدامها فى مطاردة أعدائهم والقبض عليهم. ومن عصر الدولة الحديثة عثر على الجدار الأيمن من معبد بيت الوالى بالنوبة، على نقش يمثل الفرعون رمسيس الثانى يضرب ليبيا، فى حين كان كلبه يقبض على العدو! كما استخدمت الكلاب فى اقتفاء آثار المجرمين، فيحدثنا ديودور الصقلى أن الكلاب قادت أيزيس فى بحثها عن جثة أوزوريس. ولهذه الأسباب كان الكلب من الحيوانات المقدسة فى مصر، ومن يقتلها عامدا يلاقى الموت جزاء وفاقا. وقد بلغ من تكريم الكلاب اقامة لوحات على قبورها تماثل ما كان يقام على قبور الأفراد! وكانت الكلاب تدفن غالبا بجوار قبور أصحابها.

وكان استخدام الشرطة لسجلات المجرمين يتم على أعلى مستوى، ففى أحد هذه السجلات نرى قائمتين، تحتوى الأولى على أسماء لصوص صناديق النفائس، والثانية تشمل أسماء لصوص الجبانات. وهذا التمييز والتفرقة بين هذين النوعين المتقاربين من الجرائم يوضح أن التمييز بين المجرمين حسب نوع جرائمهم كان مأخوذا به فى السجلات الرسمية، وكان يرجع إلى هذه السجلات لمعرفة الفاعلين فى الجرائم المجهولة.

ولا نستطيع أن نعرض المزيد من هذا الكتاب القيم للدكتور بهاء الدين ابراهيم عن «الشرطة والأمن الداخلى فى مصر القديمة»، «لكن ما أوردناه يعد كافيا للبرهنة على ما ذكرناه فى بداية هذا المقال، وهو أنه فى دولة قديمة مثل مصر، لها خبرة طويلة مدتها ثلاثة آلاف سنة فى التعامل مع الجريمة والمجرمين، فان النتيجة تكون عادة محسومة لحساب الشرطة. وهو ما يوضح أن الصراع الحالى بين جماعات العنف والشرطة المصرية لا طائل من ورائه سوى اهدار الطاقة المصرية التى يجب أن نكرسها لدفع بلادنا على طريق التقدم، فى عصر أصبحت فيه «النمور الأربعة» فى جنوب شرقى اسيا تصدر من انتاجها ما يزيد على ما تصدره ٤٤ دولة اسلامية.



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ - ٢٠٠٤

رؤية أمريكية للتطرف الدينى فى مصر :

البحث عن الخومينى فى حدائق القبة !

الخومينى .

هل يوجد فى مصر هذا الرجل ؟!

هل يمكن ان يصادف احد ذلك الشيخ الذى يجمع الجماهير بمجرد أن يصعد إلى المنبر .. ويحرك الناس إذا ما تكلم ؟!

هل يوجد هذا الإمام الذى يسحر المواطنين بحديثه ، ويستطيع إقناعهم بأى شىء .. فى اى وقت .. وعندما يرغب ؟!

إن هذه الأسئلة دائماً ما تكون محور اى مقارنة تعقد بين ما حدث فى إيران .. وما يحتمل ان يحدث فى مصر . وقد عقد بارى روبن مثل هذه المقارنة فى كتابه « التطرف الإسلامى فى السياسة المصرية » ، وقد وصل لنتائج مختلفة .

وميزة المقارنة التى يعقدها « روبن » انها علمية إلى اقصى حد ، واضحة إلى الدرجة التى تسمح لصاحب القرار ان يعرف اين يضع قدميه ، ومؤكدة إلى درجة لا تعرف الخلط .

يقول « روبن » فى احد فصول كتابه الهام :

« لم تكن الثورة فى إيران لتنجح بدون الخومينى .. بل إنها لم تكن لتاخذ مسارها المعروف بدون هذا الحضور الجماهيرى الذى عرف به آية الله روح الله الخومينى » .

ومصر غير إيران .. ففى الثانية هناك مؤسسة دينية تستطيع إفراز شيوخ من فئة الخومينى .

ويقول روبن : إن من الطبيعى ان تظهر مثل هذه الشخصيات فى إيران ، حيث تسمح العقيدة والبنية شديدة التنوع للشيعة بظهورهم اكثر مما تسمح به عقيدة وتكوين جماعات السنة فى مصر » .

وفى مصر تسيطر الدولة على المناصب الرسمية الدينية العليا ، اكثر مما كان يستطيعه الشاه بهلوى فى إيران .. ورغم ذلك بدا ان إمكانيات نجاح التطرف فى مصر تعتمد إلى حد بعيد على مثل هذه الشخصيات .

لقد كان اغلب دعاة التطرف فى مصر من هذا النوع .. الذى يمتلك « كاريزما » تحريك الجمهور .. لكن نجاحهم كان مقصوراً على مستوى جماعات صغيرة من التابعين لهم .. الذين نبعت طاعتهم لاوامر قائدهم من عزلتهم عن اية مؤثرات اخرى ..

ويقول روبن إن بعض الدعاة فى مصر متطرفون فى نقل دعوتهم للناس .. يعملون باسلوب مشابه للطريقة التى يتبعها القساوسة

المصدر : روز اليوسف



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٣

اصحاب الجماهيرية في الولايات المتحدة، ولكنهم يعتمدون على جذب الاف الناس ليسمعوهم اثناء حضور الشعائر الدينية، إلا انهم غالباً ما يكونوا حذرين حتى لا تقبض الحكومة عليهم، وتغلق المساجد التي يسيطرون عليها.

□□

وكمثال لهؤلاء الدعاة هناك ثلاثة شيوخ: عبدالحميد كشك، حافظ سلامة، وصلاح ابو إسماعيل.

وينقل الكتاب عن إحدى المجلات العربية مقارنة طريفة تقول: إن الفرق بين الشيخ كشك وشيخ الأزهر، هو الفرق بين الإسلام الشعبي والإسلام الرسمي.. او الفرق بين إسلام العامة وإسلام الحكومة، فمن ناحية يعبر كشك عن غضب بعض الجماهير.. بينما يعبر شيخ الأزهر عن امال الحكومة.

ولم تكن عين «روبن» وهي ترى «كشك» ببعيدة عن تقدير العيون المصرية التي راته، فهو يسيطر على العامة بالتلاعب بطبقات صوته.. بحيث يخلق حالة من الإثارة العالية للمصلين.. يقدم لهم وجبة فكاهية فيها خليط من السخرية، والتعبيرات الادبية، والجمل الرنانة، وبعض الملحوظات العلمية ـ التي غالبا ماتكون غير دقيقة، حتى يضفي صفات من الحداثة على مايقول.

وفي مقابل الجمل الحماسية التي يطلقها كشك، يعجز هذا الشيخ الذي قضى سنوات عمره خطيباً في احد مساجد حدائق القبة، عن الحديث عن برنامج واضح.. فهو يهاجم الحكومة والفساد.. ويقول إن مصر «متعفنة» لابد ان تتحول إلى المجتمع الإسلامي.. لكنه لم يوضح ابداً كيف يمكن ان يحدث ذلك.

ورغم ان هذا الشيخ من النوع الثوري، المحرض، إلا انه في راي باري روبن، كان دائماً يثير حماسة المصلين، ويتوقف الامر عند هذا الحد، الذي سرعان مايتلاشى بعد انقضاء صلاة الجمعة.

ويقول: كان نجم الدعوة الإسلامية ينتقد الدولة بلا رحمة، ويلعنها بعنف شديد، لكن فصاحته كانت تضيع عندما يتحدث عن اي خطة عمل للإطاحة بهذه الدولة، إن خطبة الشيخ كشك في النهاية ليست سوى مشهد حاد ينتهي في المسجد.

□ بعض الدعاة تمتعوا في المساجد بحرية لم يحصل عليها رؤساء الأحزاب!

□ صلاح أبو إسماعيل: انتهازي وصف الاخوان بالضلال!

□ الشيخ الشعراوي يحرم الموسيقى في نفس التليفزيون الذي يقدمها!

□ الشيخ كشك يقدم للمصلين وجبة فكاهية بدون برنامج!

□□

والحالة تبدو اكثر اختلافاً عن كشك في قصة الشيخ حافظ سلامة.. فهو في النهاية كانت لديه رغبة في ان يذهب في مواجهة النظام إلى ابعد مما فعل عبد الحميد كشك. فقد اتاحت له جهوده في مقاومة إسرائيل خلال حرب اكتوبر، مئات من التابعين، والافا غيرهم اثناء توليه جمعية الهداية الإسلامية.

في يونيو ١٩٨٥ حاول حافظ سلامة ان يتجاوز دور الداعية، كان وقتها قد ناهز السبعين عندما دعا المصلين في مسجد «النور» التحرك في مظاهرة لقصر عابدين، للمطالبة بتطبيق الشريعة.. لكن وزير الداخلية رفض واقنع الشيخ سلامة بان المظاهرة معرضة لدخول المخربين.. فاستجاب حافظ سلامة، والغى الخطة.

وعندما حاول الشيخ تجديد الدعوة، جاء الرد من وزارة الاوقاف، التي ضمت الجامع إليها، وعين إمام جديد مكانه.. وعندما حاول ان يعترض، قطعت الكهرباء عن مكبرات الصوت، وقد حاول الإمام الذي عينته الاوقاف القيام بدوره، فاعتدى عليه المتطرفون، واضطرت الداخلية لإغلاق المسجد.

ويرصد «باري روبن» في هذه الحالة نتيجة هامة وهي انه في الوقت الذي تنفذ فيه الدولة إجراءات ضد المتطرفين، فإن هؤلاء الشيوخ يتمتعون بحرية كبيرة في قول اشياء لا يستطيع اي معارض مدني ان يتحدث بها، بل إن الدكتور عمر عبد الرحمن اصدر فتوى لتبرير قتل السادات، ولم يدان من المحكمة التي وقف امامها القتلة.. وقال القضاء: «إن إصدار فتوى لايعد تحريضا».

□□

صلاح ابو إسماعيل على النقيض من هذين..

فهو يبدو اكثر حرصاً على العمل داخل النظام .. وفي اوقات كثيرة بدا مرنا ، وفي اوقات اكثر كان انتهازيا واضحا .. بل انه قال : ان الإخوان هم « جماعة من ضلوا الطريق » ، عندما وجدهم في حالة لا يحسدون عليها خلال الستينيات .

ثم عاد لينضم إليهم ، بعد ان سمح لهم بشكل ما بالعودة إلى العمل .. وقتها كان ناقداً عنيفاً للسادات ، ولعب دوراً محورياً في التحالف بين الوفد والجماعة عام ١٩٨٤ . وبعد الوفد قاد تحالفاً آخر للجماعة مع حزب الاحرار .

ويقول «روبن» : كان صلاح ابو إسماعيل ينتقد اسلوب الدولة غير الإسلامى ، ولكن بتحفظ . والآن طريقته كانت تشير إلى ان اتجاه الجماعة في المستقبل سيكون نضاليا اكثر منه ثوريا .. وكان ايضاً يستطيع ان يصبح زعيما للإخوان في مصر .

في المقابل فإن هناك نوعيات اخرى من الدعاة ، في المساجد التى لا تتبع وزارة الأوقاف ، يعانون من ضعف الإمكانات .. لكن ضعف الحكومة في مواجهة الأزمة الاقتصادية والأزمات الاخرى كان من الممكن ان يساعد على تحولهم إلى زعماء ثوريين .. إلا ان هذا يتطلب تغيرات جذرية في الأوضاع الحالية ، بما في ذلك رغبة هؤلاء في التضحية بمكاسبهم الشخصية .

□□

إن المقارنة بين مصر وإيران تعود مرة اخرى .. وهى هذه المرة تتعلق بالمؤسسات التى تفرز هؤلاء الدعاة في الدولتين ، وفي مصر لدى النظام الكثير من الرصيد اللازم لمواجهة المتطرفين ، ويقول «روبن» : إن رجال الدولة في مصر عملوا طيلة قرون بالقرب من المؤسسات الدينية ، إلا ان رجال الدين الشيعة في إيران كيان مستقل ، عرف عنه أنه ضد نظام الشاه ، ويعارضه بشدة .

ويقول الدكتور سعد الدين إبراهيم : إن الإسلام الرسمى في مصر يركز على الإيمان ، العبادة ، والشعائر .. لكنه صامت تماما في الشئون السياسية .. ولو تعرض للضغط لا يمكنه إلا الاعتراف باهمية تطبيق الشريعة .. ولكنه يعود ليقترح «التدرج» .

ويرى بارى روبن أن لعلماء الدولة مصالح وظيفية تصطدم بما يقوله المتطرفون ، وهم يجدون انفسهم في حرج لأنهم مضطرون بعد سنوات طويلة من دراسة علوم الدين في الأزهر ، لأن يواجهوا جهل ووقاحة المتطرفين .. وغالبا ما يرتبكون امام ما يقوله هؤلاء في صيغ جديدة وخارجة عن الدين الذى عرفوه .

رغم ذلك ، فإن العلماء التابعين للدولة في مصر لهم آراؤهم الخاصة .. فهم في النهاية ليسوا اداة في يد الحكومة ، ولكن افكارهم تتماشى مع واقع حياة المصريين ، واكثر بكثير مما يطرحه المتطرفون .

وفي الواقع فإن الدولة تلوم رجال الدين لأنهم لم يقاوموا التطرف .. وهم بدورهم يقولون : «إننا نستطيع ذلك بكفاءة عالية .. فقط على الدولة ان تمنحنا مالا كافيا ، وتعزز من اوضاعنا» .

وقد حصل رجال الدين على كل ما يريدون ، ويقول سعد الدين إبراهيم : إن انشطة الإسلام الرسمى تنامت في مصر بنفس القدر الذى تمت بها حركة التطرف ، فقد تضاعف عدد المؤسسات التعليمية الدينية ، وتضاعفت ساعات الإرسال في التليفزيون والإذاعة التى تبث البرامج الدينية - حوالى ربع ساعات الارسال - وزاد عدد مطبوعات الأزهر بنسبة ٤٠٠٪ .

هذا الشحن الإعلامى في رأى كتاب «التطرف الدينى في السياسة المصرية» استغله الشيخ متولى الشعراوى - الذى يظهر في التليفزيون كل

المصدر : روز اليوسف



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ ... ١٩٩٣

اسبوع وطول شهر رمضان ـ لينتقد الرقص والموسيقى باعتبارهما «امر حرام» فى نفس الوقت الذى تقدم فيه نفس القناة هذه التسلية التى يرفضها الشعراوى .

ويقول «روبن» إن مثل هذه الكلمات هى التى دفعت المتطرفين للهجوم على الحفلات وإفساد الامسيات الموسيقية .. ولكنى اتساءل كيف تطورت الموسيقى والرقص الشرقى عبر العصور فى وجود كل هؤلاء العلماء ، والاكثر مدعاة للتساؤل هو ان الشعراوى نفسه هوجم من المتطرفين الذين يرون فيه احد اهم مبررى سياسة الحكومة ، إذ اعتبر ذات مرة ان الفوائد مقبولة إسلاميا .. وحلال .

والمثير ان اغلب المصريين يعتبرون انفسهم مسلمين صالحين ، ليسوا فى حاجة لطاعة مشايخ الازهر ، او المتطرفين ، تماما كما يفعل غالبية المسيحيين واليهود مع مرشديهم الروحانيين المماثلين .

لكن للمتطرفين رايا آخر ، ويقولون إن العلماء التابعين للدولة موظفون حكوميون ، ماكرون ، انتهازيون ، يحرفون الإسلام مقابل بعض المميزات ، وقد ارجع شكرى مصطفى ـ زعيم جماعة التكفير والهجرة ردة مصر للجاهلية ـ حسب رايه ـ بسبب العلماء الذين غضوا البصر عما يفعله السياسيون .

وقد ادان شكرى الشيخ شلتوت ، وادان الشيخ الشعراوى لانه احل فوائد البنوك ، والشيخ محمد سعاد جلال الذى قال إن البيرة ليست من الكحوليات .

وقد قتل شكرى مصطفى الشيخ الذهبى فجن جنون علماء الازهر من هؤلاء الشباب «الذين يودون اغتصاب حق انفرادهم بالفتوى ، وتفسير الإسلام» ، وعندما هاجم القاضى العسكرى الذى حاكم جماعة شكرى مصطفى علماء الازهر لان الشباب لم يعد يتعلم الدين ، وعليه فقد سقط فريسة للدجالين ، ورد مشايخ الازهر بأن على السياسيين الاقتراب من تعاليم الإسلام ، وتحسين رواتب وظروف رجال الدين . □□

إن المقارنة فى نهاية هذا الفصل تعود ، مرة اخرى ، بين مصر وإيران .. فالازهر لم يكن ابداً هو الحسينيات الشيعية .. والشعراوى لا يمكن ان يكون آية الله ، وإن حاول .. والخومينى لن يظهر فى حدائق القبة او غيرها طالما ان دعاة التطرف هم من امثال الشيخ كشك ، وطالما ان رجال الازهر يرون الحل فى زيادة المرتبات . ■

عرض : عبدالله كمال

تأليف : بارى روبن

الناشر : مكميلان ـ لندن

إنتبــــاه !

واستشـــعرت رغبتـــه فى الاســلام

احب البشر اجمعين ، فكلنا ولد ادم ، لا فرق بين ابيض واسود ، ولا عربى وعجمى ، ولا مسلم ومسيحى ويهودى وملحد ..

واتغنى بابيات شعر للصوفى محـيى الدين بن عربى تقول : لقد صار قلبى قابلا كل صورة .. فمرعى لغزلان ودير لرهبان .. وبيت لأوثان وكعبة طائف .. والواح توراة وصحف قرآن ..

واتمثل ابياتا لشاعر القطرين خليل مطران عن الاديان تقول : هذى المذاهب كلها دين الهدى .. كاشعة الشمس إفترقن على المدى .. والملتقى فى مصدر الانوار ..

واذكر رحمة الله الواسعة وانا اقرا قوله تعالى : « إن الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من امن بالله واليوم الاخر وعمل صالحا فلهم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولاهم يحزنون » .

واؤمن بحكمة لا اذكر قائلها تقول : لاتحتقرن احدا قط فإن الله ما إحتقره حين خلقه .

ويشدنى حديث الرسول الكريم : لايؤمن احدكم حتى يحب لاخيه ما يحب لنفسه ..

وحديثه الشريف : صلْ من قطعك ، واعط من حرمك ، واعف عمن ظلمك .. وقوله عليه الصلاة والسلام .. لايؤمن احدكم حتى يكون هواه تبعا لما جئت به .

وتتردد فى سمعى صيحة المسيح الكريم : سمعتم انه قيل تحب قريبك وتبغض عدوك ، واما انا فاقول لكم : احبوا اعداءكم ، باركوا لاعنيكم ، احسنوا الى مبغضيكم ، وصلوا لأجل الذين يسيئون إليكم ، فإن الله يشرق شمسه على الاشرار والصالحين ، ويمطر على الابرار والظالمين ، لانه إن احببتم الذى يحبونكم فاى اجر لكم ، وإن سلمتم على إخوتكم فقط فاى فضل تصنعون ؟ .. ويحركنى قوله عليه الصلاة والسلام للحواريين . لاتنظروا فى اعمال الناس كانكم ارباب ، وانظروا فى اعمالكم كانكم عبيد ، فإنما الناس رجلان : مبتلى ومعافى ، فارحموا اهل البلاء ، واحمدوا الله على العافية .

واحاول ان اخذ نفسى بكل هذه المبادىء السامية والقيم الرفيعة ، فلا اكذب ، ولا اخلف الوعد ولا اخون ولا احقد ولا احسد ، واتقى الله فيما اقول وافعل ، واتمنى الخير للجميع ، يوجهنى قوله تعالى : يا ايها الناس إنا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن اكرمكم عند الله اتقاكم إن الله عليم خبير .



وفي محاولتي لاتباع هذه الآيات والاحاديث والحكم والمبادىء : اشعر بالشيطان يحاول ان يثنيني عما عزمت عليه ، والنفس الامارة بالسوء تغضب وتسخط وتفكر احيانا في الاعتداء بالقول او بالفعل ، لكنني اقف لها بالمرصاد ، يدفعني قوله تعالى عن المتقين : والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس والله يحب المحسنين .

وكان — ولايزال — لي صديق مسيحي ، غرق زمنا في شهواته مع الذين يغرقون فيها حتى الاذقان ، ليله مجون ونهاره كسل ، يذهب حيثما يوجهه هواه ، وعقله معطل عن كبح جماحه .. اصابته مصيبة ، فصار وكان لسان حاله يقول : إنا لله وإنا إليه راجعون ، ثاب إلى رشده ، واصبح العقل رائده والرشد دليله .

اقابل هذا الصديق بين الحين والآخر ، ويحدثني هاتفيا واحدثه . وفي لقاءاتنا واحاديثنا ، وبدون ان اقصد ، يسمع مني ، ويتامل طباعي وخلقي ، ويبصر افعالي وسلوكي ، ويلاحظ صلاتي ونسكي وزكاتي وحجي ، ويقارن بين هذا كله وبين ما يسمع ويرى من بعض اهله وعشيرته .. ثم .. اخيرا .. فوجئت به ذات يوم يقول لي : « دينكم حلو يلجدع (!! دينكم حلو صحيح (!!) » .

واختلي بنفسي بعد ان إستشعرت رغبته في الاسلام لاسال كل مسلم : هل نجذب غير المسلمين الى ديننا بالعنف والكراهية ، ام بالرفق والحب !!

محمد شبل



المصدر : الأحـــرار

التاريخ : ١ يوليو ١٩٩٢

جذور أزمة العنف والتطرف الحالية

إذا كان تدخل المؤسسة العسكرية قد يعد واجبا وطنيا مطلوبا للتصدى لبعض الأزمات او المشاكل الخطيرة التى تهدد كيان المجتمع ، فإن شرط هذا التدخل ليكون صحيحا وليكون مشروعا فيوصف حالئذ بأنه واجب وطنى مطلوب وليس مجرد غصب للسلطة والاستيلاء على الحكم . إن شرط هذا التدخل أن تكون الأزمات أو الأزمة المطروحة قد بلغت حدا من الخطورة عجزت معه بالفعل كل المؤسسات المدنية للمجتمع عن حلها ، وذلك بإعتبار أن هذه المؤسسات هى المختصة أصلا بالتصدى والمسئولة عن الحل ـ ذلك هو الشرط الأول لتدخل المؤسسة العسكرية ، أما عن الشرط الثانى فهو أن يكون هذا التدخل محافظا على الطبيعة الخاصة للمجتمع وللأمة ومراعيا للتطور التاريخى ومساره وخصوصياته ومدركا ما إنتهى إليه من درجات النمو ..

وفى هذا الصدد تؤكد التجارب الواقعية على الأرض بعيدا عن ترف ورفاهية الشعارات والعواطف السياسية فالوقت وقت أزمة ساحقة وخانقة تستلزم أقصى درجات الصدق والمصارحة ومكاشفة الذات ، تؤكد تجارب الواقع على الأرض أنه بقدر ماكان تدخل المؤسسة العسكرية فى الجزائر فى الآونة الأخيرة واجبا وطنيا مطلوبا بتوافر الشرطين اللازمين لتدخل المؤسسة العسكرية بوجه عام ، كان تدخل المؤسسة العسكرية فى مصر عام ١٩٥٢ فاقدا لكلا هذين الشرطين اللازمين (!!) . فمن ناحية ، فإن أزمة العنف والتطرف التى إستشعرت فى مصر منذعام ١٩٣٩ حتى عام ١٩٥٢ ، فإن تلك الأزمة كانت تأخذ أساسا طابع الصراع الطبقى الفكرى حسبما أوضحنا فى مقالنا السابق . والثابت تاريخيا فى ذلك الوقت أن مثل هذا النوع من الأزمات (الطبقية) كان نتيجة لاجتياح موجة عالمية من الفكر اليسارى إنتشرت فى معظم دول وشعوب العالم بما فى ذلك دول وشعوب أوروبا . ومن ناحية أخرى ، فإن تلك الأزمة (الطبقية) فى مصر كان لها بالقطع ما يبرر وجودها آنذاك ، كما أنه كان لها أيضا بالقطع موجباتها الواقعية لاعادة رسم خريطة العدل الاجتماعى على أرض مصر ، ولاعادة ترتيب جدول الاهتمامات الوطنية بإضافة بند العدل الاجتماعى الى جوار بند الاستقلال الوطنى . وعلى ذلك يستبين أن تلك الأزمة الطبقية (برغم عنفها) فقد كانت تعبيرا واضحا عن إتصال مصر والمثقفين المصريين بموجات وتيارات الفكر العالمية السائدة ، وهو فى النهاية دليل على ثراء وخصوبة الحياة الفكرية والثقافية فى مصر وعدم تقوقعها وعدم إنعزالها بعكس معظم شعوب وبلدان الشرق الأوسط فى ذلك الحين . كما أنه يستبين أيضا أن تلك الأزمة الطبقية (برغم شدتها) فقد كانت تعبيرا عن متطلبات اجتماعية وطنية عادلة تحتاجها مصر آنذاك ، وهو فى النهاية خطوة هامة يستلزمها إستكملها تطور بناء المجتمع المدنى المصرى الحديث ويستلزمها إستكمال تطور بناء الدولة المصرية الحديثة . وإنه مما يتعين تسجيله فى هذا الصدد ، أن أزمة الضعف والتطرف « الطبقية » فى تلك الحقبة من تاريخ الانسانية قد إنحصر وجودها فقط فى المجتمعات والشعوب الحية التى تسعى لاعادة صياغة حياتها نحو الأفضل بتغيير التركيبة الطبقية وإعادة بنائها على أسس علمية حديثة لمفهوم العدالة الاجتماعية ، ولذلك فقد شهدت مجتمعات وشعوب أوروبا مثل هذا النوع من الأزمات الطبقية ونشأت الأحزاب الاشتراكية حتى فى أوروبا الغربية الراسمالية ، هذا بينما . ظلت معظم مجتمعات وشعوب الشرق الأوسط راكدة فى مفاهيم لاهوتية عتيقة للعدالة الاجتماعية فظلت تقبع التركيبة الطبقية التى عاشتها فى العصور الوسطى وذلك بإستثناء مصر وربما بعض بلدان قليلة فى الشرق الأوسط . ومن ثم نخلص مما تقدم ، أن أزمة العنف والتطرف « الطبقية » التى شهدتها مصر فى الفترة من ١٩٣٩ ـ ١٩٥٢ كانت فى الحقيقة مرحلة من مراحل الحراك الاجتماعى الصحفى (العنيف) وهى من المراحل الطبيعية التى تمر بها المجتمعات والشعوب الحية وهى تسير فى طريق التقدم والنمو . ولذلك فإن تلك الأزمة لم تكن تهدد كيان المجتمع المصرى ولم تكن قد بلغت حدا من الخطورة يمكن القول معه بأن كافة المؤسسات المدنية قد عجزت عن حلها ، فالأزمة كانت فى الواقع مخاضا مؤلما إلا أنه سوف يسفر عن إستكمال تطور بناء النهضة الحضارية المصرية الحديثة فيما يتعلق بالناحية الاجتماعية التى لم تنل من قبل الاهتمام الكافى بتحديثها كباقى جوانب النهضة المصرية الحديثة . الأمر الذى يمكننا معه القول بأن الشرط الأول اللازم لصحة ومشروعية تدخل المؤسسة العسكرية فى عام ١٩٥٢ قد إنتفى تماما ، مما يستحيل معه وصف هذا التدخل بأنه وجب وطنى مطلوب فلا نزاع أن أزمة العنف والتطرف « الطبقية » قد إزدادت موجباتها وإتسع نطاقها فشملت (بعد ما يقرب من أربعين عاما من هذا التدخل) الغالبية العظمى من فئات المجتمع وضربت أعماق الحياه المصرية فى مقتل لاسبيل لانكاره او إخفائه . ذلك هو الجذر الأول من جذور أزمة العنف والتطرف الحالية ، فإذا ما فتشنا عن جذور أخرى للأزمة فسوف نجد أنفسنا فورا نتحدث عن إنعدام وجود الشرط الثانى من شروط تدخل المؤسسة العسكرية ذلك الشرط الذى يستلزم ضرورة أن يكون هذا التدخل محافظا على الطبيعة الخاصة للمجتمع ومراعيا التطور التاريخى ومساره وخصوصياته ومدركا لدرجة النمو التى توصل إليها المجتمع . وقد أدى إنتفاء وجود هذا الشرط الثانى إلى إفراز أزمة عنف وتطرف « دينية سياسية طائفية » تمزق عناصر التركيبة التوفيقية للحياة فى مصر ، تلك التوفيقية تكونت منذ مطلع القرن التاسع عشر بما ينذر فعلا بإنشطار المجتمع والفكر والثقافة والحياة فى مصر . ولتفصيل ذلك ، يتعين إلقاء الضوء السريع على الطبيعة الخاصة للمجتمع والحياة فى مصر فى التاريخ الوسيط وفى التاريخ الحديث والمعاصر . ومن ثم يمكن القول بوجه عام بأن وجود حكم إسلامى فى مصر منذ أواسط القرن السابع الميلادى ووجود أغلبية إسلامية من غير المصريين أخذت تتزايد يوما بعد يوم ، كان لابد أن يترك ظلالا وشوائب على العلاقات والصلات بين طوائف



السكان الذين يعيشون على أرض مصر ، وذلك مهما كانت التعهدات الدينية والمساواة والحرية ومهما كانت مثالية النصوص الدينية وتشديدها على حسن معاملة غير المسلمين وإعتبارهم اهل كتاب سماوى وأهل ذمة إذ شتان دائما بين النصوص الدينية فى مثاليتها وسموها وبين التطبيق الواقعى اليومى على الأرض الذى شهد بوضوح إنتقال مواقع السلطة والحكم والنفوذ والثروة والحرية من المصريين اصحاب البلاد الى غيرهم ممن دخلوا . وبرغم توافد الغزاة على أرض مصر من فرس ويونان ورومان وإنتهاء الحكم المصرى الوطنى الخالص ، غير أن مصر ظلت طوال تلك العصور الزمنية الطويلة تتميز بقدرتها الفائقة على تمصير الغزاة وإختراقهم حضاريا من الداخل ، وظلت الشخصية الوطنية المصرية تقوم على اساس الوعى العميق بالذات الحضارية المتميزة والنزوع الدائم لتاكيدها فى مواجهة كل ما هو خارج عنها . غير انه بوجود الحكم الاسلامى على أرض مصر ، فقدت مصر قدرتها المتميزة على تمصير الغزاة وإختراقهم حضاريا من الداخل « !! » وطمست الشخصية الحضارية المصرية « !! »وإختفت الذات الوطنية المصرية لتحل محلها الذات الدينية الصرف « !! » وعرفت مصر لأول مرة طوال تاريخها السحيق نظام « طوائفة الحياة والمجتمع » على اساس إختلاف الدين (!!) « يتبع بالعدد القادم »



السماح بالأحزاب الدينية لمعالجة التطرف والفتنة

من اخطر الامراض التى ابتلينا بها . واصابت معظمنا برغم اختلاف اتجاهاتنا . عدم الاعتراف بالواقع اذا كان بشعا . وعدم الميل لمعرفة الحقائق الباردة المجردة واسبابها الحقيقية وطرق علاجها . خاصة اذا كنا نحن السبب فيها .

وهكذا اسرع معظمنا لينكر ان هناك فتنة طائفية فى مصر . واخذ يتحدث عن الماضى الجميل حيث كان الناس العاديون لا يخلطون الدين بالسياسة ويحددون مواقفهم على اساس انتماءاتهم الحزبية لا على اساس دياناتهم . واخذنا نجتهد فى التبرير بذكر اسباب مضحكة . كالقول ان التطرف سببه الأزمة الاقتصادية والبطالة والعقد النفسية . وان الفتنة سببها حوادث ثار وتامر خارجى لهز استقرار مصر . التى هى بخير وشعبها كذلك . ونتيجة لعدم الاعتراف بالواقع وبما يحدث فيه . والبحث عن تبريرات غير مقنعة له . كانت الافتراضات من نفس النوع . ولم تخرج عن زيادة التوعية الدينية وتبصير الناس بسماحة الدين . والتنبه للمؤامرات الخارجية والاهتمام بالشباب لابعاده عن مصائد المتطرفين .

واذا استمرارنا فى استخدام مثل هذه الاساليب لمعالجة مشاكلنا . فاننا سنزيد الطين بلة . ولن نحل ايا منها . وستتحول المشكلة الصغيرة الى كارثة . لتحيط بنا الكوارث من كل جانب وتنفجر فينا وتسمم حياتنا لآماد طويلة .

والواقع يقول ان هناك مظاهر حقيقية للفتنة الطائفية فى مصر . وهناك نمو لموجة التطرف . بدات فى السبعينات واخذت تستفحل وتتسع تدريجيا امام اعيننا . وان مصر وشعبها لم يعودا كما كانا فى السابق . فارتبط الدين بالسياسة فى اذهان غالبية المسلمين . ولم تعد الاحزاب ولا السياسيون لديهم الجراة لان يعترضوا على خلط الدين بالسياسة . او على تطبيق الشريعة . مثلما كانوا يفعلون من قبل . وكان الناس العاديون يتقبلون ذلك ويتفهمونه .

وهناك جماعات وحركات دينية تشتغل بالسياسة . لها وجود حقيقى سياسى وشعبى . ولم تعد لاحد طاقة او قدرة على انهاء وجودها . بما فيها قدرة الدولة وعنفها . بل ادى عنف الدولة الى تزايد قوة هذه الجماعات وازدياد جراتها على جهاز الامن ذاته . وعرفنا الاغتيالات المتبادلة بين الفريقين . وهكذا . اصبح عنف الدولة يقدم لهذه الجماعات خدمات هائلة . اهمها انها اصبحت تكتسب خبرات نادرة فى انشاء كادر مدنى مدرب على القتال . وسرعة الحركة ودقة التنظيم وجراة منقطعة النظير والتمرس فى اساليب العمل السرى . بحيث تكون قادرة فى حالة حدوث اى اضطرابات اجتماعية بسبب ارتفاع الاسعار مثلا - او فى حالة فقدان الناس لصبرهم على عدم حل مشاكلهم . تكون هذه الجماعات قادرة على النزول الى الشوارع واستغلال الاحداث لصالحها . بما فيها امكان الاستيلاء على السلطة . وتفكيك جهاز الدولة - ولقد راينا بانفسنا . كيف امكن فى الانتفاضة الشعبية فى ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ تفكيك الدولة . ولو كانت هناك تنظيمات سرية قادرة . لاستطاعت بسهولة شديدة الاستيلاء على الحكم . وراينا ايضا فى حالة اغتيال السادات فى ١٩٨١ . فلو كان لدى الجماعات الاسلامية تصورات سياسية وقدرة اكبر . لاختلفت النتيجة تماما .

ومن جهة اخرى . ونتيجة للقيود التى تفرضها الدولة على حركة الاحزاب السياسية . وحركة النقابات العمالية . فقد فقدت هذه الاحزاب وجودها فى الشارع . ولم تعد لديها اى قوة او قدرة على تحريك الشعب للتصدى لاى محاولة للاستيلاء

على السلطة بطريقة غير شرعية .

فاذا اضفنا الى ذلك حقيقة اخرى . وهى ان النظام يستغل الدين ورجاله لتبرير سياساته المتناقضة . ويتاجر به لمقاومة الجماعات الاسلامية . دون ان يخطو الخطوة التالية الطبيعية . وهى تطبيق نظام اسلامى كامل . فما دام النظام هو الذى غير الدستور ووضع نصا فيه يقول : ان الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للقوانين . وما دام رئيس هذا النظام ـ وهو السادات ـ اطلق على نفسه لقب الرئيس المؤمن . وقال فى خطب علنية : انه رئيس مسلم لدولة اسلامية . واتهم خصومه بالالحاد . بل وفعل ما لم يجرؤ غيره على فعله عندما اتهم بابا الاقباط بانه تقدم له بمطالب سياسية وانه يريد دولة . ثم عزله واعتقله . مطلقا شرارة الفتنة الطائفية . اقول . مادامت الدولة استخدمت الدين لاغراضها بهذه الطريقة . فان عدم اقامتها نظاما اسلاميا اوجد تناقضات خطيرة . اولها واهمها . انه اذا كانت غير راغبة فى ذلك . فان هناك من يرغبون فيه . وليس لها الحق فى منعهم منه . والا فانها تكون محاربة للاسلام . بل وللدستور .

رغم ان النظام الحالى لا يستخدم الدين كما كان يستخدمه نظام السادات . فان استغلاله له لتبرير سياساته واجراءاته الاقتصادية لا يزال مستمرا . والنص الدستورى لا يزال موجودا بان الشريعة هى المصدر الرئيسى للقوانين .

وحتى لا تستغرقنا التفاصيل . فاننا نقول ان الحل الحقيقى لمشكلات الفتنة الطائفية والتطرف والعنف . هو فى تطبيق نظام ديمقراطى حقيقى . يرفع كل القيود عن حركة الاحزاب والنقابات ويسمح للقوى الدينية . واعنى بالذات الاخوان المسلمين والجماعات الاسلامية . بتشكيل ما تشاء من احزاب دينية وتصدر ما تريد من صحف . بشرط ان تعلن ايمانها بالتعددية الحزبية . وبان الانتخابات هى الطريق الوحيد للسلطة . ونبذ العنف وعدم استخدامه باى شكل وفى اى مجال . وفى نفس الوقت تصدر قوانين صارمة بمنع استخدام المساجد فى الدعايه السياسية لاى جماعة أو حزب . بما فيها الدعاية للدولة ولسياساتها . وان يمنع خطباؤها من التطرق للامور السياسية . كذلك ان يكون منصب شيخ الازهر بالانتخاب . لا بالتعيين . وان يفرض عليه عدم الاشتغال بالسياسة او تبرير سياسات الدولة . وانما بالامور الدينية الصرفة . حتى يصبح مرجعا حقيقيا فى امور الدين بالنسبة للمسلمين . لا ان تكون الجماعات هى المرجع ايضا . لا بد من فرض رقابة صارمة على المواد الدينية التى يقدمها التليفزيون والاذاعة . والاقلال منها . حتى لا تكون هذه الاجهزة التى يصرف عليها الشعب مجالا للدعاية واثارة الكراهية . ولان هناك احزابا سياسية لها صحفها ومجلاتها قائمة على اساس دينى وتقوم بالتوعية الدينية .

هذه فى رأى بعض الحلول لمشكلتى الفتنة والتطرف . ويمكن تلخيصها فى كلمتين . هما . ديمقراطية كاملة وأى محاولة لتجاهل القوى الدينية او لمحاولة منعها من ممارسة حقها السياسى . محكوم عليها بالفشل . فهى قوى لها وجود حقيقى ومؤثر . ومن حقها ان تخاطب الشعب مباشرة اسوة بغيرها من الاحزاب . والشعب هو الذى يختار فى انتخابات حرة من يريده . وإجبار الجماعات الإسلامية على ان تواجه الشعب ببرامج سياسية واقتصادية وان ينظر اليهم الشعب كسياسيين لا كشهداء فى سبيل الاسلام .

حسنين كروم



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ مايو ١٩٩٢

يا إلهى

يا الهى انر لى الطريق فقد اختلطت على المفاهيم - وما تعلمته من كتبك وامنت به من رسالاتك قد ضل الطريق .

لحفنة من المال ولسلطة كهنوتية صلبوا السيد المسيح وهم الان يصلبون كل يوم الالاف من ابنائك المؤمنين . ولقطعة من الارض ولتسلط على الحكم يبيدون شعبا مؤمنا فى يوجوسلافيا ومن قبل ولنعرة التعصب شنوا الحروب الصليبية تحت ستار الدين ، وفى ردة الاندلس إلى المسيحية - ظهرت محاكم التفتيش (وهو ما يحدث إلان) وصكوك الغفران (وهو ما يحدث الان على نواصى الشوارع) والكثير من الخزعبلات .

وفى الاجتهاد فى تفسير القران والاحاديث النبوية الشريفة قامت وظهرت الفرق والشيع وذبح المسلم اخاه المسلم كما يذبح اليوم فى ايرلندا المسيحى اخاه المسيحى تحت ستار الدين

لقد حرقوا الفلاسفة والعلماء تحت اسم الهرطقة والشعوذة واستشهد ملايين الاقباط لاختلاف فى تفسير طبيعة المسيح

ثم اقرا فى كتبك يا الهى ان الاسلام دين السماحة والمسيحية دين المحبة - وحاشا ان اشك او ينقض حرف من كلامك - ولكن اعطنى البصيرة لاعرف ماذا يجرى ؟ -

بقدر المستطاع قرات ما كتب عما سمى بالفتنة الطائفية ووجدتهم كلهم يداورون ولا يواجهون - يدورون ولا يحسمون - وليس هكذا تحل الأمور - الا يوجد رجال شجعان فى هذا البلد يحزمون الأمور ؟

كم سمعت من اخوة مسلمين عن علاقاتهم الطيبة مع اخوتهم الاقباط - الا تدرون ان طرح الأمر بهذا الشكل يشكل فى حد ذاته تفرقة ؟!

اخوتى فى الوطن الاقباط ليسوا قلة - وليسوا كفرة - وليسوا فئة - وليسوا عنصرا اخر - كذلك المسلمون .

انهم جميعا شعب واحد - افهموها رضى الله عنكم - انهم شعب واحد بقى اخ على دينه المسيحى ودخل الاخر الاسلام هذا فقط ما حدث ولا يجب ان يعالج الامر خارج هذا النطاق .

ان معالجة موضوع حساس كهذا على صفحات الجرائد - كل يدلى بدلوه تارة بالخلط وتارة بالجهل وتارة بالاغراض . ومرة بالدخول فى الموضوع بشكل عنيف ومباشر لا يخدم القضية ومرة اخرى يهونون من الامر وكان ما حدث هو امر عادى - كل هذا امر مرفوض فالامر يجب ان يعالج على انه موضوع اسرى لا تخرج تفاصيله من الابواب او الشبابيك بل يعالج بين الاخوة وبين اربعة جدران وما يتفق عليه ويرضاه الجميع فخير وبركة .

رمزى زقلمة



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

« الدين المعاملة »

انى مؤمن بهذا المفهوم تماما فالاسلام والمسيحية دينان يحضان على المحبة والتسامح والاحترام وحسن المعاملة وعفة اللسان وسلامة النية والقلب العتاق والتراحم وكل معانى التعامل الانسانى الحضارى الكريم .

فلا استطيع أن اتصور أن إنسانا يكره اخر بل قد يقتله ويسلبه لانه على عقيدة اخرى او ان يكره ، جاره لنفس السبب .

وقصص الحب وحسن التعامل كثيرة ولكن للاسف انها بين اشخاص يتمتعون بانتماء وطنى وفهم حقيقى لدينهم وحب عميق لمصرهم وكم كبير من العلم والفهم وتقدير الامور .

«يا كافر» اسمعها وكانها عبارة لاقيمة لها - كيف تكفر انسانا فى الوقت الذى غضب فيه نبى التسامح صلى الله عليه وسلم عندما قتلوا شخصا مشكوكا فى ايمانه وقال (هل شققتم قلبه) .

لاتقل ياكافر لان هذا الشخص قد يكون اكثر ايمانا منك والله اعلم .

ولاتقل ياابن كذا فالله لايخلق الحيوانات لتعبده بل يخلق اخاك الانسان ليعبده معك . لاتشك . فبعض الشك اثم واملا قلبك بالحب حتى تسعد ايامك . لاتقع فى النميمة ولاتكن نماما فالله امر بالستر وبالسيرة الحلوة - تراحم مع جارك فالرحمة من صفات الله وماتعطيه اليوم يرد لك غدا اضعافا ويسجل لك فى سجلك يوم الحساب .

قال السيد المسيح احبوا اعداءكم باركوا لاعنيكم .

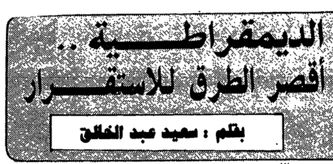
وفى التنزيل العزيز جاء فى اداب السلوك مع الوالدين «ولاتقل لهما اف ولاتنهرهما وقل لهما قولا كريما» . ان اداب التعامل اسلوب للحياه يجب ان نتحلى به منذ الصغر فنكبر معه ويكبر فينا ولعل من هنا نبدا .

ياالهى سامحنى فانا خاطىء لانى كاذب - انى اكذب على نفسى كل يوم - عندما احاول ان اقنعها ان هذا الشعب الكريم يمكن ان يستبدل الرصاص بحلو الكلام والقنابل بحسن التعامل والجنازير باطواق من المحبة والجميل والبعد والكره بالتراحم والمحبة .

ثم خطيئتى التالية ياالهى ان اشك والشك بعضه اثم فسامحنى انى اخشى ان يكون خلف مايحدث اياد خفيه اجنبية للطرفين وان الفجوة تتسع وكل مانفعله هو التراحم والترحم على الماضى ثم نسرد ايات من الكتابين وقصصا جميلة وامثلة عديدة ونبدى خشيتنا والنار تسرى فى الهشيم من تحتنا ونحن عنها لاهون غير مقدرين او لنقل ان من جسامة مايحدث نحن خائفون حتى عميت ابصارنا وكل مانفعله هو الدعاء الا يحدث لنا ولدينا مايحدث لغيرنا ثم يااخوانى اغفروا لى صراحتى ولعلكم تفهمون وتقدرون ان مصر الاسلامية والقبطية مستهدفة وان مايحدث لها الآن حاشا لله هو التخطيط لامد طويل والدمار هو الهدف ويومها لن ينفعنا احد .

اللهم فاشهد انى قد بلغت الكبير قبل الصغير والعاقل قبل الجاهل .

رمزى زقلمه



الديمقراطيــــة .. أقصر الطرق للاستقـــرار

بقلم : سعيد عبد الخالق

و .. ماذا بعد ؟! .

فى ايام معدودة لا تزيد على عدد اصابع اليد الواحدة .. شهدت مصر او شوارع القاهرة بالتحديد جريمتين بشعتين ، إحداهما سياسية والاخرى امنية . وتحملت اجهزة الأمن الاعباء والمسئوليات والاوزار . واسرعت قيادة حزبية عقب الجريمة الأولى تطالب محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية بالبحث عن مكان مناسب خارج وزارته . واصبح هذا الوزير فى نظر من يخشون مواجهة الواقع ، هو المسئول الأول عن جرائم الاغتيال السياسى فى مصر .

ولكن هل عزل عبد الحليم موسى من منصبه ، هو الفصل الاخير فى حوادث الاغتيال التى تزداد فى فترات التهريج السياسى والتدهور الاجتماعى ؟ وهل عزل عبد الحليم موسى ، يعنى بداية انفراجة ديمقراطية ونهاية لسنوات الكبت والقهر والاستبداد ؟ وهل عزل عبد الحليم موسى ، يعد الخطوة الاولى فى طريق الإصلاح الاجتماعى لانتشال الشعب من الفقر والبطالة والجهل ؟ وهل عزل عبد الحليم موسى فيه إسدال للستائر على حالة التمرد والعصيان التى انتابت شبابنا

بداية .. إن المشكلة ليست فى عزل او بقاء وزير ، وليست فى شخص عبد الحليم موسى او فى شخص الوزير الذى يخلفه فى منصبه . إنها مشكلة نظام باكمله . إن حوادث الاغتيال السياسى عرفتها مصر منذ اوائل هذا القرن . ولن تتوقف مادمنا نتجاهل الحقيقة ، ونتعامل معها باسلوب الانفعال والعاطفة . لقد تعودنا عقب كل جريمة على صب نيران الغضب فوق راس الوزير المسئول عن الامن والمطالبة بإقالته واتهامه بالتقصير والفشل ! وتعودنا عقب كل جريمة ، إصدار بيانات الشجب والاستنكار والإدانة دون ان نضع المشرط على اساس الداء والبلاء . وتعودنا عقب كل جريمة ، على التغنى بمآثر الفقيد متجاهلين الأسباب الحقيقية لمصرعه . ولن تتوقف مثل هذه الحوادث مادمنا نخشى مواجهة الحقيقة ، ونضع رؤوسنا فى الرمال ، ونلقى بالمسئولية على وزير الداخلية وحده . كما لن تتوقف مثل هذه الحوادث ، مادمنا نرى ان الحل فى اتساع دائرة البطش والقهر ، وحشر زنازين السجون

اسالوا انفسكم اولا وعودوا الى التاريخ : متى شهدت مصر حوادث الاغتيال السياسى ، وفى اى الظروف ظهرت وتفشت ؟! لقد عرفت مصر مثل هذه الحوادث فى سنوات القهر والاستبداد وحكم الاقليات . وعرفت مصر مثل هذه الحوادث فى سنوات الكبت التى تؤدى الى ظهور جماعات سرية تعمل تحت الارض ، ولاتجد لها متنفسا فوق سطح الأرض ، وعرفت مصر مثل هذه الحوادث فى سنوات الإرهاب الحكومى وتزييف ارادة الامة . لقد بدات حوادث الاغتيال السياسى فى العصر الحديث بمقتل بطرس غالى باشا رئيس الوزراء السابق فى بداية هذا القرن .. وشهدت مصر فى سنوات حكم الاقليات موجة متلاحقة من الاغتيالات ، وبدات بمقتل الدكتور احمد ماهر رئيس الوزراء السابق ورئيس حزب الهيئة السعدية فى «فبراير» عام ١٩٤٥ ، واغتيل امين باشا عثمان فى ٥ «يناير» ١٩٤٦ ، واغتيل محمود فهمى النقراشى باشا رئيس الوزراء السابق فى ٢٨ «ديسمبر» عام ١٩٤٨ وبعد عشرين يوما من قراره بحل جماعة الاخوان المسلمين وردت الحكومة بعد ايام بخمس رصاصات فى جسد الشيخ حسن البنا فى ١٢ «فبراير» ١٩٤٩ . ورد الاخوان بمحاولة اغتيال ابراهيم باشا عبد الهادى رئيس الوزراء فى ٥ «مايو» ١٩٤٩ . وقبل اغتيال «النقراشى» باشا ، اغتيل المستشار احمد الخازندار وكيل محكمة استئناف مصر ، واغتيل اللواء سليم زكى حكمدار العاصمة فى «ديسمبر» ١٩٤٨ . كما تعرض الزعيم خالد الذكر مصطفى النحاس لخمس محاولات اغتيال . ومن بينها محاولة لنسف منزله . باختصار شهدت هذه الفترة من عام ١٩٤٥ حتى ١٩٥٠ ، العديد من جرائم الاغتيال السياسى وتفجير المحال والمنشآت العامة . وباختصار شهدت هذه الفترة ،



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٢

جرائم خنق الحريات العامة وملاحقة الوطنيين ومصادرة الصحف وحبس رؤساء تحريرها وتعذيب المعتقلين . وتولى الوفد مقاليد الحكم باغلبية شعبية جارفة فى ١٢ «يناير» ١٩٥٠ ، وقدم استقالته عقب مؤامرة حريق القاهرة فى ٢٧ «يناير» ١٩٥٢ . وبدأ النحاس باشا هذه الفترة الوفدية بالغاء الأحكام العرفية وتحرير الصحافة من الرقابة ، ولم تشهد فترة وزارة الوفد ، حادث اغتيال سياسى واحداً ، ولم يكن فى مصر معتقل واحد ، ورفض فؤاد سراج الدين وزير الداخلية فى ذلك الوقت اعلان الاحكام العرفية لمواجهة حركة الطلبة التى تهتف بسقوط الملك، وهدد بالاستقالة اذا وافق مجلس الوزراء الوفدى على طلب الملك بإعلان الأحكام العرفية ، وايد النحاس باشا رئيس الوزراء موقف وزير داخليته سراج الدين . والسؤال الآن : لماذا لم تشهد فترة حكم الوفد التى بلغت عامين حادث اغتيال سياسى واحدا ؟ يقول خصوم الوفد ، ان مصر لم تشهد مناخا ديمقراطيا مثل هذه الفترة ، والتى تالقت فيها حرية الصحافة ، وازدهر العمل السياسى ، وازدادت قوة الحركة الوطنية كما ظهرت فى هذه الفترة الجماعات السرية ، وبدأت تمارس عملها فى النور وفوق سطح الارض ، ومن بين هذه الجماعات حركة الضباط الاحرار التى قامت بانقلاب «يوليو» ١٩٥٢ .

وعادت حوادث الاغتيال السياسى الى الظهور فى بداية الثمانينات . وبدأت باغتيال الرئيس الراحل انور السادات وسط قواته وبين افراد حراسته . وتوالت هذه الجرائم فى السنوات الاخيرة ، وتعرض النبوى اسماعيل وحسن ابو باشا وزيرا الداخلية السابقان لمحاولتى اغتيال ، واغتيل الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق ، واغتيل منذ ايام الدكتور فرج فودة . كما تعرض ضباط الشرطة لحوادث اغتيال ، وآخرها ضابط أمن الدولة بالفيوم ، ومحمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية نفسه على قائمة المستهدفين برصاص المتطرفين بالسلاح ، وبكلمات المتطرفين بالآراء .

والآن .. هل وزراء الداخلية فى فترات التهريج السياسى وحكم الاقليات وكبت الحريات - سواء قبل ٢٣ «يوليو» ١٩٥٢ او بعدها - هم المسئولون وحدهم عن جرائم الاغتيال السياسى وحوادث العنف ؟! إذا تعاملنا مع المشكلة بهذا المفهوم ، فإننا فى حاجة الى استيراد ١٠٠ مليون مخبر وجندى وضابط مسلحين ، وتخصيص هذه القوات لحراسة كل مواطن حسب درجة أهميته فى الدولة ؟! إن الامر يا سادة اكبر من عزل او محاسبة وزير ، وعلى علينا علاج الأمر من خلال هذه النظرة الضيقة التى تتجاهل الأسباب والجذور والدوافع الحقيقية . إن وزير الداخلية فرد فى نظام ، وتقع عليه مسئولية ، امن الوطن والمواطن ، ولكنه ليس مسئولا عن السياسات العامة للدولة ، وليس مسئولا عن اسلوب النظام فى التعامل مع القوى السياسية او الدينية ، وليس مسئولا عن اصرار النظام على عدم اتساع مساحة الحرية وتجاوز سنة أولى ديمقراطية . وهل وزير الداخلية مسئول عن عدم اجراء حوار مفتوح عبر وسائل الإعلام المسموعة والمرئية مع الجماعات الدينية التى تعمل تحت الارض او حتى مع الاحزاب السياسية التى تعمل فوق سطح الارض ؟! وهل وزير الداخلية مسئول عن هذا التهريج السياسى الذى اصابنا بالإحباط والضياع واليأس ؟! وهل وزير الداخلية مسئول عن فشل السياسات الاقتصادية وعدم وجود هوية اقتصادية محددة ، مما أدى الى ازدياد معدلات البطالة والفقر والجهل ؟! إننا لسنا قضاة حتى نصدر احكاما ، ولكن الواقع الذى امامنا وواضح مثل الشمس ، يقول ان الامر فى حاجة الى هزة كبرى ، وتبدأ بالسماح لجميع القوى السياسية بالظهور فوق الأرض ، وكسر احتكار الأقلية لمقاليد الحكم فى مصر ، وعدم مغازلة تنظيم سياسى للقضاء على تنظيم سياسى آخر ، والتخلى عن سياسة العناد التى تؤدى الى الدخول فى دوامة الصراعات والقلاقل والاغتيالات السياسية .

إن الدول التى تتمتع بنظم ديمقراطية سليمة وحقيقية تنتصر فى معاركها الداخلية والخارجية ، ولا يهزها جريمة اغتيال هنا او حادث انفجار هناك . والاستقرار يبدأ عندما يعبر كل مواطن عن رايه فى حرية ودون خوف ونجادله بالتى هى احسن . والديمقراطية تبدأ عندما يحترم النظام إرادة الامة .

وماذا بعد ؟!

كفى ما اصابنا فى فترات التهريج السياسى ، وانقذوا مصر من الضياع .

رحلة كل يوم

● من الخطا ياسادة ان نحمل الامن فى مصر تبعة كل المشاكل .. من الظلم لهذا الجهاز الحيوى الخطير ان نحمله المسئولية لكل ما يحدث من نكبات وارهاب وامور بلطجة .. انا افهم ان يتصدى جهاز الامن للجماعات الارهابية التى تعمل تحت الارض .. هذا هو دورها .. وهذا هو واجبها .. وهى قادرة بما تملكه من معلومات واساليب لمواجهة هذه الفئات فى الوقت المناسب والمكان المناسب لتمنع اندلاع التخريب والارهاب .. مسئولية الامن ياسادة ان يتعقب هؤلاء الذين اختاروا تحت الارض ليتحركوا وينفذوا ارهابهم .. مسئولية الامن ان يتعقب من يخربون تحت الارض .. وليست مسئولية من يخربون فى المدرجات !!

● تسالنى .. مسئولية من مكافحة الارهاب فى المدرجات . اقولها صراحة وبدون مجاملة .. لان المرحلة حساسة ولا تتحمل تجميل او تزيين .. المسئولية ياسادة تقع على عاتق المسئولين عن الادارات فى الاندية .. اقولها بالفم المليان ان جميع ميليشيات الرعب الكروى والارهاب الجماهيرى وجماعات شيلو الرف .. هذه الميليشيات معروفة بالاسم والعنوان لدى المسئولين فى الاندية المصرية من اول اندية القمة حتى نادى نجوم الاسد المرعب فى دورى الترسو .. هذه الميليشيات معروفة لدى هؤلاء المسئولين .. ويتسترون عليها .. وينشدون رضاءها ويتوددون اليها لانها الكرباج الذى يشهرونه فى وجه خصومهم فى مجالس الادارات .. او فى وجه المسئولين عن فريق الكورة !!

● هذه الميليشيات تملك حناجر قوية تجلجل بالعنف والسخط على تشكيلات الفريق .. مقطوعة لهذه المهمة .. تستطيع ان تخلق رايا عاما داخل المدرجات لخلع اى مدرب .. او اجبار اى لاعب على الاعتزال .. لقد صارت مثل السرطان فى جسم الكورة المصرية وللاسف فان المسئولين عن الاندية فى مصر يعرفون كل هذا ويتسترون عليهم .. ويخشون بطشهم .. اقول هذا الكلام لان المتعة الوحيدة الباقية للشعب المصرى اصبحت مهددة بالتحول الى ساحات ارهاب .. الى ساحات تخريب .. نحن لا نمانع ان يهلل المشجع لفريقه .. نحن لا نمانع ان يصرخ مشجع فريق نجوم طبشة محييا فريقه .. وان يقسم بان الوله اوشة الابيض اجدع من فان باستن وان دبشة السنتر فورد يتضاءل بجانب رود خوليت .. اهتفوا حتى تصل هتافتكم الى عنان ثقب الاوزون .. لكن ان تمتد يدك الى فانوس او فاترينة محل .. كسر ايدك على رقبتك .. اننا ناكل بالديون .. وداخلين على يوليو ابو الاسعار .. ناكل بالديون لان غيرنا ياكل بالكافيار .. اننى اناشد رؤساء الاندية وعبدالمنعم عمارة واللواء عبدالحليم موسى وزير الداخلية ان يلتقوا فى اجتماع عاجل ليتسلم الامن اسماء نجوم الشغب فى الساحة الكروية .. بدل من لجنة تفتيش من الامم المتحدة !!

فؤاد فواز



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفـــد

التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٢

الارهاب .. و«حوار الطرشان» !

● التطرف .. الارهاب الآن وجهان لعملة واحدة .. ولكن ..
■ من المسئول عن تكوين الشخصية الارهابية .. وعن وجود الشخص الارهابي في المجتمع الآمن ؟.
■ وكيف .. يتحول الانسان الى ارهابي ؟
■ ومتى ولماذا يتم تغيير شخصية الانسان العادى ليصبح ارهابيا .. يتعامل بأدوات العنف .. يرفض الحوار .. يمسك بالسنجة والمطواة .. والرشاش والقنبلة ؟.

* * *

● الارهاب تطرف فكرى يحمل في يده اداة للقتل ويخترق الصفوف وسط المجتمع نهارا أو ليلا .. وفي لحظة أقرب ما تكون الى قمة المأساة تنطق اسلحة الارهاب تعبيرا عن افكار متطرفة او متخلفة او غريبة ..

● فهل يبدأ «صنع» الارهابى في مجتمع البطالة وتحت ظروف المعاناة الاقتصادية ؟
● او «يصنع» الارهابى تحت الحاح افكار متخلفة او متطرفة ؟
● هل يبدأ تكوين الارهابى في غياب ادوات الديمقراطية في التعبير عن الرأى والتنفيذ.
او هل تتكون وتتطور شخصية الارهابى داخل السجون وفي المعتقلات ؟
● ان الاجابة على هذه الاسئلة والتعمق في اصل الداء تمكننا من تحديد اساليب العلاج .. لعلنا بذلك ننزع السلاح من اليد التى تريد أن تستخدم لغة الرصاص .. بدلا من الحوار ..

القهر والديكتاتورية يصنعان الارهابى



● الارهاب ليس ظاهرة صوتية فى حياتنا .. بل هو اكثر من ذلك ومن الضرورة البحث عن اصل الداء حتى نتمكن من تحديد الدواء ومعرفة اساليب العلاج الفعال .

وتاكيدا فان وضع الحقائق بصدق امام العيون .. وتحت «الميكرسكوب» يكشف بوضوح التفاصيل بدقة .. ويمكن من التعرف على الاسباب والمسببات ..

.. والارهاب كفعل لا يكون بدون ارهابى فاعل .. وادوات الارهابى اسلحة يعبر بها عن ما بداخله من الاختلال ..

تحقيق : أمير أبو السعود

● والطبيب النفسى يلقى الضوء على نفسية الارهابى . ويقول الدكتور محمود عبدالرحمن حمودة :

ان تحول الانسان العادى الى شخصية ارهابية يحتاج الى مراحل لان الطفل يولد فطريا ليس لديه ميول او اتجاهات ولكن يتعلم من البيئة المحيطة به والتى نشا فيها .. يتعلم كيف يتصرف وتتكون منظماته النفسية من ضمير نطلق عليه الانا الاعلى .. والغرائز ثم المحصلة بينهما . والطفل يولد على الفطرة والتربية التى يتلقاها تغرس القيم فيه وتعد الطفل سلوكيا .. والطفل الذى يتربى على اساليب القهر والديكتاتورية يمكن بسهولة ان يتحول الى شخصية ارهابية لانه تلقى تربية تساعد على ذلك .. من اساليب قهر والده يتعامل معه بالعنف .. هذا الطفل لم يعتمد الحوار او الراى الاخر .

اهم المراحل

ويكشف د . محمود ان مرحلة الطفولة وما يغرس فى النشء من اساليب تربوية تنعكس على شخصيتهم بالتاكيد حيث يقول : كل ما يعطى للطفل الصغير من تربية تظهر عليه فيما بعد فى سلوكه وامكانياته فالطفل الذى تعرض للايذاء والضرب وانتهاك جسده ونفسيته - يكون اكثر عرضة ونفسيته مهيئة لان يكون ارهابيا ميالا للعنف .. فلقد استحل من يملك القوة والبطش جسده فى وقت ما ، فلا مانع ان يمارسه هو مع غيره .. او ان هذا الطفل او الصغير قد تعرض للاهمال واهدار الكرامة فهو يود ان يؤكد ذاته حتى لو كان ذلك بطريقة غير مشروعة ..

● ويحلل الطب النفسى كذلك مرحلة المراهقة وهى من اهم المراحل فى تكوين شخصية الارهابى .. حيث تبدا المواجهة بين المراهق والسلطة الابوية فى البيت



لواء د . نبيل لوقا

وخارج البيت تتجسد المواجهة او العداء مع السلطات الاخرى ويمكن ان يتكون لديه الشعور بان هذه السلطة تهدد وجوده وتسعى الى سلب ميزاته .. ويلجا الى اقرانه كى يدعم نفسه بافكار او علاقات ويتوحد مع اقرانه خاصة اذا وجد فيهم من يستطيع القيادة .. وظهور موجات الارهاب فى مرحلة المراهقة او بعد ذلك تعتبر رد فعل لما ارسته التربية فى الطفولة وما بعدها ..

- وروشتة العلاج التى يصفها الطبيب النفسى تشير الى اهمية الاستبصار بالحقائق .. ولكنهم ينكرون انهم بحاجة للعلاج لذلك فان العلاج النفسى يصعب ..

ويبقى العلاج بالحوار فاذا كان مدخلهم الدين او العقائد تناقشهم ولكن ليس بطريقة المصادمات الفكرية لان هذه الشخصية تتميز بالعناد الشديد وعدم القبول بالراى الاخر .. فالنقاش او الحوار مع هؤلاء الاشخاص - لا بد ان ياتى من خلال شخصية مقبولة لديهم يمكنها التحاور معهم ويمكنهم قبول هذا الحوار والنقاش ..

جهاز الشرطة

● ويرى لواء دكتور نبيل لوقا ان يكون جهاز الشرطة خط الدفاع الاخير فى المواجهة مع جماعات الارهاب - قبل وقوع الجريمة - اى فى مراحل العلاج ومحاولة اقناع الشخص المتطرف او الارهابى بان ما يحمله من افكار او معتقدات غير



امهات منفلوط خرجن فى مشهد ماساوى يبكين اولادهن الذين راحوا ضحية احداث الارهاب



المصدر : الوفـــد

التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العلماء والمختصون يتساءلون :

هل الارهابي مريض عقليا ؟!

لماذا لم تنجح قوافل الدعاة ؟

صحيحة وخاطئة ...

ويضيف لواء نبيل لوقا .. ان الشخص لا يولد وهو يحمل الافكار المتطرفة التي تحوله الى ارهابي .. ولكن يتحول نتيجة افكار ومعتقدات يشعر انها صحيحة وحتى ينفذ هذه الافكار يستخدم العنف لذلك فان هذا الشخص الذى يحمل افكار او معتقدات مخالفة او متطرفة علينا ان نتلقفه من البداية ونعالجه فكريا ونضع له القدوة الحسنة امامه التي تكون قادرة على اصلاحه .

واضاف خلال عملي بالشرطة عايشت العديد من حالات التطرف واستطيع ان اؤكد ان معظمها يظهر فى اوساط اجتماعية تعانى من الفقر والحاجة .. او الشعور بالضياع ، ولا توجد لديهم تطلعات مستقبلية .. ومن هذه النقطة يمكن توجيه اساليب العلاج لهؤلاء الشباب بان نخلق لهم الفرص والامل فى المستقبل .. لانهم يتجهون الى الدخول فى جماعات متطرفة بحثا عن الذات ، او المعونات .. والبعض منهم يجد نفسه تحت الحاح المصاعب الاقتصادية والفقر مندفعا للتطرف ولو مظهريا لتغطية العجز المالى والفقر ، فالشاب ليس لديه عمل واذا وجد العمل فالراتب لا يكفيه ولا يستطيع تحقيق ذاته فى الرياضة او التفوق فى مجال آخر .. ويتخفى تحت مظهر معين ـ ويحقق ذاته من خلال بعض الاتباع والمؤيدين ويكونون حوله .. وهذه الحالات موجودة فعلا وتعاملنا معها كرجال شرطة خلال عملنا .. وتاكدنا ان المظهر او الملابس غير العادية تغطى امراضا اجتماعية .

يمكن الاصلاح

اما العلاج من وجهة نظر لواء د . نبيل لوقا فانه متاح ويمكن اصلاح ٩٠٪ من هؤلاء الشباب خاصة قبل الوصول الى نقطة العنف او الجريمة ـ يمكن العلاج اقتصاديا او فكريا .. وذلك باسلوب علمى لان رؤساء الفكر المتطرف الارهابى ياخذون العقيدة كستار لاغراضهم السياسية فهم يريدون الحكم ويستغلون الشباب وراء افكار وعقائد تعتبر بالنسبة لهم هامشية لذلك فهم يتميزون بتصلب الراى والفكر عند المناقشة .. ومن هذا المنطلق فان الحوار معهم يجب ان يكون حقيقيا وواضحا وصريحا وليس على طريقة قوافل الدعاة لوزارة الاوقاف فهى غير مجدية لانها لا تحاور الشباب المعنى من المتطرفين الذين يراد تصحيح مفاهيمهم بل انهم يمنعون من حضور هذه الندوات !!.

عوامل مختلفة

ولان الحوار مع الشباب المتطرف يحتاج الى فن .. لانهم اصحاب افكار فى معظمها «مشوشة» فيمكن احتواء مجموعة منهم من داخل هذه الجماعات وتوجيههم والعمل على تصحيح افكارهم .. وتوفير رعاية فكرية متصلة وحقيقية للشباب مع عدم اغفال العوامل الاقتصادية ..

وهذا ما تشير اليه د . سوسن عثمان وتقول : ان كل سلوك غير طبيعى يخفى خلفه عوامل متعددة نفسية واجتماعية واقتصادية وبيئية .. لان كل سلوك خلفه واقع وعوامل .. قد تكون الحاجة الشديدة والفقر او عدم تلبية الاحتياجات الضرورية والتطلع .. فضلا عن عوامل اخرى يمكن ان تحول سلوك الشخص العادى الى سلوك غير طبيعى اجرامى ، او ارهابى مثل التفكك الاسرى او نقص الديمقراطية فى المجتمع المحيط بالشخص وكذلك تؤثر ثقافة الانسان تأثيرا كبيرا فى امكانية تحوله الى شخصية مختلفة .. خاصة امكانية تلقيه الافكار المتطرفة .. ويمكن اعتبار العوامل الدينية متداخلة مع العوامل الاجتماعية .

وتقول د . سوسن ان التدين الشديد عن غير علم حقيقى او بالاضافة الى عدم المعرفة الحقة باصول الدين من اهم اسباب التطرف وبالتالى الخروج عن المالوف .

الشخصية الارهابية

.. والشخص المتطرف فكريا يتحول الى اداة ارهابية تطلق الرصاص وتستخدم الاسلحة ويرتكب المجازر البشعة وهو منساق باراء وافكار ومعتقدات تلغى عنه الحقيقة وتحوله الى اداة للشر من خلال فتاوى دينية تصدر لتحقيق اغراض سياسية فى معظمها ... وللاسف فان الشخص صاحب الافكار المتطرفة يمكن علاجه ولكن بعد ارتكاب الجريمة يقع تحت طائلة القانون ويصبح مجرما

ولنتعرف على سلوك الشخصية الارهابية من خلال تشريح سلوكى دقيق يشرحه د . عمر بن الخطاب خليل فيقول : ان الانسان العادى الطبيعى لا يتحول الى شخصية ارهابية لان من يتحول الى هذه



الدرجة لا بد ان يكون لديه ارضية فسيولوجية .. واستعداد طبيعي وفي حالة تعرضه للضغط النفسي او غير ذلك من انواع الضغوط يحصل التحول في الشخصية اى ان الاضطراب في السلوك كامن داخل الشخص وتظهره عوامل الضغط الخارجي .. ويعتبر الدكتور عمر خليل الارهابي شخصية مريضة عقليا لان المريض النفسي لا يفقد صلته بالواقع المحيط به .. اما المريض عقليا فانه يفقد صدقه بالواقع المحيط به .. واحيانا فان الجو المحيط بالمريض عقليا يجعله يعتقد او يشعر انه طبيعي .. ويصف لنا الشخصية المرضية .. ومنها السكوباتية وهو الشخص الذى يولد وفي نفسه حب الجريمة والمغامرة ولا يملك ضمير اى يقتل بهدف القتل لإنه يحب الاثارة والعنف ولا يستطيع ان يعيش بدون اجرام واثارة ويحب تحويل البيئة المحيطة به الى درجة عالية من الاثارة حتى بالجريمة كي يتوازن نفسيا ..

- والشخصية الأخرى هي الفصامية : والشخص المريض متصلب . وحاد لا يقبل النقاش ومنطو .. وهذه الشخصية في حالة الدخول في جماعة ذات افكار متطرفة يتوحد معهم وذلك لانها تدعم شخصيته المتطرفة والمضطربة .

اما عن امكانية العلاج النفسي فان د . عمر بن الخطاب خليل يقول ان العلاج النفسي صعب لأن المريض لا بد ان يشعر انه غير طبيعي وخارج عن المالوف اى يشعر بمرضه حتى يمكن علاجه فاذا شعر الشخص الارهابي بانه في حاجة الى العلاج النفسي فانه يضع نفسه على اول درجات الشفاء .. والمشكلة ان المتطرف فكريا يشعر في نفسه بالتعالي على المجتمع ويوجه عدوانه على هذا المجتمع لانه من وجهة نظره يقف في طريق طموحاته ويريد معاقبة المجتمع ..

تصحيح الافكار

● وفي علم الاجرام تختلف النظرة للشخصية الارهابية والارهابي .. ويقع تحت هذا المسمى من ينضم الى تشكيل معين يمثل خطورة على المجتمع بهدف سرقة الاموال او الاغتيال .. الخ .. ويقول المستشار عبدالفتاح مدكور : ان كلمة ارهاب ليست سهلة في قاموس القانون والمجتمع .. ولا يمكن تصنيف كل من يحمل افكارا معينة او مغايره بالارهاب .. ولكن من يتحول الى الاجرام يمكن ان نطلق عليه ذلك .. والامر يختلف وفقا للتشكيل العصابي ..

ويشير المستشار مدكور الى اهمية البحث والتدقيق في المرحلة السابقة على تحول الشخص الى الارهاب ومعرفة السبب .

لأن العوامل في المجتمع عديدة ويمكن معالجتها .. خاصة بالنسبة للشباب واهم هذه العوامل الفراغ الديني والثقافي واهمية نشر الثقافة الدينية والفكر الديني الصحيح في صفوف الشباب وهو الفكر السمح الذى يؤدى الى تقدم المجتمع ويساهم في الحضارة والبناء والعمل ..

ونلاحظ ان الشباب المتطرف قد تاثر بآراء وافكار دعاة تطرف ويمكن مواجهة هذه الافكار .. بافكار اخرى ولدينا العديد من رجال الفكر والدين لديهم القدرة على الاقناع وتعديل افكارهم .. والبداية لا بد ان تنطلق من كل اسرة تراقب الابناء وتحاول معالجة الانحراف في بدايته وتتعاون الاحزاب السياسية في هذا العمل من خلال دعم توعية وتثقيف الشباب . ولا نغفل اهمية التعليم بالنسبة للمدارس وخاصة الصغار والتركيز على مادة الدين والتربية السليمة وحرية العقيدة ... والمقصود ان نعمل على توعية الشباب قبل ان يتوغل في التطرف وتقدم له التعاليم الصحيحة قبل ان يسيطر على افكاره اصحاب الافكار المتطرفة .

● والخلاصة ان نحاول جذب الشباب الى جانب مجتمعه ونفتح له الأبواب .. من خلال الحوار والعلاج .. الحقيقي والجاد والفعال .. ولا نخدع انفسنا «بحوار الطرشان» .



المصدر : 

التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٢   للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نبضات

الامن الداخلى مثل الامن الخارجى قضية قومية ، لا مجال فيها للمناورات الحزبية لإحراج الحكومة . لانها تمس كل مواطن وتهم كل الفرق وكل الاحزاب . ومن يوجه اللوم عليه أن يسال نفسه اولا عن موقفه من تصرفه لو كان هو وزير الداخلية او رئيس الحكومة .

ولئن كان مقتل الشباب المغامر يحزننا فان مقتل رجال الشرطة بدوره يدمى قلوبنا . لان هذا الشباب ليس مجبرا على الألتجاء الى العنف . ولكن رجل الشرطة مضطر الى التحرك لحماية الامن وحماية المواطنين ومسلكنهم واموالهم .

واخطر ما يمكن ان يتعرض له الوطن هو ضعف وتراجع وخوف رجال الشرطة . فكل منا ينام فى بيته مطمئنا لوجود قوات الشرطة التى تحميه . فلن تعرضت الشرطة للترويع وللارهاب من جانب من يستخدمون العنف . ثم هى تتعرض للمساءلة ان ردت على العنف بمثله . فإن ذلك مؤداه ان نتحول الى لبنان اخرى . فهناك تضاءلت الدولة وضاعت هيبتها . ولم يكن امام الناس سوى دفع الاتاوات «للميليشيات» والالتجاء الى العصابات طلبا للحماية .

لست مناديا باطلاق يد الشرطة للبطش وللاستبداد . ولكنى ايضا ارفض محاصرة الشرطة وتحويلها الى الضعف والى السلبية . فالبعض يرفض الشرطة الايجابية ذات الفعالية ، وذلك خشية ان بتحول الى وحشية او يمتد استبدادها الى الأبرياء والى المعارضين لنظام الحكم .

ولكن يتعين على هذا البعض ان يتخيل نفسه او احدا من ذويه وقد تعرض للعدوان من بلطجى او قاطع طريق او سارق بالإكراه او سياسى يؤمن بالعنف وسيلة للتعبير عن نفسه .

ما شعوره لو تعرض للعدوان ولم تتحرك الشرطة لحمايته ونجدته ومطاردة المعتدى . هل يفضل الشرطة الضعيفة السلبية المتخاذلة ، ام انه يفضل الشرطة المتيقظة النشطة الحازمة .

وهنا يقع وزير الداخلية ووزارته فى حيرة . لانه ان تردد وتخاذل او ضعف امام العنف الذى يرتكبه البعض ، لاتهمناه بالتقاعس ووصفناه بعدم الاصلاحية . ولو انه واجه العنف بحزم ، وتصدى لانصار العنف بكل قوة ، لاتهمناه بالبطش والخروج على القانون .

ولهذا يصعب على اى وزير داخلية فى العالم ان يرضى الجميع ، ولا ان يفلت من النقد واللوم والتجريح .

ويزداد العبء وطاة وثقلا فى بلدنا مصر . حيث دابت الحكومات على حل مشاكل المجتمع جميعها بواسطة قواعد القانون الجنائى وبواسطة قوات الشرطة . فحكومتنا بل ومجتمعنا يلقى بكل اوزاره ومآسيه على كاهل الداخلية .

فمشاكل التموين ومشاكل الغش الجماعى فى الامتحانات وتجارة العملة ومشاكل الشباب العاطل وجرائمه ومشاكل تبوير الارض ومشاكل فساد الجهاز الادارى الخ ، لكل ذلك وغيره نجد ان الحل المتاح الوحيد لدى الحكومة هو تحريك قوات الامن المركزى .

والجدير بالذكر ان الحل الامنى يجب ان يكون هو البديل الاخير . وذلك يقتضى مواجهة اسباب المشاكل ودوافعها وعناصر تفاقمها ، بدلا من الانتظار حتى تقع الكارثة فنتحرك لمواجهة نتائجها . وعندئذ لا يكون امام الدولة الا القوة المتمثلة فى الشرطة .



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فلاشك ان للشباب الذى يلجا الى العنف مشكلة وقضية . ويقف وراء عنفه عجز المجتمع عن استيعابه . ولا يكون السبيل هو الخطب والمواعظ . ولكن يكون بتخفيض نسبة البطالة وحل مشاكل الشباب الاقتصادية والاجتماعية وملء فراغه السياسى .

فليس طبيعيا ان يصر بعض الشباب فى قرية صنبو بديروط على ترويع الآمنين الأبرياء بقتلهم وحرق منازلهم ومحلاتهم . وليس مجديا أن يكون الحل الوحيد هو تمركز الآلاف من رجال الأمن بهذه القرية وتبادلهم القتل والجرح مع هذا الشباب الضائع .

الأمر يحتاج الى اخراج هذا الشباب من عزلته . ليس بالخطب والمواعظ وليس بالاكتفاء بمجرد المواجهة الأمنية .

وانما يحتاج الأمر الى مشروع قومى متكامل يقوم على اصلاح سياسى اجتماعى اقتصادى تعليمى ثقافى فى آن واحد .

د . نعمان جمعة



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٢



جمال بدوى يكتب من ألمانيا :

قبل أن تتحول مصر إلى لبنان أخرى

المصريون فى الخارج .. كالمصريين فى الداخل .. فى حالة قلق وانزعاج لما يجرى فى مصر ، انهم يتساءلون والوجوم يعلو وجوههم : إلى اين تسير مصر ؟ وماذا يخبىء لها القدر ؟ وإلى متى تظل الدولة مستمرة فى تجاهل الشعب وعزله عن المشاركة فى تقرير مصيره ؟ انهم يرددون نفس الكلمات والتعليقات التى تتردد على لسان رجل الشارع المصرى .. وليس غريبا أن تلتقى فى شوارع ميونيخ او بون او كولونيا بمصريين يقبلون عليك فى لهفة ليطمئنوا عن الأحوال فى مصر ، ومدى صحة الاخبار التى تنشرها الصحف والاذاعات الاوروبية عن الصراعات الدامية فى الصعيد .. وهم يقراون الصحف بعيون مختلفة عن عيون المقيمين فى مصر ، فالغربة تضاعف من احساسهم بالقلق ، وتجعلهم نهبا للشائعات والاقاويل . وفى اليوم التالى لوصولى المانيا سالنى أحد المصريين عن صحة الخبر الذى يقول ان المتطرفين القوا زجاجات (ماء النار) على وجوه الفتيات .. وان الشرطة قبضت على اثنين منهم بعد ان ارتكبوا جريمتهم فى احدى محطات مترو الانفاق . وانزعجت ونهضت على الفور الى اقرب تليفون ، وسالت زملائى فى «الوفد» عن مدى صحة الخبر فنفوه نفيا قاطعا .. وادركت إلى اى مدى تساعد الشائعات على اثارة نفوس المصريين المقيمين فى المانيا .. واصبحت الروح السائدة بينهم يغلب عليها التشاؤم حتى ان بعضهم يقول فى بساطة شديدة ان مصر سوف تتحول إلى لبنان اخرى خلال بضع سنين وانها تسير سيرا حثيثا نحو هذا الشرك المميت ، وان القوى الاجنبية تسعى إلى تنفيذ مخطط خبيث يقضى بتقسيم المنطقة إلى دويلات او ولايات هزيلة لتصبح إسرائيل القوة المسيطرة وصاحبة النفوذ الاوحد فى الشرق الاوسط .. ويقولون ان شواهد الاحداث الاخيرة تدل على الرغبة فى إثارة البغضاء بين المسلمين والاقباط حتى تنفذ السهم ..

وليس من السهل أن تقنع المصريين فى الخارج بان تركيبة المجتمع المصرى تختلف عن التركيبة الطائفية فى المجتمعات الأخرى ، وان التدخل بين المسلمين والاقباط هو تداخل عضوى يتغلغل حتى النخاع ، ويسرى فى الدم ، ويخلط اللحم بالعظم ، وان الفصل بين المسلمين والاقباط لا يساويه إلا فصل الروح عن الجسد ، اقول ليس من السهل أن تمحوَ من افكار المصريين المهاجرين هذا الانطباع الذى اكتسبوه من معايشتهم لمجتمعات تؤمن بان المقدمات لا بد ان تؤدى إلى النتائج .. وان طبيعة الاحداث سوف تقهر النزعات العاطفية وتعصف بالرواسخ الثابتة التى يؤمن بها عقلاء الامة من المسلمين والاقباط ..

والمدهش ان المصريين فى الخارج مثل اخوانهم فى الداخل يعلقون المسئولية فى رقبة الدولة ، ويحملونها تبعة الاحوال المتردية التى يشهدها الصعيد وهم لا يقصدون العجز الامنى عن مواجهة الارهاب فى مكمنه ، ولكن يقصدون عجز الدولة عن مواجهة القضية منذ بداياتها الاولى وقبل ان يستفحل خطرها ، وتتحول إلى تحديات مسلحة تهدد سلامة المجتمع وامنه ووحدته .. وهم يذكرون ان الدولة كانت تقابل هذه الاحداث فى بدايتها بالاستخفاف والتهديد ، وترى انها مجرد أحداث «فردية» لا تدعو إلى الانزعاج .. وكانت الدولة توكل إلى جهاز الامن مسئولية التصدى لها رغم علمها اليقينى بعدم التكافؤ بين الطرفين سواء

من ناحية التدريب والتسليح .. او من الناحية العقائدية التى تدفع الشباب إلى الشراسة والتضحية إلى حد الاستشهاد .. وظلت الدولة تتجاهل مبدأ المشاركة الشعبية حتى لا تفتح على نفسها بابا لا تستطيع اغلاقه .. وآثرت الانفراد بالمواجهة شانها فى ذلك شان كل القضايا الكبرى التى انفردت بمعالجتها بمعزل عن الشعب ..

والمصريون المقيمون فى الخارج يرون ان القضية أجل واخطر من ان تتحملها حكومة ثبت عجزها ، وانه لا بد من أن ينهض الشعب المصرى بكل طوائفه ونقاباته وهيئاته ليرفع عن البلاد موجة الخطر القادم ، والمشاركة الشعبية ينبغى ان تقوم على أصول وقواعد وديمقراطية متينة حتى يشعر أنه يقوم بدور المشارك القوى وليس دور التابع الذى يؤمر فيطيع .. وتقتضى هذه الأصول الديمقراطية أن تبدأ الدولة فورا وبلا تبطئة بقص المؤسسات الصورية مثل مجلس الشعب ومجلس الشورى ، وتشكيل جمعية تاسيسية تضع للبلاد دستورا عصريا يتمشى مع ظروف المجتمع المصرى وهو يدق ابواب القرن الحادى والعشرين ، نعم .. نحن فى حاجة إلى دستور جديد يعطى للمصريين حقوقهم ويضمن لهم حرياتهم ، ويحترم ارادتهم ، ويضعهم فى موضع السيادة الفعلية .. ولا بد أن تسفر هذه الخطوة التقدمية عن انتخابات حرة نزيهة خالية من الغش والتزوير وعندئذ سيقول الشعب كلمته الحقيقية ، وسيختار نوابه الذين يمثلون عقله وروحه وأخلاقه وتقاليده .. ولا خوف من ان يحدث فى مصر ما حدث فى الجزائر ، لان التكوين الثقافى والاجتماعى ، والخلفية التاريخية للشعب المصرى تختلف عنها فى الجزائر ، فالتركيبة الجزائرية لا تعرف التنوع الدينى ولكنها تعرف التنوع العرقى ، بينما عاش المجتمع المصرى عنصرا واحدا منذ فجر التاريخ وتمرس على السماحة الدينية قولا وفعلا ، وعلى أرض مصر تعانقت الاديان السماوية الثلاثة فى سلاسة ويسر ، مما أكسب الشعب المصرى خبرة فى الفهم الدينى ، والوحدة الوطنية ليس لها مثيل بين الامم والشعوب ..

الشعب هو الملاذ الاخير الذى يجب ان تلجا إليه الدولة حتى تنقذ البلاد مما يدبر لها .. ولا ينبغى ان تخاف الدولة من الشعب لان الشعب المصرى فى ازمات المحن والكروب يضرب المثل الاعلى فى التضحية والنخوة وانكار الذات ، حدث هذا أثناء الثورة العرابية ، وحدث اروع منه فى اثناء ثورة ١٩١٩ ، وحدث نظيره فى اثناء حرب اكتوبر المجيدة ورأينا نموذجا مصغرا فى احداث الامن المركزى ١٩٨٦ ..

لقد اعترف الأستاذ إبراهيم نافع فى «الاهرام» امس الأول (الثلاثاء) بخطأ التقييم الذى كان يصف الأحداث الدامية بانها أحداث فردية عابرة .. وهو يطلب ان نكف عن التهوين من شأن ما يجرى فى جنوب مصر من اعمال تطرف وعنف وقتل ومجموعات إرهابية خلعت قناع الاستخفاء واعلنتها مواجهة حربية على الدولة ومواطنيها المسالمين او المخالفين معهم فى العقيدة .. ثم يتساءل : هل تستطيع الدولة مواجهة الارهاب مواجهة حاسمة ؟ ويطالب بضرورة التصدى للارهاب مواجهة عامة ، وشاملة تتكافأ مع نفس المواجهة العامة والشاملة التى اعلنتها قوى الارهاب والتطرف ، ويختتم مقاله بضرورة العمل على هدى خطة عامة تهدف إلى حماية الامن

(البقية ص ١٠)



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٢

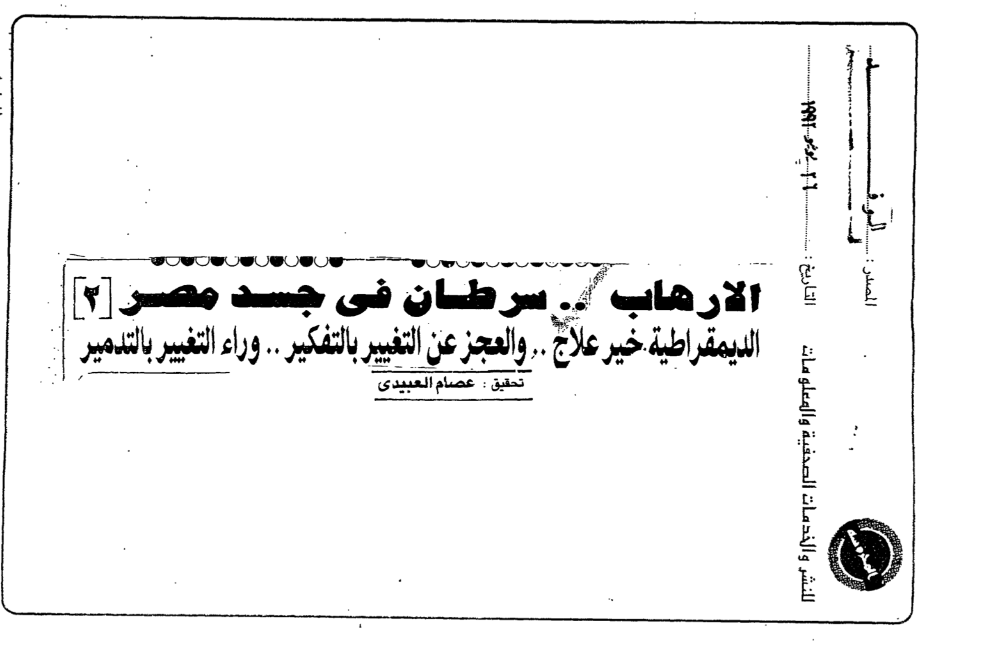
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جمال بدوى يكتب من ألمانيا :

قبل أن تتحول مصر إلى لبنان أخرى

(بقية المنشور ص ١)

والاستقرار والوحدة الوطنية فى بلادنا ، ولم يبين الأستاذ إبراهيم نافع فحوى هذه الخطة العامة أو العناصر التى يجب ان تتكون منها (!!). واخشى ما اخشاه ان يظن ان الاجراءات الأمنية كفيلة بقطع جذور الارهاب ، واقول له - بكل صراحة وهدوء - ان الاجراء الامنى هو آخر سلاح يصلح لمواجهة عناصر وصفها بأنها قوى خفية وممتدة الجذور تحت السطح ، واقول له ان الخطة التى ينبغى ان نعمل على هديها هى استنهاض همة الشعب حتى يترك عزلته ، ويتحمل المسئولية كاملة ، ولن يتحقق ذلك إلا إذا وثقت الدولة فى الشعب ، واطمانت إليه وازالت من طريقه كل العقبات والسدود وفتحت امامه بداية الاصلاح الديمقراطى والدستورى .. وعندئذ سوف يكشف الشعب المصرى عن معدنه الأصيل الذى هو اكثر صلابة وقوة من كل الاسلحة التى يحملها أنصار الظلام ..



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٢

الارهاب .. سرطان فى جسد مصر [٢]

الديمقراطية خير علاج .. والعجز عن التغيير بالتفكير .. وراء التغيير بالتدمير

تحقيق : عصام العبيدى



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٢

شهدت الاونة الاخيرة موجة من الاعمال راح ضحيتها عشرات الابرياء.. بسبب شبان صغار من مشوشى الفكر الذين يمسكون فى ايديهم الاسلحة النارية والقنابل ليفرضوا افكارهم التى صنعوها لانفسهم! ولعل ذلك يدعو الى التساؤل ما دور المجتمع فى مقاومة هذا الارهاب، وما هو الاسلوب الافضل لاستئصاله من المجتمع؟.. وما دور كافة الاجهزة الرسمية والشعبية فى مقاومته؟! واذا ابتليت اسرة ما فى احد ابنائها بان صار ارهابيا.. فما هو الحل امام تلك الاسرة؟ وينبغى ايضا ان تسال: هل هؤلاء الاشخاص مرضى يجب علاجهم ام مجرمون ينبغى مواجهتهم بالعقوبات الرادعة . كل تلك التساؤلات يجيب عليها هذا التحقيق.

اى محاولة لمحاصرة الارهاب يجب ان تفرق بين امرين . اولها الفكر وثانيهما الفعل... فيجب الا يصنف اى فكر على انه ارهابى.. لان حرية الفكر ضمانة اساسية فى الدستور وهكذا بدا المستشار الدمرداش العقالى حديثه واضاف: انما يبدا الضابط القانونى من حيث بدء الفعل.. وبهذا يعرف الارهاب بانه ارتكاب افعال محددة بقصد ارهاب الاخرين. واود ان اوضح ان اى قانون يحاول كما يدعى البعض ان يجرم الفكر او يبدا فى التجريم من منطقة التفكير سيكون قانونا غير دستورى.

والان ناتى للسؤال المهم ـ هكذا يقول الدمرداش العقالى: كيف نعالج الافعال الارهابية؟!

ودعنى اكون صريحا معك عندما اقول ان الافعال الارهابية هى ردود افعال لسوء استخدام السلطة من قبل رجال الامن.. حيث اصبح المواطن المصرى يشعر ان الطريق امامه مسدود للتعبير السلمى عن افكاره فيضطر لاقتحام جدار المجتمع بافعال ارهابية اذن فالوقاية الحقيقية من الارهاب هى مزيد من الديمقراطية.. بحيث يشعر المواطن انه قادر على التعبير عن رايه سواء عن طريق تشكيل الاحزاب السياسية او انشاء جمعيات او اصدار صحف. ولو القينا نظرة الى الوراء ستجد ان جميع الاجراءات البوليسية والعقوبات القانونية لم تفلح فى محاصرة الافعال الارهابية او الحد منها لان غيبة الحرية كفيلة باجهاضنا كل هذه الوسائل.

ويؤكد المستشار الدمرداش العقالى ان حجم الاعداد التى دخلت عتبة الارهاب فى ظل القوانين الاستثنائية اضعاف اضعاف الذين كانوا فى ظل ديمقراطية الوفد عام ١٩٥٠.

ويحذر الدمرداش العقالى من الاجراءات العشوائية لمحاصرة الارهاب، لان ذلك فى ـ رايه ـ يؤدى الى حدوث مزيد من التعاطف من قبل المواطنين مع هؤلاء الذين نسميهم بالارهابيين ولعل ما حدث فى ديروط اخيرا يدل على ذلك ويكفى ان اقول لك انه لاول مرة فى مصر يصبح العمد والفقراء والنظاميون جزءا من نسيج الارهاب.

خدعوك فقالوا...!

ويرد الدمرداش العقالى على المقولة التى ترى ان المتطرفين ينتمون للطبقات الفقيرة وانهم ضحايا للمازق الاقتصادى فيقول:

لو تاملت فى شخصيات المقبوض عليهم من الجماعات فستجد انهم من شرائح اجتماعية مختلفة من قمة المجتمع وحتى ادناه. اذن فالسؤال الذى يثور الان اذا لم يكن هؤلاء ضحايا للمازق الاقتصادى الذى نعيشه فماذا نعلل وجودهم؟!

الاجابة باختصار ان هؤلاء جميعا ضحايا لمازق الحرية وغياب الديمقراطية فباختصار ايضا.. فان من لا يملك القدرة على التغيير بالتفكير فقطعا سيلجا الى التغيير بالتدمير.

ولذلك فاننى احذر من اصدار قوانين جديدة لمكافحة الارهاب اذا لم يكن ذلك مصحوبا بالحرية والديمقراطية.. اما عن الاسر التى بها ارهابى هو احد افرادها فيقول العقالى: اذا سال الاب او الاخ ابنه واخاه الارهابى لماذا تلجا للارهاب؟' فسيجيبه فورا: لاننى لا اجد فرصة للتعبير عن افكارى؟! وهنا الاجابة مقنعة للغاية والخوف ان يقتنع الاب بمنطق ابنه وينضم اليه!!

الامن والحوار

● ويرد اللواء احمد رشدى وزير الداخلية السابق .. على ما يقال بان كل ما يحدث من ارهاب وعنف المتطرفين هو مجرد رد فعل للتصرفات الامنية غير السليمة .

فيجيب قائلا . هذا كلام غير صحيح والحقيقة هى ان التصرفات الامنية رد فعل لما يفعله المتطرفون من ارهاب . فالامن لا يتدخل الا اذا حدث خلل بالامن .

اما عمن يطالبون بالحوار مع هؤلاء المتطرفين، فيقول اللواء احمد رشدى : اولا لابد وان يعرف الجميع ان الامن دوره مقصور على تطبيق القانون ، ومواجهة اى مخالفات للقانون .. اما الحوار فله جهات اخرى .. فليس من المعقول ان اكون خصما وحكما فى آن واحد !!

● واساله : الارهابى هل هو شخص مريض ام مجرم ، وما هو الحل لظاهرة الارهاب ؟

ـ فيجيب : قطعا هو شخص مريض ويمكن علاجه عن طريق الحوار ، والنصيحة ، والتبصير بالحقيقة . والحل لمشكلة الارهاب هو المتابعة لكل محاولات الخروج على القانون ، وتقديمهم للمحاكمة والتعجيل باصدار قانون مكافحة الارهاب .

العقوبات لا تكفى

ولا شك ان توسيع مساحة الحرية السياسية ، وحرية العمل الاجتماعى يتيح الفرصة الطيبة للناس ان تنشغل بالامور العامة ، وتشعر بان رايها يحترم وان الاسلوب السلمى والتعبير الديمقراطى هو الطريق الامثل لتحقيق الآمال .

هكذا يرى المستشار مامون الهضيبى احد قيادات جماعة الاخوان المسلمين . ويوضح رايه قائلا :

ـ لو تم مثلا عمل ضمانات بقانون الانتخاب لمنع التزوير ، واعطاء المجلس النيابى سلطة فعلية فى حماية الحرية العامة ومحاسبة الحكومة ، ومتابعة التشريعات .. فاننا بذلك نجعل الشعب يثق فى هذه المؤسسات التى تقوم عليها الدولة . وكذلك نجد ان الاصلاح القضائى والغاء المحاكم الاستثنائية .

● اما الدكتور حمدى ياسين استاذ علم النفس الاجتماعى بكلية البنات جامعة عين شمس فيتخيل معنا قصة توضح اسباب لجوء بعض الشباب للارهاب فيقول

ـ لو تخيلت نفسك مدرسا فى فصل ، وتقوم بسؤال تلاميذك . وهنا سيحاول كل تلميذ ان يثبت ذاته، ويحاول الاجابة عن الاسئلة ، ولو اخفق فى كل مرة يحاول فيها الاجابة وفى كل مرة توبخه وتضحك عليه زملاءه الطلاب ، فان هذا الطالب الذى فشل فى اثبات ذاته نظرا لضعف مستواه التعليمى وقيام المدرس بغلق الابواب امامه ، سيلجا الى اسلوب آخر لكى يحقق ذاته ويثبت وجوده هل تدرى ماذا سيفعل حينئذ ؟ !

انه سيستغل وقوفك امام السبورة واعطاء ظهرك للتلاميذ وسوف يقذفك بالطباشيرة حتى يضحك زملاؤه ويحقق ذاته ووجوده داخل الفصل !!



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ يونيو ١٩٩٢

مصريات

شباب الارهاب

الفراغ مضيعة .. واليد البطالة نجسة . وعندما يضاف إليها الجوع والفقر والتعليم الصورى الذى تزيد معه الأمية والجهل ، وفى النهاية الفراغ السياسى والأمية السياسية التى تصيب الشباب . كل هذا يصبح قنبلة موقوتة وكوكتيل شديد الانفجار يودى بالمجتمع .

النظام السياسى فى مصر يقامر بمستقبل مصر نفسها فى مقابل استمراره فى السلطة ، وفى سبيل ذلك يفرض فردية الحكم ويتشبث بدستور دكتاتورى مرفوض من كل الشعب . ويتبنى حزبا وهميا هزيلا قوامه الانتهازية والفساد . ويحاصر احزاب المعارضة بقانون الطوارىء وسلطة الدولة ويمنع الشباب عن المشاركة فى الحياة السياسية إلا فى اضيق الحدود . فيحرم العمل بالسياسة فى المحافل والمجتمعات الشبابية . فى الجامعات وفى المدارس ، فى النوادى الاجتماعية والرياضية فالدولة تحاصر الشباب فى العمل السياسى كما تحاصر كل قوى المعارضة . فيصبح هذا الشباب المثالى صاحب الآمال العريضة فى خدمة وطنه نهبا وصيدا سائغا لجماعات التطرف التى تعمل فى الظلام .

ولا يجب أن يغيب عن اذهاننا ان احداث هذا الإرهاب ليست بالدرجة الاولى إلا التعبير العملى عن رفض الواقع وعدم قبول هذا النظام . وإن كان النظام الذى يريدونه ليس احسن حالا . إلا ان الديمقراطية الحقيقية التى تحمل كل افراد الشعب على المشاركة السياسية هى السلاح والضمان الحقيقى ضد هذه الافكار المشوشة . فإن الظلام لا يبدده إلا النور . وفى النور لا تتعثر الناس .

د . عزت صقر



المصدر : الوفـــــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ [illegible] ١٩٩٢

اللهم اجعل هذا البلد آمنا

دعاء تردده الشفاه وتهتف به الحناجر بشدة في هذه الأونة الصعبة التي نعيشها . فبلدنا ... مصرنا تمر بفترة من اسوأ فترات تاريخها . والمجتمع المصرى يشهد احداثا غريبة عليه لم يشاهدها من قبل . وابطال هذه الأحداث انماط شاذة من البشر تفكيرهم منحرف وتصرفاتهم ارهابية . اناس جعلوا من انفسهم حكاما يصدرون احكاما ضد من يخالفهم في الرأى والرؤية ويستبيحون دماء من لا يروق لهم فكره او اسلوبه في الحياة . اناس يتحدون السلطة ويشهرون أسلحتهم في وجه كل من يحاول ردعهم .

واخذت هذه الطغمة من الإرهابيين تمارس السطو والسرقة الى جانب القتل وسفك الدماء للحصول على اموال تشترى بها الأسلحة والمفرقعات .

وانبرت الاقلام تحاول تفسير ماحدث فمن قائل انها فتنة طائفية موجهة الى المسيحيين ومن قائل انها تطرف دينى تسعى من خلاله جماعات تدعى حرصها على الاسلام نشر مبادئها بالقوة ومن قائل انها مؤامرة تدبرها عناصر خارجية بغية تفتيت المجتمع المصرى وإضعاف الدولة المصرية ومن قائل انها حوادث فردية تقع لأسباب شخصية

والواقع ان تزايد هذه الأحداث وتصاعد حدة العنف الذى تتم به يجعل من الضرورى عدم الإكتفاء بتحليلها بمثل هذه الأقوال السطحية . فنحن أمام ظاهرة شديدة الخطورة ولا جدال في أن لها جذورا عميقة واهدافا معينة كما أن محاولة التصدى لهذه الظاهرة يجب ان تكون اعمق الامر يتطلب علاجا شاملا للنواحي المختلفة المحيطة باطراف المشكلة . فلتكن هناك خطة منظمة تقوم على ابحاث جادة لإصلاح المجتمعات التي تنبثق منها هذه الشرائح من الناس ولا شك أن التعليم والقضاء على البطالة وتيسير سبل العيش الكريم وإتاحة الفرصة للشباب لتكوين اسر سوية وحل مشاكل الإسكان كل هذه امور يجب ان توضع في الاعتبار إذا اردنا معالجة ظاهرة الانحراف على أساس انها ظاهرة مرضية ناتجة عن امراض اجتماعية خطيرة تجعل المصابين بها عرضة للتاثير عليهم من قبل قوى الشر التى تتربص بهذا البلد الذى عاش زمنا طويلا آمنا ينعم اهله بالتسامح والاخاء .

عبد الفتاح نصير



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ يونيو ١٩٩٤

اللهم لا شماته .. !!

عندما كانت بعض الاقلام المعارضة تنبه الى تردى حالة الامن فى مصر ، وتحذر من خطورة التداعيات التى يمكن ان تترتب على ذلك ، كنا نسمع من المسئولين - فى اعلى مراكز المسئولية - ومنهم وزير الداخلية تاكيدات بان مصر هى واحة الامن والأمان ، وكانها اسطوانة مشروخة وضعوها على (فونوغراف) يرددها بغير هدف او مضمون .

فلما زاد تدهور الحالة الامنية عن الحد الذى يمكن ان تطمسه (الاسطوانة المشروخة) اضطرت الصحف (القومية) الى نشر الحقائق كاملة ، واضطر رؤساء تحرير تلك الصحف الى كتابة المقالات الافتتاحية يطالبون فيها بمواجهة حاسمة مع من يعبثون بالامن ، ويذهبون الى ابعد من ذلك فيصفون المواجهة المطلوبة بانها مواجهة ضرورية للحفاظ على هيبة الدولة .. !!

ولايهمنا ان نتوقف طويلا عند هذه الظاهرة ، فقد تعودنا على ان يكون راى المعارض مرفوضا ، حتى وان كان يتضمن كل الحقيقة ، وان يكون رد المسئولين (معصوما) حتى وان كان لايعبر الا عن الهوى والضلال ..

لقد اصبحت الصحف (القومية) تتحدث الآن بكل صراحة عن معارك تجرى بين قوات الامن والعناصر المتطرفة ، تستخدم فيها المصفحات ، وعن قنابل تلقى فى الأماكن السياحية على زوار من جنسيات مختلفة صدقوا اكذوبة الامن والامان فجاءوا الى بلادنا ، لكنهم - بالقطع - لن يعودوا اليها من جديد ، حتى ولو شربوا من ماء النيل .. !!

ونشرت الصحف (القومية) اخبار الكمائن التى تنصبها قوات الامن للقبض على المخربين ، والتى تنتهى دائما بمعارك بين الطرفين تستخدم فيها الأسلحة الاوتوماتيكية من الجانبين ، مما يقطع بان موازين القوى ليست - بصورة مطلقة - فى صالح قوات الامن .

فلماذا قيل هذا كله ونشر فى الصحف القومية ، فانما يكون ذلك من اجل تعبئة الراى العام للقبول بالقوانين التى تسعى الحكومة لاصدارها ، بعد ان ادركت انها فشلت - رغم ١٣ عاما من الاحكام العرفية - فى السيطرة على الامن العام وتاكيد هيبة الدولة .

وحكومة الحزب الوطنى الحاكم تطرح على الشعب معادلة صعبة يستحيل ان يوجد حل لها ، فهى لاتريد ان تجرى اى تعديل على الدستور - بحجة الاستقرار - وهى فى نفس الوقت تخشى ان يطعن على قوانينها الجديدة بعدم تطابقها مع الدستور .. !!

والحكومة - فى حقيقة الامر - معجبة ومتمسكة بالدستور - الذى وضعته هى ولم تضعه المعارضة - اذا تعلق الامر بالسلطات الواسعة التى يعطيها هذا الدستور



بقلم احمد طلعت

للحكومة ، او تعلق بالمدد التى يسمح بها لبقاء الحاكم فى السلطة ، اما اذا تعلق الامر بالحد من سلطة الحكومة - او الرقابة عليها - فان الدستور ، فى هذه الحالة ، يحتاج الى تعديل حتى تكون السلطة اوسع .. والرقابة اضيق .. !!

والذى يجب ان تفهمه الحكومة جيدا هو ان العبرة ليست بالقانون ، وانما العبرة بمن يطبقون القانون ، فكم من القوانين صدر فى السنوات الاخيرة دون ان يؤدى تجريم بعض الافعال ، او تغليظ بعض العقوبات الى اية نتيجة تذكر ..

الم تشدد عقوبة جريمة جلب المخدرات الى الاعدام ، ومع ذلك نسمع كل يوم عن قضية جديدة من قضايا جلب المخدرات .. ؟

وكذلك الحال بالنسبة لجرائم الرشوة ، والفساد ، والاغتصاب ، والارهاب ..

المشكلة اذن ليست فى القانون ، انما المشكلة فى كفاءة الجهاز المكلف بتطبيق القانون ، فنحن نزعم ان استمرار وتكرار هذه الانواع من القضايا يرجع الى ضعف كفاءة اجهزة الامن وتقصيرها فى كشف النشاط الاجرامى فى مراحل الاعداد والتدبير ، ثم تقصيرها الاشد فى جمع وتحقيق الادلة الجنائية ، بالرغم من وجود جهاز كبير فى وزارة الداخلية لتحقيق الأدلة الجنائية يشرف عليه مسئول كبير بدرجة مساعد وزير .. !!

المشكلة - ببساطة - ان الخارجين على القانون قد اصبحوا الان اكثر ذكاء من الذين يطبقون القانون .. اللهم لاشماته .. !!

ملحوظة : هناك اقتراح بتدريس مسلسلات كوجاك ، وكولومبو ، لطلبة اكاديمية الشرطة بدلا من المناهج التى تدرس حاليا .. لرفع مستوى الخريجين .. !!

○ اتصل بى صديق برتبة عميد فى وزارة الداخلية يقترح على ان اضع ملاحظاتى امام وزير الداخلية ، بخصوص حالة الأمن ، بدلا من نشرها فى مقالات ..

وقلت للصديق العميد : اننى لا اوجه حديثى لوزير الداخلية ، وانما اوجه الحديث الى الشعب .. الذى يدفع مرتب وزير الداخلية .. !!



المصدر : الوفد

التاريخ : ٨ يوليو ١٩٩٢

رأى

العسكر .. والاسلاميون !

لولا يدعو الى الاسف ان ينساق الكثيرون من كتابنا وراء الاعلام الغربى الاسرائيلى لكى يحملوا الاسلام جرائم يرتكبها بعض العرب والمسلمين ، لينسب اليه الارهاب توطئة لدمغ كافة الحركات الاسلامية بالارهاب ؟! لو جاز منطقيا ان نحمل شعبا او دولة مسؤولية مايقترفه المنحرفون بها من جرائم بشعة ، إذن لوجب ان توصم جميع الدول بهذه الصفة ، اذ يستحيل ان نجد فى العالم دولة فاضلة واحدة لاترتكب فيها جريمة .. فالمعول عليه فى تقييم دين ما وتحديد طبيعته هو نصوصه واحكامه ، وليس تصرفات تابعيه او دوله . واذا كان ينتسب الى الاسلام بعض الارهابيين ، واذا كانت احدى الدول الاسلامية (وهى ايران) قد اتهمت منذ قيام الثورة الاسلامية بانها دولة ارهابية ، فانه يستحيل ان يؤدى حتما الى ادانة الاسلام والحركات الاسلامية بهذا الاتهام .. ومع ذلك فان الفارق كبير بين ان ترتكب بعض الجماعات جرائم ارهابية ، وبين ان تقوم دولة عظمى كامريكا بدور الارهابى على مستوى العالم كله ! وحتى الدولة الاسلامية الوحيدة التى دمغتها امريكا بصفة الارهاب (وهى ايران) لم تجرؤ على الاعلان عن سياسة ، رسمية ، ترتكب جرائم اغتيال رؤساء الدول والحكام والقواد أو القيام جهرا بالغزو العسكرى لاختطاف رئيس دوله او مواطن بها لمحاكمته امام القضاء الامريكى !! غير ان التحامل على الاسلام وحركاته السياسية هو الذى يحرض امريكا واوروبا على اضفاء الصفة الارهابية على الاسلام نفسه ، على نحو ما اتفقت امريكا واسرائيل على وضع تعريف منحرف للارهاب يجعل على راس جرائمه الدولية حركات التحرير او الانتفاضات الشعبية !! ومن المؤسف ان بعض التعليقات على جريمة اغتيال بوضياف التى نشرتها صحفنا القومية ، قد انساقت وراء هذا التضليل . فاستاذ للتاريخ الحديث يعتبر هذه الجريمة الموجهة ضد هيبة الدولة (تؤذى العرب والاسلام كثيرا امام العالم !! وتعطى انطباعا بالغ السوء عن الاسلام فى عيون الغرب !!) واستاذة اخرى تحذر دول العالم الثالث ـ التى صارت فى بؤرة الاهتمام العالمى !! (ان هناك هجمة علينا وعلى معتقداتنا واتهامنا باتباع اساليب غير حضارية) بل ان صلاح منتصر يشير الى ان وجه المسلمين يقترن بالعنف والارهاب والدماء . البنادق والقنابل (الاهرام يوليو) . وكلمة الأخبار فى تنديدها بجريمة الاغتيال تدعى ان الجانى (يقدم للعالم صورة بشعة مشوهة للاسلام !! وهو دين الحب والسلام ـ ويجعل منه دينا لايتورع عن ارتكاب ابشع الجرائم !!) وهكذا نرى ان جريمة يرتكبها فرد او جماعة (حتى لو لم تكن من جرائم الارهاب بمعناها الدقيق) تلقى مسؤوليتها على الاسلام ، تاكيدا لاتهام الحركات الاسلامية بالارهاب او مطاردتها بكل عنف

د. محمد عصفور



المصدر : الوفـــــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

الارهاب والتطرف .... مرة أخرى

بقلم : المستشار سعيد الجمل

.. لان ظاهرة الارهاب والتطرف التى بلينا بها فى العهود الاخيرة من الظواهر المعقدة فقد اختلف الكتاب بشان اسبابها فبعضهم يرجعها الى مجرد الخلاف الطائفى وبعضهم الاخر وهم كثيرون يرجعونها الى عوامل اقتصادية واجتماعية متدهورة هى التى تدفع الشباب الى امتشاق سلاح الارهاب والبعض الاخر يرجع اسبابها الى عوامل سياسية وثقافية والى نظم التعليم السائدة .

والواقع ان مرض الارهاب والتطرف يرجع الى اكثر من سبب يتعاون فى ابرازه بالصورة العنيفة التى نراها مناخا سياسيا علم ذلك لان الظاهرة الارهابية هى نوع من الاحتجاج الذى خرج عن صمته ووجد كثيرا من المبررات لدى القائمين به . والاجدر ان تتوافر دراسات علمية غير هامشية ولا يكتفى بمجرد المقالات التى يقوم بنشرها كثير من الذين لاتخصيص لهم فى هذا المجال . فالظاهرة معقدة وقد ساهم فى وجودها عوامل عديدة بعضها اقتصادى واجتماعى وهو الذى يصنع المادة الحية فى نفوس الشباب والبعض الاخر عوامل سياسية تمهد الطريق للتعبير عن هذه الازمات الاقتصادية والاجتماعية وهى التى تصنع المناخ الملائم لظهوره والتعبير عنه . اما علاج الظاهرة فان الكثيرين يرون ضرورة التطرق الى جذور المشكلة بعلاج الاسباب الاقتصادية والاجتماعية التى ادت اليها بينما البعض يكتفى بالعلاج الامنى البوليسى .

والعجيب ان اصحاب نظرية العلاج الامنى البوليسى يعترضون على القائلين بضرورة البحث عن اصل المشكلة ويرون ان ذلك يعتبر بمثابة دفاع عن الارهاب ورضاء به ولا يرون طريقة لاسكاته الا بتضخيم الاداة الامنية لمواجهة العنف بالعنف كما يقولون .

اما عن المناخ الذى ينمو فيه الارهاب ويزدهر فهو ذلك المناخ السياسى الذى تنعدم فيه موازين العدالة ويشعر الفرد فيه ان الدولة قد تخلت عنه . هو المناخ الذى تنعدم فيه الفرص المتكافئة .. هو المناخ الذى تؤدى فيه الخدمات كاملة غير منقوصة لبعض الناس والبعض الاخر يموت داخل عنابر المستشفيات لانه لايجد دواء او لايجد جهازا لغسل كليته مثلا . هو المناخ الذى انهارت فيه الخدمات عموما فلا يجد المواطن ملجا يلوذ به ويشعره بالامن والانتماء . هذه المقارنات الحية تصنع فى اذهان الشباب ونفوسهم مثل القنابل الموقوتة ويستقر رؤى هذه المقارنات فى عقل الشباب ويصنع منها فى الوقت المناسب فتيل الارهاب ومادته .

ينمو الارهاب ويزدهر حيث لاتصبح للشرعية سيادتها على الجميع وحيث لاتكون القاعدة القانونية مجردة تنطبق على الكبير وعلى الصغير وحيث يكون الاحتكام فى تفسير الشرعية لبعض المجالس النيابية العاجزة وليس لمؤسسات دستورية مستقلة اناط بها الدستور وحده تفسير هذه الشرعية . ويوم تصحح الاوضاع لن يجد الارهاب له مبررا ولا سندا فى نفوس وعقول من يقومون به .

والعجيب ان ظاهرة الارهاب والتطرف بما تنطوى عليه من عوامل اقتصادية واجتماعية لم تتفجر الا فى رحم النظام الاشتراكى وبما انتهت اليه فلسفته من تفسخ فى نظم التعليم وتفسخ فى علاقة المواطنين بالاداة الحاكمة .

لذلك لم يكن عجيبا ان يكون انعدام الديمقراطية هو الاطار وهو المناخ الذى ادى الى ظهور هذا الارهاب لانه المناخ الذى يفقد فيه الناس ثقتهم فى الحاكم كما يفقدون ثقتهم فى كل اصلاح بعد ان تقطعت الروابط بينهم وبين ادوات الحكم هو المناخ الصالح تماما لنمو جراثيم هذا الارهاب . يقول الاستاذ نجيب محفوظ فى راى له بالاهرام اخيرا معلقا على العنف الذى يقوم به بعض المتطرفين .

لابد من مواجهة شجاعة للواقع وروح العصر وتوجهاته . لابد من الرجوع للشعب ليقرر مصيره بنفسه دون وصاية ودون زيف . لابد من الديمقراطية وحرية

تكوين الاحزاب دون قيد او شرط . لابد ان تخاطب الاحزاب الشعب عن طريق الصحف والتليفزيون . لابد من ان تتاح الفرصة للناس لكى يناقشوا المتصدين للوصول للحكم فى برامجهم . وعندما تحترم حقوق الانسان حقا يصبح للحوار قيمة جديدة ويأخذ كل فريق حجمه الطبيعى . ومن يلجأ للعنف فى تلك الحالات يعرض نفسه لحرب لاهوادة فيها ..

وكان الاستاذ نجيب يحدد للحوار الذى يدعو اليه الجميع شروطه الواجبة والتى بدونها لايكون هناك حوار حقيقى . فبدون ان تكون وسائل الاعلام متاحة للجميع ومملوكة للشعب من دون الحكومة ودون ان تكون هناك انتخابات حقيقية تعبر عن ارادة الشعب ـ ودون ان تكون هناك قبل ذلك حرية تكوين للاحزاب فلن يكون هناك حوار . اما ان تكون اجهزة الاعلام مرصودة لخدمة الحكومة ولخدمة بقائها فى الحكم وحماية مصالح معينة فلن يكون هناك هذا الحوار الذى يتحدى به البعض ويقول ان الجماعات الارهابية ترفضه

ولن تستطيع الاداة الامنية مهما تضخمت آلتها ان تحصر هذا الارهاب وان تقضى عليه طالما ظلت العوامل المؤدية اليه قائمة وفاعلة وكما قال احد الكتاب اخيرا فانه يمكن للحكومة ان تقضى مؤقتا على خلايا الارهاب فى بعض محافظات الصعيد الا انها لن تقضى عليه نهائيا وستصطدم به ان عاجلا او آجلا فى اماكن اخرى وبذلك نكون قد فقدنا ارواحا غالية ووقتا ثمينا دون ان نصل الى نتيجة . والاجدر ان يتقهقر الحل الامنى ليكون آخر الحلول وان تتقدم عوامل الاصلاح فى مجالين معا الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى من جهة والاصلاح السياسى من جهة اخرى ليشعر الجميع ان الحكومة جادة وانها رفيقة بالمواطنين وبالشباب المتعثر بصفة اخص .



المصدر : الاهـــــالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٥ يوليو ١٩٩٢

قبل تعديل التشــريعات لمكافحة الأرهـــاب

هل يصلح التشريع ما افسدته الحكومة ؟

د . محمدرضامحرم

فى المأثور العربى حكمة «صاغة فى سؤال استنكارى تقول «هل يصلح العطار ما افسد الدهر» وهى حكمة توجه الى العجوز التي تتصابى متوهمة ان الزينة التى تستجلبها من العطار يمكن ان تخفى اثار السنين.

وحال الحكومة المصرية الان هو حال تلك العجوز المتوهمة خيرا من وراء وصفات العطارين. والفرق ان الحكومة تستجلب وصفات اصلاح الفساد الذى لحق بها من دكاكين التشريع حيث يقوم الجلابون وترزية القوانين يصنع الاوهام لهذه الحكومة ..

والمازق الذى تجد فيه الحكومة المصرية نفسها الآن انما صنعته هذه الحكومة لنفسها وكان جهاز امن الحكومة هو الصانع الاكبر لهذا المازق . ويتحدد المازق فى ان الحكومة اصبحت عاجزة عن مواجهة التطرف الديني ، كما ان الارهاب الذى يفرزه هذا التطرف قد اتسع واستشرى وتجاوز النيل من رموز الحكومة الى اغتيال رموز الفكر ورموز الوحدة الوطنية .

وهذا التطرف الدينى الذى افضى الى الارهاب انما هو صناعة حكومية خالصة فالدولة ممثلة فى شخص رئيسها محمد انور السادات هي التى استدعت الجماعات الدينية مع بدايات السبعينيات وخرجت بها من خلال جهد مشترك لرجال السياسة ورجال الامن من اوكار التنلع الدينى الى ساحات الممارسة السياسية وكان قصد دولة ذلك الزمان ان تستخدم الجماعات الدينية لقهر التيارات السياسية المدنية غير ان الوحش الذى ربته الحكومة قد تمرد مع البدايات المبكرة للثمانينيات واكل راس الدولة وقد واكب ظاهرة اطلاق الجماعات الدينية وتوظيفها سياسيا انهيارات عظيمة ثلاثة فى مؤسسات تشكيل الوعى والراى لدى جماهير الشعب المصرى وقد حدث الانهيار الاول فى مؤسسة التعليم وحدث الانهيار الثاني فى مؤسسة الدعوة بينما حدث الانهيار الثالث فى مؤسسة الاعلام .

فى مؤسسة التعليم تحولت المقررات الدراسية فى اللغة العربية والدين الى اعتماد النص المتعصب المستفز للاخرين سواء كانوا من المخالفين فى الدين او المخالفين فى المعتقد السياسى وفى هذه المؤسسة ايضا زادت الشقة اتساعا بين التعليم الدينى فى الازهر وبين التعليم المدنى فى مدارس وزارة التعليم وبعد ان كانت مساحات الالتقاء بين النظامين تتسع سواء فى وحدة المادة العلمية او وحدة الامتحان او فى الانفتاح المتبادل بينهما بقبول تلاميذ التعليم العام فى كافة مراحل التعليم الازهرى والعكس اذا بالقطيعة التامة تحدث بينهما مع مطلع الثمانينيات وهى مستمرة حتى الان

وفى مؤسسة الدعوة حدث ضعف شديد فى مستوى الدعاة المتخرجين من الكليات والمعاهد المتخصصة جاء نتيجة مباشرة لضعف مستوى الاداء فى كافة مراحل التعليم ثم ان غياب توجه قومي عام وافتقاد المجتمع الى برنامج نهوض وطنى قد فتح الباب امام الدعاة النصوصيين الى الغرق فى الموروث دونما بذل الجهد لتبين الغث من الثمين ومع محدودية اعداد الدعاة المؤهلين تأهيلا جيدا كان فى مقدور الجاهلية الدينية المحدثة فى احيان كثيرة ان تقيم الزوايا وان تمارس دعوة الضرار بل وان تستولى على بعض مساجد وزارة الاوقاف وتعتلى منابرها عنوة واغتصابا ..

فى مؤسسة الاعلام كانت الامور اسوا واضل سبيلا . فى اداء هذه المؤسسة شجبت ملامح الدولة المدنية واصبحت الاستنارة الدينية او السياسية فى خصومة مع رموز الحكومة والنظام وجاء اسلام البادية وافدا من الخليج فامتطى موجات الاذاعة وملأ شاشات التليفزيون وقال الجاهلون الوافدون ان الحزبية ليست فى الاسلام وان الديموقراطية بدعة محدثة . وان الشورى غير ملزمة وان البرلمانات اشراك فى حكم الله . وان الرئيس المؤمن لا يسأل عما يفعل .. الخ وظلت اجهزة الاعلام تزايد بالتفسيرات المتخلفة للدين فى سباق مع الجماعات الدينية المطلقة السراح فى الشارع بقصد افحام وقهر ومحاصرة القوى المستنيرة فى المجتمع بل والقضاء عليها اذا كان هذا ممكنا .

وعندما حدثت القطيعة بين الدولة المغذية والوحش الديني فى اعقاب اغتيال السادات كانت تيارات الدين السياسى تجد الغذاء والمدد فى اخطاء الدولة والحكومة فالركود السياسى الذى تميز به النظام ورفضه لاعمال مبدا تداول السلطة واصراره المستفز على تزوير الانتخابات كانت جميعها فى مقدمة الاسباب التى جعلت محاولات الجماعات الدينية لاحداث تغيرات سياسية او ادارية بالقوة تلقى تعاطفا من مواطنين كثيرين بل وتتيح لهذه الجماعات تجنيد البعض من هؤلاء المواطنين ضمن صفوفها التى تزداد طولا وعددا ثم كان العجز الاقتصادى والعمى الاجتماعى للحكومات المتعاقبة وراء فتح الابواب عن سعة امام المقهورين اقتصاديا والمستضعفين اجتماعيا لكى [illegible] وقودا فى فتنة الاسلام السياسى فمن دست البطالة والعوز جاء الذين يكسبون الاخرة بالاستشهاد ولا يخسرون من الدنيا شيئا وقد اعطى الفساد السياسى والاجتماعى الذى استشرى فى اوصال النظام الحاكم قوة دافعة لكى يكون الاستشهاد سبيلا مرغوبا لتغيير المنكر الحكومى الذى زاد وناض من مرحلة التخفى الى مرحلة المجاهرة بالفسق .

وكانت الدولة فى مرحلتى المحبة والمغاضبة مع الجماعات الدينية تستخدم اجهزة الامن اما للتواصل واما للمصادمة وفى مرحلة التواصل فى السبعينيات فقدت اجهزة الامن احترامها لدى شباب الجماعات اما فى مرحلة المصادمة فانها قد فقدت هيبتها عجم الشباب اعواد اجهزه الامن فى الحالتين فكانت لينة فى الاولى ولا تعز على الكسر فى الثانية فى « صنبو » وديروط وجوارهما كان امراء الجماعات يديرون شئون القرى والنواحى بينما رجال الامن ورجال الادارة يتفرجون هذا فى حالة السلم اما فى حالة الحرب فان الضحايا من الجانب الامنى الحكومى يكونون اكثرية وعندما تجاوزت قوات الامن حدود القانون ومارست [illegible] الاعمال السياسى لرموز الجماعات واعمال الاضطهاد والتعذيب للرهائن من ذويهم فانها قد اعطت المبرر الاضافى للمزيد من الارهاب المضاد اى ان الحكومة قد صنعت ظاهرة التطرف الدينى بفسادها وسوء سياستها بينما جاء الارهاب فى غالبه نتيجة مباشرة لسقوط هيبة الدولة واحترامها بسبب سلوك اداء اجهزة الامن ..

والان وقد بلغت المأساة ذروتها تخرج علينا الحكومة بمهزلة استصدار تشريع جديد تواجه به الارهاب . وهو مطلب عجيب من حكومة لم يستطع قانون الطوارىء وعلى امتداد احد عشر عاما ان يستر ضعفها او وهنها ولم تستطع هى ان تحافظ على هيبتها فى وجودة كما انها تستطيع حماية المدنيين المسئولين منها من الارهاب وهى التى مافتئت تجدد من حالة الطوارىء عاما تلو عام يحدث هذا والمادة الثالثة من قانون الطوارىء هذا تعطى هذه الحكومة حق وضع قيود على حرية الاشخاص فى الاجتماع والانتقال والاقامة والمرور فى اماكن او اوقات معينة والقبض على المشتبه فيهم او الخطرين على الامن والنظام العام واعتقالهم والترخيص فى تفتيش الاشخاص والاماكن دون التقيد باحكام قانون الاجراءات الجنائية ويحدث هذا ايضا وقانون العقوبات المصرى فى المادة ٨٩ يعاقب بالاعدام .. كل من الف عصابة هاجمت طائفة من السكان او قاومت بالسلاح رجال السلطة العامة فى تنفيذ القوانين وكذلك كل من تولى زعامة عصابة من هذا القبيل او تولى فيها قيادة ما . اما من انضم الى تلك العصابة ولم يشترك فى تاليفها ولم يتقلد فيها قيادة ما فيعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة والمادة ٩٣ من نفس قانون العقوبات تعاقب بالاعدام كل من قلد نفسه رئاسة عصابة حاملة للسلاح او تولى فيها قيادة ما وكان ذلك بقصد اغتصاب او نهب الاراضى او الاموال المملوكة للحكومة او جماعة من الناس او مقاومة القوة العسكرية المكلفة بمطاردة مرتكبى هذه الجناية ثم ان كل هذا يحدث وهذه الحكومة تحت يدها قانون للاحزاب ينص فى مادته ٢٢ على ان يعاقب بالسجن كل من انشأ او اسس او نظم او ادار على خلاف احكام هذا القانونا تنظيما حزبيا غير مشروع ولو كان مستترا فى وصف جمعية او هيئة او منظمة او جماعة ايا كانت التسمية او الوصف الذى يطلق عليه وتكون العقوبة بالاشغال الشاقه المؤبدة او المؤقته اذا كان التنظيم الحزبيا غير المشروع معاديا لنظام المجتمع او ذا طابع عسكرى او اذا ارتكب الجريمة بناء على تخابر مع دولة اجنبية ..

وهكذا يتبين للكافة من اهل مصر ان الحكومة فى بر مصر ليست فى حاجة الى تشريع جديد لمكافحة الارهاب وانما شعب مصر هو الذى فى حاجة الى حكومة جديدة تملك من الطهارة والكفاءة والهيبة ما تستطيع به ان تصنع الامان وان توفر الامن للمواطنين جميعا مهما تكن مللهم او عقائدهم واى تشريع مهما بلغ غلوه لن يتجاوز ما اوردناه من قبل بشأن تشديد العقوبات فى القانون الجنائى او اهدار احكام قانون الاجراءات الجنائية فى قانون الطوارىء وهو بالتالى اى التشريع المطلوب لن يصلح ما افسده الدهر او هو على وجه الدقة لن يصلح ما افسدته الحكومة ..



تزاحمت الافكار فى ذهنى عند كتابة هذا المقال . هل اكتب عن التصريحات التى ادلى بها وزير الداخلية امام اللجنة التشريعية بمجلس الشعب ؟ ام اكتب عن تصريحات وزير الزراعة فى اسيوط ؟ ام عن حديث صلاح منتصر عن الارهاب والديمقراطية امام مجلس الشورى ؟ ام عن بعض التعليقات التى سمعتها عن ذهاب قواتنا المسلحة الى سراييفو ؟ ام عن تصريحات رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحق رابين المشجعة حول السلام ؟

● توقفت كثيرا امام تصريحات السيد عبدالحليم موسى حول قيام الارهابيين بالتخطيط لعمليات ابادة جماعية . ولم تكشف اية تفاصيل اخرى توضح هذه العبارات الغامضة . واعتقد ان النشر المختصر او المبتسر فى مثل هذه الحالات يضر ولا يفيد فاما ان تنشر تصريحات وزير الداخلية كاملة بحيث تجيب على التساؤلات التى يمكن ان تنشا عن هذه العبارات الغامضة .. واما الا ينشر حرف واحد اذا كانت هناك موانع تحول دون ذلك .

● كما اثار دهشتى ما اعلنه الاستاذ صلاح منتصر رئيس تحرير مجلة «اكتوبر» فى مجلس الشورى ان العنف ينمو فى ظل الحرية . والارهاب يزدهر فى ظل الديمقراطية . وان ضريبة الديمقراطية فى مصر هى ما نشهده من احداث عنف فى بعض محافظات مصر .. لا ياسيدى .. الديمقراطية ليست مسئولة عما يحدث من احداث ينفخ فيها البعض ويصورها باكبر من حجمها بكثير . والحرية بريئة من اعمال الارهاب التى كثرت فى السنوات الاخيرة ..

● وتوقفت ايضا امام اعلان وزير الزراعة د . يوسف والى ان الحكومة قررت من صباح يوم «الاثنين» الماضى فقط تمليك اى ارض زراعية يقوم باستصلاحها اى مواطن .. وفى اى مكان فى مصر . واستطيع ان ازعم ان هذا الكلام يصدر للاستهلاك المحلى .

● تعجبت لبعض الاراء التى عارضت إرسال قوات مصرية الى سراييفو عاصمة البوسنة والهرسك ! فهذه القوات لم تذهب فى مهمة استعراضية . ولم تذهب رغبة فى التوسع والزعامة والبحث عن دور سياسى خارجى .

● لم استطع ان امنع نفسى من التعليق على مبادرة اسحاق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلى . واستعداده للذهاب الى دمشق وعمان وبيروت . واعجبت بقوله : لا يوجد انتصار اكبر من انتصار السلام .. ففى الحروب هناك منتصرون ومهزومون . اما فى السلام فالجميع منتصرون .

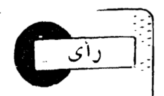
● واخيرا .. بين وقت واخر تنشر الصحف اخبارا مبتورة عن اجتماع اللجنة المصرية ـ السودانية حول قضية حلايب . ولا نعرف ما الذى دار فى هذه الاجتماعات . وماالذى اسفرت عنه وماهى نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف . وسبب إثارتى لهذه القضية الآن هو اننى اتوقع قريبا اخبارا غير سارة ؟!

مجدى مهنا



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢



حرب على الفكر الاسلامى .. منذ عهد ناصر

اننى احيى المستشار محمود هريدى كقاض وانسان فى حكمه الهام الذى اصدره بجلسة ٣ مارس ١٩٧٨ فى دعوى التعويض رقم ١٢ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى جنوب القاهرة التى رفعها المستشار د. على جريشة .. ولا تكمن اهمية هذا الحكم فقط فى القضاء لأول مرة ـ بالتعويض عن جرائم التعذيب الوحشى فى سجن عبدالناصر الحربى والاسانيد القانونية التى قام عليها الحكم . وانما أهمية الحكم فى نظرى انه سجل وثيقة خطيرة تؤكد ان الحرب المعلنة ضد الحركات الاسلامية لاتستهدف فقط ما تعتبره النظم العسكرية او الفاشية افعالا مادية اجرامية .. وانما هى حرب ضد الفكر الاسلامى نفسه ، وارهاب معتنقيه بقصد اقتلاعه من جذوره ! فلقد قدم المدعى فى الدعوى صورة من تقرير وضعته لجنة شكلت من رئيس الوزراء وقائد المخابرات وقائد المباحث الجنائية العسكرية ، ومدير مكتب المشير لدراسة الوسائل لمكافحة جماعة الاخوان المسلمين المنحلة ولوضع برنامج لافضل الطرق لبلوغ هدفين :

اولهما ـ غسل مخ الاخوان من افكارهم .
وثانيهما ـ منع عدوى افكارهم من الانتقال الى غيرهم .

(يراجع فى تفصيل ذلك مؤلف المستشار محمود هريدى ـ « سلطة لا تسلط » وبوجه خاص ص ٤٨ ـ ٥١) . ولئن كان المؤلف كقاض طرح هذا التقرير كورقة عرفية لا دليل على وجود اصلها حتى يؤخذ بها كدليل فى الدعوى ، الا ان مجرد الاشارة الى هذا التقرير فى اسباب حكم قضائى يسمح للمؤرخين للعهد الناصرى ، والمراقبين للعهد الحاضر ، بان يتحققوا من ان المقترحات الواردة فيه قد وضعت وتوضع موضع التنفيذ .

سواء بتاثيم الفكر حتى دون آن يظهر الى الوجود بافعال مادية ، او بارهاب دعاته واضطهادهم وملاحقتهم بل واغتيالهم على نحو ما اغتيل الشهيد سيد قطب .. وكان النظام المصرى يريد ان يقلد مايجرى فى تونس (النهضة) والجزائر (الجبهة) من محاكمات عسكرية غير شرعية تدس فيها السلطة اشخاصا ماجورين يعترفون بارتكابهم او شروعهم فى ارتكاب جرائم ارهابية ومحاولة قلب نظام الحكم !! وقد كان بعض المعلقين يرى فى زرع أمريكا واوروبا لنظم الحكم العسكرية فى الشرق العربى ، تمهيدا لضرب التيار الاسلامى ، حتى اذا انقلب عبدالناصر على الاخوان المسلمين الذين مكنوا رفاقه من نجاح الانقلاب ، تصور البعض ان الامر لا يعدو ان يكون نزاعا محليا على السلطة ، اما اليوم فان مايجرى على طول الساحتين العربية والاسلامية ، يؤكد وجود خطة غربية (امريكية واوروبية) إما لضرب حركات الاسلام السياسية التحررية ، واما لاستغلال الاسلام فى ضرب اى نظام اشتراكى مناهض للامبريالية الغربية (اندونيسيا وباكستان وافغانستان) .

د . محمد عصفور



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ يونيو ١٩٩٢

المصريون

«الاتحاد قوة والتفرق ضعف» حكمة قالها القدماء، وكلما مر الزمان ثبتت صحتها وواقعيتها. ووضع الملك مينا تاجا مزدوجا على راسه، يرمز لوحدة الوجهين البحرى والقبلى وليس استعمار وجه لوجه. وفتح العرب المسلمون مصر بقيادة عمرو بن العاص منذ حوالى ١٤٠٠ عام وانقذ المصريين من اضطهاد الرومان المستعمرين، وتمتع المصريون بنظام حكم عادل لاول مرة فى تاريخهم مما حبب لهم دين الاسلام. ودخل المصريون فى الاسلام وتساوى عدد المسلمين بعدد الاقباط بعد مضى ٦٠ عام من الفتح الاسلامى.

ثم بعد ١٤٠٠ عام يجىء من يثير الفتنة بين المسلمين والاقباط والتى لن تفيد الا الحكومة الديكتاتورية وذلك لان الفتنة تحقق مبدا الاستعمار الانجليزى «فرق واهزم». واثارة الفتنة سوف تضعف من قوة المعارضة للنظام الحاكم، وبذلك سيؤجل تغيير النظام الديكتاتورى الى آخر ديمقراطى.

ومثيرو الفتنة لن يكتسبوا شعبية بتلك الافعال بل بالعكس سيفقدون نسبة كبيرة من انصارهم لانهم بتلك الحوادث يثبتون انهم لايصلحون لحكم البلاد، وذلك بالمقارنة لاوائل المسلمين ايام الفتح الاسلامى والذين احبهم الاقباط، لعدلهم ولسياستهم العاقلة وكانوا السبب فى انتشار الاسلام فى مصر.

وللاسف لم تتوجه قيادات الاخوان المسلمين الى مناطق الفتنة لاحتوائها فى مهدها، مع العلم انهم اقدر الشخصيات على اقناع مثيرى الفتنة بالهدوء ويوجد العديد من الاسباب التى ربما دفعت تلك القيادات الى الوقوف موقف المتفرج، منها خشيتهم من نقد تلك الجماعات حتى لايفقدوا تاييدهم، وربما يكون السبب اعتقادهم بعدم جدوى توجههم الى تلك المناطق.

د. مدحت خفاجى



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٢

ليس بالتشريع وحده نواجه الارهاب

بقلم : جمال بدوى

دخلت الحكومة ميدان مكافحة الارهاب عن طريق التشريع ، وقدمت إلى مجلس الشعب مشروع قانون بتعديل قوانين العقوبات ، والاجراءات ، وسرية الحسابات ، لعلها توفى بالغرض بدلا من وضع قانون خاص بمكافحة الارهاب . وتعرض المشروع الى انتقادات كثيرة من جانب الاعضاء ، وأبدى بعض المتكلمين تخوفا من سوء استخدام العقوبات المغلظة فى غير الغرض الذى شرعت من اجله ، وقالوا : ان المشروع يتضمن عبارات مطاطة غير محددة ، ونصوصا فضفاضة تعطي للسلطة فرصة التنكيل بالخصوم بما يهدد الحريات العامة ، وفى مقدمتها الحرية الشخصية وحرية الفكر والراى .

ولكن كل هذه الاصوات ضاعت سدى ، وانتهى المجلس - عند التصويت - الى الموافقة على مشروع التعديل بعد اجراء تعديلات طفيفة جدا !!. وهو ما كان متوقعا ، وستصبح هذه التعديلات بعد نشرها فى الجريدة الرسمية واقعا جديدا يفرض نفسه على حياتنا المعاصرة . وسيضاف الى مجموعة القوانين العقابية التى تتصور الحكومة انها كفيلة بتحقيق الاستقرار الداخلى والسلام الاجتماعى ومكافحة الارهاب (!!) .

●● ولكن .. متى كان التشريع سلاحا ناجعا فى مكافحة الارهاب ؟

إن قانون الطوارىء المفروض علينا منذ اكثر من عشر سنوات لم ينجح فى وقف تيار الارهاب ، ووقعت تحت رايته حوادث اغتيالات ومحاولات اغتيال ونسف وتدمير لم تشهد لها مصر مثيلا فى عهود سابقة . بل شهدت نفس الفترة تناميا لتيار الارهاب الذى استطاع ان يستقطب شرائح كثيرة من الشباب فى المدارس والجامعات .

إن سلاح التشريع والتقنين وتغليظ العقوبة - رغم اهميته - سيظل سلاحا مساعداً ولن يكون السلاح الجامع المانع طالما بقيت الدوافع والظروف التى تعمل على تفريخ الارهاب وتناميه . وسيظل تيار الارهاب يستقطب اجيالا من الشباب طالما ظل هذا الشباب يعانى من الفراغ السياسى والثقافى والدينى . وطالما وجد امامه الطريق مسدودا للمشاركة فى بناء وطنه ، وطالما بقى العمل السياسى والحزبى محظورا فى الجامعات ، ومحصورا فى يد الدولة خارج الجامعات . ان الشباب المصرى يتفتح وعيه على واقع مرير يؤكد له فى كل يوم انه غير مرغوب فيه ، وانه عالة على المجتمع ، وان عليه ان يفكر فى الهجرة الى وطن بديل يمنحه لقمة العيش مهما كانت جافة ، وفرصة العمل مهما كانت وضيعة ، ومن الطبيعى فى ظل هذا القلق ان يقع الشباب فريسة للضياع والبطالة والملل .. والارهاب .



المصدر : الوفـــــــــد

التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٢

إن ظاهرة الارهاب ليست ظاهرة امنية فحسب ـ كما يتصور البعض ـ ولكنها نتيجة للتفكك الذى اصاب المجتمع خلال الاربعين سنة الماضية ، وهي افراز طبيعي للفساد السياسي والظلم الاجتماعي وحكم الفرد وغياب الديمقراطية الحقيقية والمتاجرة بالشعارات .

ليس بالتشريع وحده يواجه الارهاب فى مصر .

إن مواجهة الارهاب وتحقيق الاستقرار يتطلبان من الدولة وقفة مع النفس والضمير كي تتخلى الدولة عن انانيتها واحتكارها للسلطة ، وتخرج الشعب من عزلته ، وتعطيه حق تقرير مصيره وإعلان إرادته الحقيقية .

إن الشعب ليس له دور فيما يجرى من حوله .

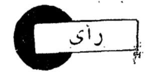
الشعب لا يذهب الى صناديق الانتخابات ، ولا يشارك فى العمل الحزبي ، ولا يساهم فى تشكيل المجالس النيابية التى تحمل اسمه زورا وبهتانا ، ويترك للحكومة الجمل بما حمل . فكانت النتيجة هذه الورطة التى ندفع ثمنها ، والتى تهدد المجتمع المصرى كله فى مصيره وامنه ووحدته .

- عجز وشلل وسلبية فى العمل السياسى .
- ونشاط وحركة وحيوية فى النشاط الارهابى .

واصبحت حياتنا كالهرم المقلوب راسه فى السفح .. وقاعدته فى الفراغ . وهو وضع سيؤدى لا محالة الى الانحلال والتفتيت والانفجار والانشطار ، وتحويل المجتمع المصرى الى شظايا .

●● نحن مقبلون على مرحلة حالكة السواد ، والقوى المعادية لمصر ترسم وتخطط ، وتتامر لتحقيق الانشطار داخل مصر ، وتنفيذ المخطط الذى رسمته ادمغة جبارة تعمل على تحويل المنطقة الى اقزام عرقية ودينية وطائفية حول اسرائيل الكبرى ، والاسلحة تنهال علينا من الدول المعادية عبر الدول الصديقة والشقيقة كما قال الدكتور يوسف والى فى اسيوط . وهى أسلحة ليست لصيد العصافير والحمام ، ولكن لتحويل مصر الى حمام للدم .

ان تيار الارهاب ينفرد بالساحة فى غياب القوى الشعبية والديمقراطية والاحزاب الجماهيرية .. فاعتبروا يا اولى الالباب .



٣ سمات لشخصية العسكر وفهم الارهاب !

اود ان اطمئن كل من انتقد بشدة التعديلات الشاذة التى توصف بانها قانون لمكافحة الإرهاب ـ اود أن اطمئنهم الى ان هذه الانتقادات وغيرها مما احتبس فى صدور الالاف (الذين يخشون الجهر بالاعتراض) لا تعدو أن تكون صرخات فى واد ، تتبدد كالدخان فى الهواء.. فلقد اعتنق هذا النظام (وربما كان ذلك إحد اصول التربية العسكرية) فلسفة اسماها بعض الكتاب بانها (الفلسفة العنادية) وإن كنت أؤثر أن اسميها بفلسفة التحدى والاستفزاز حيث تبرزه دراسات علم النفس الاجتماعى للشخصية العسكرية ، ان إخطر ما تتميز به هذه الشخصية ليس فقط : اعتبار اوامرها ورغباتها مصدر الشرعية ، وإنما كذلك هذا الخضوع المطلق للسلطة الرئاسية استجابة امنية لما يسمى بالضبط والربط وطاعة الرؤساء طاعة عمياء ! والمشكلة الاساسية فى نظم الحكم العسكرية (والتى تقوم إما بالإنقلاب او بالوراثة) ان من يصبح رئيسا للدولة كان من قبل ضابطا فى المؤسسة العسكرية خاضعا بصفة مطلقة لرئيسه الأعلى ، وهو إذ يتقلد سلطة الدولة (وهى تعنى سلطة الامر والنهى) . يستحيل ان يبرا من عقد تنشئته العسكرية التى كانت تفرض عليه الخضوع والطاعة لمن كان رئيسه الاعلى ! وهذا هو السبب فيما يصيب شخصيته بالإهتزاز او عدم التوازن ، او المغالاة فى ممارسة سلطاته وهو لا يعوض فحسب فترات خضوعه وطاعته لمن كان يرأسه ، وإنما هو يتمادى فى النرجسية وشعوره بالقدرة على ان يضع من التشريعات والقرارات مايؤكد استمراره فى ممارسة السلطة المطلقة .. ولا يغير وضعه السياسى كحاكم مدنى ، من صفته او طبيعته العسكرية التى ترفض بشدة اى اعتراض او مناقشة لما يصدر من اوامر ! فالحاكم العسكرى يطلب من المحكومين ان يتقبلوا اوامره على نحو مايجب على الفرق العسكرية ان تتقبله من اوامر قادتها ! وهذا هو السبب فى تبرم او ضيق نظم الحكم العسكرية باية معارضة إذ انها تنظر إليها وكانها نوع من التمرد ، بل وفى بعض الأحيان تعتبرها خيانة ! وعندما يتسامح نظام الحكم العسكرى بوجود دستور ما ، فإن فهم الحاكم لهذا الدستور (الذى لا يجوز ان ننتقص من سلطاته) هو وحده الذى يجب ان تفرض له القداسة ، ومايصدر من تشريعات تجرم الخروج على هذا الفهم العسكرى للديمقراطية الشرعية او الدستورية .. هو الذى يجب أن يوضع فى الاعتبار عند تقييم التعديلات التى يصدر بها القانون المسمى بقانون الإرهاب !

د . محمد عصفور

الأزمة الراهنة ليست أزمة إرهاب

بقلم المستشار شريف كامل

تسعى الحكومة حاليا للحصول على موافقة مجلس الشعب لاستصدار التعديلات القانونية العقابية الجديدة التى تقوم كلها على أساس فكرة مكافحة الأرهاب ، وذلك باعتبار ان الأرهاب هو التشخيص الحكومى المعتمد للأزمة الراهنة فى مصر (!!) ولسوف يسارع مجلس الشعب كعادته بالموافقة ، غير ان مبلغ الخطورة الفائقة فى ذلك ، هو أن الأزمة الراهنة فى مصر ليست فى الأساس أزمة تفشى الأرهاب بمعناه العلمى الصحيح .

وطبقا للتشخيص الموضوعى الموفق ، فإن الأزمة الراهنة هى أصلا أزمة بحث عن هوية حضارية جديدة للناس والمجتمع والدولة فى مصر ، وبمعنى آخر إعادة صياغة الهوية الحضارية من شكل الى شكل آخر . □ ومن الطبيعى ان تقترن أزمات الهوية الحضارية بالكثير من مظاهر العنف المادى والتطرف الفكرى والقلق والأضطرابات وفقدان الثقة واليقين ، غير أنه تظل مظاهر العنف والتطرف مجرد أعراض سطحية تظهر أحيانا وتخبو أحيانا اخرى ، إلا انها فى جميع الأحوال لا تمثل حقيقة أزمة البحث عن الهوية الحضارية ، كما لا تمثل طبيعتها الخاصة . والمحقق ان أزمة البحث عن هوية حضارية جديدة هى أزمة أكبر كثيرا وأصعب كثيرا وأخطر كثيرا مما لو كانت مجرد أزمة تفشى الأرهاب ، وهى فى كل الأحوال تختلف كل الأختلاف عن معنى الأرهاب وعن أشكاله المختلفة ، وعلى ذلك تكون هذه التعديلات القانونية مجرد تعبير واضح عن إنعدام الفهم والأصرار على سياسة إخفاء الراس فى الرمال ، ولسوف يقتصر أثر هذه التعديلات القانونية على إزدياد إلتهاب الأزمة (الحقيقية) الراهنة بما يشبه سكب الزيت على النار (!!) .

اصول التشريع القانونى

أراحت الحكومة نفسها فإعتبرت أن الأزمة الراهنة هى أزمة إرهاب شائع ، وهو الأمر الذى نقل الأزمة مباشرة الى مجال القانون وجعلها ظاهرة أو أزمة قانونية صرف تستدعى تدخل التشريع العقابى لمواجهة هذه الأزمة وعلاجها (!!) . ولقد أطاحت الحكومة فى ذلك بقواعد وأصول التشريع القانونى ، تلك التى تقتضى أول ما تقتضى فحص وملاحظة جوهر الأزمة وليس أعراضها ومظاهرها الخارجية . وذلك لتحديد ما إذا كان جوهر الأزمة هو مسألة قانونية تدخل فى مجال القانون ، وحالئذ يكون من الطبيعى ومن الصحيح أن يتم البحث عن علاج هذه الأزمة القانونية بحلول قانونية تشريعية لمواجهتها . والعكس صحيح ، فإذا كان جوهل الأزمة (وليس اعراضها او مظاهرها) هو مسألة غير قانونية ، فمن البديهى الا نقحمها إقحاما فى مجال القانون ، وهنا يكون من الطبيعى ومن الصحيح أن يتم البحث عن علاج هذه الأزمة غير القانونية بحلول ليست تشريعية لمواجهتها . والمسلم به أن مخالفة قواعد واصول التشريع القانونى ، لا تخرج عن احد أمرين : إما الجهل بهذه القواعد والأصول ، وإما العجز عن تحديد جوهر الأزمة نتيجة إنهدام الفهم أصلا او نتيجة إستمرار سياسة إخفاء الراس فى الرمال (!!) .

معنى الأرهاب واشكاله

ظهر مصطلح الأرهاب (IEAREUR) فى اول قاموس للاكاديمية الفرنسية فى عام ١٩٦٤ ، فاوضح ان للأرهاب عنصرين هما : عنصر ذو طابع نفسى ، ويعنى توليد التخويف او الاكراه الشديد او الهياج او الاضطراب بين الناس وخلق الشعور لديهم بوجود خطر حال أو خطر فى المستقبل . اما العنصر الثانى فهو ذو طابع مادى او بدنى ، ويعنى قيام الجانى باحداث مظاهر عنف خارجية بواسطة جسده ـ ويمكن تحديد شكلين كبيرين للأرهاب : الشكل الاول ـ الأرهاب السياسى ، وذلك سواء كان خارجيا كخطف طائرات الدول الاجنبية او إغتيال القادة والسياسيين الاجانب ـ أما الشكل الثانى ـ فهو الأرهاب الاجتماعى ، ويتمثل فى إرتكاب جرائم القانون العام بطريقة تدعو الى توليد الشعور بالفزع والهياج لديهم ، وذلك بقصد تحقيق غرض سياسى أو غرض إجرامى معين ومحدد ، وتنتهى حالة الأرهاب بتحقيق الغرض او الاغراض المقصودة . وعلى ذلك ، ينطبق معنى الأرهاب



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السياسى (الداخلى) فى حالة إقتراف جرائم الاغتيال السياسى بقصد تغيير نظام الحكم أو التخلص من بعض القادة والسياسيين ، ولكن يتعين ملاحظة أن معنى الارهاب لا ينطبق فى حالة السعى لتغيير الهوية الحضارية للحياة والناس والمجتمع والدولة ، وذلك حتى ولو إقترن هذا السعى ببعض مظاهر العنف المادى أو التطرف الفكرى وحتى ولو صاحبت هذه المظاهر إقتراف جرائم الاغتيال السياسى . ذلك انه مهما كانت مظاهر وأعراض العنف والتطرف فلا يمكن إغتيال كل الناس ، كما أنه من المستحيل واقعيا السعى لتغيير هويتهم الحضارية وكذا هوية المجتمع والدولة بغير رضاء الناس وقبولهم ، او على الأقل توافر إستعدادهم النفسى لقبول تجريب ذلك المسعى بعد أن أغلقت كل السبل فى وجوههم .

تشخيص الأزمة الراهنة

داب الحكم بعد يوليو ١٩٥٢ على تشويه كل ملامح المشروع الحضارى المزدهر والعظيم الذى كان قائما فى مصر منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتى يوليو ١٩٥٢ ، مما أشاع فى أذهان معظم الشباب (على خلاف الحقيقة) أن ذلك المشروع الحضارى لم يحقق أى شىء (!!) . ثم ثبت زيف وخداع كل شعارات يوليو ١٩٥٢ ، بما نجم عن ذلك من هزيمة مروعة فى ١٩٦٧ ادت الى مرارات حزينة وغائرة فى كل النفوس حتى الآن فاهدرت الثقة واليقين فى كل شىء . ثم - إستمر بعد ذلك الظلم والاستبداد وإنعدام العدالة الاجتماعية وتفشى الفساد المالى فى ذمم المماليك الجدد وأنصارهم من الانكشارية والمرتزقة ، وتحول جمهور الشعب الى مجرد (أغوات) (!!) . فلماذا لا تشيع لدى عامة الناس المحرومين الرغبة فى الحياة كما كانت فى العصور الدينية القديمة ، ومن ثم ساهمت الظروف كلها على سرعة إنتشار شعار (الاسلام هو الحل) لتعانى مصر لسنوات طويلة قادمة من القلق والاضطرابات والعنف والتطرف الذى يلازم دوما أزمة البحث عن هوية حضارية جديدة او ازمة إعادة صياغة الهوية الحضارية من شكل الى شكل اخر ، وفى كل الاحوال فهى ازمة اكبر كثيرا واصعب كثيرا واخطر كثيرا مما لوكانت مجرد أزمة تفشى للارهاب تصلح معها التعديلات القانونية الجديدة .

ليست أزمة ارهاب

حسبما هو متوقع ، سارع مجلس الشعب بالموافقة على التعديلات القانونية والعقابية والإجرائية الجديدة ، التى تقدمت بها الحكومة منذ بضعة ايام . تلك التعديلات القانونية التى تقوم كلها على اساس فكرة مكافحة الإرهاب ، وذلك بدعوى ان الإرهاب هو التشخيص الحكومى المعتمد للازمة الراهنة فى مصر !! ومبلغ الخطورة الفائقة فى ذلك ، هو ان هذا التشخيص يؤكد بوضوح إنعدام الفهم اصلا لحقيقة وطبيعة الازمة الراهنة ، كما انه يؤكد ايضا بوضوح الإصرار على سياسة إخفاء الراس فى الرمال !! وفى الحالتين ، فلا تكون لهذه التعديلات القانونية الجديدة ثمة جدوى او فائدة فى مواجهة الازمة الحقيقية ، بل على العكس فإنه نتيجة خطا التشخيص وسطحيته ، فلسوف تؤدى هذه التعديلات الى إزدياد إشتعال الازمة الحقيقية الراهنة بما يشبه صب الزيت على النار !!

انتفاء معنى الإرهاب

بعيدا عن التعريفات المختلفة للإرهاب ، فلقد ظهر مصطلح الإرهاب (Terrcur) فى اول قاموس للاكاديمية الفرنسية فى عام ١٩٦٤ ، حيث اوضح ان للإرهاب عنصرين إثنين : العنصر الأول ذو طابع نفسى ، ويعنى تعمد توليد الفزع او الخوف الشديد او الهياج او الإضطراب بين الناس لخلق الشعور لديهم بوجود خطر حال او خطر مستقبل . اما العنصر الثانى : فهو ذو طابع مادى او بدنى ، ويعنى قيام الجانى باحداث مظاهر عنف خارجية بواسطة جسده . وفى ضوء هذين العنصرين ، يمكن تحديد شكلين كبيرين للإرهاب . الشكل الاول وهو الإرهاب السياسى ، ويتضمن صورتين : الصورة الأولى ـ الإرهاب السياسى الداخلى ، كاغتيال الحكام او المسئولين السياسيين او إفزاع الناس بإلقاء القنابل والمتفجرات فى الأماكن العامة ، وذلك كله بقصد تحقيق غرض سياسى داخلى محدد كان يكون تغيير نظام الحكم ، او الحصول على ثمة مكاسب سياسية معينة . والمثال الواضح لهذه الصورة ، منظمة الجيش الايرلندى ، جماعة الالوية الحمراء ، جماعات السيخ ، جماعات النازية الجديدة ، جماعات القمصان الزرقاء والقمصان الخضراء فى مصر فى الاربعينات . الصورة الثانية ـ الإرهاب السياسى الخارجى ، كخطف طائرات الدول الاجنبية ، او خطف رعاياها ، او تدمير المنشآت الاجنبية ، او اغتيال القادة والسياسيين الاجانب ، وذلك بغرض تحقيق هدف او اهداف سياسية خارجية . اما الشكل الثانى للإرهاب فهو الإرهاب الاجتماعى ، ويتمثل فى ارتكاب جرائم القانون العام بطريقة تؤدى الى توليد الشعور بالفزع الشديد لدى الناس لسلب إرادتهم والحصول منهم على مكاسب غير مشروعة ، او لفرض واقع غير قانونى يستمر سريانه على الناس (كالإتاوات ونحوها) وهو ماينطبق فى العادة على الجرائم التى يرتكبها الخارجون على القانون وعتاة المجرمين والعصابات وقطاع الطرق . ومن ابرز صور الإرهاب الاجتماعى عصابات المافيا وذلك على مستوى الخارج ، اما على مستوى الداخل فعصابات ترويج المخدرات وعصابات السرقة والنشل وعصابات الإجرام الشامل المتنوع فى الأطراف النائية . ومن ثم يخلص معنى الإرهاب فى تعمد ترويع وإفزاع الناس ، عن طريق ارتكاب الجرائم العشوائية باسلوب يثير الهياج والاضطرابات لديهم . وذلك بقصد تحقيق اغراض محددة سياسية او إجرامية ، وبالتالى تنتهى حالة الإرهاب بتحقيق الاغراض المقصودة .. وعلى ذلك ، تخرج بكل الوضوح عن معنى الإرهاب وعن صوره المختلفة ، تخرج الاتجاهات الشعبية العامة التى تتلهف وتتحرق شوقا الى تغيير كل شىء ، وذلك بعد ان فقدت الثقة واليقين فى كل شىء نتيجة ظروفها التاريخية الخاصة . وبالقطع ، فإنه سواء على مستوى النخبة او مستوى العامة ، فالجميع



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٢

بغير استثناء يعانى فراغا فكريا وحضاريا سحيقا يبتلع مصر كلها فى هذه اللحظة التاريخية بالغة الخطورة ، مما يدفع الجميع فى مصر للبحث عن مشروع حضارى جديد وهوية حضارية جديدة ، للناس والمجتمع والدولة هروبا من ذلك الفراغ الفكرى والحضارى الذى تعانى منه مصر كلها . ومن الطبيعى ان تقترن ازمات البحث عن الهوية الحضارية بالكثير من مظاهر العنف المادى والتطرف الفكرى ، وايضا بالكثير من القلق والاضطرابات وفقدان الثقة واليقين غير انه تظل كل هذه المظاهر مجرد اعراض لأزمة البحث عن الذات الحضارية ، ومن ثم تخرج بالقطع عن معنى الإرهاب ، فهى مرحلة فوضى الهوية الحضارية وليس لها معنى الإرهاب .

جذور الأزمة الراهنة

داب الحكم بعد يوليو ١٩٥٢ على تمزيق التاريخ فى مصر ، وتشويه كل ملامح الهوية الحضارية والمشروع الحضارى المزدهر والعظيم الذى كان قائما فى مصر منذ اوائل القرن التاسع عشر وحتى ١٩٥٢ . مما اشاع فى اذهان معظم الشباب (على خلاف الحقيقة) ان ذلك المشروع الحضارى قد فشل (!!) ثم تاكد زيف وخداع كل شعارات يوليو ١٩٥٢ بعد أن فضحت هزيمة يونيو ١٩٦٧ كل شىء ، فنجمت المرارات الحزينة الغائرة فى كل النفوس حتى الآن ، فضاعت الثقة واليقين فى كل شىء بعد ان إنهارت كل الأشياء . وتؤكد التجربة التاريخية لكل الشعوب ، انه عقب الانهيارات الكبرى فإن التوجه الشعبى التلقائى يندفع الى محاولة محاكاة عصور دينية قديمة ، كانت الناس والمجتمع والدولة افضل من احوالهم الآن . وكلما إزداد الواقع مرارة وقسوة ، كلما إزدادت محاولات المحاكاة والإغتراب الى الماضى السحيق لارتداء هويته الحضارية ومشروعه الحضارى الذى كان سائدا آنذاك . وربما كانت هذه الحالة إحدى حالات الجنون الشعبى العام ، او إحدى حالات الانتحار الشعبى العام ، إلا أنها تظل حالة تعبر عن الإحباط العميق والانهيار وضياع الثقة واليقين فى كل شىء . مما كان يقتضى فترات طويلة من العلاج والإصلاح وتصحيح تاريخ ماقبل يوليو ١٩٥٢ لاسترداد الثقة واليقين ، غير انه بدلا من ذلك أضيفت إحباطات جديدة فاستمر ميراث نظام يوليو فى تهميش الشعب وعزله عن ادارة شئون حياته السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية . فازداد الجوع وتفشى الفقر وانعدمت العدالة الاجتماعية وسادت البطالة وطغى الفساد المالى فى ذمم المماليك الجدد واعوانهم من المرتزقة والمنتفعين ، وانهارت الحياة الدستورية والقانونية وحكمت الديكتاتورية الفردية المعاندة ، وتدنت الأخلاق والقيم والدين والانسان والاسرة والمجتمع ، واختفت الآداب والفنون الانسانية الرفيعة ، وتضاعفت ازمة الإحباط والإنهيار وانعدام الثقة واليقين فى كل شىء (!!) وفى وسط هذا الانهيار الحضارى الكبير ، لابد ان يزداد عمق الفراغ الفكرى والحضارى . وفى ضوء ذلك كله ، فلماذا لا تشيع (فى صورة طوباوية محمومة) الرغبة فى الحياة كما كانت فى العصور الدينية القديمة بهويتها الحضارية التى كانت فى ذلك الزمن الماضى .

المستشار/ شريف كامل



● لا احد يكره الأمن والأمان .. لا احد يكره السلام .. لا احد يحب ان يعيش وسط الدمار والرعب والخراب .. لا أحد يحب العنف للعنف .. لا احد يكره الهدوء والسكينة .. لا احد يحب القنابل ويفضلها على البطاطس .. لا احد يحب زجاجات المولوتوف ويفضلها على زجاجات الزيت او المورد .. لا احد يحب طلقات الرصاص ويفضلها على البلح الزغلول .. نحن ضد الارهاب بكل صوره .. نحن ضد المسدس الذى يقصف القلم .. وضد الخنجر الذى يريد ان يرث الريشة .. نحن نكره ألارهاب فى جميع الاتجاهات .. وبجميع الاشكال . ارهاب قطاع خاص يمارسه الأفراد .. وارهاب قطاع عام يمارسه النظام الحاكم .. نحن ضد التعصب المقوت لفكرة او عقيدة .. او حتى للكورة !!

● ● ●

● والارهاب يا سادة لا ياتى منّ فراغ .. لا ينام المواطن العادى بعد ان يكون قد التهم طبقا من الفول بالزيت الحار .. ثم يستيقظ صباحا ليجد نفسه ارهابيا .. الارهاب هو نتاج الحكم الشمولى والتسلط .. والغش والتزوير .. ماذا تقول عن مواطن ذهب الى اللجنة الثالثة فى القليوبية ليدلى بصوته لأحد المرشحين .. فى انتخابات مجلس الشورى ماذا تقول عن هذا المواطن عندما يعلم ان النتيجة الاولى كانت اجراء انتخابات الاعادة بين ٤ مرشحين .. ثم يفاجأ هذا المواطن ان النتيجة قد زورت لصالح مرشحى الحزب الوطنى الديمقراطى .. ثم ماذا يقول المواطن عندما لايجد احدا قد تحرك ليظهر الحق .. وماذا يقول عندما يجد هؤلاء النواب فى مجلس الشورى .. ثم يجد ان الجالس على المنصة المشهود له بالأمانة والنزاهة والكفاءة لم يتحرك قيد انملة ولم يسال لماذا حدثت هذه الفضائح فى الدائرة الثالثة فى القليوبية .. ليه ؟!

● ● ●

● وماذا يقول المواطن الذى حرموه من راحته .. اقول فقط راحته .. لم اقل استجمامه .. ماذا يقول المواطن المسكين الذى يصعد الى مترو الانفاق فيجد ان هناك من ابتليت به مصر .. عبقرى اراد ان يعكنن على المصريين فقام بخلع الكراسى .. ومازال مستمرا .. ولم يجد احدا يروه لأن هذه القاطرات هى عزبة الاسرة .. يفعل فيها مايحلو له .. قام بخلع الكراسى حتى يظل المواطن واقفا لايستريح .. مفيش كراسى .. لا فى المترو .. ولا فى الحكم .. الحزب الوطنى فقط لاغير .. انكم تزرعون فى المواطن بذور الحقد والغل .. ماذا يقول المواطن فى دولة تتبع التعددية الحزبية اسما فقط .. عندما يشاهد الاستعدادات التى تجرى للمؤتمر السادس للحزب الوطنى إنه يضحك ملء شدقيه وهو يتذكر مؤتمرات الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى .. دولة الحزب الواحد .. وعندما يجتمع الحزب الوطنى فى مؤتمره الذى حشد له كل شىء من اول اجهزة الاعلام حتى سلع المجمعات الاستهلاكية .. يجب ان يحتفلوا باعظم انجاز للحزب الا وهو زيادة الوعى الارهابى لدى المصريين !!

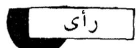
فؤاد نواز



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



تقنين العدوان والانقلاب !

قد يظهر هذا التعليق بعد ان يكون مجلس الشعب قد وافق على إصدار أسوأ قانون عقابي في تاريخ مصر . وقد كان من المحزن موقف قطبين من اقطاب القانون :

القطب الاول هو رئيس مجلس الشعب ، وهو استاذ قانون جنائي متخصص وصاحب دراسة ممتازة في الشرعية الجنائية التي اغتالها قانون الإرهاب ! واما القطب الثاني فهو المستشار وزير العدل والذى كان من قبل رئيسا للمحكمة الدستورية العليا . وعندما استنكر احد

اعضاء مجلس الشورى ماورد في هذا القانون الإرهابي اعلن الوزير ببساطة ان الاشرار وحدهم هم الذين يخشون صدور هذا القانون ! وهكذا يتقمص من كان شيخ قضاة مصر شخصية اللواء زكى بدر ، الذى كان يكرر مقولة إن الأشرار وحدهم هم الذين يخشون إعلان الأحكام العرفية او مدها ! غير ان هذين الموقفين يوضحان كيف استطاع حكم عسكرى باطش وتعددت اقنعته وتباينت (ازياؤه)

بالإرهاب والإغواء ان يفسد رجال القانون ، وان يسخر الهيئات النيابية لإصدار القوانين الشاذة ، واصطناع دستور شمولى عام ٧١ اباحت بعض نصوصه (ولاسيما المادة ٧٤) الانقلاب وتعطيل الضمانات الدستورية . فاصبحت الشرعية الدستورية (سواء في نصوصها او ممارستها) تقنينا للظلم والقهر .. ووقف القضاء عاجزا عن توفير اية حماية حقيقية او جادة لسيادة الشعب او حقوق وحريات المواطن ..

وبسبب اختراقات النظام للقضاء والمحاولات العديدة لإفساده ، وكذلك نتيجة لإصرار النظام على امتهان القضاء بتحدى احكامه وعدم تنفيذها ، تعطلت الضمانات الدستورية والقضائية .. وإذا كان هذا هو الوضع في ظل قيام دستور ٧١ بصفة شكلية خلال حكم السادات ، فإنه بعد اغتياله في ٦ اكتوبر ١٩٨١ وإعلان حالة الطوارىء واستمرارها بالتجديد لعدة مرات لأكثر من عشر سنوات

متصلة ، اصبح من العبث التحدث عن ديمقراطية او شرعية دستورية او حرية ، لسبب بسيط هو ان قانون الطوارىء الهمجى بنصوصه البربرية يبيح للدولة ارتكاب افظع الجرائم . ومصدر هذا القانون هو نظام الحكم العرفي الذى كان يطبقه الانجليز في مستعمراتهم ! اى ان شعب مصر الذى قام بثورته الرائعة ١٩١٩ ضد الاستعمار الانجليزى ، والذى

ناضل سبعين سنة ، يحكمه ابناؤه (على نحو ماحكمه الغزاة والمستعمرون) بنظام قانوني استعمارى يسلب سيادة الشعب ، ويغتال حريات المواطن ، ويهدر كرامة الأمة .. غير ان النظام لا يكتفي بهذا القهر او الإمتهان ، وإنما يعتبر قانون الطوارىء الإجرامي غير كاف لمواجهة ما يصفه النظام بالإرهاب ، وينتهج الأسلوب العسكرى المعتاد في المعارك الحربية وهو «المباغتة» !.

● وبجانب الاحكام التفصيلية التى تنتهك الدستور والحريات ، فإن مايراد بالتوسع الشاذ في العقاب عليه هو الذى تقوم الدولة بارتكابه ! فإن الغاية المعلنة من هذا القانون هى حماية الدستور والشرعية والحرية والسلام الاجتماعى من اية دعوة مناهضة ، بينما الدولة هى التى ترتكب كل صور العدوان هذه !

د . محمد عصفور

نختلف .. ولا نختلف مع السيد الرئيس

بقلم : جمال بدوى

نحن لا نختلف مع السيد رئيس الجمهورية حول اهمية الاستقرار .. فبدون الاستقرار لن يكون هناك استثمار ولا تنمية ولا ترابط بين افراد المجتمع المصرى .. والعلاقة بين الاستقرار والتقدم الاقتصادى علاقة حميمة لا يجوز إنكارها ، او التهوين من شانها ، ولكن الخلاف مع السيد الرئيس يتركز فى نقطة جوهرية هى : متطلبات الاستقرار واولوياته ودواعيه .. ونحن نرى ان الاستقرار السياسى هو الأساس .. والجوهر .. وهو المدخل الى تحقيق الاستقرار بمعناه الشامل .. وبدون الاستقرار السياسى لن يتحقق استقرار اقتصادى او اجتماعى .. واذا كنا نطلب من المواطن ان يتحمل اعباء الاصلاح الاقتصادى وان يساهم بجهده وعرقه فى زيادة الانتاج ، فلا ينبغى ان ننسى ان هذا المواطن كائن سياسى ـ كما وصفه ارسطو ـ له عقل .. وله إرادة مستقلة .. وله صوت انتخابى يجب ان يستخدمه فى اختيار من ينوب عنه فى البرلمان .. ويجب ان يستخدمه استخداما حرا مباشرا فى اختيار الحاكم .. المواطن له حقوق سياسية يجب ان تكون موضع اعتبار واحترام من جانب الدولة حتى يشعر المواطن ان له دورا فى ادارة العجلة الوطنية ، وانه ليس آلة صماء تدور بلا وعى او تفكير .. وان صوته الانتخابى ليس ورقة مجردة تستخدمها الدولة فى غيبته لبناء هياكل برلمانية .. واذا كانت الدولة مسئولة عن توفير المطالب الاقتصادية الاساسية للمواطنين .. فهى مطالبة بنفس القدر بتوفير الحقوق السياسية لهم .

● تلك هى شروط ومتطلبات الاستقرار .. وبدونها لن يكون عندنا استقرار ، وستظل البلاد تتخبط فى دوامة القلق والسلبية واللا مبالاة .. والارهاب .. وسيظل الشعب متقوقعا داخل ذاته .. يتفرج .. ويتامل . ويتحسر .. وكان ما يجرى حوله انما يحدث فى بلد غير بلده .

●● السيد الرئيس فى حديثه مع اساتذة جامعة الاسكندرية يؤكد ان حماية الاستقرار هى مهمة كل مواطن على ارض مصر .. ويريد من الشعب ان يساهم فى ردع الارهاب من اجل استمرار تدفق الاستثمارات وزيادة الانتاج وخلق فرص العمل ، لان الارهاب يمثل الخطر الاكبر .. بل الطامة الكبرى على مصر فى حاضرها ومستقبلها .

● حسنا .. ولكن كيف تتحقق هذه المساهمة الشعبية ؟

هذا هو السؤال الذى نود ان يكون موضع اعتبار السيد الرئيس وهو يضع المسئولية فى رقبة كل مواطن على ارض مصر . كيف نطلب من المواطن ان يكون له دور ايجابى فى ردع الارهاب بينما كل ما يدور حوله لا يوحى باى رغبة فى المشاركة الشعبية .. ولم يظهر ما ينم عن عزم الدولة على احترام إرادة الشعب .. كيف يصدق المواطن ان له دورا سياسيا وهو يرى الدولة تسير على نفس الاساليب العتيقة فى خداع الناس والاستخفاف بهم .. وفى هذا الوقت المشحون بالتوتر تجرى انتخابات مجلس الشورى ، وكل مواطن على ارض مصر يعلم علم اليقين ان احدا لم يشعر بها .. ومع ذلك تصدر بيانات رسمية تقول ان الشعب المصرى ادى واجبه الانتخابى(!!) هل يمكن بعد هذا الذى يحدث ان يصدق احد ان هناك تغييرا او خروجا على الاساليب البالية التى اكتوى بها الشعب طوال اربعين سنة تزويرا وتزييفا وانتهاكا لكرامته .. وكيف نتوقع استقرارا بينما الدولة والحكومة والصحافة والحزب الحاكم تصر على الاسلوب العقيم السقيم .. وهل نصف هذا الاصرار بانه استقرار .. ام استهتار بإرادة المصريين (!!)

ان المواطن المصرى الذى يؤمن بالاستقرار وينشده ويتمناه ، يدرك فى اعماق نفسه الفرق بين الاستقرار والجمود .. الاستقرار يعنى اقامة البناء على قواعد راسخة متينة .. والجمود يعنى بقاء

الحال على ما هو عليه .. حتى لو كان (الحال) سيئاً ومنفراً وبغيضاً .. وعندئذ يهتز الاستقرار ويهرب الاستثمار ، وتحدث الطامة الكبرى التى اشار اليها السيد الرئيس .. وسيظل شبح (الطامة) قائما يهدد استقرار مصر طالما بقيت مصر تحكم بدستور غير عصرى لا يناسب المتغيرات العالمية والمحلية .. دستور ينص على النهج الاشتراكى فى حين سلوك الدولة يدل على نبذ الاشتراكية والاتجاه نحو الاقتصاد الحر .. دستور يكرس التمييز الطبقى .. ويقسم الجماعة السياسية المصرية الى فئات وطوائف وفصائل ، بينما العالم ينبذ الامتيازات العرقية او الفئوية او الطبقية .. دستور يغل يد مجلس الشعب عن ابسط حقوقه مثل تعديل الميزانية او سحب الثقة من الحكومة (!!)

ان التطور الطبيعى للمجتمعات الانسانية يقتضى ان تكون الدساتير مواكبة لهذه التطورات التى لا تكف عن التوقف .. فاذا تجمدت الدساتير بدرجة ادنى من تطور المجتمع فان المجتمع يتجاوزها ، وليس ادل على ذلك من عمليات الاصلاح الاقتصادى التى تتناقض مع روح الدستور الحالى وتعارض نصوصه .. فلماذا لا نعترف بالواقع .. ولماذا لا تكون حياتنا الدستورية فى مستوى حياتنا الواقعية .. ان الشعب المصرى يريد الديمقراطية .. ويريد ان يمارسها بالشكل المعمول به فى العالم المتقدم .. فلماذا لا تحترم إرادته .. ولماذا لا نعطيه الحق فى بناء دستور عصرى يحدد حقوق الشعب ويحدد سلطات الحاكم على اسس واضحة جلية لا لبس فيها ولا غموض .

●● إن السيد الرئيس فى حواره مع اساتذة جامعة الاسكندرية ربط بين نمو الديمقراطية وبين المستوى الثقافى للمجتمع .. وقال ان الديمقراطية تتعثر مع تفشى الامية .. فهل نفهم من هذا الكلام ان الفجوة الديمقراطية ستظل قائمة حتى يرتفع المستوى الثقافى للمجتمع ؟؟ وهل نفهم من هذا ان القصور الديمقراطى سيبقى الى حين القضاء على الامية ؟؟ لو صح هذا الفهم لكان معناه ان ننتظر مئات السنين حتى يرتفع المستوى الثقافى للمجتمع المصرى ويصبح كل افراده فى مستوى العقاد والرافعى وطه حسين (!!) وننتظر حتى يحتفل الشعب بوفاة آخر امى (!!) ذلك ان المستوى الثقافى مرن ومطاط وليس له حدود .. ومن الصعب ان نضبط المستوى الثقافى لاى شعب حتى نحكم باحقيته فى الديمقراطية وليس كل الاوروبيين او الامريكان مثقفين .. اما شرط القضاء على الامية فهو اكثر تعسفا واشد مدعاة للياس .. لان الامية لم تكن فى يوم من الايام عقبة فى طريق الديمقراطية .. فالهند - وهى من اشد الامم استمساكا بالديمقراطية - لا تزال تعانى من آفة الامية ، ومع ذلك فهى تمارس الديمقراطية بدون تردد او نكسات ، ومصر نفسها عرفت الانتخابات والدساتير والمجالس النيابية رغم ارتفاع نسبة الامية بين ابنائها .. وفرق كبير بين الامية التقليدية والامية السياسية التى تصيب بعض الناس حتى لو كانوا يحملون ارقى الشهادات .. الامية لن تكون عقبة فى سبيل الازدهار الديمقراطى .. ولكنها الامية السياسية التى يجب ان تتضافر الجهود للقضاء عليها عن طريق التربية السياسية . ومن خلال نهضة ديمقراطية توقظ الغافلين .. وتحرك الصامتين .

نعم .. نحن فى حاجة إلى فورة شعبية تنتظم كل مواطن يعيش على ارض مصر .. حتى يشعر بذاته .. ويشعر بان له إرادة حرة ، وان حقوقه مكفولة فى دستور جديد يناسب ظروف العصر الذى نعيشه .. وبذلك يتحقق الاستقرار السياسى والاستقرار الاقتصادى ، وتصبح مصر - كما نتمناها - قلعة للامن والامان .. ونموذجا يحتذى لكل شعوب العالم الثالث .



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٣ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رأى حر

يجب إلغاء الوضع الشاذ... ؟!

بقلم : أحمد أبو الفتح

●● [القمع لايجدى فى القضاء على التطرف] هذا هو راى استاذ فى السياسة نشر فى جريدة الموند الفرنسية تعليقا على احداث الجزائر بعد مقتل الرئيس محمد بوضياف .

●● يقول الاستاذ [القمع يزيد الاقتناع بان الحكم لايلجا إلى الاصلاح لتغيير واقع الحال بل يلجا إلى استعمال القوة البوليسية وشعور الشباب بذلك وهو شباب فاقد الامل فى حاضر يوحى بمستقبل تتحقق خلاله الآمال تجعله يزداد تطرفا] .

●● ويقول [ان التجارب قد اثبتت ان القمع لم يفلح فى القضاء على التطرف فى اية دولة من الدول] .

●● ثم يقول [الشباب اليائس الذى لايجد عملا ولامسكنا ولا يستطيع ان يتزوج تكون دوافعه للتطرف اكبر من دوافع رجل الامن الذى عرض نفسه وسلامته للخطر وبالتالى تتعرض ايضا اسرته للاخطار] .

●● ثم يقول [ان تطرف الشباب هو نتيجة للحرمان ويزيد من حدة الدافع إلى التطرف انتشار الفساد والاثراء غير المشروع وهذا الوضع يجعل من المحرومين اعداء للنظام] .

التغيير

●● ثم يتحدث الاستاذ عن التطرف فيقول [فى فرنسا وفى كثير من دول العالم يوجد متطرفون ولكن الفرق بين المتطرفين فى الدول الغربية والجزائر والدول ذات الانظمة المماثلة ان المتطرفين فى الدول الغربية يسعون إلى تحقيق مبادئهم عن طريق الالتجاء إلى الشعب بالدعاية المستمرة] .

●● ثم يقول : [فى فرنسا حزب الجبهة الوطنية وهو من اشد الاحزاب تطرفا ضد الاجانب وضد اليهود ولكن هذا الحزب لايلجا ابدا إلى العنف بل يلجا الى كسب انصار عن طريق النشر فى الصحف والاجتماعات السياسية التى يعقدها وعن طريق بيانات نوابه فى الجمعية الوطنية اى مجلس النواب وعن طريق المناقشات السياسية فى اذاعات الراديو والتليفزيون] .

●● هذا هو الحال فى الدول الديموقراطية حيث يسمح الدستور بحرية تكوين الاحزاب وحرية اصدار الصحف والتعبير عن الراى .

●● وعندما يشعر الانسان انه يعبر عن رايه بالطرق السلمية وانه لن يصيبه اضطهاد او ضرر إذ يعلن رايه فإنه لن يفكر فى اللجوء إلى العنف .

●● وكل راى يمكن ان يحب من يختلف معه فيناقشه ويفرز ادعاءاته ويشرح للناس حقائق الامور .

وكى تكون المناقشة مقنعة

●● وكى تكون المناقشة للراى المتطرف مقنعة يجب ان تاتى من اشخاص يعلم الناس بتجردهم من المصالح الخاصة وهكذا يتقبل الناس حججهم ومناقشاتهم .

●● اما فى مصر فالأمر بالمقلوب تماما .

(١) الدستور لايبيح حرية تكوين الاحزاب ويخضع قيام اى حزب للجنة مدموغة بانها حكومية تعمل بوحى بل وباوامر الحكام .

(٢) والدستور لايسمح بحرية اصدار الصحف وهكذا لا يستطيع كل صاحب راى ان ينشر رايه .

(٣) الذين يفندون ادعاءات المتطرفين هم رجال السلطة وصحف السلطة وكتاب السلطة وهؤلاء دعاياتهم وارائهم لاتجد القبول لانها مدموغة بانها فى خدمة السلطة .



لم تكن القوانين لتمنع الجرائم

●● عندنا في مصر سيول من القوانين لحماية المال العام .. قانون للعقاب الشديد على مرتكبي جريمة الرشوة .. قانون من اين لك هذا لمنع الاثراء الحرام ... وعندنا اجهزة مختلفة لمراقبة التصرف في المال العام ... نيابة الاموال العامة ... الرقابة الادارية ... جهاز المحاسبات المركزي .. اجهزة المخابرات ...

●● رغم كل ذلك انتشرت جرائم الرشوة حتى كادت تصبح مباحة بموافقة السلطة .

●● ورغم ذلك انتشرت بشكل مفزع جرائم الاثراء الحرام وقبض العمولات واصبح الحال وكان هذه ليست جرائم تستحق العقاب ولكن من الامور الطبيعية التي لااعتراض عليها .

١١ سنة طوارىء ثم ...

●● قانون الطوارىء من القوانين الشاذة التي لاتلجأ اليها اية حكومة ديموقراطية الا في حالة الحرب بل هناك دول خاضت حروبا مدمرة ولم تخضع شعوبها لقانون الطوارىء او للاحكام العرفية .

●● مصر خضع المصريون فيها لمدة ١١ سنة لقانون الطوارىء الشاذ حتى اصبح هذا القانون الذي يعتبر قمة القوانين الاستثنائية هو بالنسبة للحكم قانونا مستمرا واصبح الحكم بغيره هو الاستثناء الذي لم يتحقق طوال ١١ سنة متوالية .

●● قيل في تبرير اخضاع المصريين لقانون الطوارىء ان الغرض من فرضه هو مقاومة الارهاب واليوم بعد ١١ سنة لم يكن الارهاب اشد تطرفا منه م اليوم في اى وقت مضى .

●● وعلى كل حال فقد اعترف السيد وزير الداخلية بان قانون الطوارىء لم يفلح في مقاومة الارهاب .

الارهاب نما وترعرع

●● الارهاب نما وترعرع في ظل قانون الطوارىء .

●● لماذا ... ؟!

●● نعم لماذا ... ؟!

●● هذا مايجب البحث عنه ... نعم يجب البحث عن الاسباب التي جعلت قانونا خطيرا مثل قانون الطوارىء الذي يمنح السلطة كل السلطات الاستثنائية مما يجعله ابشع القوانين المخالفة للقواعد الديمقراطية لايفلح في وقف عمليات الارهاب بل زاد الارهاب رغم تسليح السلطة به .

●● والبحث عن هذه الاسباب يجب ان يكون صادقا وعميقا وصريحا فلم يعد يجدى اخفاء هذه الاسباب اذ اصبح من الواضح ان التطرف قد شاع بصورة ستهدد كل قواعد الامن و الترابط الوطني وتهدد الاقبال على الاستثمار وتهدد الاجانب بالنسبة للسياحة في مصر .

●● يقول علماء السياسة والمتخصصون في دراسة السلوك الشعبي كما يقول الاستاذ الذي نشر اراءه في جريدة الموند الفرنسية معلقا على احداث الجزائر [اذا قام المتطرفون في دولة بوليسية تخضع للقوانين الاستثنائية باعمال ارهابية يجب على الدولة ان تبحث عن الاسباب التي دفعت إلى التطرف ثم دفعت المتطرفين الى القيام بتلك الاعمال الارهابية لان هذا هو السبيل الوحيد لمقاومة تفشي الارهاب] .

●●●

ليس الاسلام

●● الأمر المؤكد ان الاسلام ليس هو المسئول عن تطرف المتطرفين ولا عن الاعمال الارهابية واعتقد اني في غير حاجة إلى شرح مايؤيد هذا الراى فكلنا نعرف ان الاسلام هو دين لخير الناس ونشر التعاون في الخير ودين الاقناع بالتي هي احسن.

●● اذن ماهي الاسباب .. ؟!

●●●



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ يوليو ١٩٩٢

الاسباب هى

●● الاسباب لاتحتاج لشرح فطالما كتب الكتاب وكتبت عنها .

●● الاسباب تتلخص فى ان الحكم من يولية ١٩٥٢ قلب مفهوم الدولة .

●● مفهوم الدولة يقضى بان يكون الحكم للشعب ولخدمة الشعب ... وحركة يولية جعلت الحكم للحاكم ولخدمة الحاكم .

●● هذا المفهوم المقلوب قد اوصل مصر إلى حالة مفزعة وكانت يجب ان تكون محل اهتمام الحكام والحكومات .

●● الحالة المفزعة هى ان اصبحت فى مصر فرقتان فرقة الحاكم وفرقة ملايين المحكومين .

●● فرقة الحاكم لها كل شىء وفرقة المحكومين عليها ان توفر المال عن طريق الضرائب والدمغات واسعار الخدمات لفرقة الحاكم لتتمتع بكل شىء وتتجرع البؤس من اجل رفاهية الفئة المحظوظة .

●●●

حتى فى اصلاح الاقتصاد

●● حتى إذا ما اضطرت الحكومة إلى الخضوع لاوامر صندوق النقد الدولى فقد طبقت كل القواعد التى تزيد الضغط وابتزاز اموال المحكومين ولم تحاول ولو لذر الرماد فى العيون ان تطبق اى ضغط لنفقات الحكم .

●● هذا التصرف المنافى لابسط قواعد الاصلاح والعدالة هو المغذى وفيتامين التطرف والارهاب .

●● هذه هى الحقيقة ودون محاولة الحد من الانفاق على المظاهر والابهة ودون السعى الجاد والحازم والسريع لزيادة الاستثمارات بصورة ضخمة ومتزايدة كى يجد ملايين الشباب الضائع الصايع اعمالا تفتح له امال الحياة الطبيعية سيظل الشباب يعيش فى ضياع مستمر تدفعه إلى ما يدمر وحدة الوطن وكل مقومات مصر .

●●●

لايوجد من يرحب بالارهاب

●● كل مصرى مخلص يتمنى استقرار الاوضاع وانتهاء اعمال الارهاب وانى لاسال الله ان يهدى الحكم إلى الاصلاح الواسع ... الاصلاح الحقيقى ... الاصلاح ا لذى ليس وعودا ... او خيالا ... او دعايات ... اصلاح يوفر الرزق ويخفف حدة الغلاء وينهى الاسراف ... والله ارجو ان يعجل بذلك فنار التطرف خطر داهم ومدمر ... لايطفئها إلا الغاء الوضع الشاذ الذى جعل مصر لغير ملايين المصريين .

